بسمة عبد العزيز



بسمة عبد العزيز

ذاكرة القهر

دراسة حول منظومة التعذيب

الكتاب: ذاكرة القهر، دراسة حول منظومة التعذيب
المؤلف: بسمة عبد العزيز
الرسومات الداخلية للفنان وليد طاهر

عدد الصفحات: 352 صفحة

الترقيم الدولي: 978-9938-886-43-6

رقم الناشر: 52-14/448

الطبعة الأولى: 2014

الناشر:

دار التنوير للطباعة والنشر

مصر: القاهرة-وسط البلد -19 عبد السلام عارف (البستان سابقًا)-الدور 8-شقة 82
هاتف: 0020223921332 فاكس: 0020227738932
بريد إلكتروني: cairo@dar-altanweer.com
لبنان: بيروت - الجناح - مقابل السلطان ابراهيم
سنتر حيدر التجاري - الطابق الثاني - هاتف وفاكس: 009611843340
بريد إلكتروني: beirut@dar-altanweer.com
تونس: 24، نهج سعيد أبو بكر - 1001 تونس
هاتف وفاكس: 0021670315690
بريد إلكتروني: tunis@dar-altanweer.com
موقع إلكتروني: www.dar-altanweer.com

رقم الإيداع: 8805/ 2014

بسمة عبد العزيز

ذاكرة القهر

دراسة حول منظومة التعذيب



المحتويات

شكر وعرفان

للدكتور عماد أبو غازي.

إهداء

إلى هؤلاء الذين سُحِقَت أبدانُهم واقتُنِصَت أرواحُهم بأيدي الجلادين.. إلى نُدَمَاء الطريقِ المُقاومين الصامدين.. عَلَّ الغد يأتينا بريحٍ نشتهيها..

Dalal .

مقدمة

الأستاذ الدكتور أحمد عكاشة[1]

22 فبراير 2014

يسعدني كثيرًا أن أكتب التقديم لهذا العمل المهم؛ وهو -كما أرى- معالجة حديثة، موسَّعة ومستفيضة لفصول رسالة الماجستير التي أعدتها تلميذتي الدكتورة بسمة عبد العزيز منذ سنوات، توطئة للحصول على درجة الماجستير في الأمراض النفسية والعصبية، وقد حصلت عليها بالفعل بدرجة امتياز، ثم ها هي تقوم بترجمتها من اللغة الإنجليزية أولًا، وبالإضافة إليها، وتحديثها، وإعادة صياغتها كاملة بلغة عربية قريبة من القارئ ثانيًا، ويأتي جهدها هذا بعد أن ترجمت

(1) العالم المصري الكبير وأستاذ الطب النفسي بكلية طب عين شمس، ورئيس الجمعية المصرية للطب النفسي. أسس مركز الطب النفسي بجامعة عين شمس، تولى رئاسته حتى منتصف السبعينيات، كما انتُخِبَ رئيسًا للجمعية العالمية للطب النفسي في عام 2002، وهو الرئيس الحالي للجنة القيم والمراجعة (إحدى لجان الجمعية العالمية للطب النفسي)، والرئيس الشرفي لاتحاد الأطباء العرب النفسيين، ومركز التدريب والبحوث التابع لمنظمة الصحة العالمية في منطقة شرق المتوسط. حصل على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى، وله عدد كبير من الأبحاث والمؤلفات والدراسات المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية، منها: كتاب علم النفس الفسيولوجي، والطب النفسي المعاصر، وثقوب في الضمير، وتشريح الشخصية المصرية.

سابقًا فصلًا وحيدًا نشرته في عام ألفين وتسعة، على وجه التقريب، وكتبت لها مقدمته في حينها أيضًا، وها أنا أستعير تلك المقدمة مرَّة أخرى وأزيد عليها بدوري وأنقِّحها، فالموضوع الرئيس هنا -وهو التعذيب- لا يزال مطروحًا على الساحة، حيث يستجد دومًا ما لا يمكن إغفاله من تَطَوُّرٍ في الأحداث وتَشَعُّبٍ في الظروف، والحق أن هذا الكتاب يجيء في وقته المناسب، متطرِّقًا إلى جوانب علمية واجتماعية ونفسية وسياسية متشابكة تتعلَّق بظاهرة التعذيب، ليقدم نظرة واسعة وشاملة، أُدركُ أنها استلزمت من المؤلفة الكثير والكثير من الجهد البحثي الدؤوب، والعمل المضني.

يروقني أن أرى في هذا العمل تطبيقًا علميًا لمعارف الصحة النفسية والطب النفسيّ خارج حدود العيادة الإكلينيكية، في محاولة لتفسير بعض الظواهر، ليس من منطلق الدفاع عنها وإنما استنادًا إلى قناعتنا كمحترفي دراسة السلوك الإنساني، بأن فهم أي ظاهرة هو الخطوة الأولى نحو دعمها لو كانت ظاهرةً مرغوبًا فيها، أو لمقاومتها لو كانت ظاهرةً مكروهةً وبغيضة مثلما هي الحال بالنسبة للظاهرة التي يتناولها هذا الكتاب، ألا وهي ظاهرة التعذيب.

لا يقتصر التعذيب على كونه جريمة ضد الإنسانية، وإنما هو تجسيدٌ لما يمكن أن تنحدر إليه ممارسات بعض البشر ضد بشر آخرين. ولا تقتصر أضراره على ما يتسبب فيه من ألم رهيب للضحايا الذين يتعرَّضون له، إنما تمتد لما يبثّه في الضحية والمجتمع المحيط بها من حالة نفسية نَصِفها بلغة الطب النفسي بأنها حالة من «اليأس المكتسب» وفقدان الثقة في الجيرة والمعارف والأصدقاء، بل وأحيانا أفراد الأسرة ذاتها الذين لم يتمكنوا من حماية الضحية مما تعرَّضت له من أهوال. إلى جانب تلك الحالة المرضية النفسية التي تصيب ضحية التعذيب والمحيطين بها، هناك أيضا التركيبة النفسية التي تسمح لمن

يمارسون التعذيب بالتنكيل بضحية لا حول لها ولا قوة، بحكم كونها محل احتجاز أو معصوبة العينين أو مكبَّلة اليدين، أي في حالة من عدم القدرة على الدفاع عن النفس، وهو ما يعتبر في كافة الأحوال مواجهة غير متكافئة، بل يمكننا القول بأنها مواجهة جبانة من قبل المسَيطِر فيها. ورغم صعوبة التكهُّن بما يدور في ذهنية الجلادين حين يمارسون التعذيب، حيث إنهم نادرًا ما يتقدمون بالشكوى من كونهم يمارسون التعذيب، فإن هذا العمل يلقي في بعض فصوله ضوءًا على الآليات النفسية التي يستخدمها القائمون على التعذيب من أجل تبرير أفعالهم، أو تحصين أنفسهم من الشعور بالذنب وبفداحة ما ارتكبوه من جرم، وهي آليات تستند إلى حدٍ كبير على الخلفية السياسية والنظام السياسي الذي يدعم هؤلاء، ويقدِّم لهم الحماية والتغطية على ممارساتهم.

كذلك يتعاملُ هذا الكتاب مع التعذيب باعتباره ظاهرة تمس الجنس البشري كله، لم تقتصر على بلد دون الآخر، وبذلك جاء ليعكس حقيقة مؤلمة؛ هي أن التعذيب ليس اختراعًا بشريًا محدود التأثير فحسب، وإنما هو أيضا ظاهرة عالمية، بل قد يكون من المفارقات أن تأتي العولمة التي وعدتنا بتحويل العالم إلى قرية صغيرة يملكها البشر جميعًا بعولمة التعذيب والمعتقلات، حيث لم يعد من النادر أن نجد المواطنين يُنقلون من بلاد إلى بلاد أخرى بهدف تعذيبهم في ظل مراقبة شعبية أقل أو بحثًا عن حماية قانونية أعلى.

نظرًا لما يترتَّب على ظاهرة التعذيب من تبعات نفسية واجتماعية شديدة الوطأة، فقد قرَّرت الجمعية العالمية للطب النفسي، وهي المنظمة غير الحكومية المهنية، والعالمية، التي تضم التجمعات والجمعيات النفسية من كافة أنحاء العالم، قرَّرت أن تضم بين أقسامها العلمية قسمًا يتناول التبعات النفسية للتعذيب والملاحقة، وما كان لقسم مثل هذا أن يحصل على موافقة الجمعية العامة لو لم يفطن أطباء

نفس العالم إلى أن التعذيب وانتشار ممارسته أصبح يمثل عنصرًا مهدِّدًا لسلامة البشر وصحتهم النفسية في كل مكان في العالم. جاء هذا القسم ليضم أطباء النفس العاملين في مجال مناهضة التعذيب والباحثين في أسبابه والآثار المترتبة عليه ليعقدوا الاجتماعات؛ يعرضون فيها نتائج أبحاثهم ويرفعون صوتًا مهنيًا ضد التعذيب ومن يمارسونه ومن يتسترون عليه، في محاولة لتضميد الجروح التي وإن شُفيت آثارها الحادة، إلّا أنها تستمر في ملازمة الإنسان كالندبة العنيدة لتذكِّره ومَن حوله بما تعرَّض له من انتهاك.

لم يقتصر دور الجمعية العالمية للطب النفسي على تأسيس هذا القسم، بل إن لجنة الأخلاقيات التابعة للجمعية - والتي شرفت برئاستها لمدة تسع سنوات حتى عام ألفين وثلاثة ثم تركتها بعد انتخابي رئيسًا للجمعية العالمية للطب النفسي - قامت في عام ألف وتسعمائة وستة وتسعين بإصدار «إعلان مدريد» الذي يعتبر ميثاق شرف لممارسة المهنة لكل أطباء العالم، والذي ينصُّ بشكل صريح وواضح على تجريم مشاركة الأطباء بأي طريقة من الطرق في عملية التعذيب، بل ويدعو الأطباء إلى الاحتجاج على ممارسة هذا الدور حتى ولو عرَّضهم ذلك لملاحقة الدول التي يعملون في إطارها، ولقد تم تجديد رئاستي للجنة القيم الأخلاقية والمراجعة –Ethics and Review Committee– منذ عام ألفين وثمانية وحتى الآن.

لقد ولَّت الأيام التي كان جلّ اهتمام الأطباء النفسيين هو ما يدور داخل العيادة النفسية، كما ولَّت الأيام التي اقتصر فيها تخصصهم على معالجة المرضى. فقد اتسعت تخصصات المهنة عبر السنوات لتتجاوز علاج المرض إلى الوقاية منه. ومع معرفتنا المتزايدة بما يترتَّب على بعض الممارسات من آثار وتبعات تهدِّد السلامة والصحة الجسدية والنفسية، والتي يأتي التعذيب على رأسها، أصبح هذا الأمر في مركز

اهتمام المتخصصين، ليلقوا الضوء على ما يتسبَّب فيه من تبعات لا تليق بمكانة الجنس البشري، فيكون مدخلهم الصحي داعمًا ومؤيدًا ومؤكدًا للمدخليَن الحقوقي والقانوني.

أثناء انعقاد الكونجرس العالميّ الثالث عشر للجمعية العالمية للطب النفسى فى سبتمبر 2005 بالقاهرة، أصدرت الجمعية العمومية للجمعية العالمية للطب النفسي إعلان القاهرة «عنف الجماهير والصحة النفسية»، باعتبارها أكبر جمعيات الطب على الإطلاق (حيث تتألَّف من مائة وسبع وثلاثين جمعية تمثل مائة وسبع عشرة دولة، وتتحدَّث باسم ما يزيد على مائتي ألف طبيب نفسي، وتضمُّ قسمًا خاصًا بالمضاعفات النفسية للتعذيب والاضطهاد)، وقد جاء النصُّ التالي في هذا الإعلان: «وعيًا من الجمعية بأن العنف هو مشكلة كبرى للصحة العامة، مع تداعياته الخطيرة للصحة النفسية، وانشغالًا بحقيقة أن العنف الجماعي يؤدي إلى خسائر بشرية ومادية متعدِّدة، وأيضًا يحدث مشكلات نفسية للناجين، وفهمًا لحقيقة أن العنف لا يساعد على حل المشاكل، بل على العكس يولِّد العنف ويجلب معه الفقر والجوع والمرض والخوف، وتأكيدًا على أن التداعيات النفسية والاجتماعية للعنف -إذا لم يتم تداركها بفاعلية- ستؤدي إلى تأثيرات سلبية على الأجيال القادمة، وإلى تدمير الروابط الاجتماعية التي تجعل البشر يعيشون معًا في وفاق، واقتناعًا بإمكانية مساهمة الطب النفسي والعلوم السلوكية في فهم جذور العنف البيولوجية والنفسية والاجتماعية، وفي تقديم صيغ للتداخلات التي من الممكن أن تمنع العنف أو على الأقل تخفِّف من توابعه، ومع الوعي بأن ممارسة العنف -في حدِّ ذاتها- ليست مرضًا نفسيًا، ولكنها ظاهرة غالبًا ما ترتبط بالقهر مع غياب حرية التعبير وفرص الإصلاح، وفي ضوء سعي الجمعية العالمية للطب النفسي إلى التخفيف من توابع النكبات والوقاية من

الاضطرابات النفسية، فإنها تحثُّ، من خلال جمعيتها العمومية، المعنييِّن بالأمر على اتخاذ الخطوات الأساسية لتطبيق إعلان القاهرة». ربما نجد إذا ما فحصنا مضمون هذا الإعلان توافقًا ضمنيًا واضحًا مع كثير مما جاء في الكتاب الذي هو بين يدي القارئ الآن.

في ضوء ما سبق، لا يسعني إلّا أن أثني على هذا الجهد الهائل الذي قامت به د. بسمة عبد العزيز، وأن أوليه ما يستحق من احترام وتقدير، وأرجو أن يجد القارئ في هذا الكتاب ما يشبع نهمه وفضوله تجاه ظاهرة التعذيب، تلك الظاهرة التي يضعها الكتاب تحت المجهر، بل ويجعلنا جميعًا مسؤولين عن مقاومتها باعتبارها ممارسة من أبشع الممارسات التي وُجِدَت على وجه الأرض.

أ.د. أحمد عكاشه

مقدمة المؤلفة

17 فبراير 2014

على مرِّ العصور، انسحق ملايين البشر تحت وطأة التعذيب، هلكتْ أبدانٌ وانكسرتْ أرواحٌ، وتداعتْ إرادة أشخاص كثيرين ما جالت بخواطرهم أبدًا فكرة الاستسلام، لكنهم انحنوا رغمًا عنهم أمام سطوة الجلَّاد وسلطانه. صمد من صمد وسقط من سقط وظلَّت منظومة الرعب قائمة حتى يومنا هذا، تفتك بمن يقف أمامها، وبمن تسوِّل له نفسه أن يرفع صوتًا في مواجهتها.

يحظى فعل التعذيب بتوصيفات متعدِّدة وتعريفات متباينة، لكن الأوصاف والنعوت كلها لا تكفي المرء كي يستشرف الأثر. يترك التعذيب في قسم كبير ممن قُدِّرَت لهم مجابهته آثارًا دامغة وربما أبدية، علامات خوف ورهبة حاضرة، أمارات هزيمة عالقة بالحلوق، وشروخًا دفينة في العقول والنفوس يصعب دومًا جبرها.

رغم القسوة والشراسة والجموح، رغم جروح وأوجاع البدن، احتفظ بعض من عاشوا ويلات التجربة بصفاء أرواحهم وصلابتها، تمكنوا من النجاة ومواصلة الحياة وأحيانًا المعركة. آثر آخرون الانسحاب وأغلقوا مِن حولهم الأبواب كلها، محاولين رأب الصدوع

التي أصابتهم وزلزلت حيواتهم، وأحالت عالمهم المتماسك إلى أنقاض. في الأحوال كلها لا لوم على أولئك أو هؤلاء، إنما هي طرق تَكَيُّف وتأقلم تتباين من شخص إلى آخر، ومن ظرف إلى ظرف نقيض، ما من أضعف وأقوى، وما من أحكام يمكن هاهنا إصدارها، إذ تظل خبرة التعرُّض للتعذيب بمثابة أمر خارج حدود العقل والمنطق. خبرة مروِّعة تعصف بما هو متوقع وما هو مقبول.

تحوي الفصول التالية -فصول القهر- معالجةً مستفيضةً لرسالة علمية بعنوان «التبعات النفسية للتعذيب»، كنتُ قد أعددتها وأُجيزت منذ سنوات، وبقيتْ حبيسة الرفوف، إذ ما كان لها أن تُقرَأ دون أن تُتَرجَم إلى اللغة العربية، وتُصاغ بما يكفل للقارئ غير المتخصص في علم الطب أن يستسيغ مصطلحاتها. حين بدأتُ البحث عن المادة العلمية اللازمة لكتابة الرسالة الأصلية عام ألفين وخمسة، صادفتُ نقصًا ملموسًا في كل ما هو محليّ، فما من دراسات ميدانية أُعِدَّت ولا أوراق نُشِرَت في الدوريات المعتمدة، لا في مصر وحدها بل على مستوى المنطقة العربية بأسرها مع استثناءات بسيطة، وكما هو مُتَّبَعٌ في إنجاز الرسائل عامة، لا بد وأن يضع الباحث لأي حرف يخطُّه مرجعًا. هكذا وجدتُ بعض الصعوبات المتعلِّقة بالمصادر الجامعية المصرية خلال مرحلة الإعداد، وعليه فقد خلت الرسالة في شكلها النهائي من المراجع العربية تقريبًا، واقتصرت إلى حدٍ ما على الدراسات الأجنبية، لكنها حفلت في الوقت ذاته بكم لا بأس به من الإحصاءات والمعلومات الموثقة التي وفَّرتها المراكز العاملة في هذا المجال، وعلى رأسها مركز النديم.

شرعتُ عام ألفين وسبعة في ترجمة فصل وحيد من الرسالة اختص بدراسة نفسية معمقة لطبيعة الجلاد، ليصدر عن "دار ميريت" في العام نفسه تحت عنوان «ما وراء التعذيب»، وقد نفدت الكمية المحدودة

التي تمتْ طباعتها من الكتاب، وظهر مشروعٌ لترجمة الفصول الأخرى لكني تكاسلتُ عنه، ودفعني إلى ذاك التكاسل عبء ترجمة المصطلحات الطبية إلى اللغة العربية، وضيق الوقت في ظل انشغالي بكتابات أخرى، لكني لم ألبث أن تحمَّستُ أخيرًا لذاك المشروع القديم، وبدأتُ في إعداد ترجمة كاملة خلال العام الماضي خاصة، وقد شجعني بعض الأصدقاء والناشرين، وراح عدد من الرفاق يحثونني على الكتابة عن التعذيب وعن طرق المواجهة والتأقلم الممكنة. كان الغرض هو وضع إجابات علمية لمواقف تجري على الأرض وتتجدَّد كل يوم، حيث راحت الأوضاع السياسية تسير من سيء إلى أسوأ، ورغم قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير وإسقاط رأس النظام، فإن التعذيب استمر وتفاقم وطال من كانوا على رأس الثائرين، وكأنهم يُعَاقَبُون على فعلهم.

لم تكن الحال هكذا في مصر وحدها، بل وفي المنطقة المحيطة التي حَلَّ الربيعُ العربي عليها أيضًا، لكن رياحه لم تكن كافية لكسح الأنظمة المستبدة ونشر الحرية. لفت نظري في نهاية عام ألفين وثلاثة عشر أن يُعاد تقديم «مجنون يحكي» على مسرح المدينة ببيروت، وهي مسرحية معالَجة ومقتبَسة من نص بريطاني الأصل، تحكي في نسختها اللبنانية عن امرأة معارِضة للنظام يتم اعتقالها وتعذيبها ثم وضعها في مصحة نفسية، ليحاول الطبيب هناك إقناعها بأنها ليست امرأة وإنما هي بكل تأكيد رجل مجنون، وأنه يمكن إخراجها من المصحة إن هي اعترفت بذلك. نشرت الصحف عن لينا خوري مخرجة المسرحية قولها بأن الأنظمة السابقة فشلت وانهارت، وأنها تدرك هذا في أعماق نفسها، لكنها تدرك أيضًا أن الأنظمة القادمة «أفشل وأعنف وأظلم». لم تكن مسرحية لينا خوري هي شكل المقاومة الوحيد الذي ظهر على

الساحة العربية المخضبة بالدماء والجنون، فقد خرجت إلى الوجود أشكال فنية متنوعة تسخر من الواقع العبثيّ، المزري إلى حد بعيد، وتحاول استعادة روح الثورة الفتية وبهائها.

خضعت المادة التي هي بين يدي القارئ الآن إلى قراءات متعدِّدة وإعادة صياغة مرَّة تلو أخرى، وقد رحتُ أحذف منها وأضيفُ لشهور متوالية، وطلبتُ من أساتذة الطب النفسي الذين أشرفوا على الرسالة الأصلية مراجعتها[1]، كي أضمن عدم تجاوزي الدقة العلمية لصالح سهولة وسلاسة العرض، ولمَّا وجدتُ المجال سانحًا أمامي للتوسُّع ولتحديث المعلومات كاملة، فعلتُ ذلك دون تردُّد، ما جعل هذا الكتاب بمثابة نصٍ جديد ذي صلة أكيدة بالرسالة الأصلية، لكنه ليس بترجمة حرفية لها، إذ يضم بين دفتيه إشارات مدقِّقة للأحداث القريبة، واستشهادات وتوضيحات ووقائع متنوعة وموثقة، جرت غالبيتها ما بين عام الثورة الأول وحتى نهاية عام ألفين وثلاثة عشر، وما كان لها جملة وتفصيلًا أن توجد في العام ألفين وخمسة -عام انتهائي من الرسالة- على الإطلاق، حيث جرت في النهر مياهٌ جدُّ كثيرةٍ خلال السنوات الفاصلة بين العملين المنفصلين والمترابطين في آنٍ.

يحمل الكتاب أجزاء تاريخية، ومتنًا رئيسًا يحوي المعلومات الطبية المتخصِّصة التي تتعلَّق بالتعذيب، وما يفعله بأبدان وعقول البشر؛ ضحايا وجلادين، كما يحمل الكثير من التحليلات النفسية المتصلة بالواقع السياسي والاجتماعي، ومجموعة من الانطباعات المرتبطة بأحداث قريبة، وكذلك بعض الخبرات الخاصة التي اكتسبتها من

(1) الأستاذ الدكتور هشام رامي، أستاذ الطب النفسي بكلية الطب جامعة عين شمس، أحد المشرفين على رسالة «التبعات النفسية للتعذيب خصيصًا اضطراب كرب ما بعد الصدمة» عام 2005، والقائم على مراجعة المادة العلمية بكتاب «فصول القهر».

خلال عملي في "مركز النديم مع من نجوا من جحيم التعذيب، وقد حاولتُ في هذا كله أن أضع المصطلحات العلمية الجافة والمتخصِّصة في صورة مبسَّطة بقدر ما استطعت، وأن أفسرها ما أمكن بعرض أمثلة حية، حتى لا يشوب الملل تلك الصفحات الكثيرة.

ختامًا؛ أودُّ أن أشير إلى بعض النقاط التي استوقفتني أثناء الكتابة، منها ما وجدتُ له حلولًا مقبولةً ومنها ما ظلَّ في مخيلتي مؤرِّقًا؛ كاستخدام اللغة المذكَّرة بما لا مهرب منه ولا فرار. يتصوَّر أغلب الناس أن يُعذَّب الرجل ويتعرض للعنف الشديد، بينما يُصَان جسد المرأة احترامًا لتقاليد مجتمع يوصف فيما يوصف بأنه شرقي محافظ، لكن الحقيقة أن التعذيب في حاضرنا هذا يطال الجميع، بل إن التنكيل بالنساء يكون في بعض الأحيان أقدر على حمل رسائل الجلاد إلى الآخرين، فلا خطوط حمراء ولا تقاليد وأعراف تبقى محل احترام، ولا من شفاعةٍ لشيخ أو امرأة أو حتى طفل. استوقفتني كلما كتبتُ تحت الرغبة في إضافة ضمير المؤنث وجمع المؤنث وتاء التأنيث إلى الكلمات والعبارات، تكريمًا لنساءٍ صمدن في وجوه جلاديهن، وثبتن في كرامة وكبرياء، حتى لقد صرتُ أتمهَّل في الفقرة الواحدة عشرات المرات عاجزة عن صياغة التعبير الذي لا يسلبهن حقهن.

في بعض المرات أشرتُ إلى الشخص الذي يتم تعذيبه بكلمة «الضحية» وفي مرات أخرى بكلمة «الناجي» أو «الناجية»، والحقيقة أني تبعتُ روح الكتابة إلى حد بعيد، فذكرتُ الضحية في المواضع التي يختلج فيها الشخص بدنًا وروحًا تحت وطأة آلام تُفقِدُه السيطرة وتُعجِزُه عن الفعل، واستخدمتُ «الناجي» و«الناجية» في المقاطع التي حستها فكرة المقاومة والصمود، وإن أفلتت مني كلمة «الضحية» في غير مكانها مرَّة أو مرات فعذرًا، إنما فعلتُ ذلك بغير وعي، لعميق إدراكي بفداحة ما يصيب المرء جرَّاء تلك التجربة المريرة. وقد

اعتمدتُ على شهادات من أفواه الناجين والناجيات، وكذلك على شهادات نشرتها الصحف وحاولت توثيقها من أكثر من مصدر وصحيفة حتى تكون أقرب ما تكون الحقيقة.

استخدمتُ كذلك كلمة الجلّاد مجازًا في بعض المواضع، ولم أقصد به الشخص الذي يقوم بالتعذيب بيديه قصرًا، بل جاءت الكلمة رمزًا لكل مستبد طاغية، يصدر أمرًا بإيذاء بشرٍ آخرين متكئًا على سلطته ونفوذه، وقد اعتبرتُ أن الشخص الكائن على رأس الدولة، الكافل لتعذيب المواطنين، هو جلاد مثله كمثل المخبر الممسك بالأسواط والعصي والحبال.

أخيرًا؛ أرجو أن يكون فيما كتبت نفعٌ للمهتمين، وأن يجد الأصدقاء والصديقات -الذين دفعوني لإتمام النص- بعض إجابات لتساؤلات الحاضر المرعب الذي نعيشه، والماضي القاتم الذي يُعَادُ إنتاجه كل يوم من جديد.

بسمة عبد العزيز

الفصل الأول

التعذيب: تاريخٌ وحاضرٌ

تمتلك الكائنات الحية على تنوعها غرائز متشابهة، فهي تبحث بالفطرة والسليقة عن الطعام والماء مثلًا، وتسعى كذلك وراء التناسل، وتستشعر مكمن الخطر وتتجنبه، وهي تسلك في ذلك السبل الممكنة جميعها متَّبعة غرائزها، دون حاجة إلى تَعَلُّمٍ أو تدريب. تتشابه الكائنات الحية أيضًا وبدرجات متفاوتة، في ميلها إلى العنف والقتال عند مواجهة مواقف محدَّدة تتهددها؛ منها ولا شكَّ الذوْد عن النفس والصغار، أو الدفاع عن مناطق النفوذ المحرَّمة على الغير: الأرض والمأوى.

بعيدًا عن الغرائز الأولية التي جمعت منذ قديم الأزل بني البشر والحيوان، هناك من السلوكيات والأفعال ما تقتصر ممارسته على الإنسان وحده، كونه يحتل قمة الهرم التطوري عقلًا وإدراكًا، وكونه، بالتبعية، قادرًا على التحكم المستبصر في نوازعه ومشاعره وأهدافه؛ لا يكذب الحيوان مثلًا، ولا يغش أو ينافق، لكن البشر يفعلون. لا يقتتل الحيوان مع آخر عن رغبة خالصة في الإيذاء لكن البشر أحيانًا يفعلون. لا يحتجز الكلب كلبًا ويعذبه، ولا يفعل الذئب أو الفهد هذا، كما لا تفعله الحشرات ولا الطيور، لكن بعض الأشخاص يعذِّبون أشخاصًا

مثلهم متعمِّدين. هكذا يمكننا أن نرى بوضوح أن التعذيب -أحد أعنف السلوكيات وأقصاها دونية وعدَوانًا- فعل يتفرَّد به البشر تمامًا، ولا يُرى ما يتشابه معه من قريب أو بعيد لدى الكائنات الأخرى؛ لا بين أبناء الفصيل الواحد، ولا بين الفصائل المختلفة وبعضها بعضًا.

هذا السلوك البشري الخالص، الذي يُمَارَسُ على نطاقٍ واسعٍ منظَّم فتتبناه مجتمعات متقدمة متحضِّرة، وأخرى نامية متأخِّرة، والذي يترك في ضحاياه آثارًا لا تنمحي بمرور الزمن، لهو، بالفعل، سلوك يستحق التوقُّف عنده ودراسته قُبيل الإجابة عن السؤال المطروح: «ترى لماذا، وكيف يفعل أي شخص بآخر مثل هذا الأمر المريع؟».

الغرض من التعذيب عبر التاريخ

لم يكن التعذيب في العصور القديمة أمرًا مستهجنًا أو مثيرًا للاستياء مِن قبل الناس، بل نُظِرَ إليه باعتباره إجراءً عاديًا، مُسَلَّمًا به، مثله مثل العقوبات المدنية الحالية في المجتمعات الحديثة، وقد استُخدِمَت الوسائل التي نصنفها اليوم باعتبارها وسائل تعذيب من أجل تحقيق أغراض تختلف عما ألفناه، من بين هذه الأغراض على سبيل المثال؛ وضع الشخص المتهم بارتكاب جرائم أو خطايا كبرى تستوجب قتله موضع الاختبار قبل الحكم عليه. أمَّا الاختبار فكانت له وسائل متعددة مثل الإجبار على السير فوق نيران مشتعلة، أو غمر اليدين في إناء يحوي ماءً عند درجة الغليان، وأمَّا النتيجة؛ فتحدَّدت بناءً على أثر النار أو الماء المغلي؛ فإذا احترقت أقدام الشخص أو يداه كانت تلك علامة على إدانته، وإذا سَلِمَت من الاحتراق، كانت التهمة غير حقيقية وعُفِيَ عنه. شَكَّلَ الانخراط في أعمال السحر والشعوذة أهم الاتهامات التي توجِّب اختبار الشخص المتهم بها، ولأن النتيجة معروفة سلفًا؛ فلنا أن نتخيَّل آلاف البشر الذين قُتِلُوا بعد تعذيبهم بتلك الطريقة، ولنا أن نشير أيضًا

إلى أن نسبة كبيرة منهم كانت من النساء اللواتي وُصِمن بأنهن ساحرات مسكونات بالشياطين، وكان سبب وصمهن وتعذيبهن ثم قتلهن حرقًا، اعتبارهن مسؤولات عن بعض الظواهر الطبيعية الخاصة بالأرض والطقس وتقلباتهما؛ إذ قيل مثلًا إنهن يقفن وراء حدوث الأعاصير والبراكين والزلازل، حتى لقد أصدر أحد الباباوات في القرن الخامس عشر أمرًا بالقضاء عليهن، فكان أن طارد الناس هؤلاء «الساحرات» في كل مكان، وقد تسبَّبت معرفتهن العلمية المتفوقة في إضافة المزيد من الشكوك حولهن، إذ اشتهر قسم منهن بالقدرة على مداواة الأمراض باستخدام الأعشاب والخلطات غير المعروفة للآخرين.

طال التعذيب كذلك كثيرًا من العلماء الذين انصبت على رؤوسهم تهم الكفر والهرطقة، مثل الإيطالي توماس كامبانيللا الذي وضع مؤلفات تناول فيها بعض النظريات الخاصة بالطبيعة، فاتهم بالهرطقة وسُجِنَ وعُذِّبَ تعذيبًا شديدًا، وجيوردانو برونو الذي حاول استكمال أبحاث كوبرنيكوس حول الأرض والأجرام السماوية وحركتها، فسُجِنَ في نهاية القرن السادس عشر، وقد أبى الاعتراف بخطأ أفكاره فتم تعذيبه: رُبِطَ من لسانه وجُرِّدَ من ملابسه وقُيِّدَت يداه وقدماه ثم أُحرِقَ حيًا، وبينما أفصح جاليليو عن المعتقدات العلمية نفسها، أنقذه الحظ الحسن من التعذيب، فاكتفى محاكموه بمنع مؤلفاته العلمية وحظر تداولها. تعرض ابن المقفع كذلك إلى التعذيب، ومثله الحلاج والسهروردي، وكل منهم اتهم بالكفر، وقُطِّعَت أطرافه ودُقَّ عنقه ثم أُحرِقَ جسده في نهاية المطاف. كانت الخطيئة المشتركة بين الجميع هي خطيئة المعرفة المُحَرَّمَة التي عُقِدَ العزم على إخفائها عن عامة الناس؛ علمية كانت أو دينية.

استُخدِمَ التعذيب أيضًا في سياق التقاضي، لكنه لم يكن ليطال في أغلب الأحوال إلّا أناسًا مهمَّشين، لا يملكون حقوقًا ولا شفاعة ولا

سندًا، بعبارة أخرى؛ كان الخاضعون للتعذيب على الدوام وعلى سبيل الحصر تقريبًا؛ من العبيد، والشرائح الفقيرة المعدمة، المنتمية إلى طبقات المجتمع الدنيا، أما السادة الموسرون فلم يكن يُسمَحُ بتعريضهم إلى مثل هذا النوع من العقوبات، حتى وإن ارتكبوا من الجرائم ما يفوق أخطاء خدمهم وعبيدهم[1]. كان هؤلاء السادة هم أصحاب الوجاهة والنفوذ، الحائزين على الأراضي والأموال، المتحكِّمين جبرًا في أجساد الآخرين، والمستمدين سلطانهم في أحيان كثيرة من سلطة أعلى مطلقة لا راد لها؛ هي السلطة الدينية.

مُورس فعل التعذيب إذن باعتباره عقابًا، حيث لا بد للمخطئ من أن ينال جزاءً صارمًا نظير ما اقترف، لكن هذا العقاب انتقى ضحاياه مِن بين عَوَامِ الناس، وقد استمرَّت ممارسته حتى مع حلول عصر التنوير بكل ما بَشَّرَ به من قِيَمٍ جديدة أكثر عدالة وإنسانية، وقد عُرِضَت مؤخرًا أدوات أحد الجلادين الفرنسيين -التي تعود إلى ثلاثة قرون ماضية- للبيع في مزاد علني، وبلغ عددها ثلاثمائة وخمسين أداة من بينها أداة لبتر الأيدي[2].

بالإضافة إلى كونه اختبارًا وعقابًا، استُخدِمَ التعذيب أيضًا باعتباره أداة من أدوات التطهير، وتلك هي فكرة قديمة تقوم على احتياج المرء إلى آلام شديدة تساعده على التكفير عن آثامه، وتخلصه من الذنوب التي علقت به، ولا يشترط أن يشعر الشخص الذي سوف يتعرَّض للعذاب بحاجته إليه، فالأمر يصبح مقضيًا ما إن يراه السادة مناسبًا حتى

---

(1) Staub, E. (1990). The psychology and culture of torture and torturers. In P. Seudfeld, (Ed) torture and psychology. New York: Hemisphere publishing corporation. Pp.49-76.

(2) باريس أ. ش. أدوات للتعذيب والعقاب في مزاد بفرنسا، جريدة المصري اليوم، 17 مارس 2012.

وإن كان هذا النوع من التكفير ضد إرادة الشخص، وإن كان على يقين بأنه لم يرتكب ما يشين، أو ما يدعو إلى التوبة والتطهُّر.

لقد تجلَّت في التعذيب بوضوح، وعلى مر العصور، السلطة الأبوية بوجوهها المختلفة؛ تلك السلطة التي طالما هدفت، ليس فقط إلى توقيع العقوبات على المتمرِّدين عليها، والخارجين عن طوعها، بل أيضًا إلى إحكام سيطرتها على عقول الناس، واستتابة من تراه مخطئًا، وإرجاعه عنوة إلى الطريق القويم الذي ترضى عنه، والذي يحوز بالتبعية مباركة المجتمع بأسره[1]. بوجه عام، احتفى عامة الناس بطقس التعذيب، وغالبًا ما كان التنفيذ يتم علانية، ليس فقط لإقراره كعقاب طبيعي، بل وأيضًا لإعطائه صبغه الشرعية؛ شرعية الجماهير الغفيرة، المستحسنة لكل ما من شأنه الحفاظ على ثوابتها وتقاليدها، والمرحِّبة بإزالة «الشرور» التي قد تهدِّد سلامها الداخلي ومعتقداتها الإيمانية الراسخة. تَكَفَّلَ التعذيب مع تلك الهالة المقدسة، بترويع كل من سوَّلَت له نفسه أن يختلف عن السائد، أو أن يرتكب حماقة لا يبيحها السادة ولا ترضى عنها السلطة.

إذا كانت الأغراض السابقة قد ظهرت قديمًا في أوربا فقد كان التعذيب في الدولة الإسلامية المترامية الأركان قائمًا على أشده أيضًا، ولم يكن قاصرًا على الطبقات الدنيا بل طال كذلك أصحاب الجاه والنفوذ خلال الصراعات المحتدمة على السلطة والثروة؛ فكان من سلاطين المماليك من يعذِّب رجال الدولة لحملهم على الإدلاء بأماكن ثرواتهم، ومن ثم الاستيلاء عليها، ليس هذا فقط بل لقد تم سمل عينيّ الخليفة العباسي المستكفي بالله على أيدي البويهيين، كي يفقد شرعيته

(1) Alexandra, E.; Magda, P.· Oana, B.E. (2004). Some aspects regarding torture as a punishment tool. In: voices against torture. Vol.11, pp.8.

كحاكم حين يصير معاقًا، ومن ثَمَّ يُعزَل ويُنَصَّب خليفة آخر بدلًا منه[1].

هكذا تعدَّدت أغراض التعذيب وتطوَّرت؛ فبدأت من فكرة «اختبار المتهم»، ومرت بعملية «العقاب»، وكذلك بمفهوم «التطهُّر»، ثم وصلت أخيرًا إلى غاية «الردع»، مرورًا برغبة «الاستئثار بالقوة والمال»، وقد ظلَّ التعذيب رغم تعدُّد الأغراض، يعكس الرغبة في السيطرة على جسد الآخر وامتلاكه، كمَدخَل رئيس للسيطرة على عقله وأفكاره، وتصرفاته، ومعتقداته الخاصة، ومِن عَجَب أن التقدم الفكري والحضاري الهائل لم يؤدِ إلى القضاء على التعذيب نهائيًا، وكذلك لم تفعل المفاهيم الحديثة التي أعلت من شأن حقوق الإنسان عامة، وجرَّمت التعذيب خاصة، وعلى عكس ما يتوقع المرء، تكاثرت الأهداف والغايات والمقاصد التي سُخِّرَ من أجلها التعذيب، وتنوَّعت تنوعًا كبيرًا، وتم تقنين بعضها في عدد من الدول، كما قُنِّنَت أساليب مروعة، وأصبح التعذيب فعلًا متداولًا تُشَكِّلُ الأحداث اليومية التافهة ذرائع كافية لممارسته، ثم لم يلبث أن صار فعلًا اعتياديًا مزمنًا، يُمَارَسُ في بعض الأحوال لذاته، وليس لهدفٍ محدَّد[2].

تعريفات التعذيب

تُعَرَّف كلمة «تعذيب» أو «عذاب» في القواميس العربية على أنها العقاب، والنكال، وكل ما شَقَّ على الأنفس[3]، وترادفها في اللغة الإنجليزية كلمة «Torture» التي تنحدر من أصل لاتينيّ، وتعني الترويع، أو الإكراه عن طريق التهديد. هذا عن المعنى الحرفي للكلمة، أمَّا عن الإتيان بتعريف واضح، يحدِّد التصرفات التي يمكن إدراجها تحت

(1) http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=310189.0;wap2

(2) Stover, E. and Nightingale, E.O. (Eds.) (1985). The breaking of minds and bodies: torture, psychiatric abuse and the health profession. New York: Freeman.

(3) المعجم الوجيز، وزارة التربية والتعليم، ص1991، 411.

عنوان «التعذيب»، فهو أمرٌ ظلَّ إشكاليًا ومثيرًا للجدل لفترة زمنية طويلة، إذ إن هناك طيفًا واسعًا، ودرجاتٍ لا حصر لها من الأفعال، التي يمكن من خلالها إلحاق معاناة جسدية، أو نفسية بأي إنسان، ومن ثمَّ «تعذيبه».

ارتكزت التعريفات القانونية للتعذيب منذ القرنين الثاني والثالث الميلاديين، في العصر الروماني، على عنصر رئيس، ألا وهو الإيذاء الذي ترتكبه السلطة في حق فرد ما، زاعمة أنها إنما تخدم بفعلها المصلحة العامة، وهو ادعاء فضفاض جرت العادة على استخدامه فيما بعد. على مدار قرون متتالية، خضعت تعريفات التعذيب إلى محاولات تطوير متعدِّدة ومستمرَّة، حيث حلَّت التعريفات التي يمكن أن نعتبرها مجازًا «أكثر إنسانية»، محل التعريفات القانونية الجامدة، وفي القرن التاسع عشر تم تجاوز التعريفات واسعة النطاق، ذات المعاني الملتبسة، والتي كانت تتسبَّب في إرباك مستخدميها إلى حدٍّ ما، لتحل محلها تعريفات أكثر دقة وتحديدًا ووضوحًا، وبمرور الوقت أصبح مصطلح «التعذيب» شاملًا، وجامعًا لأغلب ما يتمنى البشر الطامحون إلى التحرُّر من الظلم، سواءً من الناحية الحقوقية القانونية، أو من الناحية الأخلاقية.

مِن المفكرين مَن تطرَّق إلى مفهوم التعذيب من الناحية الفلسفية البحتة، فوصفه في إطار العلاقة السلطوية القائمة بين النظام والمواطنين، ورآه انعكاسًا طبيعيًا لفشل السلطة -أي سلطة- في فرض سيطرتها على الأفراد، بصورة ناعمة وسلسة، الأمر الذي يضعها مباشرة أمام باب وحيد للوصول إلى عقولهم وذواتهم والتحكم فيها؛ هذا الباب هو تعذيب الجسد وامتهانه[1].

(1) Allodi, F. (1999). The body in political violence: the phenomenology of torture: In: Torture, vol.9, No.4.

هناك أيضًا تعريفات عملية، إجرائية، منها ما وصف التعذيب باعتباره ذلك العنف الموجَّه إلى جسد وعقل شخص محتجز، لحثّه على إمداد السلطة بمعلومات تدينه أو تجرِّمه، ومن ثم ترويعه هو ومحيطه الاجتماعي، وجعله يكفُّ عن ممارسة نشاط معارض ما، ويؤكد هذا الوصف اشتمال فعل التعذيب على إهانة الشخص، وحرمانه من الشعور بالثقة في النفس، ومن الإحساس بهويته، ومن ثم اختزاله في كائن خَدِر، لا مبالٍ بما حوله، وعاجز عن التصرف[1].

يمكننا أن نطالع ضروبًا كثيرة من التعريفات، منها ما يتسع لأي شكل من أشكال الإيذاء العمدي على اختلاف الموقف والظرف، ومنها ما يقصر «التعذيب» على مواقف محدَّدة، مبنية في المقام الأول على السياق الذي تحدث فيه؛ على سبيل المثال، هناك تعريف الجمعية الطبية العالمية، الذي ورد في إعلان طوكيو الصادر عام 1975، والذي أشار إلى التعذيب باعتباره «**قيام شخص، أو عدة أشخاص، سواءً كانوا يعملون لحسابهم، أم بأوامر من أي سلطة، بإلحاق معاناة جسدية، أو عقلية متعمَّدة، لإجبار أو دفع شخص لإعطاء معلومات، أو الاعتراف أو لأي سبب آخر**»[2].

يمكننا أيضًا أن نطالع إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادر عام 1948، الرافض لكل أشكال التعذيب، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، التي دخلت حيز التنفيذ في الثمانينيات من القرن العشرين، والتي عرَّفت التعذيب على أنه «**أي عمل ينتج عنه ألمٌ أو عذابٌ شديد، جسديًا كان أم عقليًا، يُلحَق عمدًا بشخص ما بقصد**

(1) Santini, I. (1987). In: Veer, Gus Van Der, (1998)). Counseling and therapy with refugees and victims of trauma, psychological problems of victims of war, torture and repression. London: John Wiley and Sons.

(2) World medical association, 1975.

الحصول منه، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث، أو لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيًا كان نوعه، يحرِّض أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي، أو أي شخص آخر يتصرَّف بصفته الرسمية، ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها»[1]. وقد تبنَّى هذه التعريف الأخير، أغلب العاملين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وكذلك المجلس الدولي لتأهيل ضحايا التعذيب؛ وهو أحد أوائل المنظمات غير الحكومية، التي وفرت المساندة والدعم للناجين من التعذيب على مستوى العالم.

هناك أيضًا ما يُسَمَّى بالاتفاقية الأمريكية لمنع التعذيب، وقد طرحت هذه الاتفاقية مفهومًا أكثر تنميقًا مما سبق، فهي لا تشترط وقوع المعاناة الجسدية أو العقلية فعليًا، وإنما تعتبر أن مجرَّد تحجيم القدرات الجسدية والعقلية، حتى دون إلحاق المعاناة بالشخص، شكلًا من أشكال التعذيب، وقد تبنَّت منظمة مجلس نواب الولايات الأمريكية التعريف الذي ورد في الاتفاقية الأمريكية عام 1985، مقرِّرًا ما يلي: **«يجب فهم التعذيب على أنه أي فعل عمدي يتم بمقتضاه إلحاق ألم أو معاناة جسدية أو عقلية بشخص ما، لأغراض خاصة بتحقيقات جنائية، كوسيلة للترويع أو للمعاقبة الشخصية أو كتدبير وقائي أو كعقوبة أو لأي غرض آخر. يجب فهم التعذيب أيضًا على أنه استخدام طرق معينة تهدف إلى طمس شخصية الضحية، أو إلى تقليل قدراتها الجسدية والعقلية، حتى لو لم تتسبب تلك الطرق في ألم جسدي أو كرب عقلي»**، كما يقرر أيضًا أن **«مفهوم التعذيب لا يجب أن يشمل الألم أو**

(1) http://www.hrweb.org/legal/cat.html

المعاناة الجسدية أو العقلية النابعة من، أو الناتجة عن، التدابير القانونية منفردة، مع ضمان خلو تلك التدابير من الطرق المشار إليها سابقًا»[1].

ربما يكون مفاجئًا لنا ألا تحمل الاتفاقية الأوربية لمنع التعذيب والمعاملة المهينة اللاإنسانية، تعريفًا واضحًا لمصطلح «التعذيب»[2]. لكنه وبغضِّ النظر عن غياب التعريف، فإن الاتفاقية الأوربية أنشأت مَدخلاً مهمًا وجديدًا لتدعيم وحماية حقوق الإنسان، فتبعًا لمادتها الأولى؛ يتم تشكيل لجنة تكون وظيفتها الأساسية الاطلاع على طريقة معاملة الأشخاص المحرومين من حرياتهم، في ضوء رؤية واضحة تهدف إلى ضمان حمايتهم من التعذيب من خلال الزيارات التفتيشية المتكرِّرة، وتحدِّد الاتفاقية كيفية اختيار أعضاء اللجنة طبقًا لمعايير صارمة. أما بالنسبة لقارة إفريقيا، فهي لا تمتلك اتفاقية خاصة تستهدف مناهضة التعذيب، حيث يتم التعامل مع الموضوع على المستوى ذاته الذي يتم من خلاله التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، دون أي تمييز أو تخصيص. لقد تبنَّت منظمة الاتحاد الأفريقي ما سُمِّيَ بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عام 1981، وأُدخِلَ إلى حيِّز التنفيذ عام 1986؛ وتنصُّ المادة الخامسة من هذا العقد على أنه «**لكل فرد الحق في احترام الكرامة الموروثة في الإنسان بطبيعته، وله الحق في الإقرار بوضعه القانوني**»، وأنه «**يجب حظر كل أشكال الاستغلال والحط من شأن الإنسان خاصة العبودية، وتجارة العبيد، والتعذيب، والمعاملة أو العقوبة القاسية المهينة اللا إنسانية»**[3].

---

(1) United Nations, (2001). Istanbul Protocol. New York and Geneva.

(2) Vesti, P. and Lavik, N.J. (1991). Torture and the medical profession: a review. ***Journal of Medical Ethics***, 17. Supplement 4-8.

(3) *Organization of African Unity (OAU) (1982). Document CAB/LEG/67/3, rev. 5 (21 I.L.M. 58).*

ظل تعريف «التعذيب» في القوانين المِصريّة مرتبطًا بالدوافع لأهداف التي يملكها الجاني، فإذا تحقَّق الإيذاء على يديه بهدف حصول على معلومات أو اعترافات من الضحية، صُنِّفت الواقعة عتبارها تعذيبًا، أما إذا تحقَّق الإيذاء نفسه أو حتى ما يفوقه أثرًا بدافع حر كالانتقام مثلًا، أو الترويع والترهيب، لم يعد في الإمكان إطلاق كلمة «تعذيب» من الناحية القانونية على الواقعة، الأمر الذي يصنع عوزًا تشريعيًا حاول النشطاء المصريون المدافعون عن حقوق الإنسان تصدي له وجبره على مدار سنوات دون أن يحققوا نتيجة مرضية.

تنص المادة (55) من الدستور المصري المُستَفتَى عليه في مطلع عام ألفين وأربعة عشر على أن: **«كل مَن يُقبَضُ عليه أو يُحبَسُ أو تُقَيَّدُ حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه، و حبسه إلّا في أماكن مخصصة لذلك، لائقة إنسانيًا وصحيًا ومخالفة شيء من ذلك جريمة يعاقب مرتكبها وفقًا للقانون»**. لقد وقَّعت مصر على اتفاقية مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، وبمقتضى التوقيع وطبقًا لما ينص عليه الدستور أصبحت الاتفاقية بمثابة قانون داخلي، ومن ثم يُفتَرَض أن يتم تضمين تعريف التعذيب الخاص بالأمم التحدة للتعذيب في القوانين المصرية، إلَّا أن هذا لم يحدث، كما لم تصدق مصر على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية.

بشكل عام يدور جدل كبير حول التشريعات المتعلِّقة بالتعذيب، إذ توجد دومًا ثغرات عدة، تستغلها الأنظمة المستبدة المتعاقبة كي تحمي الجلادين الذين ينتمون إليها، ويقومون على حمايتها. دأبت المنظمات الحقوقية العاملة في هذا المجال على توضيح تلك الثغرات، وعلى تقديم مبادرات متعددة لتعديل بعض المواد القانونية بما يسمح بتوقيع

عقوبات حقيقية رادعة على الجلادين، لكن أحدًا من المسؤولين لم يُعنَ بتداركها، فالأمر لم يكن يتعلق في أي وقت من الأوقات بغياب المعرفة أو الإدراك، أو العجز عن إيجاد حلّ، بل ظَلَّ مُتَعَلِّقًا بالرغبة في استمرار الأوضاع على ما هي عليه، حتى مع الانتقال من نظام حكم إلى آخر، ومن رئيس إلى رئيس.

التعذيب: مصطلح دارج

لا يخفى على القارئ أن هناك مسافةً شاسعةً بين استخدامنا اليوميّ التلقائيّ لكلمة «تعذيب»، سواء في لغتنا المكتوبة أو في أحاديثنا وحواراتنا، أو حتى في إنتاجنا الثقافيّ والفنيّ، وبين استخدامنا لها كمُصطلح قانونيّ وحقوقيّ لا يشمل بالضرورة كافة أنواع المعاناة التي يتعرَّض لها المرء في حياته.

ربما يكون الحشر اليوميّ في المواصلات العامة بمثابة «تعذيب»، ومثله بالنسبة للكثيرين الحصول على أنبوبة بوتاجاز، أو الوقوف في طابور لشراء بضعة أرغفة من الخبز، أو الانتظار لساعات طويلة أمام محطات الوقود، أو حتى المكوث في البيت وانتظار عودة المياه الشحيحة والكهرباء الغائبة. أمور وتفاصيل حياتية يتعرَّض لها القطاع الأوسع من الناس ولا يمكن لهم تَجَنُّبِها، كما لا توجد لوصفها كلمة أفضل من كونها تعذيبًا.

يأمل كثيرون في تضمين مصطلح «التعذيب» أشكالًا لا حصر لها من القسوة والتجاوزات؛ كاستغلال الأطفال والإساءة إليهم، وممارسة العنف داخل نطاق الأسرة، وجرائم الاغتصاب. لكنه في ضوء تعريف الأمم المتحدة، وكما ورد سلفًا، تظل هناك تلك الرابطة الوطيدة بين فعل «التعذيب» من ناحية، وحضور «السلطة» من ناحية أخرى، بحيث يصبح تعمُّد هذه السلطة إيذاء الأفراد هو جوهر فعل التعذيب، ويكون

الاحتجاز والتحقيق الرسمي أو غير الرسمي بمثابة السياق الرئيس الذي يتم فيه الفعل. وعليه يتم تحديد هوية الفاعل (الجلاد) في غالبية التعريفات، بأنه موظف عام، ينتمي بشكل من الأشكال إلى السلطة الهرمية الحكومية. مِن هذا المنطلق فإن تعدي زوج على زوجته مثلًا، وارتكابه أفعالًا من قبيل التقييد والضرب، والحرمان من الطعام والشراب، هو جرم يعاقب عليه القانون، فعل شديد الهمجية مثله مثل التعذيب، لكنه مع ذلك لا يُكَيَّفُ في القانون باعتباره تعذيبًا، إلَّا إذا توافرت الشروط السابقة، وكان هذا الزوج يتصرَّف بمقتضى وظيفته أو بتفويض من سلطة عامة، أو بأمر أو تحريض منها.

طرق وأساليب التعذيب

يمكننا تصنيف طرق التعذيب إلى مجموعتين رئيسيتين، مجموعة تستهدف الإيذاء المباشر للجسد، وأخرى لا تَمَسّ الجسد لكنها تستهدف إيذاء النفس. عادة ما يتم استخدام النوعين في الوقت ذاته تجاه الضحية، وقد وردت في شهادات الغالبية العظمى ممن أسعفهم الحظ ونجوا من تجربة التعذيب، طرقٌ متنوعةٌ نتج عنها إيذاءٌ بدنيٌّ وعقليٌّ بالتوازي.

يُلاحَظ مِن خلال تلك الشهادات أن إيلام الجسد وتسويمه الفظاعات التي قد يَصعُب حتى تخيلها لا يُمَثِّلان بالضرورة الوسيلة الأقوى التي تُسفِرُ عن إخضاع الشخص، ففي هذا الشأن تحديدًا؛ قد يُشَكِّلُ التهديد بإيذاء العائلة مثلًا، أو الإجبار على مشاهدة الأصدقاء وهم يخضعون للانتهاكات الوحشية، تعذيبًا نفسيًا أقوى وأعمق تأثيرًا.

تشمل عمليات التعذيب التي سُجِّلت في مصر خلال الأعوام السابقة، الكثير من الأساليب والتفاصيل، وقد تم رصد بعضها من الأطباء والعاملين بالحقلين القانوني والطبي، ووُثِّقَت عبر مجموعة

من المراكز المتخصصة التي تستقبل الضحايا، وتقدم لهم المشورة، وتُصدِر التقارير الدورية الرامية إلى الحدِّ من ممارسة التعذيب[1]، وسوف أسرد هنا سريعًا تلك الأساليب التي تكرَّرت بصورة لافتة للانتباه؛ سواء على لسان الناجين والناجيات، أو تلك التي تناقلتها وسائل الإعلام والتواصل المختلفة صوتًا وصورة، إذ يرتبط بعضُها بالآثار النفسية التي يعاني منها الضحايا فيما بعد.

الضرب: ويعتبر أكثر الوسائل شيوعًا، ويشكِّل الطقس الأول الذي تُستَقبَل به الضحية، ويُطلَقُ عليه في العادة «حفل الاستقبال». غالبًا ما يتعرَّض المحتجزون جميعهم للضرب، الأمر الذي قد ينتهي بإصابات جسيمة في العظام تشمل الكسور والشروخ، وربما يتوفى بعضهم بسبب توجيه الضربات إلى أماكن حساسة من الجسد مثل الخصيتين. لا ينجو أحد من الضرب حتى النساء الحوامل، وقد يكون من العنف والشدَّة إلى الدرجة التي تؤدي إلى النزيف والإجهاض.

قد يستخدم ذلك الهيكل الخشبي المسمى بـ «العروسة» لتثبيت المحتجز أثناء الضرب، وهو مُصَمَّم على هيئة جسم إنسان يرفع ذراعيه، ويتم إدخال يديّ الضحية في فتحتين خاصتين لشلِّ الحركة، بينما تُقَيَّدُ القدمان من أسفل ثم تبدأ عملية الضرب. سجَّل بعض الناجين إجبارهم على العدو بين صفين متوازيين من الجلادين المدججين بالعصي والصواعق الكهربائية والمواسير الحديدية، حيث تعرَّضوا للضرب بضراوة[2]، كما سجَّل آخرون تعرضهم لإصابات مضاعفة، حيث قام

(1) مركز النديم لعلاج وتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، أنشئ عام 1994 ويعمل في مجال تقديم الخدمة الطبية النفسية المتخصصة لضحايا التعذيب، ويضم فريقًا من الطبيبات والأطباء النشطاء.

(2) مركز النديم لعلاج وتأهيل ضحايا العنف والتعذيب: واشهد يا محمد محمود، شهادات ضحايا، 2012.

جنود الأمن المزوَّدون بملابس واقية تحوي أجزاء معدنية في مناطق ـركبة والمرفق والصدر بضربهم متعمِّدين أن تصطدم بأجسادهم تلك لأجزاء[1].

السحل أو الجرُّ على الأرض: ويُعتَبَرُ بمثابة فعلٍ ملازم لعملية ضرب، وغالبًا ما تجري وقائعه في الشوارع، حيث يصيبُ الذعرُ ـمارة الذين لا يجرؤ أحدهم على التدخُّل لإنقاذ الضحية في معظم لأحوال.

هناك أيضًا **التعليق:** وفيه يتدلى الجسد بكامل ثقله محمولًا على ـحصر مِن اليدين أو القدمين، وفي الحال الأولى -التعليق من ـيدين- قد تعاني الضحية قطعًا جزئيًّا وأحيانًا تامًا في الضفيرة العصبية لخاصة بالذراعين التي تمر بالإبط، ما يؤدي إلى درجات متفاوتة من العجز الحسيّ والحركيّ فيهما، أي فقدان الإحساس في بعض ـمناطق، وكذلك فقدان القدرة على تحريك بعض العضلات، تبعًا للعصب الذي تمزَّق.

التقييد في أوضاع مؤلمة: وفيه يتم إحكام وثاق الضحية في وضعية سيئة تتسبب بعد فترة قصيرة في إحداث ألم شديد. ربما تكون تلك لوضعية هي جلوس القرفصاء مثلًا، أو جذب اليدين إلى القدمين وتقييدهما من وراء الظهر. يمكننا أن نشير في هذا الصدد إلى إحدى ـحالات الأكثر إثارة للتعجُّب؛ امرأة شابة تم تقييد يدها اليمنى بالأصفاد الحديدية فيما هي على وشك ولادة الجنين الذي تحمله في حشائها، كانت المرأة خاضعة للحبس الاحتياطي في مطلع العام ألفين وأربعة عشر، وقد خرج وليدها إلى الحياة بالفعل وهي لا تزال مقيدة

---

[1] زيزو عبده: في السجن جم يكسرونا راحوا كسروا خوفنا، جريدة التحرير، 27 مايو 2013.

إلى سرير المستشفى الذي أنجبت فيه[1]. ربما لا يكون هذا الوضع هو الأقصى إيلامًا، وربما لا يعتبره الكثيرون بمثابة وسيلة للتعذيب إذ ما قورن بأوضاع أخرى يستحيل احتمالها، لكن تقييد امرأة في حال الولادة الطبيعية لا بد وأن يتسبب في إصابات وجروح شديدة، تحدث بسبب الحركة التلقائية العنيفة أثناء المعاناة من أوجاع المخاض، وربما كان من حسن حظ تلك المرأة أن يقرر الأطباء خضوعها لعملية جراحية بهدف إخراج الجنين.

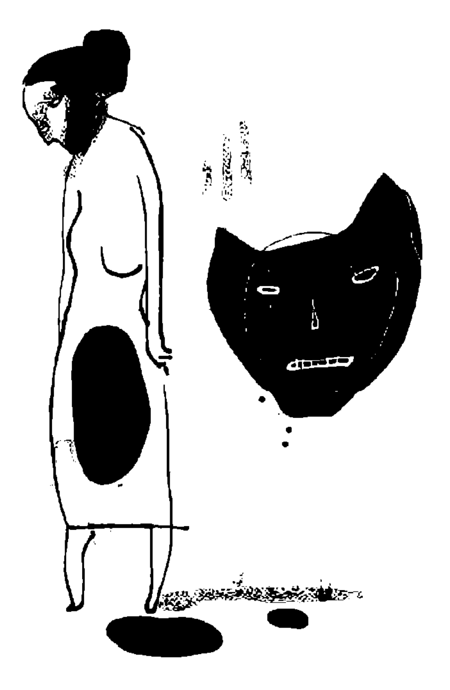
رش ماء مثلَّج على الجسد: وهو أمر يبدو مألوفًا إلى حد ما، وقد ذُكِرَ في أكثر من شهادة سجلها شبان وشابات اعتقلوا أثناء فض ميدان التحرير في التاسع من مارس عام 2012، حيث تعرضوا إلى إغراق أجسادهم بالمياه، وفي بعض الشهادات الأقدم تاريخًا لجأ الجلادون إلى وضع مكعبات ثلج على صدور ضحاياهم لفترات طويلة.

التعذيب الجنسي: ما بين التحرش اللفظي والاغتصاب الفعلي، يقع طيفٌ واسعٌ جدًا من الانتهاكات الجنسية، يبدأ بتوجيه الشتائم والأوصاف النابية المخجلة للضحية، والتهديد بالتحرش الجسدي والاغتصاب، ثم يتطوَّر إلى تعرية إجبارية تتمثَّل في نزع الملابس وتمزيقها، وهو ما يوحي إلى الضحية بأن تنفيذ التهديد صار وشيكًا، قد يأتي بعد ذلك دور السخرية من الأجساد التي صارت عارية بكلمات خادشة ومهينة، ثم الإمساك بمناطق حساسة من الجسد، وقد ينتهي الأمر بالاغتصاب الفعليّ. في بعض الأحوال قد يكون الأمر أبعد من التحرش بالأعضاء الجنسية لمسًا أو إمساكًا، فيتم توجيه اللكمات إليها أو يجري توصيلها بالكهرباء، أو إحداث ألم شديد فيها بطرق أخرى،

---

(1) محمد طارق: دهب ولدت مولودتها الأولى وفي يديها كلابشات السجن، جريدة المصري اليوم، 15 فبراير 2014.

ـبه على سبيل المثال، ما سجله رجل تعرض في إحدى وصلات تعذيب لاعتصار خصيتيه. يتم في بعض الأحيان استهداف فتحة شرج[1] باستخدام أدوات مثل العصيان، والزجاجات.



يُضاف إلى ما سبق، تَعَمُّد إبقاء المحتجزين والمحتجزات عُراة داخل غرف الاحتجاز في وجود بعض أفراد العائلة، أو الأصدقاء، حتى الغرباء؛ بحيث يصبح هناك انتهاكٌ دائمٌ لخصوصياتهم، وحُرُمَاتهم، ولموروثاتهم الثقافية، التي غالبًا ما تجد في التعرية إهانة لا يمكن احتمالها، وعادة ما يكون التعذيب الجنسي برمته مصحوبًا

(1) *UN. Istanbul Protocol, 2001*

بتهديدات، حول قدرة الجلاد على إفساد مستقبل الضحية من الناحية الجنسية، وجعلها فاشلة ومؤلمة إلى الأبد[1].

واجه كثير من الأشخاص الذين تم اعتقالهم سواء في عهد الرئيس السابق مبارك، أو في فترة تولي المجلس العسكريّ الحكم، أو بعد انتخاب الرئيس المدنيّ محمد مرسي، سيلًا من الانتهاكات الجنسية، وأحيانًا عمليات الاغتصاب الكاملة؛ وإذا كان هذا النوع من التعذيب والانتهاك قد جرى في الأقسام وأحيانًا في الشوارع خلال حكم مبارك، فإن شاشات التليفزيون قد نقلت وقائع تعرية أحد المتظاهرين وسحله على الأرض في عام 2013 -أي بعد قيام الثورة بعامين تقريبًا- من جنود الأمن المركزي، وجاء بثُّ اللقطات؛ حية، على الهواء مباشرة[2].

قُبيل عرض هذه اللقطات الصادمة، تابعت الجماهير بشيء من الإنكار شهادات ضحايا كشوف العذرية، تلك الكشوف المهينة التي أُجبِرَت المعتقلات خلال أحداث الثورة على الخضوع لها على أيدي أفراد ينتمون إلى المؤسسة العسكرية إبَّان تولي المجلس العسكري السلطة[3]. لقد أفصحت بعض الضحايا لاحقًا عمّا تَلَقَّين حينها من تهديدات إن هن رفضن الخضوع للكشوف؛ تارة بالصعق الكهربائي وتارة باتهامهن باحتراف البغاء[4]. تابعت الجماهير كذلك وقائع تعرية

(1) *Van Der Veer, G (1998). Counseling and therapy with refugees and victims of trauma, psychological problems of victims of war, torture and repression. London: John Wiley and Sons.*

(2) المواطن جمال صابر الذي تمت تعريته وسحله أمام قصر الاتحادية الرئاسي من قِبل جنود الأمن المركزي.

(3) رحاب عبد اللاه: الشهادة الكاملة لفتاة العذرية سميرة إبراهيم، جريدة اليوم السابع، 28 ديسمبر 2011.

(4) مركز النديم للعلاج والتاهيل النفسي لضحايا العنف: يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، ص 115، 87. إصدار عام 2012.

وسحل امرأة شابة، ضُرِبَت بالبيادات على صدرها خلال إحدى تظاهرات[1]، وقد تكرَّرت الشهادات حول وقائع الفحوصات الجنسية بعد عام أو ما يزيد على نطاق أوسع، ففي مطلع العام ألفين وأربعة عشر على وجه التحديد، تعرضت المحتجزات بسجن القناطر إلى التحرش مجددًا حيث خضعن لفحوصات مهبلية رغمًا عنهن[2]،[3].

لا يمكن تجاهل فزع النساء من الانتهاك الجنسيّ بشكل عام، فهناك دائمًا احتمالية الاغتصاب، ومِن ثَمَّ التعرض إلى فقدان العذرية وربما حمل. يتنامى هذا الفزع تحديدًا في ظِلٍّ وجود ثقافة عميقة واصمة، لا تخجل من لوم المغتصبة أو المتحرش بها، أيًا ما كان الظرف أو الموقف الذي تعرضت إليه.

الحرمان: يُصَنَّفُ الحرمانُ إلى نوعين؛ حسيّ وجسديّ، أما الحرمان الحسيّ مثل تعصيب العينين الذي يحجب عن ضحيته المؤثرات البصرية كلها؛ فيصفه العلماء والأطباء النفسيون بأنه عملية شديدة القسوة، حتى وإن لم يصحبها أي شكل آخر من أشكال التعذيب، ويتعرَّض لهذا النوع من الحرمان الحسيّ أغلب من يتم اعتقالهم، باعتباره إجراءً تقليديًا يَحرِم المحتَجَز من الاطلاع على مكان احتجازه، وبالتالي يُضعِفُ مِن شهادته فيما بعد.

أمَّا الحرمان الجسديّ مثل المنع من تناول الطعام والشراب وقضاء الحاجة، فهو أقل قسوة وإن كان يُشَكِّلُ خطرًا كبيرًا في حال إصابة المحتجز بمرض عضوي يستدعي اهتمامًا صحيًا خاصًا. قد يتخذ الحرمان الجسديّ مساره تلقائيًا عن غير تدبير من الجلادين، حيث

---

(1) http://www.youtube.com/watch?v=pLHcRCFiDCo

(2) وائل علي: 16 منظمة حقوقية تتهم الداخلية بتعذيب وقتل النشطاء، جريدة المصري اليوم، 13 فبراير 2014.

(3) https://alnadeem.org/ar/node/446.

تنقضي فترات زمنية طويلة ما بين عملية إلقاء القبض على الأشخاص واصطحابهم إلى أماكن الاحتجاز، أو إلقائهم في سيارات الترحيلات، ثم نقلهم من مكان إلى آخر، وانتظار الأوامر والتعليمات للتعامل معهم.

الصدمات الكهربائية: لا تكاد شهادة من شهادات الناجين والناجيات من التعذيب تخلو من ذكر التعرُّض للصدمات الكهربائية، تارة باستخدام العصي التي تصدر عنها الكهرباء وتستعملها قوات الأمن المركزي في فض الاحتجاجات، وتارة بتوصيل أسلاك عارية بأجساد المحتجزين مباشرة في أقسام الشرطة وأماكن الاحتجاز الأخرى، وقد أفادت شهادات الأشخاص الذين تعرَّضوا للتعذيب خلال أحداث ثورة يناير في المنطقة المتاخمة للمتحف المصري، وكذلك في السجن الحربيّ[1]، بتعرضهم المُكَثَّف للصعق، سواء بهذه الطريقة أو تلك، هذا وقد استُخدِمَت الكهرباء في بعض الأوقات باعتبارها وسيلة لإيقاظ وتنبيه المحتجزين الذي يسقطون فاقدي الوعي مِن شدة الإعياء[2]، وتناقلت مواقع التواصل الاجتماعي وبعض وسائل الإعلام ما أفاد به عدد من الأشخاص الذين احتجزوا في الذكرى الثالثة لثورة الخامس والعشرين من يناير، حول توجيه الصواعق الكهربائية إلى أماكن حساسة من أجسادهم[3]، كما ذكر معتقل سياسي شاب كان قد احتُجِزَ في الفترة ذاتها، أن رفاقه تعرَّضوا إلى الصعق الكهربائي في أعضائهم التناسلية

---

(1) مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف والتعذيب: يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، شهادات، ص 52-51، إصدار 2012.

(2) مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف والتعذيب: يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، شهادات، ص 57، إصدار 2012.

(3) علياء حامد وليلى عبد الباسط. التعذيب في السجون يعيد الداخلية إلى قفص الاتهام، جريدة الشروق، 12 فبراير 2014.

عىى وجه التحديد[1]، وهو أمر أعاد إلى الأذهان قضايا التعذيب ـجنسي وليس مجرد استخدام الصعق الكهربي كوسيلة للتعذيب.

الحرق: ويتم إمَّا عن طريق الكيّ بأداة معدنية ساخنة، أو باستخدام مواد كيميائية حارقة، أو بإطفاء السجائر المشتعلة في الجسد، والأخير هو أسلوب مُعتاد يحمل الكثير من التحقير والازدراء تجاه ضحاياه. يتقى في جعبة القائمين بالتعذيب أسلوب آخر من أساليب الحرق، وهو شديد الوحشية، وإن ظل نادر الحدوث بحسب الشهادات والإحصاءات المتوفرة، يَتَمَثَّل هذا الأسلوب في إحراق الضحية بـمعنى الحرفيّ للكلمة، وقد سُجِّلَت حالة بنهاية التسعينيات لمُزَارِع فقير اتُّهِم بالسرقة وسُكِبَ على جسده الكيروسين وأشعلت فيه النيران داخل مكان احتجازه الرسميّ، وقد قضى نحبه بعد فترة معاناة تفوق بشع التصورات[2].

ربما لا يُعتَبَر **التعرض إلى ظروف غير صحية** أمرًا ذا قيمة حقيقية في سياق عملية التعذيب، حيث الألم والرعب يتسيَّدان المشهد ولا يتركان براحًا لسواهما، جاعلين مِن النظافة وإمكانية قضاء الحاجة عند رغبة وتناول طعام غير ملوث، بمثابة أمور تؤخذ على محمل الرفاهة والتدليل. إن احتجاز أعداد كبيرة من الأشخاص في غرف ضيقة سيئة التهوية هو الوضع السائد في أغلب أماكن الاحتجاز؛ وهي كما يشير حد المحتجزين «**سجون 3 متر في 3 متر ما تكفيش كلبين فيها يجي 30 سجين**»[3]. الأمر ذاته تُمكن ملاحظته في عربات الترحيلات التي تكتظ بالمعتقلين، وتحوي في كثير من الأحيان دماءً وبولًا وبرازًا، وهي

شهادة للناشط الحقوقي أشرف عباس،
http://www.elwatannews.com/news/details/417477#.Uv0-n7E3RWY

(2) *http://tortureinegypt.net/node/2289*

ياسمين سليم: سامبو للشروق بعد خروجه من السجن، جريدة الشروق، 22 أغسطس 2012.

فضلات يبدو وجودها على الأرضيات شديدة القذارة أمرًا مقصودًا. فالعربة تحمل أضعاف طاقتها الاستيعابية، الأمر الذي قد يصيب ركابها بالإغماء أو القيء، وبالإضافة إلى هذا فإن حشر الركاب لساعات طويلة دون استطاعتهم تفريغ مثاناتهم يضطرهم إلى التبول على أقدام بعضهم بعضًا[1]، ولا يتمتع المنقولون بواسطة هذه العربات بحدٍّ أدنى من الحقوق الشخصية لضمان سلامتهم، بل إن خروجهم منها أحياء قد يُعتبَرُ انتصارًا يستحق الاحتفاء؛ يقول أحد الشبان الذين شاء حظهم الخروج من العربة دون إصابات جسيمة: «**كان السائق يسرع أحيانًا بشكل كبير قبل أن يتوقف فجأة فنسقط فوق بعضنا بعضًا وفقد أكثر من شخص الوعي بسبب الزحام وضيق المكان فضلا عن الرائحة غير الآدمية في السيارة نتيجة عدم نظافتها ووجود أثر للقيء من مرحّلين سابقين بها**»[2]. تلك العربات هي التي قضى فيها عشرات المحتجزين نحبهم بعد أن تُرِكُوا داخلها ساعات، في جو خانق رطب ودرجات حرارة مرتفعة، ثم أُلقِيَت عليهم حين تذمروا قنابلُ الغاز، ولم تُفتَحْ لهم الأبوابُ سوى بعد أن تأكد الجلادون من وفاة أغلبهم[3]. يؤكد من قاموا بمعاينة هذه العربات أنها بمثابة «تابوت» إذ ما قورنت مواصفاتها الحالية بالمواصفات والمعايير الدولية التي يجب توافرها، والتي تنصُّ على وجود مقعد وحزام أمان لكل سجين، وعلى وجود نظام لضبط درجة الحرارة. من المثير للسخرية أن العربات بحالتها المزرية تلك، تحمل على جنباتها ملصقات لشعاري «الشرطة في خدمة الشعب» و«شرطة الشعب».

الإهانة والإذلال: يُعتبَرُ كلاهما أيضًا جزءًا أصيلًا مِن عملية التعذيب.

(1) أحمد عدلي: سيارات الترحيلات نعوش متحركة، جريدة الشروق، 24 ديسمبر 2013.

(2) أحمد عدلي.

(3) *http://www.almasryalyoum.com/node/2044391*

ولا ينجو منهما أحد تقريبًا، فإطلاق الشتائم القاذعة والسباب أمر تقليديّ يتّخذ مجراه أثناء عملية الاحتجاز ثم الاستجواب، وفي حال وجود وقت فراغ يرغب الجلادون في قضائه، يصبح إطلاق أوصاف وألقاب حقيرة تعصف بكبرياء وكرامة المحتجزين وسيلة جذّابة للمزاح والتسلية، ولا يسلم من السخرية أفراد عائلة المحتجزين وخصوصًا الأمهات اللواتي يعتبر المساس بهن في مجتمعات كثيرة انتقاصًا من شرف الأبناء والبنات. كثيرًا ما تحدَّث الناجون عن إجبارهم على اختيار أسماء نساء، يطلقها عليهم الجلادون كلما خاطبوهم؛ فيصبح أحدهم «جيهان» والآخر «أمينة» والثالث «سلوى»، وهو أسلوب يُشعِرُ ضحية الرجل بالمهانة الشديدة[1]، أما التهديد بنشر صور المحتجز نفسه إن كان الجلادون قد التقطوا له صورًا في أوضاع مهينة مخجلة؛ فهو أمر شائع وفي بعض الأحيان يتم تنفيذ التهديد فعليًا.

الإجبار على حضور تعذيب آخرين: قد يضم هؤلاء الآخرون أفرادًا من العائلة، وغالبًا ما يكون من النساء سواء الابنة أو الزوجة أو الأم أو الأخت، حيث يشعر الرجل الذي يُجبَرُ على المشاهدة بالعار، والعجز، والضعف، كما يشعر بفشله في حماية النساء اللواتي يعتبر نفسه مسؤولًا عن توفير الأمن والحماية لهن، وهو أمرٌ يرتبط ارتباطًا وثيقًا بثقافة المجتمع، حيث يفضِّل الرجل أن يتم إيذاؤه جسديًا إيذاءً بالغًا بدلًا من أن يشاهد إيذاء امرأة مِن عائلته. روى أحد الناجين في شهادته أنه تعرَّض إلى الصعق والتعرية والضرب بمطواة، ثم بأحزمة جلدية على الظهر، لكنه لم ينصع لجلاديه إلّا حين هدَّدوه بإحضار أطفاله وزوجته، وهتك عرضهم أمامه؛ يقول «**عند ذلك عرضت عليهم أن أعطيهم كليتي ليبيعوها ويأخذوا ما يريدون من مال، لكنهم رفضوا**

---

[1] اسماعيل الأشول: الإسلاميون والأمن، جريدة الشروق، 17 مايو 2013.

وقاموا بالوقوف على ظهري وأخذوا يقفزون حتى كادت ضلوعي أن تتحطم، وعندما هدَّدوني بزوجتي لم أجد مفرًا من الإمضاء على كل ما طلبوا»[1]. ربما لا يتوقَّف الأمر على «مشاهدة» من يتم تعذيبهم فقط، فقد تكون الأعين مغمَّاة، لكن صوت الصراخ والأنين يصبح في مسمع الضحية أقسى وأشد وقعًا، يقول أحد المعتقلين السياسيين الذين أُلقِيَ القبض عليهم في مطلع العام ألفين وأربعة عشر «كل شوية يتاخد من بينا مجموعة ونسمع صوت صراخهم من الضرب.. طبعًا، كل اللي بيسمع صوت الصريخ بيترعب ويموت في جلده.. مستوى الهلع والفزع اللي الناس كانت حاسَّه بيه يحتاج مجلدات»، ويستطرد «بعد شوية أخدوني وعيني متغميَّة ودخلت أوضة فيها ناس بتتعذب، ومن صوت الصريخ عرفت إنهم بيكهربوهم، وقال الضابط تعليقًا على صرخات من يجري تعذيبهم: العيال دي ذنبها في رقبتكم يا بتوع الثورة.. لولاكم كان زماننا مشيناهم.. كان زمانهم في بيوتهم»[2]. ما من شك أن عملية تعذيب الآخرين قد تصبح أشد وطأة بمراحل على الشخص مما لو تم تعذيبه هو نفسه، وقد تفعل به ما تعجز عنه أقسى أنواع التعذيب الجسدي المباشر، ولا تشذ شهادة من الشهادات عن تلك القاعدة، فاحتمال الألم والأوجاع المختلفة هو دائمًا أقل وطأة على النفس البشرية من احتمال رؤية آخر يتألم، وتحديدًا حين يكون هذا «الآخر» شخصًا عزيزًا، أو ربما شخص يؤخذ بذنب أو خطأ آخر.

أشكال متطرفة من التعذيب

---

(1) مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف: يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، ص 73، إصدارات 2012.

(2) محمد أبو ضيف ومحمد مصري:«حقوقي» ينقل شهادات لنشطاء تعرضوا للتعذيب داخل السجون.. ويطالب بالتحقيق، 13 فبراير 2014.

http://www.elwatannews.com/news/details/417477#.Uv0-n7E3RWY

هناك أنواع وأشكال من التعذيب لم يجرِ سردها في الصفحات سابقة، ربما تكون أقل استخدامًا أو أكثر غرابة وتطرفًا وغموضًا، وقد يكون استعمالها قاصرًا على بعض المناطق المحدودة في العالم كله، وتضاف إلى ندرتها تلك، صعوبة التطرُّق إليها في شهادات الغالبية العظمى من الضحايا لما تمثله من إهانة ماحقة، مع ذلك فإنها موجودة، ويتم تسجيلها عن طريق بعض الشهود أو مباشرة من خلال كلمات وروايات الضحايا. تشتمل هذه الطرق -وإن كانت لا تقتصر على- اغتصاب الضحايا من خلال كلاب مدربة سواء كانت الضحية رجل أو امرأة[1]، أو بإجبار الضحية على الجلوس فوق زجاجة فارغة عنوة، بحيث تدخل في فتحة الشرج، وقد يصعب في بعض الحالات إخراجها إلّا عن طريق الكسر، بسبب الفارق بين الضغط الداخلي للجسد والضغط الخارجي.

هناك أيضًا ابتكارات تضاعف الألم الجسديّ منها ما يسمى بكرسي العذاب الألماني، وفيه ينثني العمود الفقري إلى الخلف ويصيب الضحية بأوجاع لا يمكن احتمالها، وقد أشار إليه بعض الناجين اللبنانيين الذين قضوا فترات احتجاز في السجون السورية[2]. هناك أيضا طرق أفاد بعض الضحايا السودانيين بتعرضهم إليها؛ مثل التعليق من الأرجل في مروحة تدور، وكذلك التعليق المسمى بالرحلة الجوية؛ وفيه تُعَلَّق الضحية من إحدى قدميها ومن الذراع المخالف لها، بحيث يكون الظهر مقوسًا بشدة، أو يتم التعليق من اليدين والقدمين في عصا

---

(1) *Genefke, I. (1995). Torture in the world today. Lecture presented in Cape Town, South Africa. Pp. 1-17.*

(2) شيرين قباني: لبناني ينتقم من سجَّانه السوري بعد 19 عامًا، جريدة الشرق الأوسط، 26 يوليو 2013.

أفقية، وهو وضع الذبيحة[1]، كما أشار بعض الضحايا إلى إجبارهم على القفز في حفر ضيقة وعميقة يصعب الخروج منها دون مساعدة، وذكر آخرون ما اسمَّوه بالغرفة الوردية؛ وهي غرفة دامسة الظلام لا تتمكن الضحية داخلها من رؤية أي شيء حتى أصابع يديها، ويُطلَب منها المكوث في حال متجمدة داخل تلك الغرفة، وتكون أدنى حركة للضحية مصحوبة بأصوات شديدة العلو ومرعبة كالصرخات والعويل ولا يُعرَفُ مصدرها.

تعرَّض بعض الضحايا إلى السحل لمسافات طويلة على رمال ساخنة وحصى، ومنهم من عُذِّبُوا بتشريط جلودهم وإغراق جروحهم بالأملاح، ثم تعليق أجسادهم على أشجار بجانب مستنقعات يحفها الناموس والذباب، بينما أُجبِرَ آخرون على شرب محاليل مَلحيَّة مركزة مع الوقوف تحت الشمس الحارقة، وأحيانًا على تناول أرز ساخن وحلاوة طحينية مع شرب كميات هائلة من المياه، ثم الإرغام على التبرز الجماعي، وهو إجراء يُطلَقُ عليه «المَعْلَفَة»[2]. هناك من أُجبِروا كذلك على أكل الفضلات[3]، وسجَّل بعض الناجين من عمليات التعذيب في الأحداث التي عرفت باسم «أحداث مجلس الوزراء» بمصر أنهم أجبروا فور تقيؤهم -الناتج عن شدة وعنف الضرب- على إعادة تناول القيء[4]، وقد ثبت أن بعض المحتجزين المضربين عن

(1) *Plachta, L.R. (1989). Torture and health care professionals. March/ New York state Journal of Medicine. pp. 143-148.*

(2) جريدة الشروق: أحمد دومة صائد الفراشات يتحدث عن الثورة. 12 أبريل 2012.

(3) *Daly, R.J. (1985). Effects of imprisonment and isolation. In: P. Pichot: P. Brener; R. Wolf and K. Thau. Psychiatry: The State of Art, vol.8, Pp 149-154. New York, Plenum Press.*

(4) مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف: يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، ص 236، إصدارات عام 2012.

ـطعام في معتقل جوانتانامو الشهير، يتم تقييدهم بإحكام على مقاعد مصممة خصيصًا كي تسهل إجبارهم على تناول الطعام[1].

جاء في عدد من الشهادات أيضًا التعذيب عن طريق تدمير فروة س باستخدام نصل حاد كالسكين، أو الموسى، أو بسكب بعض مواد الكيماوية، وهي طريقة تُستَخدَم ضد النساء بأكثر مما يتم ستعمالها مع الرجال نظرًا لما يعنيه شعر الرأس لهن من قيمة وأهمية نفسية[2]، وقد يُنتَزَعُ الشعر كذلك عن طريق الجذب، أو عن طريق حمل ثقل الجسد عليه، بحيث تتدلى الضحية بينما شعرها مربوط في نافذة و باب أو في خطاف مُعَلَّق بالسقف مثلًا.

هناك كذلك عمليات اقتحام الزنازين التي يقوم بها الجلادون، حيث تُحرَقُ ملابس المعتقلين وأغطيتهم والحُصر التي ينامون عليها، وقد تُلقَى في بعض الأحيان قنابل الغاز داخلها، وقد سُجِّلَت هذه وسيلة في بعض السجون المصرية[3]. ربما يتم حصار المحتجزين مدد طويلة في أماكن شديد الضيق، بحيث لا تصبح هناك مسافة على لإطلاق بين شخص وآخر: «**كنا نجلس القرفصاء، بحيث يحق لكل سجين بلاطة ونصف البلاطة من مساحة الزنزانة فقط، أصبنا بحالات جرب وامتصت دمي الحشراتُ**»[4].

يُعتبَر الإجبار على ارتداء الحزام الكهربائي الذي يضع الضحية

---

1) هافانا، في: جريدة الأهرام، الإطعام بالقوة، 13 أغسطس 2013.
2) مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف: التعذيب في مصر، شهادات وحقائق، إصدار 2003.
3) مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف: يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، ص 102، إصدارات عام 2012.
4) شيرين قباني: لبناني ينتقم من سجَّانه السوري بعد 19 عامًا، جريدة الشرق الأوسط، 26 يوليو 2013.

تحت سيطرة الجلاد المسؤول عنها، أحد أسوأ أساليب التعذيب، حيث يملك الجلاد جهازًا يتحكم في الإشارات التي يصدرها الحزام، ويؤدي الضغط على أحد الأزرار إلى إصابة الضحية بالشلل المفاجئ، والتبول اللاإرادي، وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية هذا الحزام منذ أعوام طويلة بحسب تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في أواخر التسعينيات[1].

تُضَاف إلى ما سبق كله عملية تطويع سلوك الضحايا بإجبارهم على الانخراط في أداء طقوس أو الإتيان بممارسات مجافية لمعتقداتهم الدينية؛ مثل إجبار المسلمين واليهود على أكل لحم الخنازير، أو الهندوس على أكل لحم البقر، وكذلك إجبار الأشخاص المسالمين على إيذاء آخرين سواء بتعذيبهم أو انتهاك خصوصياتهم وحرماتهم، ومن ثم جعلهم يتخذون دورًا فاعلًا في تلك المنظومة المرعبة.

يأتي «الطلب المستحيل» كوسيلة مبتكرة من وسائل التعذيب التي تشعر أمامها الضحية بالعجز التام، حيث تتلقى من الجلاد أوامر محدَّدة لكنها تفشل في تنفيذها، ويكون الإيذاء الجسدي العنيف جزاءً لفشلها الحتميِّ. يمكن أن يجيء هذا الطلب المستحيل في أشكال متعدِّدة؛ كأن يرسم الجلاد مقعدًا على الحائط ويأمر الضحية بالجلوس عليه، أو يستبدل بالمقعد صورة سُلَّم ويدعو الضحية إلى تسلقه. تحاول الضحية الاستجابة لمطلب الجلاد، وتستثير محاولاتها سخريته وجزله، خصوصًا مع التكرار وظهور علامات اليأس عليها، وكلما أعلنت الضحية عدم استطاعتها إرضاءه أمعن في إيذاءها.

بُنِيَ على فكرة «الطلب المستحيل» عملٌ أدبيٌّ بالغ الروعة بعنوان

---

(1) *Amnesty International, (1997). Arming the torturers. Electro-shock torture the spread of stun technology. AI. Index: ACT 40\13\00.*

ـ جل والنملة». يروي يوسف إدريس في عمله هذا، كيف بمعتقل ـحم الجسد، متين البنيان أن يتحول معنويًا إلى ذكر نملة، بعد أن ـنى أمرًا لا مَرَدَّ له من مُعَذِّبُه؛ بمضاجعة نملة أنثى. يحاول الرجل ـعتقل تنفيذ الأمر مقابل أن يعتق الجلاد شابًا صغير السن لا يكف عن ـراخ من شدة التعذيب، ويفسر الراوي كيف تضاءلت إرادة الرجل ـ نفعالاته لتتحول إلى إرادة وانفعالات نملة، كيف راح يمثل الموقف ـي بداية ثم لم يلبث أن انفصل عن ذاته تدريجيًا واندمج، وكيف فشل ـي تراجع -حتى حين أراد- فظل يسلك سلوك النملة، ثم كيف ترك ـ الفعل أثره المُفجِع على الرجل، الذي لم يتمكن من استعادة ذاته ـحقيقيه فمات من هول التجربة بعد أيام.

رغم ما قد تبدو عليه بعض «الطلبات المستحيلة» من طرافة ظاهرية، ـبنها في حقيقة الأمر تضع الضحية أمام اختبار شديد القسوة، ربما لا ـمحي آثاره النفسية أبدًا من الذاكرة.

تعذيب الأطفال

يتعرَّض الأطفال في بعض الأحوال للاحتجاز والتعذيب باستخدام وسائل لا تختلف كثيرًا عن تلك المتبعة مع البالغين، وقد ذكر عدد من المعتقلين والمعتقلات الذين أمضوا فترات قيد الاحتجاز بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، أن أطفالًا وجدوا معهم في الأقسام والزنازين وغرف التعذيب[1]، وأنه بعد قيام قوات الأمن بفض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في العام الثالث للثورة، صار هناك ما يزيد على المائة طفل وطفلة في سجن الترحيلات وفي عدد من أقسام الشرطة[2]،

---

(1) مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف: واشهد يا محمد محمود، ص9، إصدار توفمبر 2012.

(2) عبير صلاح الدين: غياب إجباري لـ80 طفلاً في اليوم الدراسي الأول، جريدة المصري المصري اليوم، 22 سبتمبر 2013.

ومع حلول الذكرى الثالثة للثورة احتُجِزَ مائتان مِن الأطفال خلال يوم واحد[1]؛ ويمكننا أن نطالع شهادة أحد الأشخاص الذين وُجدو وسط الأحداث: «**كل اللي دخل قسم عابدين في اليوم ده انضم اسمه للقضية حوالي 220 شخص من بينهم 22 قاصرًا**»[2]. تعرَّض هؤلاء الأطفال مثلهم مثل الكبار لانتهاكات يمكن وصفها بالجسيمة، حيث خُلِعَت ملابسهم عنهم وتم رشهم بالمياه وضُرِبُوا بالعصي، وحُرِمَ عددٌ منهم من الطعام لأيام ثلاثة متواصلة، كما مُنِعُوا من دخول دورات المياه وأجبروا في بعض المرات على تنظيفها[3]: «**كان معانا في قسم السيدة زينب 23 حدثًا منهم فتاة وكلهم مضروبين ومصابين زي الكبار بالضبط**»[4]، «**شفت على جسمه آثار كدمات على ظهره ورأسه التي كانت نتيجة رطم رأسه في الحائط**»[5]، ويبدو أن عددًا من هؤلاء الأطفال قد تعرَّض أيضًا إلى انتهاكات جنسية متباينة تناولها بعض النشطاء بالكتابة والتدوين[6]،[7]. ربما لم يسلم واحد أو واحدة من الأطفال المحتجزين مِن صورة أو أكثر من صور العنف والتعذيب، حتى مَن كان عليلًا أو قاصرًا عن الإدراك، وقد جاء في شهادة أحد المعتقلين البالغين

---

(1) يمنى مختار: هل عادت الشرطة لتنتقم؟ جريدة المصري اليوم، 13 فبراير 2014.

(2) يمنى مختار.

(3) يمنى مختار: رئيس هيئة الدفاع عن الأطفال المحتجزين: الشرطة قبضت عشوائيًا على 210 أطفال من 3 محافظات، جريدة المصري اليوم، 13 فبراير 2014.

(4) مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف: يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، شهادات، ص 244، إصدار 2012.

(5) يمنى مختار.

(6) سمر سلامة: هنحررهم.. مسيرات ووقفات لمواجهة زوار الفجر، جريدة الشروق، 31 مايو 2013.

(7) يمنى مختار.

ـ طفلًا مصابًا بالتأخر العقلي وعدم القدرة على الكلام احتُجِزَ في ـ ـ نة انفرادية بأحد السجون، مما اضطر بقية المحتجزين للاحتجاج ثورة على الجلادين خوفًا من أن يقضي الطفل نحبه بسبب عجزه ـ ضح عن الاعتناء بنفسه[1]، وقد سجل تقرير للهيومان رايتس ووتش ـ ـ ء القبض على عدد كبير من الأطفال العاملين وأطفال الشوارع في ـ ترة التي أعقبت ثورة يناير، وأقرَّ بعضهم بتعرضه للركل والضرب بكعوب البنادق والعصي والصعق بالكهرباء[2]؛ «**دخلونا جوه المدرعة وضربونا وكهربونا وبعد كده سابونا**»[3]، «**اتضربنا في القسم على قفانا وبالشلوت**»[4].

ربما لا يقتصر مصدر الانتهاكات التي يتعرَّض لها الأطفال على السلطة، فهم يلاقون الويلات أيضًا من المحتجزين البالغين الذين قد يتحرَّشون بهم بطرق متنوعة، وعلى سبيل المثال؛ جاء في شهادة حد الأطفال أنه أُجبِرَ على ابتلاع ورقة مالية في كيس بلاستيك قبل دخول السجن، ثم دفعه المحتجزون الكبار إلى تناول ماء وصابون كي يتقيأها فيتمكنوا من الحصول عليها والانتفاع بها في فترة الاحتجاز[5]، وجاء على لسان والدة طفل تم احتجازه أثناء الاشتباكات التي جرت خلال إحياء الذكرى الثالثة للثورة: «**ابني محبوس مع تجار المخدرات ومجرمين بيثبتوه كل ليلة وريحة المخدرات بتملى الزنزانة**»[6]. عنت

زيزو عبده: في السجن جم يكسرونا راحوا كسروا خوفنا، جريدة التحرير، 27 مايو 2013.

هيومان رايتس ووتش: سنة حول انتهاكات حقوق الأطفال المتحجزين في مصر، في: بسمة المهدي: جريدة المصري اليوم، 21 نوفمبر 2012.

يمنى مختار: كنا في الميدان.. ، جريدة المصري اليوم، 24 أبريل 2012.

يمنى مختار.

جريدة المصري اليوم: رئيس الدفاع عن أطفال الشوارع، 10 يونيو 2012.

(6) يمنى مختار.

الأم بكلماتها تلك المرات التي تعرَّض فيها الطفل للتهديد من هؤلاء المحتجزين الأكبر عمرًا، الذين يتفوقون عليه في القوة البدنية، والذين يحصلون بطرق متعددة على أدوات حادة تتيح لهم السيطرة على الآخرين وإخضاعهم لنفوذهم.

لقد صُوِّرَت عملية اعتقال الأطفال في الفترة القصيرة التي تولى فيها الرئيس المعزول مرسي الحكم، كفعل متوحش، ومن ثمَّ أبرزها النظام اللاحق باعتبارها خطأ وربما جريمة لا يمكن تكرارها في المستقبل القادم المزدهر حرية وعدلًا، حتى إن بعض الصحف نشرت بنهاية عام 2013 عبارة موجهة إلى لجنة صياغة الدستور على لسان طفل نصها: «مش عايز الشرطة تمسكني تاني زي ما حصل في حكم الرئيس المعزول محمد مرسي»[1]، لكن الذي جرى فيما بعد وضع خطوطًا عند أسفل نوايا هذا النظام الذي تولى فيه الرئيس المؤقت عدلي منصور حكم البلاد، إذ لاح أن أدوات الاستبداد وأساليبه وطرائقه حاضرة وماثلة دون أدنى تغيير، بل وربما كانت أعتى وأكثر توحشًا.

التعذيب والعقوبات المُقَنَّنَة

لا تُعتَبَر العقوبات المُقَنَّنَة شكلًا من أشكال التعذيب بمقتضى النص الصادر عن الأمم المتحدة والذي يؤكد على ما يلي: «**لا يشمل تعريف التعذيب ذاك الألم أو المعاناة المتضمنين في أصل العقوبة المقننة أو الناتجين عنها بشكل عرضي**»[2]. يعني هذا الأمر، أن عقوبات الجلد والرجم والبتر، المشار إليها بكلمة «الحدود» والمطبقة في دول كالمملكة العربية السعودية مثلًا، لا تدخل في إطار فعل «التعذيب».

(1) حسام صدقة: مذكرة الأطفال ل«الخمسين»: مش عايزين الشرطة تمسكني تاني. جريدة المصري اليوم، 11 أكتوبر 2013.

(2) Allodi,1991.

عم نها تُلحِقُ بالشخص إيذاءً جسديًا مبينًا قد تبقى آثاره إلى الأبد، ـ ـونة تحتكم في قوانينها إلى الشريعة الإسلامية التي تسمح بتلك ـعقوبات.

وثّقت منظمة العفو الدولية عقوبات الجلد التي تم إقرارها بواسطة ـمحاكم في أربع عشرة دولة منذ نهاية التسعينيات تقريبًا، كما وثّقت حـالات بترٍ للأطراف في سبع دول، من بينها السودان التي تُطَبِّقُ حَدَّ حِرَابة»، وهي إحدى العقوبات المستندة إلى الشريعة والتي تشتمل على قطع ساق وذراع الشخص المُدان مِن جهتين متقابلتين، وتبعًا لتقارير ـمنظمة حتى العام ألفين، فإن تلك العقوبات موجودة ومُفَعَّلَة في إحدى ثـي دولة، بينما تم القضاء عليها أو اعتبارها غير قانونية في بضع دول؛ كـ مبيا وجنوب أفريقيا وجاميكا، وقد استبعدت وزارة العدل الأفغانية ـنهاية عام ألفين وثلاثة عشر اقتراحًا بالنَصِّ على الحدود في تعديلات قـانون العقوبات الخاص بها[1]، وعلى الجانب الآخر، استُحدِثَت تلك ـعقوبات وبدأ تطبيقها بالفعل في دولة واحدة هي نيجيريا[2].

ربما يتم تنفيذ العقوبات التي تشتمل على تنكيل جسديّ عن طريق ـدولة ومؤسساتها كما يجري في إيران والسعودية على سبيل المثال، حيث تم رصد حالات إعدام وصلب نفذتها السلطات السعودية في عام ـفين وثلاثة عشر[3]، أو قد تُنَفَّذُ عن طريق بعض الحركات والجماعات ـدينية خارج إطار الدولة والقانون كما يجري مثلًا في أفغانستان، حيث تضطلع حركة طالبان بهذا الدور وخاصة حين يتعلّق الأمر

جريدة الشروق: استبعاد عقوبات الشريعة، 3 نوفمبر 2013.

(2) *Amnesty International, (2000a). Take a step to stamp out torture. Amnesty international publications. London. ACT 40/13/00.*

الرياض وكالات الأنباء: إعدام وصلب 5 يمنيين في السعودية لإدانتهم بالسرقة والقتل. المصري اليوم، 22 مايو 2013.

بقضايا ممارسة النساء للجنس خارج إطار الزواج[1]، ولا يقتصر الفعل على طالبان فقد قُتِلَت فتاة شابة في أوكرانيا رجمًا بسبب مشاركتها في مسابقة ملكات الجمال[2].

ظهرت بعد الخامس والعشرين من يناير أصوات داعية إلى تطبيق العقوبات ذات المرجعية الدينية في مصر، ورغم أنها عقوبات خارجة على نصوص القانون لكن تلك الأصوات أوعزت بإمكانية تنفيذها بعيدًا عن الدولة. يمكننا أن نذكر في هذا الشأن واقعة قطع أذن مواطن قبطي اتهمه عدد من أعضاء التيارات الدينية الإسلامية بتأجير منزل لفتاتين تديران أعمالا منافية للآداب[3] ومن ثم قرروا معاقبته وفقاً لمبدأ «التعزير» معتبرين أن لهم حق الحكم عليه، وكذلك واقعة مقتل شاب كان يجالس فتاة في مكان عام على يد باعتباره «مُفسِدًا في الأرض» وقد دفع الجاني في هذه الحالة بأنه لم يفعل سوى تغيير المنكر بيده[4]، يُذكَرُ كذلك مَقتل صاحب أحد المحال التي تبيع الخمور رميًا بالرصاص، وهي جريمة أعلنت الشرطة أن سببها نزاع على قطعة أرض، وأن الخمور لم تكن الدافع وراء ارتكابها ، مع ذلك ظلَّ الأمر محاطًا بالشكوك[5].

لجأ كثير من الأهالي الذين ربما لا ينتمون لأية تيارات دينية إلى فكرة تطبيق الحدود -أي تلك العقوبات المستندة إلى نص دينيّ- بأيديهم بهدف التعامل مع ظواهر الانفلات الأمني المتفاقمة، وقد نجحوا

(1) http://www.24.ae/Article.aspx?ArticleId=48765, http://factjo.com/pages/newsdetails.aspx?id=6329

(2) *http://www.nadyelfikr.com/showthread.php?tid=43578*

(3) *http://www.gn4me.com/gn4me/details.jsp?artId=3927723*

(4) *http://www.ahram.org.eg/archive/Incidents/News/194216.aspx*

(5) http://www.elwatannews.com/news/details/176649

ت في قتل وصلب بعض اللصوص والخارجين على القانون[1].

.قت الفكرة قبولًا واسعًا وحظت بالانتشار، حتى إن عددًا كبيرًا من
الأهالي تظاهر بسبب تدخل قوات الأمن لمنع تطبيق حد «الحرابة»
على أشخاص ضُبِطُوا مُتَلَبِّسين بارتكاب جرائم[2]. فيما بعد دعا بعض
الأزهريين إلى إقامة حد الحرابة على المواطنين الذين يعتدون على
الشرطة وقوات الأمن بوجه عام، وكان من اللافت للنظر ألا تلقى تلك
الدعوة الاستنكار المتوقع[3].

يبقى التنكيل الجسديّ الذي يتم النص عليه في قوانين العقوبات
خارج تعريف التعذيب الخاص بالأمم المتحدة رغم استيفائه غالبية
الشروط. يبقى خارج التعريف لأنه أصبح جزءًا من القوانين التي
تشرعها دولة ما، وعليه فالإعدام هو عقوبة مسموح بها في بعض
الدول، وقطع اليد والجلد والرجم هي أيضًا عقوبات مباحة في دول
أخرى بغض النظر عما تحدثه من ألم وإيذاء للضحية، وبغضِّ النظر عن
أن منفذها هو موظف عام يعمل تحت إمرة السلطة الرسمية.

حين تستمد العقوبات الجسدية المروِّعة شرعيتها من مرجعية دينية
فإنها قد تصبح أداة فاعلة لقمع وترهيب المعارضين، إذ يسهل
تكييف الاتهامات السياسية داخل الإطار الديني، ولنا أن نذكر تلك
الأصوات التي راحت تطالب في مطلع عام 2013، بتطبيق حد «الحرابة»
على معارضي النظام باعتبارهم من المفسدين في الأرض، والحق أن

محمد الحمامي وأحمد عبد السميع: أهالي دمياط والمنوفية يطبقون حد الحرابة..، جريدة التحرير، 10 يونيو 2013.

محمد أبو الدهب: الأهالي يحاولون تنفيذ حد الحرابة في لصين بالغربية، المصري اليوم 3 يونيو 2013.

أحمد بريك: التحرير يدعو لتطبيق حد الحرابة على مسلحي كرداسة، جريدة الشروق، 21 نوفمبر 2013.

هذه الأصوات لم تكن الأولى من نوعها التي تطالب بتفعيل العقو
الشرعية ولا كانت كذلك أصوات ما بعد الخامس والعشرين من
لعام 2011، فقد تم إعداد مشروع كامل في السبعينات هدف إلى تد
الحدود، لكن قرار الرئيس السادات الصادر بحل البرلمان عام ثد
وسبعين جَمَّدَ الأمر. على كل حال يظلُّ لجوء بعض الجماعات الد
إلى مرجعياتها الخاصة في أمور تتعلَّق بآليات ضبط المجتمع ومحا
المخطئين مسلكًا باعثًا على الخوف، إذ يفتح بابًا واسعًا لتجاوز القوا
والتعدي عشوائيًا على الأفراد خارج سيطرة الدولة ومؤسساتها.

سياق التعذيب

قد يفيد جمع وسائل التعذيب وتنظيمها على شكل قائمة، في
الضوء على ما يرتكبه الجلادون تجاه ضحاياهم. ربما يُنَبِّه الأطباء
إلى ما يجب البحث عنه وعدم إغفاله عند فحص الجسد وتوثيق
العنف الذي تعرَّض له، لكن هذه القوائم قد لا تكون مفيدة بما ي
للقارئ إذ تظل قاصرة عن إعطائه تصورًا ذهنيًا واضحًا حول ما تش
الضحية في أعماقها.

إن النتيجة النهائية التي يصل التعذيب بضحاياه إليها لهي
وأفظع بكثير من مجرَّد حصاد بسيط لركلات ولكمات وبصقات،
الأفضل دومًا محاولة استكشاف السياق الذي يتم فيه التعذيب
يشمله من عمليات تلاعب نفسيّ وعقليّ يلجأ إليها الجلادون
ممارساتهم، في سبيل مضاعفة الألم والأثر على الأرواح والأبدا
نتحدث عنه هنا هو دون شك خبرة مروِّعة، قد تدفع شخصًا في أ
صحة وحال، إلى فقدان هُوِيَّته وكينونته وتماسكه، بل وتكامله كإنـ
بحيث يصف نفسه قائلًا « **صرت مثل كوب من زجاج، مفتت**

حزاء كثيرة وصغيرة»، عبارة أفضى بها ناج أصابته شروخ التعذيب[1].
ـ -مرة أخرى- السياق الذي يجدر بنا الالتفات إليه، وإدراك أبعاده
تعرُّف من خلاله على كامل التفاصيل والملابسات.

يحدث في أغلب الأحوال وبمجرَّد إلقاء القبض على الضحية، أن
ـ سيل من الإهانات والشتائم القاسية التي تنال من الشرف وتطال
العائلة وتلوث سمعتهم، وتتخذ عملية الضرب الوحشية مجراها
عبر الطريق وحتى الوصول إلى مقر الاحتجاز، دون أن يُسمَح
ضحية بفهم السبب، أو بمعرفة الخطأ الذي يُفترَض أنها ارتكبته.

يتم عزل الضحية تمامًا ومنعها من الاتصال بأي شخص، فتصاب
ـ تي بالقلق الشديد؛ سواء تجاه مصير الأهل والأصدقاء المجهول،
و تجاه ما سوف يحدث لها في غياب المساعدة الخارجية. تأتي بعد
ذلك فصول التعذيب المتعاقبة، التي غالبًا ما تُدَار يوميًا على قدم
وساق، ويستمر الأمر كما هو عليه، لأيام وأسابيع وأشهر وأحيانًا ما
يزيد، ربما دون أن يعرف أحد مكان الضحية وما يجري لها، وأحيانًا
خرى دون وجود أية أوراق رسمية مُسَجَّل بها معلومات عنها وعن
عملية الاحتجاز ومكانها وتوقيتها، وفي هذه الحال يطلق على الأمر
تعبير «الاختفاء القسريّ».

تتكرَّر حوادث الاختفاء القسري في كثير من البلدان التي تحكمها
نظمة قمعية، ومثلها حوادث الاختطاف التي تُدَبِّرُها الأجهزة الأمنية،
ويُذكر هنا أن الفترة التالية لثورة يناير المصرية، شهدت بلاغات
وشكاوى متعددة مِن أشخاص فقدوا ذويهم لفترات طويلة، ثم ظهر أن
هؤلاء المفقودين محتجزون في معسكرات تابعة للجيش، أو للشرطة
عسكرية، أو في أحد السجون الحربية، وفي أحيان كثيرة داخل
معسكرت الأمن المركزي. مِن هؤلاء مَن تم تعذيبه بضراوة وخرج

(1) مركز النديم: تقرير التعذيب في مصر، 2003.

مصابًا، ومنهم من لقي حتفه[1]، وهناك من أُلقِيَ به -بعد أن استنفد التعذيب أغراضه- في منطقة نائية، وعُثِرَ عليه في حالة صحية مزرية.

يمثل الاختطاف والإخفاء القسري، مبعثًا على القلق الشديد، إذ يتعرَّض ضحاياهما إلى كافة أنواع التنكيل دون وازع، ويصل الأمر في بعض الحالات إلى القتل والتخلص من الجثة بأسهل مما لو كان الشخص محتجزًا من خلال إجراءات رسمية وفي مكان معلوم. يُذكَر هنا أيضًا أن ثمَّة مشاهد ومعلومات، أثارت الكثير من الشكوك حول مصير المواطنين المصريين الذين فُقِدُوا ولم يتم العثور عليهم منذ قيام ثورة يناير. تفيد هذه المعلومات وجود عدد كبير من الجثامين في مصلحة الطب الشرعيّ، ذات أعمار شابة، لكنها مجهولة الهُوِيَّة، تزامن الكشف عنها مع ورود بلاغات متعدِّدة عن اختفاء نشطاء، وأفراد عاديين، خلال الاحتجاجات المختلفة[2]،[3].

التعمية الجبرية

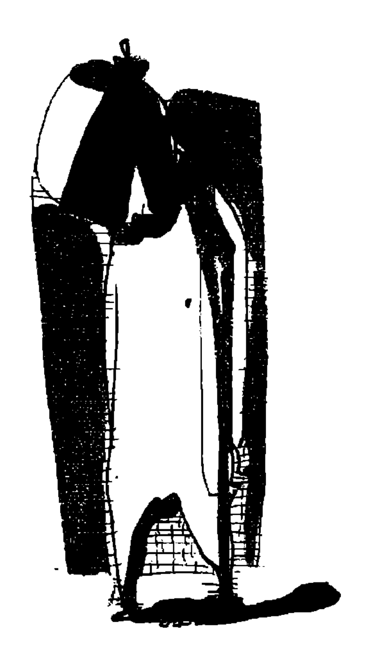
يشكل تعصيب العينين إحدى ركائز السياق المريض الذي تجري فيه عملية التعذيب، فالشخص الذي يتم تقييد حركته بادئ ذي بدء، والذي يتم اختطافه في أغلب الأحوال، يخضع إلى تعمية إجبارية تخدم بدورها مقاصد متنوعة، منها على سبيل المثال توفير الحماية للجلاد بإبقاءه مجهولًا حيث تعجز الضحية عن الإدلاء بأوصافه فيما بعد، ومنها أيضًا إبقاء مقار الاحتجاز سرية وآمنة، حيث لا تتمكن الضحية من تحديد المكان الذي سيقت إليه وعُذِّبَت فيه.

---

(1) أنظر شهادات الناجين والناجيات من التعذيب في تقريري مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي: «يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر»، و«اشهد يا محمد محمود»، إصدارات عام 2012.

(2) *http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=984030*

(3) *http://dahianews.com/?p=358*



اتُبعت هذه الوسيلة بشكل مكثَّف مع الأشخاص الذين اختطفوا و ألقي القبض عليهم بعد ثورة يناير، وجدير بالذكر أن أغلبهم تعرَّض ـتعذيب في أماكن لم يمكن التعرف عليها أبدًا، وتفيد الشهادات التي دلوا بها بعد إطلاق سراحهم أنهم لم يتمكنوا من تمييز المناطق التي قتيدوا إليها جغرافيًا بسبب فقدانهم القدرة على الرؤية. خَمَّنَ بعضهم أنها قبية في وزارة الداخلية، أو أنها مدارس قريبة منها، أُغلِقَت أبوابُها وأُعِدَّت ـهذا الغرض، لكن أحدًا لم يُعطِ إجابة شافية عن أسئلة لم تزل مطروحة.

لا تقتصر أهداف التعمية على ما سبق، فتبعًا لنتائج الدراسات علمية، يبدو إن التعمية تزيد من وطأة التعذيب وأثره، وإن فقدان

القدرة على استكشاف وتقييم البيئة المحيطة، يَضخمُ الإحسا
بالعجز واليأس، كما يضيف إلى الألم الجسدي توترًا وفزعًا بسب
غياب القدرة على توقع ما هو آتٍ. يشعر المرء أثناء فقدانه القدرة ع
الإبصار بأن ثمَّة شيئًا خَطِرًا وشيك الحدوث، وأن هذا الشيء على أ
تقدير، ليس في صالحه، وأنه ربما يتعرَّض إلى عنف شديد دون
يتمكن من تحديد وجهته، أو من الدفاع عن نفسه.

أشباح وثلاجات

يُعَدّ وجود أماكن سرية في البلدان التي تستشري فيها ممار
التعذيب على نطاق واسع بمثابة أمر مألوف، ويمكننا أن نشير إلى مقرًّا
مباحث أمن الدولة التي هاجمها المصريون خلال ثورة يناير، ووجد
بها أقبية سرية مظلمة، وزنازين مغلقة، وأطنان من الملفات والأور
التي تم إعدامها. لا يقتصر وجود مثل هذه الأماكن على مقرات أ
الدولة، فمن أقسام الشرطة ما يحوي أيضًا غرفًا مغلقة ذات أبوا
سميكة، وأقفال وجنازير حديدية لا يعلم أحد ما وراءها، وإن ظلَّ
بعضها مألوفة، وظلَّت مسمياتها محفوظة جيدًا لمن تعرضوا للاحتج
المتكرِّر، كـ«الثلاجة» على سبيل المثال، وهي الغرفة المخصصة دا
الأقسام لتجميع المقبوض عليهم على اختلاف الأسبا، وربما لم
الغرض سُمِّيَت بالثلاجة إذ يتم الاحتفاظ فيها بحصاد اليوم الطاز
وبالإضافة إلى عملية التخزين تلك، فإن الغرفة غالبًا ما تكون شدي
البرودة شتاءً، إذ يتم الإبقاء عليها خاوية من أي غطاء أو أثاث، ولنا
نذكر هنا مشهدًا صارخًا من فيلم «هي فوضى» يتم فيه نقل المحتجز
في أحد الأقسام إلى زنزانة تقع في قبو، وتبدو مَخفية عن الأعين، يع
بابها الصدأ، ولا يمكن لأي زائر أن يتوقع وجود بشر خلفها[1]. مثا

(1) فيلم «هي فوضى»، قصة خالد عبد الرحمن، إخراج يوسف شاهين، تم

توجد في مصر «الثلاجات»، فإن المنظمة السودانية لمناهضة التعذيب تسجل بدورها وجود أماكن سرية للتعذيب في السودان، تُعرَفُ باسم «بيوت الأشباح»، ويكشف وجود تلك البيوت عن أن التعذيب ربما يتم في أمكنة متنوعة، لا يملك عنها أحدٌ أية معلومات، كبعض المنازل الخاصة، وبيوت الضحايا أنفسهم، والمكاتب والبنايات المهجورة[1].

التلاعب في وسائل التعذيب

تتطوَّر طرق التعذيب يومًا بعد آخر مع تطوُّر المعارف والعلوم النفسية، ويُضَافُ إليها كثيرٌ من الحيل والألاعيب بغرض العثور على أكثرها فاعلية؛ على تلك الوسيلة المثالية لاستنطاق أي شخص، أو كسره وتحطيم إرادته.

يشير العلماء إلى أن التلاعب في طرق التعذيب ووسائله وأدواته، إنما يضاعف من معاناة الضحية، فهي تفشل مرة تلو الأخرى في توقع ما تجابهه بسبب التغيرات المستمرة التي يقوم بها الجلاد المُتَمَرِّس؛ وبالتالي تجد نفسها محرومة مِن عملية التأقلم على وسيلة تعذيب بعينها، وكذلك مِن استخدام الآليات الدفاعية النفسية المعروفة في التصدي للموقف الذي أُجبِرَت على الوجود فيه.

هناك طرق متعدِّدة يتم من خلالها التلاعب في شكل التعذيب ووقعه، وكلما جُعِلَت الضحية عاجزة عن الفعل، وعن إيقاف الألم، و التحكم في شدته وفي الفترة التي يستغرقها، كانت أكثر قابلية للتأثر بهذا التلاعب. إذا اتخذنا التعذيب بتوصيل الكهرباء إلى الجسد كمثال، سنجد الجلاد المتمرِّس صاحب الخبرة الطويلة في عمله يقوم بتغيير شدة التيار، وفي بعض الأحيان يقوم بإغلاق زر التشغيل على فترات

خالد صالح ومنة شلبي، إنتاج مصري فرنسي مشترك عام 2007.

(1) SOAT, 2001

متقطعة، مُوهمًا الضحية بأن وصلة التعذيب قد انتهت أو أوشكت على الانتهاء، ثم إذا به يبدأ وصلة جديدة دون مقدمات أو تحذير.

يؤدي هذا التلاعب إلى زيادة الضغط على الضحية وإلى تضخيم إحساسها بالفشل في توقع الصدمة، التي هي في الأساس خارج نطاق السيطرة والتحكم، ولهذا الأمر تأثير نفسيّ متضاعف يشهد به ضحايا كثيرون[1]، وتؤكد عليه الأبحاث والدراسات المعملية[2].

حين يتم تعذيب شخص عن طريق الفلكة؛ فالطريقة المعتادة هي إلقاءه أرضًا دون تقييد النصف العلويّ مِن الجسم، ثم ربط قدميه وضرب باطنهما بعصا غليظة، أما حين يتلاعب الجلاد بغرض الإمعان في الإيذاء، فإن الشخص يُوضَع على الأرض بين إطارات سيارات متراصة بجانب بعضها بعضًا، بحيث تحيط به تمامًا، وحين يبدأ الضرب فإن حركة النصف العلويّ من الجسد التي كانت فيما قبل حرة تصبح مُكَبَّلَة، ويتضاعف أثر الضرب، إذ يُضَافُ إلى الوجع الخارج عن السيطرة قيدٌ جديدٌ، لا يسمح حتى بالتعبير عن المعاناة من خلال التلويح بالأيدي.

طريقة أخرى يُعتَقَدُ أنها تسهم في تقوية الإحساس بالألم أثناء الضرب، وهي رسم دائرة وهمية على الأرض حول ضحية معصوبة العينين أثناء الاستجواب، بحيث تُوضَع في المنتصف تماماً، ثم تُوَجَّه اللكمات إلى رأسها عشوائيًا انطلاقاً مِن محيط هذه الدائرة، وعلى فترات زمنية غير منتظمة تجهل معها الضحية تمامًا متى ومن أي اتجاه سوف تأتيها الضربة، وهو أمر يُشَكِّلُ ضغطًا نفسيًا هائلًا.[3] أما أسوأ التقنيات

---

(1) *Basoglu, M. (1993). Introduction. In: Basoglu, M. (ed.). Torture and its consequences: current treatment approaches. Cambridge University Press.*

(2) *Overmier. 1958 , weiss, 1977.*

(3) *Pavlov, I.P. (1927). Conditioned reflexes: an investigation of the physiological activity of the cerebral cortex. London: Oxford University Press.*

تي يتم من خلالها التلاعب بالتماسك النفسيّ للضحايا؛ فهي تقنية «الإعدام الوهميّ»، والتي تمثِّل أحد الأساليب النفسية شديدة الالتواء، فالضحية تتعرَّض للتهديد بالإعدام على مدار فترات زمنية مطولة، حتى تتأكد من وجود حكم قانوني أو قرار حقيقيّ تم اتخاذه بتصفيتها جسديًا خارج إطار القانون، ثم يتم الإعلان عن موعد تنفيذ هذا الحكم فورًا، فتُنقل الضحية معصوبة العينين، مِن زنزانتها إلى غرفة أخرى مثلما حدث مع المحكوم عليهم بالإعدام، ثم توضع أمام وسيلة إعدامها مقررة كأن يُصَوِّبُ الجلاد سلاحه الناري إلى رأسها مثلًا ويجذب

لا تنطلق بالطبع النيران؛ فالسلاح قد سبق إفراغه من الطلقات لكن الضحية لا تعرف هذا، وتُعَادُ الكرة مرات متتالية ربما لأسابيع أو شهور، تنهَكُ فيها قُوى الضحية وتُستَنزَف تمامًا بسبب الدائرة المغلقة: توتر والخوف ثم الاستسلام الذي لا يعقبه إنهاء الحياة المتوقَّع، ثم عودة التوتر مِن جديد لتعاد الكرة وهكذا دواليك.

هناك أيضًا التلاعب عن طريق إيهام الضحية بوجود أوامر بإطلاق سراحها، وذلك في نهاية وصلة التعذيب. تبدأ بالفعل إجراءات الإفراج حتى تفاجأ الضحية بان تلك الإجراءات غير حقيقية، وأنها تتعرَّض إلى خداع. قد تصل عملية التلاعب هنا إلى الحد الذي تُوضع معه الضحية بالفعل في عربة ترحيلات، لكنها لا تفلت أخيرًا من قبضة الجلادين بل تُنقل إلى مكان جديد، أو تظل في العربة التي تتحرَّك بها لفترة، ثم تُعَاد إلى مكانها الأصلي حيث يُستَأنَفُ تعذيبها في وصلة جديدة أشد عنفًا وهياجًا، وهو ما يصيبها بإحباط بالغ. أقر بعض الضحايا بأن جلاديهم أوهموهم غير ذات مرة بالسماح لهم بزيارة الطب الشرعي لتسجيل الإصابات، وتُركوا بالفعل ليستقلوا السيارة المنوط بها نقلهم إلى حيث الأطباء المختصين، لكن السيارة لم تذهب بهم إلى المكان المقصود،

بل عادت من حيث أتت، وأرجعتهم إلى مكان احتجازهم مرة أخرى دون أن يراهم أي طبيب[1].

يمكننا أيضاً أن نرصد وسيلة أخرى مِن وسائل التلاعب النفسي بالضحية، وردت في شهادات الناجين من التعذيب خلال أحداث لاظوغلي؛ حيث ذكر بعضهم أن الجلاد كان يُغَيِّر -فجأة ودون مبرر واضح- من معاملته القاسية العنيفة، فيَكُفُّ عن الضرب والسبّ، ويبدأ في التعامل بطريقة جيدة، حتى يظن الضحايا أن الأمور آخذة في التحسن ويطمئنوا قليلًا، لكنه ما يلبث أن يستعيد وجهه الأول، ويُمعِن في إيذائهم بأكثر مما كان، وهو الأمر الذي يزيد مِن حال التوتر واليأس؛ **«في الطريق للمحاكمة العسكرية اللي كان بيشتم عاملنا كويس وبقى يدعي لنا نخرج، ويقول صلوا ركعتين لله عشان ربنا يكرمكوا وتطلعوا، وبعد ساعتين رجعت المعاملة الوحشة تاني»**[2].

تُشَكِّلُ تعرية الجسد الإجبارية سواء صاحبت استخدام الكهرباء، أو الضرب والجلد، جزءًا من التلاعب بثبات الضحية وقدرتها على التحمُّل والتكَيُّف، فالمرء يكون أقصى ما يكون ضعيفًا، وقابلًا للسقوط وعرضة للمؤثرات المختلفة، وهو عارٍ وعاجز عن الفعل[3]. يقول أحد الناجين؛ **«طوال هذه المدة كان الضابط والجنود ينظرون إليَّ وأنا عارٍ تمامًا، ولم يفكر أحدهم في أن يعطيني شيئًا أستر به نفسي، وهو الأمر الذي أصابني بحالة نفسية سيئة وشعرت بأنني أقل من الحيوان،**

---

(1) مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب: واشهد يا محمد محمود إننا أبدًا لن ننسى؛ شهادات ضحايا، ص 17، 12، 10، نوفمبر 2012 .

(2) مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب: يوميات شعب تحت حكم العسكر؛ شهادات ضحايا، ص 2012، 81.

(3) United Nations, (2001). Istanbul Protocol. New York and Geneva.

وتمنيت لو أترك مصر وأهاجر للأبد، تمنيت أن يضربوني بالرصاص ولا يعرُّوني»[1].

يُسفر التلاعب بوسائل التعذيب عن ضحية مرتبكة مشوَّشة، لا يمكنها توقع الضربة التالية، ولا طبيعة وشكل العذاب القادم، ولا تملك السيطرة على أي شيء يحدث لها أو من حولها، حتى جسدها ذاته؛ الذي يصير بدوره مُستبَاحًا، وصرخاتها؛ التي لا تتوقَّف رغمًا عنها، وذعرها العميق المكثَّف.

إن الضحية التي تتعرَّض إلى التلاعب أُثناء تعذيبها، تدرك بمرور الوقت حقيقة أن شيئًا لن يُوقِف معاناتها وإذلالها، وأنه لا مهرب ولا مفر، حتى إن الموت يصبح أمنية حقيقية حين تعجز عن تحمل الوضع الذي لا نهاية له.

---

(1) محمد فتحي عبد العال: حمادة صابر: نظرت في أعين الضباط..، جريدة المصري اليوم، 11 فبراير 2013.

الفصل الثاني

التعذيب: تجربة صادمة وكرب لاحق

تعريف الكرب

الكرب في المعاجم هو الحزن والغم، إحساسٌ شاقٌ ومُضنٍ ينتاب المرءَ عند مواجهة المواقف العسيرة. نختبر الكرب ونتعرَّض له ونشعر به من حين إلى آخر بطبيعة الحال، ونستخدم الكلمة خلال حواراتنا اليومية ونتداولها باعتبارها جزءًا من خطابنا العامي ومفرداتنا الدارجة؛ وكثيرًا ما نعلن مثلًا أن «فلان حالته كرب» قاصدين أنه يمرُّ بظرف سيئ أو أنه يتعرَّض إلى ضغوط تجعله مهمومًا محزونًا وقد نرمي إلى أنه واقع في محنة ما.

يعود أصل المصطلح الإنجليزي المكافئ لكلمة كرب أي «Stress»، إلى الكلمة اللاتينية «Strictus» وتعني بالعربية التقييد والإعاقة عن الحركة، وقد استُخدِمَت كلمة شبيهة في الفرنسية القديمة «Estrece»، وكذلك في الانجليزية الوسطى حيث ظهرت بأحرف هجائية مختلفة «Straisse»[1]. تُميِّز اللغة الإنجليزية بين العوامل والمؤثرات المسببة

(1) *Dobson, C.B. (1982). Stress the hidden adversary. MTP Press. Lancaster England.*

للحزن والغم والإنهاك من ناحية ويُطلق عليها «Stressors»، وبين الوقوع في الحال أو الأثر نفسه من ناحية أخرى ويُطلق عليه«Stress»، أما في اللغة العربية فإن كلمة واحدة يتم استخدامها في وصف كل من المؤثر والأثر وهي كلمة «كرب»، ويصعب كثيرًا اشتقاق اسم فاعل من الفعل كَرَبَ، إذ سوف يجعل القراءة عسيرة؛ فكلمة «كارب»؛ أي العامل المؤثر الدافع إلى الشعور بالكرب، هي كلمة غير مُستَخدَمة تقريبًا رغم ورودها في معجم لسان العرب.

يمكن وصف «الكرب» بأنه: **«مؤثر غير سار وغير مُرحب به، يتحدى طاقة وقدرة الفرد على التكيف»**، وقد عَرَّفَه العلماء أيضًا من زاوية عضوية متعلِّقة بوظائف الجسد باعتباره: **«القوة المتسببة في التوتر والإجهاد سواء النفسيّ أو البدنيّ أو الكيميائيّ أو الحيويّ»**. أما توصيف الكرب كحال قائمة بذاتها فيشير إلى أنها: **«استقبال الشخص لأحداث تشعره بالخطر الحقيقي، الذي يهدد سلامته النفسية أو الجسدية، وتجعله يستجيب إلى هذا الخطر بشكل محدد، تبعًا لثقافته وقدراته»**[1].

قد يصبح مدلول الكرب مُتَغَيِّرًا تبعًا لثقافة وعادات الأشخاص وطبيعة البيئة التي نشؤوا فيها[2]؛ فما يُعتَبَرُ محنة تُفضي إلى الشعور بالتوتر أو الحزن لدى أحدهم، قد لا يتسبب في المشاعر السلبية ذاتها لدى آخر؛ وعلى سبيل المثال، قد يؤذي الصوت العالي أو استخدام السباب مسامع شخص، بينما يجده شخص مختلف أمرًا عاديًا بل وربما مسليًا. في مقابل هذا التوصيف، ترى بعض المدارس والاتجاهات

(1) *Atkinson, R.L.; Atkinson, R.C.; Smith, E.E.; Bem, D.J.; Nolen-Hoeksema, S. (2000). Stress psychopathology and therapy. In Hilgard's: Introduction to psychology. Pp 485-523.*

(2) *Ramsey, J.M. (1982). Basic pathophysiology: modern stress and the disease process. Menlo Park, CA: Addison-Wesley.*

فكرية أن مدلول كلمة «كرب» مرتبط بالموقف والسياق الذي يحدث فيهما، فإذا استعنا بالمثال السابق، لن نتحدث عن الصوت العالي في حد ذاته كمؤثر مُسَبِّب للكرب أو للشعور بالمحنة، بل سوف نتطرَّق إلى السياق الذي يُسمَعُ فيه هذا الصوت للحكم على أثره، ولسوف يختلف هذا الأثر باختلاف السياق؛ ربما يكون الصوت العالي غناءً في حفل، أو صراخًا في مأتم، أو شجارًا على مقهى، وفي كل موقف من تلك المواقف على حدة يمكننا تحديد الشعور الناتج، ضيقًا وكربًا كان، أو سعادةً وانشراحًا[1].

سوف أحاول هنا، ولتسهيل المتابعة، أن أحتفظ بكلمة «كرب» لوصف الأثر أو الحال ما أمكن، بينما استخدم كلمة «حدث» أو «مؤثر» عند وصف المتسبب في تلك الحال.

تصنيف المؤثرات

صَنَّفَ العلماء الأحداث المؤثرة التي نمر بها في حيواتنا عدة تصنيفات متباينة، منها ما يعتمد على قياس الفترة الزمنية التي يستَغرِقها الحدث نفسه، والتي يمكننا أن نميز على أساسها نوعين أساسيين؛ «المؤثِّر الحاد» الذي يستمر لفترة زمنية قصيرة، ويمكن توقُّع أعراضه ونتائجه، و«المؤثِّر المزمن» الذي يمتد لأسابيع وشهور وربما يطول سنوات. يتميز هذا الأخير بقدرته على ترك بصماته فينا دون أن ننتبه لها ودون أن نعي وجودها، كما يمكنه أن يحدث لدينا تراكمات وأعراضًا واسعة المدى، لكنها أقل خصوصية ووضوحًا من تلك التي يفعلها بنا المؤثر الحاد[2].

(1) *Dobson, 1982.*

(2) *Landy, D. (Ed.). (1977). Culture, disease and healing: studies in medical anthropology. New York: Mac Millar.*

يمكننا كذلك أن نتطرَّق إلى تصنيف آخر يتعلَّق بأنواع المؤثرات؛ فهناك **أولًا**: المؤثِّر الحاد، معلوم الوقت، كأن يخضع المرء لعملية جراحية تنتهي دون عواقب غير محمودة؛ **وثانيًا**: المؤثر ذو التوابع المتعدِّدة، كأن يتعرَّض المرء لفقدان شخص قريب منه، ويصبح في حال حداد بكل ما تليها من ضغوط ومسؤوليات تضاف إلى عاتقه؛ **وثالثًا**: المؤثِّر المزمن المتقطع، كأن يخضع المرء لفترات متكرِّرة من البرامج العلاجية المكثَّفة شديدة الوطأة، كجرعات من الإشعاع أو الحقن الكيماوي عند الإصابة ببعض أنواع الأورام؛ أما النوع الرابع فيتمثل في المؤثرات المزمنة التي لا نقطة نهاية معلومة لها، كأزمة البطالة مثلاً[1].

يوجد أيضًا تصنيفٌ مَبني على طبيعة الأحداث المؤثرة وكيفية استقبالنا لها، ومدى قدرتنا على التعامل معها. هذا التصنيف على العكس من التصنيفات السابقة لا يُولي أهمية كبيرة لمُعَدَّل تكرار المؤثرات أو الفترة الزمنية التي تستغرقها، وطبقًا لما جاء به فإن الأحداث والمؤثرات الحياتية التي نمر بها تتسبب لنا في حال من الكرب تقع في فئات أربع. **أولاها**: مؤثرات وأحداث تتحدى حدود قدراتنا، أو تخلق لدينا صراعات داخلية قوية، والمثال الدال هنا هو التحدي الذي يواجهه الطلبة في الامتحانات النهائية المحددة لمصائرهم ومستقبلهم، حيث يُطلَبُ منهم خلالها إثبات الكفاءة والفاعلية، فيما يخضعون إلى ضغوط تنافسية متعددة. **ثانيتها**: مؤثرات وأحداث لا يمكن التنبؤ بها؛ وتترك فينا أثرًا شديدًا، بسبب حقيقة علمية

---

(1) *Elliot, G.R.; Eisdorfer, C. (1982). Stress and human health: analysis and implications of research. Springer, new York. In: Rahe, R.H. (1995): stress and psychiatry in: Kaplan, HI.; Sadock, BJ.(eds)* ***Comprehensive Text Book of Psychiatry****. Vol.2, Pp. 1545-1570*

مفادها؛ أن تَوَقُّعنا لحدث ما حتى ولو كنَّا غير قادرين على التحكم فيه، يقلل من وقعه علينا ويخفِّف من وطأته، وتمثِّل الكوارث الطبيعية المفاجئة نموذجًا مثاليًا هنا. **ثالثها**: مؤثرات وأحداث خارجة عن نطاق السيطرة؛ ولا تخضع إلى محاولاتنا تغييرها، أو التلاعب فيها، وأوضح الأمثلة على ذلك الموت. **رابعتها**: مؤثرات وأحداث صادمة؛ وتقع خارج نطاق التجارب والخبرات الإنسانية العادية، وتشكل أقوى منابع الكروب وضوحًا، وتتبدَّى في المواقف شديدة الخطورة المُهَدِّدة حياة وسلامة المرء، وسوف أناقشها هنا بشيء من التفصيل كونها وطيدة الصلة بخبرة التعرض للتعذيب والعنف.

المؤثرات والأحداث الصادمة

عمد العلماء إلى وضع تعريف واضح ودقيق لمصطلح «الصدمة»، واتفق معظمهم على كونها حدثًا يصعب التكيف معه. هناك من وصفها بأنها **«مؤثر أو حدث يُسفِرُ عن حال كرب لا مهرب ولا مفر منها، بسبب تجاوزه للقدرات، والتقنيات الخاصة بالتكيف لدى الأشخاص»**[1]، وهناك مَن عَرَّفَ الصدمة بكونها: **«تجربة شديدة الإيلام، يصعب التكيف معها، وينتج عنها على الأرجح اختلال نفسيّ وظيفيّ على المديين القصير والطويل»**[2]، وهناك من أشار إليها باعتبارها **«تلك اللحظة التي يتكثَّف فيها الإحساس بالوهن والضعف لدى الشخص**

(1) *Van Der Kolk, B. and Fisler, R. (1995). Dissociation and the fragmentary nature of traumatic memories: overview and exploratory study. David Baldwin's Trauma Information Pages. http://www.traumapages.com Eugene, Oregon USA.*

(2) *Van Der Veer, G (1998). Counseling and therapy with refugees and victims of trauma, psychological problems of victims of war, torture and repression. London: John Wiley and Sons.*

الذي يصبح عاجزًا، يائسًا، بفعل قوة غاشمة لا قِبَلَ له بمواجهتها»[1].

يمكن تقسيم المؤثرات والأحداث الصادمة تبعًا لمصدرها؛ فهي إما نابعة من قوى الطبيعة مثل البراكين والزلازل والفيضانات، أو هي صادرة عن البشر أنفسهم، ولنا فيما يتم ارتكابه خلال الحروب من مآسٍ وفظاعات أبلغ مثال، وقد يشترك عنف الطبيعة مع سوء تقدير البشرِ فتصدر عنهما سويًا كوارث كبرى كسقوط الطائرات وما في حكمها. لقد صُمِّمَت خصائصٌ معينة للتعرُّف على المؤثرات والأحداث التي تُوصَف بالصادمة، والتي تختلف حتمًا في طبيعتها وآثارها اللاحقة عما سواها، بحيث يسهل تصنيفها والتعامل معها. تشمل هذه الخصائص حدوث وفاة، أو إصابة جسيمة وشيكة الوقوع، أو تهديد حقيقي وجاد للسلامة الجسدية للفرد أو لآخرين في مرمى الحدث.

على هذا يمكننا أن نُصَنِّفَ احتراق القطارات، وغرق السفن والعَّبارات، وسقوط المباني بقاطنيها في خانة المؤثرات والأحداث الصادمة، حيث تتعرَّض خلالها حيوات الضحايا إلى تهديد جسيم.

على الجانب المقابل؛ ومن أجل أغراض البحث والدراسة، لا تُعتَبَر بعض الأحداث الحياتية الهامة مِن قبيل تدهور الحال الاقتصادية الشديد، أو الضغوط والتوترات الهائلة التي ربما يعانيها المرء في وظيفته، أو الاضطرابات التي قد تعتري علاقاته الاجتماعية، بمثابة مؤثرات صادمة، إذ لا تحتوي على أية خاصية من الخصائص المذكورة سلفًا.

(1) *Herman, J.L. (1992). Trauma and recovery. New York. Basic Books.*

خصائص التعذيب كحدث صادم

إن جوهر الصدمة الأساسي كما جاء من قبل؛ هو تجاوزها لإمكانيات وتقنيات التكيف الوظيفي والنفسي لدى المرء، وبالتالي فهي تضعه في موقف يفوق قدرته على التحمُّل حيث تصبح موارده الداخلية والخارجية، غير كافية وغير ملائمة للتعامل مع ما يتهدّده. يتجسد هذا الأمر بشكل نموذجيّ في حال التعرض إلى تجربة التعذيب بما تملكه من خصائص ومعالم رئيسة مُمَيِّزة، لا تتوفَّر في تجربة سواها.

الخاصية الأولى، الاستعصاء على الفهم: فتجربة التعذيب بطبيعتها، هي تجربة لا يمكن فهمها، خاصة أنها تقترن بحقيقة أن القائم بالتعذيب (الجلاد)؛ يرتب البيئة المحيطة بحيث تحقِّق أكبر كمٍ مِن الإرباك للضحية. في ظل انعدام الألفة مع تلك البيئة، وغياب القدرة على توقُّع القادم، بالإضافة إلى العزل التام عن المحيط الخارجي، والحرمان الحسيّ؛ تتضاءل قدرة الضحية على بناء أي معنى منطقيّ مُتَعَلِّق بما يجري لها. يتسبَّب عجز الضحية عن تكوين المعنى وفهم التجربة، في سحق قدرتها على التأقلم تمامًا.

من الطبيعي أن تُشَكِّلَ البُنى المعرفية، عواملَ إيجابية تساعد على التوازن، وتمنع الانسحاق الإنسانيّ أمام الصدمات، أما حين لا تكون هناك أية بُنى معرفية تسمح بالتعامل مع الحدث ومعالجته، فإن الفرد الذي يعوزه الفهم والإدراك يتفاعل في هذه الحالة بذعر شديد. نعني بالبُنى المعرفية هنا؛ بعض العلاقات والاستنتاجات المنطقية المترابطة، المبنية إحداها على الأخرى، مثلًا كأن يصبح الاعتراف وسيلة للكفّ عن الإيذاء، أو أن تكون مدة الاحتجاز محدَّدة زمنيًا، أو أن يوجد اتهام منطقيّ ومفهوم في ضوء المعطيات القائمة، أو حتى أن يكون للتعذيب موعد ثابت أو أفعال وسلوكيات تستجلبه أو شكل محدَّد لا يخرج عنه، تلك جميعها أمور تظل غائمة، يتم طمسها وتجاهلها عند ممارسة

التعذيب عن قصد، كي يتمكن الجلاد من إخضاع ضحاياه في سرعة قصوى.

الخاصية الثانية، تَمَزُّق الروابط: استنادًا إلى طبيعتهم الاجتماعية. يملك البشر احتياجًا أساسيًا لتكوين روابط مع الآخرين. يحتاج الأطفال إلى قاعدة من الأمان تشعرهم بالطمأنينة حتى يتمكنوا من اكتشاف البيئة المحيطة بهم، ومن ثَمَّ التطوُّر والنمو، ويكون مصدر الاطمئنان لديهم هو تلك الرابطة الغريزية مع الأم مثلًا. يستمر الناضجون -رغم النضج وتقدُّم العمر- في الاعتماد على التضافر والتواصل والمساندة الاجتماعية من أجل الإحساس بمعنى وقيمة لحيواتهم، وكذلك ليشعروا بشيء من القوة والصلابة، وبأنهم قادرون إلى حدٍّ ما على التحكم فيما يخصهم.

تتعاظم الحاجة للارتباط بالآخرين في أوقات التعرُّض إلى المخاطر والصدمات، كما يتسبب الخوف والألم والتعب، وكذلك الإرهاق والفقدان، في جعل المرء ميالًا إلى جذب اهتمام المحيطين به، ويلجأ بعض الأشخاص الذين لا يمتلكون داخلهم مواردًا نفسية كافية أو ملائمة للتكيف مع تهديد ما، إلى الالتصاق والتشبث بالآخرين في سبيل استعادة الأمان، والشعور بإمكانية استشراف القادم.

إن تمزيق الروابط الاجتماعية والعاطفية الكائنة بين الأشخاص، لجزء أصيل في تجربة التعذيب وأحد جوانبها الصادمة، حيث يتم احتجاز الضحايا بمنأى عن المجتمع، بينما يهدِّدهم الجلادون باعتقال وإيذاء الأقارب والأصدقاء؛ ربما بالقتل أو الاغتصاب، أو غيرها من الوسائل. بغضِّ النظر عمَّا قد يملكه الفرد على مستوى الوعي السياسي من انطباعات سلبية تجاه الدولة ومن مواقف معارضة لها، فإن ثمَّة أملًا ورغبة يظلان كامنين داخله: أمل في أن تضطلع تلك الدولة بتجسيد الخصائص الأبوية المتوقعة منها، كتوفير الحماية والأمان لمواطنيها،

ورغبة في أن تخيب الشكوك والظنون والخبرات السيئة التي يحتفظ الفرد بها في قرارة نفسه ناحيتها. تغدو خيانة الآمال الإيجابية للفرد بمثابة حجر الزاوية في جعل التعذيب أحد أقسى الأحداث الصادمة.

قد يشعر الفرد بالغدر والخذلان حين يتعرَّض للتعذيب من الدولة ومؤسساتها، تلك التي ربما مثَّلت في نظره عائلة كبيرة لها الحق في أن تؤدِّب وتعاقب، بل وأن تتمادى في عقابها، لكنها أبدًا لا تؤذي أبناءها إلى حد التدمير، هنا يُتَرجَمُ الإيذاء باعتباره فقدانًا حقيقيًا للروابط العائلية المتوهَّمة، وتمزقًا أليمًا لأواصر الارتباط الهامة على المستويين؛ الواقعيّ الماديّ من ناحية، والرمزيّ من ناحية أخرى.

يمكننا أن نلحظ أثر هذه الصدمة النفسية في ضحايا التعذيب خلال فترة حكم المجلس العسكريّ عقب ثورة يناير المصرية. يبدو أن هؤلاء الضحايا فوجئوا بانتماء جلاديهم إلى المؤسسة العسكرية، إلى الجيش المصريّ الذي يكنون له الولاء والتقدير، والذي هتفوا له واستغاثوا به أثناء الثورة، والتقطوا مع أفراده الصور الفوتوجرافية، وصعدوا معهم على الدبابات والمدرعات مزدانين بابتسامات عريضة. أقرَّ بعض هؤلاء الضحايا بأن الضرب والتعذيب الجسديّ لم يكن ذا بال مقارنة بالحزن والإحباط الشديدين اللذين وقعا في نفوسهم، وبالصدمة التي أصابتهم حال إدراكهم أن مَن يقوم بتعذيبهم وإهانتهم ووطء أجسادهم ودهس رؤوسهم ينتمي إلى الجيش نفسه الذي ظنوه حاميًا لهم، لا إلى الشرطة التي اعتادوا منها هذه الأفعال.

يروي أحد الضحايا بعد إطلاق سراحه أنه لم يتمالك نفسه من البكاء، لا لعنف الضربات والإصابات التي لحقت به، بل لأن المعاملة المهينة المذلة جاءته من ضباط الجيش وجنوده: «**بكيت وأنا بحكي لسواق**

التاكسي وهو كمان ما كانش مصدق.. قعد يعيط طول الطريق»[1]، بينما يقول آخر تعرَّض إلى تعذيب شديد على أيدي عدد من الضباط والجنود في محيط المتحف المصري ثم في السجن الحربي: «**أنا كنت بحب الجيش جدًا، دلوقت البدلة بقيت أكرهها**»، ويسرد ثالث عُذِّبَ أيضًا عند المتحف المصري ثم نُقِلَ إلى وحدة خاصة بالشرطة العسكرية ومنها إلى السجن الحربي، حيث تم تصويره مع أسلحة بيضاء باعتباره خارجًا على القانون: «**أنا ما كنتش مصدق إن ده الجيش.. صعبت عليا نفسي من الظلم، ما كنتش متخيل إن الجيش ممكن يعمل فينا كده، أنا كنت فاهم إن الجيش هو اللي يجيب لنا حقنا**»[2].

إن تمزُّق الرابطة التي تجمع شخصًا بآخر، أو بكيان ما يمثل في مخيلته مصدرًا للعدل والحماية والأمان إنما يصيبه بالارتباك، ويجعله مشوشًا إزاء المعايير التي يعتمد عليها في رسم عالمه الخاص، وربما يقوده إلى فقدان الثقة في قدرته الخاصة على تقييم الأشياء والأشخاص، وفي الأحوال كلها تتضاءل ثقته في المجتمع وفي الأشخاص المحيطين به والمقربين منه.

الخاصية الثالثة، تكوين الرابطة الرضية (التدميرية): هي واحدة من أكثر خصائص التعذيب التواءً وجنوحًا، وفيها يحاول الضحايا الاحتفاظ بأي علاقة ودية مع أي كائن حيّ من أجل استرداد بعض السكينة، فيطرقون المصادر المتاحة جميعها، وغالبًا ما لا يكون هناك سوى مصدر وحيد في موقف التعذيب.

تحت وطأة الحرمان الحسيّ والعاطفيّ، وفي غياب تام لأشكال

---

(1) مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف: يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، ص 109، إصدار 2012.

(2) مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف: يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، ص 58، ص 85، إصدار 2012.

التواصل الإنسانيّ، تعقد الضحية رابطة عاطفية قوية بجلاديها ومعذبيها يُطلَقُ عليها «الرابطة الرِضِّيَّة». يظن العلماء والباحثون أن تلك الرابطة تنشأ لدى ضحايا العنف والتعذيب وبوجه خاص لدى الرهائن والمحتجزين، وصغار السن الذين يتعرَّضون للإساءة والاستغلال، ومثلهم الزوجات اللواتي يعانين من العنف والإهانات، إذ يحدث أن يتعلَّق بعض هؤلاء نفسيًا وشعوريًا بمصدر إيذائهم الذي يصبح بمفرده قادرًا على التحكم في كل شيء: الطعام والشراب وقضاء الحاجة، وإحداث الألم، ومنح الأمل أو حتى القضاء عليه.

توفِّر تلك العلاقة العجيبة للضحية شيئًا من الألفة والائتناس وسط وحدة تامة وخوف عميق وسقوط مفجع للثوابت كلها، ويبدو أن المثل العاميّ «**القط يحب خَنَّاقه**» الذي يستخدمه المصريون في مناسبات وافرة له أساس نفسيّ قويّ وعميق، فالخَنَّاق هو الذي يملك حق العفو أو الغدر، وهو في الوقت ذاته مصدر الإعاشة والرعاية، حتى وإن كانت قاصرة مجحفة، ولسوف يأتي ذكر تلك الرابطة الرضية بمزيد من التفاصيل لاحقًا.

الخاصية الرابعة، عدم وجود مهرب: تُصَمَّمُ عملية التعذيب تصميمًا منهجيًا ماهرًا بحيث تجري في ظروف غير متوقَّعة، وبحيث لا يمكن الهروب منها أبدًا. في مثل هذا الموقف العسير ومع الحصار المُحكَم، لا تتحكَّم الضحية في أي شيء، حتى جسدها وتصرفاتها وردود أفعالها. ما من شيء يمكن عمله وما من شيء قد يكفل لها قدرًا من السيطرة على التعذيب المُمَارس ضدها، حتى إن التعاون مع الجلاد وتقديم اعترافات مُفَصَّلة نادرًا ما يأتيان بنهاية للعذاب المتواصل. تفشل كل المحاولات، ولا يتبقى بصيص أمل في إنهاء هذا التهديد الرهيب لسلامة الضحية وأمنها وحياتها، ومن ثم تتلاشى قدرتها على التكيف تمامًا. يسهم العجز عن التعامل مع الشعور الغامر بالكرب

الشديد في خلق سلسلة متشابكة الحلقات، تؤثِّر على وظائف الجسد وتجعله في حال من الفزع والتحفُّز المستمرين والتيقظ الذي لا ينتهي.

التفاعل مع مُسَبِّبَات الكرب

حين يواجه المرء حدثًا أو موقفًا عصيبًا، يصبح أمامه، طبقًا لنظرية والتر كانون الشهيرة، أحد اختيارين؛ إمَّا المواجهة ودخول المعركة، أو الانسحاب من الموقف والهروب. سُمِّيَت هذه النظرية التي خرجت إلى النور في أوائل الخمسينيات نظرية «العراك أو الفرار»؛ وسواء اختار المرء هذا أو ذاك، فإن ردّ الفعل الذي سيقوم به ينقسم إلى شقين أحدهما جسديّ، والآخر نفسيّ.

أولاً: رد الفعل الجسديّ

يتعامل الجسد البشري مع المؤثرات التي تتهدَّده عبر سلسلة من الاستجابات الوظيفية، فإذا اختفى التهديد سريعًا، عاد الجسد إلى حالته العادية (ما قبل وجود المؤثر)، أما إذا استمر التهديد لفترة طويلة وفشل صاحبه في التكيف، فإن سلسلة أخرى من الاستجابات تتخذ دورها مع احتمالية نشوء خللٍ أو اضطراب تكيفي.

بغضِّ النظر عن نوع المؤثِّر أو التهديد؛ يَتَحَضَّرُ الجسد ويُعِدُّ نفسه تلقائيًا للتعامل مع الموقف الذي طرأ عليه؛ وحين تكون الطاقة مطلوبة للعمل على وجه السرعة، يقوم الكبد بإفراز كمية زائدة من السكريات حتى يمد بها العضلات التي تستخدمها كوقود، كذلك يتم إفراز عدد من الهرمونات التي تستثير وتحفز تحول الدهون والبروتينات إلى سكر. في المقابل تتسارع عمليات التمثيل الغذائي داخل الجسد حتى يتمكَّن من توظيف الطاقة الناتجة في الفعل الحركيّ اللازم. يرتفع ضغط الدم وتتسارع ضربات القلب وعملية التنفس، وفي الوقت نفسه تتحفَّز العضلات بينما يُسدَل الستار على العمليات غير الضرورية كالهضم

والإخراج. يقل إفراز اللعاب والمخاط كي يعطيا مساحة أوسع لعبور الهواء إلى الرئتين، ويتم ضخ مسكنات الألم الطبيعية في الأوردة والشرايين، وتنقبض الأوعية الدموية لمنع النزيف في حال الإصابة، وتنطلق كرات الدم الحمراء من الطحال إلى مجرى الدم حتى تساعد في حمل المزيد من الأكسجين إلى الأعضاء الحيوية، كما تنطلق أيضًا كرات الدم البيضاء من النخاع لمكافحة أية عدوى[1].

تَنتُج أغلب التغيرات الوظيفية سالفة الذكر عن تشغيل نظامين منفصلين من أنظمة الغدد الصماء، يتكاملان ويتضافران لإعطاء الصورة النهائية: شخص على أتم استعداد لدخول صراع وشيك، أو لفرار من خطر داهم. يمكننا أن نتخيل موقفًا نتعرَّض فيه لاعتداء من قاطع طريق، أو لهجوم بالقنابل والرصاص، لندرك أننا بالفعل نتهيأ لا إراديًا لأحد الاختيارين؛ المواجهة أو الهروب، وأننا ننطلق في التنفيذ فورًا ربما دون تفكير.

يصف العلماء التغيرات الوظيفية للجسد التي سبق ذكرها بما يسمى «متلازمة التكيف العام»، ولا تختلف هذه المتلازمة من كائن لآخر، فهي بمثابة رد فعل موحد من جانب الكائنات الحية جميعها تجاه التهديدات والمؤثرات الخارجية. تقع «متلازمة التكيف العام» في مراحل ثلاث متتالية تحوي كل منها استجابة جسدية مختلفة. المراحل على الترتيب هي: مرحلة الإنذار، مرحلة المقاومة، ثم مرحلة الإنهاك والإرهاق.[2]

يتآزر الجسد في مرحلة الإنذار لمواجهة التحدي عن طريق تنبيه الجهاز العصبي المختص، أما في مرحلة المقاومة؛ فيحاول الكائن الحي التَكَيُّف بإحدى الطريقتين المذكورتين سلفًا؛ إما الانسحاب من

---

(1) *Atkinson et al, 2000.*

(2) *Rahe, R.H. (1999). Stress and psychiatry in: Kaplan, HI. and Sadock, BJ.(eds)* ***Comprehensive Text Book of Psychiatry****. Vol.2, Pp. 1545-1570.*

أمام التهديد، أو دخول معركة مع مصدره. تأتي أخيرًا مرحلة الإنهاك؛ وتُعتَبَرُ نتيجة طبيعية للفشل في التكيف أثناء المراحل السابقة التي يتم خلالها استنزاف طاقة الكائن الحي، وموارده الجسدية، ووظائفه الحيوية، عبر المحاولات التي يبذلها[1].

الآثار العضوية للصدمات الخارجة عن نطاق السيطرة

بدأت دراسة الآثار العضوية التي تنتج عن التعرض لصدمات ومؤثرات شديدة من خلال إجراء تجارب معملية على بعض الكائنات الحية، وقد أمكن قياس وتقييم رد فعل هذه الكائنات تجاه مؤثرات لا تستطيع التحكم فيها أو الهرب منها. استُخدِمَت الكهرباء كأحد تلك المؤثرات، وأثبتت التجارب أن الكائن الذي يتم تعريضه لها إنما تتغير في جسده بعض الهرمونات ومنها الهرمون المرتبط بالوقوع في حال الكرب[2]، وهو أمر يشبه كثيرًا ما يحدث في حالات التعذيب.

لا يتوقَّف التَغَيُّر عند ارتفاع أو انخفاض إفراز الهرمونات بل يمتد ليشمل وظائف الجهاز المناعيّ، فعند التعرُّض للكهرباء يتغيَّر تركيب بعض الأجسام المضادة التي تتولى مهمة الدفاع عن البيئة الداخلية للجسد، وتتحوَّل بدلًا من ذلك إلى أجسام عدائية، تقوم بمهاجمته[3]، وقد ظهر أن الصدمات والمؤثرات التي لا يمكن الهرب منها، ولا السيطرة عليها تتسبب في تحفيز بعض أنواع الأورام الخبيثة ودفعها

---

(1) Atkinson et al.2000.

(2) *Anisman, H.; Kodinidis.L.and Sklar, L. (1981). Contribution of neurochemical change to stress induced behavioral deficits. In S. Cooper (ed.). Theory in psychopharmacology, vol 1. London: Academic Press.*

(3) *Laudenslager, M.; Fleshner,M.; Hofstadter,P.; Held, P.; Simson, L. and Maier, S. (1988). Suppression of specific antibody production by inescapable shock: stability under variable conditions. Brain, Behavior, and Immunity, 2, 92-101.*

نمو[1]، ومن ناحية أخرى يندفع المخ تحت وطأة هذا النوع من الصدمات إلى إفراز موادٍ كيميائية تشبه المورفين، يصحبها ارتفاع في الحد الذي يشعر المرء عنده بالألم، وبالتالي تسهم هذه المواد في تسكين الأوجاع بمختلف أنحاء الجسد إلى درجة كبيرة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الوقوع في حال من «الخدر»[2].

يروي عدد من الناجين أن الجزء الأصعب في التعرض للصدمات الكهربائية هو البداية، أما بعد فترة من الوقت فإن شعورًا بالخدر الكامل يسري فيهم ويجعلهم ينفصلون تمامًا عن الموقف. يمكننا إذن تفسير هذا الشعور بكمية المورفينات التي يفرزها الجسد، والتي يعتاد إفرازها بعد التعرض للصدمة الكهربية الأولى مباشرة، بحيث تصبح هناك صلة وثيقة ما بين بدء التعرض للكهرباء، والاستجابة الجسدية المضادة لها. يمكننا تفسير حال الخدر بعامل إضافي أيضًا؛ هو نضوب هرمون الأدرينالين -وهو من الهرمونات المرتبطة بالإحساس بالألم والخطر- نتيجة استنزافه المتكرر[3].

حال الكرب وعلاقتها بنشوء الأمراض

تبدو الصلة واضحة في المعاجم اللغوية الانجليزية[4] بين كلمات «كرب»، و«محنة» وكذلك «إعياء»، والإعياء هنا هو الحال التي تلي التعرُّض لمحنة كبرى بكل ما تحمله من ضغوط على النفس والبدن، وقد تركز اهتمام بعض العلماء حول إثبات قدرة الكروب والمحن

---

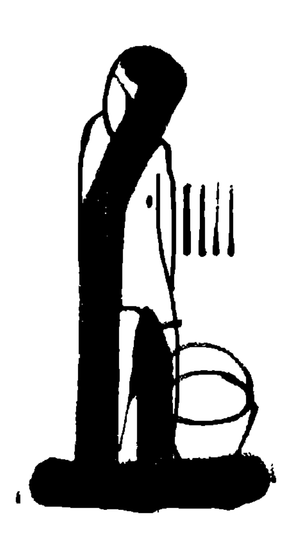
(1) Sklar and aisman, 1981.

(2) *Maier, S.F. (1989). Determinants of the nature of environmentally induced hypoalgesia.* ***Behavioural neuroscience****, 103,131-43.*

(3) *Saporta J.A; Van Der Kolk, B.A.(1993). Psychobiological consequences of severe trauma. In: Basoglu, M. (ed.) Torture and its consequences: current treatment approaches. Cambridge University Press, pp 151-181.*

(4) Oxford dictionary, words: stressor, stress, distress.

على أن تفضي بالمرء إلى المرض؛ جسديًا كان أم نفسيًا[1]، ومن هؤلاء العلماء من أكد بما لا يدع مجالًا للشك، مسؤولية المؤثرات والضغوط النفسية عن إحداث علل واضطرابات تحت ظروف معينة[2].



حين يتم الضغط على أحد أنظمة الجسم واعتصاره جهدًا بدافع من مؤثر ما، فإن أنظمة الجسم الأخرى قد تتأثر إلى حد المرض[3]، على

---

(1) *Osler, W. (1910). The lumleian lectures on angina pectoris. Quoted from: Dobson, C.B. (1982): stress the hidden adversary. Chapter I: The nature and sources of stress, pp.1-33. Dobson, C.B. (1982): stress the hidden adversary. Chapter I: The nature and sources of stress.*

(2) *Levi, L. (1972). Stress and distress in response to psychosocial stimuli.* ***Acta. Med. Scand.*** *(suppl.), 528.*

(3) Dunbar, H.F. (1947). Mind and body. New York: Random House.

ـجانب الآخر قد تتأثَّر العمليات الوظيفية بالصراعات النفسية، إلى
ـدرجة التي يصبح معها الفرد غير قادر على الاستجابة بشكل ملائم
ـلمؤثرات[1]. يصبح مفهومًا هنا أن الصراعات التي تجد لها حلاً مقبولاً،
لا تميل إلى إحداث تغيرات عضوية واضحة، ولا إلى التأثير في الجسد
بما يورثه المرض، وقد استخدم العلماء هذا المدخل تحديدًا في دراسة
سلوك المحتجزين في معسكرات الاعتقال، الذي لا يملكون حلولًا
لأوضاعهم، ولا يستطيعون من المعتقل فكاكًا[2].

إن الخضوع لحال الكرب المزمنة، قد يأتي بتأثير سلبيّ مباشر على
صحة الفرد البدنية، ويحدث أن يصبح للتيقظ الدائم واستثارة الجهاز
العصبي طويلة المدى دورًا مؤذيًا على الشرايين، والأعضاء الداخلية،
وأقرب مثال على ذلك هو مرض ارتفاع ضغط الدم الذي قد يظهر
كنتيجة مباشرة لتعرض الأوعية الدموية إلى هرمون الكورتيزول، وهو
الهرمون المرتبط بالوقوع في محنة أو الإصابة بكرب شديد[3].

التعذيب ومتلازمة التكيف العام

تنطبق المراحل الثلاث للمتلازمة (الإنذار، المقاومة، الإنهاك
والإرهاق)، على ما يصيب المرء أثناء تعرُّضه للتعذيب، فالجسد يتأهَّب
لمواجهة الاعتداء لكنه لا يتمكَّن من صدِّه أو رده بسبب القيود وشَلّ
الحركة وتعصيب العينين، وهي أمور شبه تقليدية بالنسبة للمحتجزين،
كما لا يتمكن المرء بطبيعة الموقف من الهرب، ومن ثَمَّ يستهلك طاقته

---

(1) Dobson, 1982.

(2) *Bettelheim, B. (1943). Individual and mass behaviour in extreme situations. Abnorm. Soc. Psychol., 38, 417.*

(3) *Ganong, WF. (1999). Review of medical physiology: The adrenal medulla and cortex. Section IV: Endocrinology, metabolism, and reproductive function.. Pp. 340-364.*

ويستنزفها، ليصل في نهاية الأمر إلى الإنهاك التام، ثم يعاني حالًا من الكرب الشديد بكل ما تحويه من آثار عضوية ونفسية مؤلمة.

تظل الذكريات المرعبة محفورة في العقل بعد انتهاء التجربة وإطلاق السراح، وكلما استرجعها صاحبها، مرَّ بحال مماثلة من الاستنفار الجسدي العنيف، وتَحَفَّزَ واستعد كما لو كان سوف يتعرَّض مجدَّدًا لنوبة من نوبات التعذيب، كما تجتاحه مشاعر الخوف والكمد والغضب، وربما الندم أيضًا، كونه لم يتمكن من التصرف بشكل مناسب ومُرضٍ خلال التجربة الحقيقية، ولم يتمكن من رد المعتدي. أو على أقل تقدير الهرب من الإيذاء[1].

الهزيمة الجسدية مقابل الهزيمة النفسية

أثبت العلماء إن تعرُّض حيوان ما إلى هزيمة اجتماعية (في مواجهة حيوان عدواني آخر على سبيل المثال)، يتسبَّب في التغيرات نفسها التي تنتج عند التعرض للكهرباء، والتي تتعلَّق بعمل الجهاز المناعي وإفراز المواد المورفينية من المخ[2].

من هنا فإن ثمَّة مؤثرات وضغوطًا نفسية قد تدفع إلى تغيرات واضحة في وظائف الجسد، وهناك تجربة مثيرة أثبتت معمليًا أن تعريض الحيوان إلى برودة شديدة دون أن يتم نقله من مكانه المعتاد، لا يكون مصحوبًا بارتفاع مستوى الهرمونات التي يتم إفرازها في حال الشعور بالخطر أو الكرب، أما حين يتم نقل الحيوان من مكانه ثم تعريضه إلى المؤثر ذاته -البرودة الشديدة- في مكان جديد لا يألفه

(1) *Arcel, L.T.; Genefke, I.; Kastrup, M. (2001). Psychiatric problems related to torture. In: Henn, H. Sartorius, N.; Helmchen, H.; Lauter, H. (eds).* ***Contemporary psychiatry****. Vol.2, pp.300-310.*

(2) *Miczek, K.; Thompson, M. and Shuster, L. (1982). Opioid-like analgesia in defeated mice.* ***Science****, 215, 1520-2.*

عنى هذا للعلماء أن المؤثر في حد ذاته لم يكن عاملًا حاسمًا في رد الفعل الجسدي للحيوان بل كان للضغط النفسي الأثر الأكبر عليه.

مما يثير الاهتمام أكثر وأكثر، أن التغير في الوظائف الجسدية محل القياس: عمل الجهاز المناعي، وإفراز المواد المورفينية، ثبت ارتباطه بالفترة الزمنية التي يمضيها الكائن الحي متخذًا وضعًا جسديًا انهزاميًا دالًا على استسلامه، أكثر من ارتباطه بعدد الصدمات الفعلية التي تعرَّض لها.

يعني هذا أن إظهار رد فعل دالٍ على الإحساس بالهزيمة تجاه العدوان يعتبر مقياسًا أدقّ لمدى التحوُّل الذي سوف يطرأ على وظائف الجسد، من مقياس عدد نوبات الإيذاء أو شدتها.

اكتشف العلماء أن تَوَفُّر فرصة للانخراط في دفاع عنيف عن النفس أثناء التعرض لمؤثرات وضغوط لا يمكن السيطرة عليها، إنما يسهم بشكل فاعل في تثبيط حال الكرب التي قد تحدث في مرحلة لاحقة.[2] لوحظ في هذا الصدد أن الفئران التي سُمِحَ لها بإظهار أو باتخاذ أوضاع عدائية وتَحَفُّزِيَّة تجاه تهديد غير محدَّد، مع عدم تركها تنخرط في عراك حقيقي، هذه الفئران انخفضت لديها معدلات الإصابة بالقرح الناتجة عن الضغوط والمؤثرات[3].

---

(1) Rahee, 1999.

(2) *Weiss, J; Glazer, H. and Poheresky, L. (1976). Coping behaviour and neurochemical changes in rats: an alternative explanation for the original 'learned helplessness' experiments. In: Serban, G. & Cling, A. (eds). Animal models in human psychobiology. Pp 141-73, New York: Plenum Press.*

(3) *Weiss, J. (1977). Psychological and behavioral influences on gastrointestinal lesions in animal models. In: Maser, J. & Seligman, M.E.P. (eds). Psychopathology: experimental models. San Francisco: Freeman.*

عمقًا ودقة للآثار والاستجابات المتنوعة التي تحدث لدى الأفراد حال تعرضهم لصدمة التعذيب، خاصة مع معرفة السياق والظروف والملابسات التي مروا بها، ويؤكِّد بعض العلماء قياسًا على ما سبق. أن كمَّ التعذيب في حد ذاته، لا يعبِّر تعبيرًا حقيقيًا ودقيقًا عن الأثر الذي سوف يتركه في ضحاياه، وأن حال الضحية النفسية؛ من حيث المقاومة وردّ الهجوم من ناحية، أو الاستسلام وإعلان الهزيمة من ناحية أخرى، هي التي تصبح أكثر حسمًا فيما بعد[1]، فكلما قاوم الشخص وناضل، ورفض الانكسار، تحسنت استجابته الجسدية، حتى وإن تعرَّض إلى تعذيب مُضَاعف.

ثانياً: رد الفعل النفسيّ

يتراوح رد الفعل البشريّ تجاه الضغوط والأحداث الحياتية العادية ما بين التحفز والاستثارة (إذا كان الأمر قابلًا للتسوية عن طريق بذل الجهد)، وبين القلق والغضب وفتور الهمَّة والضيق (إذا كان الأمر مستعصيًا على الحل وغير قابل للتسوية)، وفي الحال الأخيرة يُمنَى المرء بالفشل في التكيف، ويظل متعرضًا للضغوط بطبيعة الحال، ولا يقتصر رد الفعل الشعوري على القلق والغضب والضيق، بل يتسع ليشمل التبلُّد والعدوانية، وفي بعض الأحيان الاختلال الإدراكي والمعرفي[2].

ربما يفاجئنا أن أقصى الضغوط النفسية تأثيرًا تتشكَّل من أحداث مألوفة يصادفها أغلب الأشخاص؛ ومنها الموت، والمرض، والزواج،

(1) *Basoglu, M. and Mineka, S. (1993). The role of incontrollable and unpredictable stress in Post Traumatic Stress Responses in torture survivors. In: Basoglu, M. (ed.). Torture and its consequences: current treatment approaches. Cambridge University Press. pp. 184-225.*

(2) Atkinson et al., 2000.

شكل أو بآخر عدا ضغط واحد هو التعرُّض إلى السجن أو الاحتجاز[1]، وهو يمثِّل أحد أقوى الضغوط والمؤثرات، لكنه يعتبر حالًا استثنائية غير مُعَمَّمَة.

مراحل المرور بحدث أو مؤثر صادم

أُجرِيَ عددٌ كبيرٌ من الدراسات، والأبحاث، على أشخاص تعرَّضوا لكوارث، أو اختبروا أحداثًا صادمة بشكل أو بآخر؛ كالوقوع ضحايا حادث اختطاف جوي على سبيل المثال[2]، وقد اهتم العلماء بالتحقُّق من الاستجابات النفسية لهؤلاء الضحايا، معتمدين على الأركان الأساسية المتمثلة في طبيعة الحدث ذاته، واستجابة الفرد وتصرفه، وأخيرًا المحدِّدات الموقفية والسياقية لرد الفعل الذي قام به.

يمكننا الوقوف على مراحل ثلاث، ينتقل المرء من إحداها إلى الأخرى، عند تعرضه إلى كارثة كبرى. **أولًا، مرحلة التهديد**: وفيها يصبح المرء مدركًا لاقتراب الخطر منه أو يتلقى تحذيرًا ينبهه إلى التهديد الوشيك، حتى لو لم يكن متحققًا بالفعل بعد. **ثانيًا، مرحلة الشعور بوطأة الخطر**: وخلال تلك المرحلة يكون المرء أمام مصدر الخطر وجهًا لوجه، وتعتمد النجاة بشكل أساسي على مدى فاعلية تصرفه واستجابته للموقف. **ثالثًا، احتمالية الوقوع كضحية**: وتحل هذه المرحلة حين يزول الخطر فعليًا، ويدرك المرء النتائج والتبعات التي خلَّفتها الكارثة عليه، وعلى الآخرين من حوله، سواء كانت معاناة جسدية لاحقة، أم فقدان شخص عزيز، أو أية خسائر أخرى.

---

(1) Rudinger, E. (1988). Understanding stress. Consumer publication. London. pp. 40-41.

(2) Dobson, 1982.

تصحب المراحل الثلاث السابقة أنواع متباينة من رد الفعل؛ فهناك التجاهل التام وتَجَنُّب التفكير في الأمر؛ حيث يستخدم الشخص آلية دفاعية ينكر من خلالها ما يجري حوله، وقد يحاول ممارسة تفاصيل حياته بشكل طبيعي. تمثِّل تلك الآلية وسيلة معروفة تتخذ مجراها في اللا وعي، وتهدف إلى إزاحة العبء النفسيّ للحدث أو المؤثر بإبعاده جانبًا، واعتباره غير موجود. هناك أيضًا التَجَمُّد والانذهال والحيرة؛ حيث يصاب الشخص بحال من التشوش، يفقد فيها إلمامه بما يجري. ويتراجع إدراكه للأحاسيس والمؤثرات فلا يصبح واعيًا بشكل كامل. كما تظهر عليه المؤشرات النفسية للخوف الشديد، ويتصرَّف بصورة يعوزها الإدراك السليم[1]. استجابة ثالثة تجيء في صورة التبلُّد واللا مبالاة؛ حيث لا تظهر على الشخص أية بادرة لإمكانية القيام بتصرفٍ أو سلوكٍ مستقل، بمعزلٍ عن مساعدة الآخرين. أخيرًا، قد يأتي ردُّ الفعل في صورة تهيُّج عدوانيّ؛ حيث يمكن أن يقوم الشخص بمهاجمة كل من يتسبَّب له في شيء ولو يسيرًا من التوتر أو الغضب والإحباط.

حين طرح نفر من العلماء ردود الأفعال السابقة للنقاش قوبلت بانتقادات حادة، لأنها جميعًا تُعرَف بتأثيرها السلبيّ على الكفاءة الذهنية والقدرات العقلية، وعلى هذا فهي تُناقِض الخبرة العملية التي تؤكد أن بعضَ الأشخاص يتصرَّفون خلال الأحداث الضاغطة بطريقة جيدة وأحيانًا مدهشة؛ يستخدمون فيها كامل قدراتهم، ويبدون سيطرة واضحة على سلوكهم، كما تتوافر لديهم حينها القدرة على الاحتفاظ بالوعي والإدراك، والتفاعل بشكل جيِّد وملائم، مما يقود في نهاية الأمر

(1) *Tyhurst, J.S. (1951). Individual reactions to community disasters. The natural history of psychiatric phenomena.* ***American Journal of Psychiatry,*** *1071, 764-769.*

.ى تحجيم تبعات الصدمة عليهم. رغم أن هذا النموذج يبدو مثاليًا، ون الأشخاص الذين يندرجون تحته تقل نسبتهم للأسف عن خمس وعشرين بالمائة من المجموع العام، وعليه تبقى الاستجابات وردود لأفعال التي طرحها العلماء سلفًا، والتي حظت بالنقد والاعتراض هي لأكثر شيوعًا بين الناس.

يعزو العلماء هذا التباين الهائل في ردود الأفعال والسلوكيات التي يقوم بها الأشخاص أثناء المواقف الصعبة، إلى وجود فروق طبيعية بين فرد وآخر، تؤثر في شكل وطبيعة التفاعل أمام الحدث الواحد. تشمل هذه الفروق على سبيل المثال؛ القدرة على تحمل الخوف، اللجوء إلى التفكير المنطقي، وإمكانية السيطرة على المشاعر تحت وطأة الضغوط العسيرة[1].

رغم وجود قائمة طويلة من العوامل الفردية المؤثِّرة في استجابات الأشخاص، فإن ثمَّة غموضًا يحيط بآلية إنتاج ردِّ فعل محدَّد؛ أي لماذا وكيف يستجيب شخص ما لموقف صادم بالتبلُّد والجمود، بينما يستجيب آخر بالعدوانية والشراسة؟ يرى العلماء الذين عملوا طويلًا في حقل التعرُّض للصدمات الكبرى أنه يصعب الاعتماد بشكل مباشر وحصريّ على العوامل الفردية التي تُمَيِّز الأشخاص في تفسير ردود أفعالهم، ليس الأمر بهذه البساطة. لا يمكن حساب التفاعلات النفسية الناشئة حال التعرُّض إلى صدمة عن طريق معادلة رياضية، كما لا يمكن تتبع الآليات المعقدة التي تتخذ مجراها تلقائيًا، من خلال تلك الفروق الفردية حصرًا بما يكفي لتقديم صورة واضحة ودقيقة، لعملية الاستجابة من خلال مسلك بعينه[2].

(1) Van der kolk, 1988.

(2) Van der veer, 1998.

يختلف الأمر حين يتعلق بصدمة التعذيب، ويصبح الحديث عن الاستخدام الأمثل للملكات والكفاءة العقلية من الصعوبة بمكان، حيث الهدف الرئيس للجلاد هو إفقاد ضحيته الثقة في قدراتها، والقضاء على اتزانها العقلي والنفسي، والأهم من هذا وذاك أن تجربة التعذيب في حد ذاتها، تسفر في كثير من الأحيان عن إفساد الذاكرة والتركيز والانتباه، وهي مكونات رئيسة تُقاس من خلالها حدة الذهن وكفاءته[1]، وقدرة صاحبه على التصرف بحنكة ومهارة. بالتالي يُظهِرُ أغلب الأشخاص عند مواجهة هذا الموقف جسيم الخطورة، خللًا ونكوصًا معرفيين وإدراكيين، باعتبارهما نتيجة طبيعية لتضاعف مستوى اليقظة والتحفز الانفعاليين. يتداخل التحفز الانفعاليّ مع قدرة الشخص على معالجة المعلومات التي تصله، كما يُسهم في مضاعفة التشتت الذي يصيب الأفكار، ويجعلها تجوب الرأس مبعثرة بغير انتظام في معان واضحة[2].

عادة ما يتم تعذيب الأشخاص المحتجزين على فترات متقطعة، خصوصًا حين تطول فترة احتجازهم، وعليه يمكن تمييز مجموعتين من ردود الأفعال النفسية؛ الأولى تتخلل نوبة التعذيب نفسها، والأخرى تحدث في فترة هادئة نسبيًا؛ ما بين نوبة تعذيب منتهية، وأخرى قادمة على الطريق.

أثناء نوبة التعذيب: يصف كثيرٌ من الناجين ردود أفعال نفسية متكرِّرة تنتج عن الشعور المُدقِع بالعجز وقلة الحيلة، خصوصاً في الفترات التي تتضاعف فيها معاناتهم وأوجاعهم. هناك ما يُعرَفُ عِلمِيًا باسم «الاغتراب عن الذات»، وهو مصطلح يشير إلى عملية نفسية

---

(1) *Genefke, I. (1995). Torture in the world today. Lecture presented in Cape Town, South Africa. Pp. 1-17.*

(2) Atkinson et al, 2000.

شديدة التعقيد، تشعر الضحية فيها بأنها غير حقيقية، وأن الموقف
الصادم إنما يحدث بمنأى عنها، وأن من يتم تعذيبه هو شخص آخر
ليس «هي»، وأن هذا الجسد الذي يعاني هو جسد غريب وليس
جسدها على الإطلاق[1]. تصبح الضحية منفصلة تمامًا عن ذاتها، كما
كانت تنظر إليها من الخارج، وربما يسهم رد الفعل هذا في جعلها
تتحمَّل الألم بشكل أفضل.

يصف الناجون أيضًا رد فعل يُعرَفُ باسم «الاغتراب عن الواقع»،
وهو بدوره عملية نفسية مركبة، شبيهة بسابقتها، تعتَبر الضحية من
خلالها أن ما يجري حولها ليس حقيقيًا، وأنه أشبه بكابوس مرعب
سوف تستفيق منه إن آجلًا أو عاجلًا، وأن ثمَّة واقعًا آخرًا حقيقيًا لا
تعذيب فيه ولا انتهاك، يُنتَظَرُ انجلاؤه بعد زوال الحلم المرعب. هكذا
تنفصل الضحية عن الموقف برمته، ويساعدها رد الفعل هذا أيضًا على
عبور التجربة بشكل ما.

هذا ويُعتَبَرُ كلٌّ من «الاغتراب عن الذات» و«الاغتراب عن
الواقع» من أشهر ردود الأفعال النفسية، التي يصادفها الضحايا خلال
خضوعهم لنوبات تعذيب ضارية، تفوق قدراتهم النفسية والجسدية
على الاحتمال، ويبدو أن العمليات العقلية الداخلية والأحداث
الخارجية تسير كلها في مجراها الطبيعي، لكنها في الوقت نفسه لا
تعني شيئًا على الإطلاق بالنسبة للشخص.

ما بين نوبات التعذيب: يصف الناجون مجموعة مختلفة من ردود
الأفعال، تظهر في الفترات التي تفصل نوبة تعذيب عمّا تليها، ويمكن
إجمالها في الخوف الشديد، وكذلك الهلع والتوتر، وهي ردود أفعال
منطقية ومتوقعة، تعكس حالة الترقُّب المستمر لوصلة التعذيب القادمة،

(1) Kaplan & Sadock's (2004): Synopsis of psychiatry, Pp 686, Vol. 2, 2004

والتي لا يمكن معرفة توقيتها ولا كنهها ولا ما سوف تفضي إليه.

يمكن أن يقود الذعر والهلع الشديدان أثناء انتظار نوبة التعذيب، إلى محاولات انتحار حقيقية وجادة بهدف إنهاء الموقف الذي لا يمكن احتماله، وعلى النقيض قد ينتج عن الذعر والهلع رد فعل تصلبي. يصبح جسد المرء فيه متخشبًا لا تصدر عنه أدنى حركة، كما يمكن أيضًا أن يتحوَّل سلوكه إلى السلبية التامة، بحيث لا يتخذ حتى تلك المبادرات البسيطة المسموح بها في مكان الاحتجاز؛ كمجرَّد تحريك الرأس أو النظر فيما حوله، أو تغيير وضع جسده إلى وضع أقل إيلامًا.

لوحظ بشكل عام أن مرحلتي التعذيب وانتظاره، تتميزان كلتاهما بحال عامة من الاستنفار والتيقظ، وعدم الاستقرار، وازدياد حدة السمع. بالإضافة إلى قلة النوم، كما تتصاعد الاستجابة الإجفالية التي تشير إلى الإصابة بفزع شديد لأقل مؤثر. أما فيما يخص التبعات والاضطرابات النفسية التي قد تصيب المرء بعد النجاة من تجربة التعذيب، وإطلاق السراح من محل الاحتجاز، فسوف تُنَاقش لاحقًا في فصل مستقل، لما لها من ثقل وأهمية، مع التركيز على أحد الاضطرابات الشهيرة؛ المعروف باسم «اضطراب كرب ما بعد الصدمة».

التأقلم مع الضغوط والمؤثرات

يُعَرَّفُ التأقلم بأنه عملية عقلية متدرِّجة، يحاول الفرد من خلالها معالجة موقف ما، يوقعه تحت وطأة ضغوط نفسية مزعجة[1]. يمارس الشخص خلال عملية التأقلم، نشاطًا ذهنيًا ذا مكونات معرفية واضحة، على سبيل المثال؛ يمكنه مناقشة المشكلة التي تعترضه مع آخرين من أصحاب الخبرة، أو بذل جهد ذاتيّ لاستبعاد التجارب المؤلمة من حيز أفكاره والتغلُّب على المشاعر السلبية المتعلِّقة بها وتجاوزها، أو

(1) Atkinson et al, 2000.

التوقف عن التفكير بأسلوب من شأنه مضاعفة الأزمة لا حلها، أو النظر إلى الجانب الظريف المُسَلّي مِن الموقف المعقد[1]. يمكننا القول بأن الضغوط الشديدة تستثير هذا النشاط الذهنيّ تلقائيًا لدى صاحبها، بما قد يوصله في النهاية إلى النجاح في عملية التأقلم[2].

أشكال متنوعة من التأقلم

إذا كان هناك من يتطرَّق إلى لب المشكلة مباشرة، فهناك من يتعامل مع الناحية الانفعالية بعيدًا عن المشكلة نفسها، على هذا يصبح لدينا هؤلاء الذين يحاولون التأثير في الموقف الذي يجدون أنفسهم فيه وتعديله، وهؤلاء الذين يوجهون جُلَّ طاقتهم إلى السيطرة على ردود أفعالهم تجاه الموقف دون تعديله، وكذلك هؤلاء الذين يتمكنون من رؤية تجاربهم الأليمة من زوايا أكثر إيجابية، وبالتالي يخففون من تأثرهم بها[3]، أي هناك في نهاية الأمر من يستهدف علاج «المرض»، ومن ثم يعمل على إيجاد حل للمشكلة بما يتاح له من وسائل، وهناك من يستهدف إزالة «العرض»، ومن ثَمَّ يعمل على تلطيف المشاعر والأحاسيس المصاحبة للمشكلة، مع إبقائها دون حل[4]. وأخيرًا، من يستهدف إعادة تعريف «المرض» ومن ثَمَّ يصنع منه حدثًا جديدًا يسهل تقبله والتعامل معه. على سبيل المثال؛ قد يصادف أشخاص ثلاثة مضايقات تسبب لهم التوتر في محل عملهم المشترك؛ فيقوم

(1) Van der veer, 1998.

(2) Van der veer, 1998.

(3) *Miller, P.M.; Surtees, P.G.; Kreitman, J.G.; Ingham, J.G. and Sashidharan, S.P. (1985). Maladaptive coping reactions to stress; a study of illness inception.* ***Journal of Nervous and Mental Diseases****, 173,707-716.*

(4) Folkman, S. and Lazarus, R.S. (1984). Stress, appraisal and coping. New York: Springer.

أحدهم بمقابلة المدير كي يضع حدًا لها، بينما يقرر الآخر القيام برحلة أو الذهاب إلى السينما للترفيه عن نفسه، ويعتبر الثالث أنها ليست بمضايقات وأنها تضيف جوًا مثيرًا للعمل.

يُجمِلُ العلماء أساليب التأقلم مع الضغوط الحياتية في اتجاهات ثلاثة أساسية:

أولًا، التأقلم عن طريق إعادة توجيه الانتباه: من الممكن هنا أن يتم تشتيت الانتباه بعيدًا عن مصدر المحنة والقلق، وتركيزه على موضوع آخر، أي استخدام أسلوب تجنبي يبتعد به الشخص عن المواجهة مع مشكلته، أو على العكس يمكن جذب الانتباه صوب المحنة نفسها. والتركيز على مكوناتها وأسبابها، أي استخدام أسلوب احترازي يخترق به الشخص المشكلة. هذا ويعتبر النأي عن التهديد، وصناعة مسافة نفسية فاصلة بينه وبين الشخص بمثابة وسيلة تأقلمية ناجحة تجاه المواقف التي لا يوجد ما يمكن عمله حيالها.

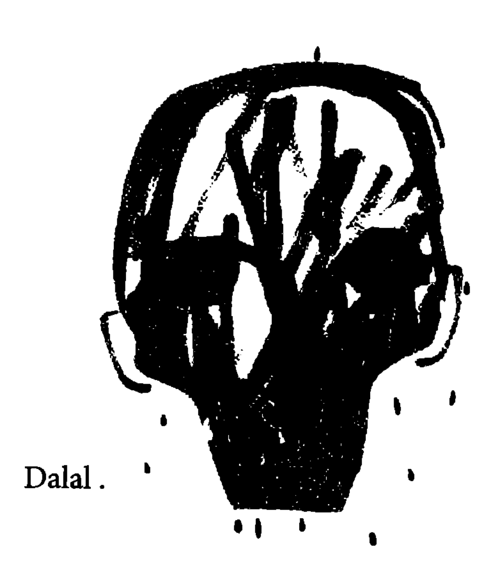
ثانيًا، التأقلم عن طريق تغيير المعنى أو الأهمية التي يوليها الشخص لتفاعلاته الحياتية مع البيئة المحيطة به: هنا يمكن تحويل التهديد الذي يتلقاه الشخص إلى ما يشبه التحدي (تحدي الإصابة الجسدية مثلاً)، أو البحث عن الجوانب الإيجابية في الأزمة ووضعها في بؤرة الضوء (ما لا يكسر المرء يجعله أكثر قوة)، أو تحويل التهديد إلى مصدر للسخرية (ربما مثلًا بابتكار المزحات والنكات حوله والتهوين من شأنه).

ثالثًا، التأقلم عن طريق تغيير المفردات التي تحيط بالشخص وتضغط عليه: هنا يمكن اللجوء إلى المواجهة الحاسمة، سواء بالهجوم المباشر ودون حسابات مسبقة، وهو أسلوب يرى العلماء أنه قد يخلق مشاعرًا سلبية لدى الطرف الذي تتم مواجهته، وأحيانًا ما يصل إلى إرساء عدوانية متبادلة بين الطرفين، أو باللجوء إلى خطة واضحة ومحددة المعالم، لا تعتمد على الهجوم لكنها تسعى إلى تغيير

وضع وحل المشكلات والضغوط تدريجيًا، باستخدام المنطق، ومع دعوة الآخرين للمؤازرة النفسية[1].

التعذيب وعملية التأقلم

ما من شك أن صدمة التعذيب تخلق حالًا قصوى من الكرب النفسي، وبالتالي تُحَفِّز وتستثير آليات التأقلم جميعها، من هنا قد نجد تشابهًا في الخطوط العريضة لعملية التأقلم التي يخوضها الأشخاص عند تعرضهم لضغوط حياتية قاسية من ناحية، وعملية التأقلم التي تتخذ مجراها خلال تجربة التعذيب من ناحية أخرى، لكن التفاصيل تختلف، ولا شكّ، كثيرًا.



Dalal .

يمكننا تبعًا لما نعرفه عن تراتب أحداث تلك التجربة أن نميز

(1) *Lazarus & folkman,1988.*

مرحلتين أساسيتين، يستخدم الشخص في كل منهما آليات مختلفة للتعامل مع الوضع الذي يجد نفسه مجبرًا عليه. تبدأ **المرحلة الأولى** بالاحتجاز، وتتطوَّر إلى ممارسة التعذيب، ثم قد تنتهي بإطلاق السراح ما لم تفقد الضحية حياتها، وفيها يحاول الشخص البقاء متماسكًا. أما **المرحلة الثانية** فتبدأ بعد إطلاق السراح، وفيها يحاول الناجون والناجيات من التجربة العودة إلى الحياة الطبيعية، والاندماج مرة أخرى في المجتمع.

أثناء الاحتجاز والتعذيب

الاحتجاز: تهدف عملية التأقلم أثناء فترة الاحتجاز إلى تخفيف الضغط النفسي الشديد الناتج عن العزلة وانقطاع الصلة بالعالم الخارجي، حيث يصبح حصول الضحية على أي قدر من المعلومات بمثابة عامل مساعد في تأقلمها مع الوضع الجديد.

تتولَّد لدى الضحية تساؤلات كثيرة عن إمكانية التعرُّض للعنف والتعذيب، ومتى سوف يحدث هذا على وجه التحديد، وما حدود وشدة الألم المتوقع، وما احتمالات إيذاء العائلة والأصدقاء، وأين هم في هذه اللحظة، وهل يعلم أحد بإن ثمَّة محتجزين في هذا المكان أم لا؟

هناك أيضًا تساؤلات تتعلَّق بتحديد خطورة الوضع، حيث تحاول الضحية ترتيب أمورها واستجماع أفكارها، ومعرفة ما تريده السلطة على وجه التحديد منها وممن تم إلقاء القبض عليهم بشكل مماثل «من» قال «ماذا» أثناء الاستجواب، مَن اعترف ومَن لم يعترف، وكذلك مصير كلا الفريقين.

هكذا يُعتبر التواصل مع محتجزين آخرين بأية وسيلة ممكنة أهم طرق التأقلم على الإطلاق، إذ يصبح المصدر الوحيد لامتلاك المعلومات. وحينما يُمنَعُ هذا التواصل في بعض المرات، كأن يتم حبس الضحية

انفراديًا مثلًا، تتولَّد حالة من الغموض يصعب كثيرًا الاعتياد عليها. في مثل هذه الأحوال قد يصبح الطرق على الحائط الفاصل بين زنازين أو غرف المحتجزين بديلًا مناسبًا، حتى ولو كانت الرسالة الوحيدة التي يمكن تلقيها عبر الجدران هي: «أنا على قيد الحياة». لا تشكل المعلومات هنا الهدف الأساسي، فمجرَّد التواصل مع آخرين يعانون الظروف نفسها، لهو أمر شديد الأهمية من الناحية النفسية، إذ يساعد على احتمال العزلة والتأقلم بصورة أفضل وأكثر صلابةً.

مِن المُسَلَّم به أن اتباع برنامج منظم من الأنشطة إلى جانب الانخراط في بعض التمارين الذهنية والسلوكية، يعتبران من أفضل وسائل التأقلم مع موقف الاحتجاز والتعذيب، حيث يساعدان على احتفاظ الشخص بالسيطرة على بعض جوانب حياته، حتى وإن بدت تلك الجوانب تافهة وهامشية في ظل ما يعانيه[1]، كما أنهما يستبقيان الإحساس بالوقت، وينظمان القدرات العقلية ويمنعان ذبولها إلى حد مقبول.

يشير بعض الناجين أيضًا إلى اعتمادهم على ممارسة أنشطة جماعية، كالاشتراك في الغناء[2] مثلاً، أو تنظيم بعض المنافسات فيما بينهم، وهي ولا شكّ وسائل إيجابية التأثير، تدعم عملية التأقلم في ظل الأوضاع البائسة التي يعيشها المحتجزون، لكنها تبقى مرهونة بهامش الحرية المتاح داخل مكان الاحتجاز، وما يسمح أو لا يسمح به الجلادون.

التعذيب: تحدث عملية التأقلم مع نوبة التعذيب ذاتها على عدة مستويات متداخلة؛ منها ما هو عضوي، ومنها ما هو نفسي ومعرفي، وسلوكي.

---

(1) Seudfeld,1995.

(2) زيزو عبده: في السجن جم يكسرونا راحوا كسروا خوفنا، جريدة التحرير، 27 مايو 2013.

تعتمد محاولات التأقلم مع الألم الجسدي على طريقة التعذيب المستخدمة إلى حد كبير، فإذا جرت عملية الإيلام في وجود بعض أعضاء الجسد حرة الحركة (مثل الضرب دون تقييد، أو باستعمال الفلكة دون ربط الجزء العلوي من الجسم) فإن الحركات الدفاعية. العشوائية، التي تصدر عن الضحية، تبدو مفيدة في تخفيف الإحساس بالألم، إذ تشعرها إلى حد ما بقدرتها على «الرد» و«الفعل»، رغم كونها غير مجدية في درء الأذى أو التقليل منه في غالبية الأحيان[1].

تتبدى وسائل التأقلم النفسية كما سبق الحديث في محاولات الانفصال عن الواقع والذات، وهي ردود أفعال تكمن في اللاوعي وتصدر عنه، أي أنها لا تتم بقرار أو تخطيط من الضحية، وبالتالي لا يمكن اللجوء إليها عمدًا، لكن الالتصاق بقضية ما والتفكير فيها والانشغال بها، أمر تستطيع الضحية القيام به مع توافر الإرادة، وهو ولا شكّ وسيلة تساعد على التحمُّل والتأقلم خلال نوبة التعذيب، حيث يمكن التعامل مع الأمر ومع فكرة الاحتجاز باعتبارهما ثمنًا مفهومًا ومناسبًا للحفاظ على مبدأ أو قيمة هامة لا ينبغي التفريط فيها. أما حين تفتقر الضحية إلى ما تدافع عنه وتحافظ عليه، فإن الأمر يكون سيئًا بحق إذ يصبح عذابها دون مقابل إلى حدٍ بعيد.

يمكننا أن نشير كذلك إلى إحدى وسائل التأقلم غير النفسية واسعة الانتشار بين الأشخاص الذين يتعرَّضون إلى الاحتجاز والتعذيب بشكل متكرِّر، خصوصًا الخارجين على القانون والمسجلين في قوائم الخطرين، والخاضعين إلى مراقبة الشرطة بعد إطلاق سراحهم. يستخدم هؤلاء الأشخاص بعض الحبوب المخدرة التي تقلل من الشعور بالألم، بحيث تساعدهم على تحمل نوبات الضرب المعتادة والإهانات المتواصلة، والأعمال الشاقة التي تُفرَض عليهم.

---

(1) Basoglu, 1993.

تلك بشكل عام هي بعض الطرق والأساليب التي تتمكن الضحية من اللجوء إليها كي تحسن من مستوى تأقلمها خلال نوبة التعذيب. تلعب هذه الوسائل دورًا حاسمًا في تدعيم ثقتها بذاتها، وتسهم في تخفيف الإحباط الذي يخلفه عجزها عن رد الاعتداء.

ما بعد التعذيب

حين ينتهي الأمر بإطلاق السراح، يلجأ الناجون تلقائيًا إلى حلول متنوعة تسمح لهم بالبقاء والتعامل مع المجتمع ومواصلة الحياة مرة أخرى، كلٌ تبعًا لطبيعته الخاصة وللفرص المتوافرة أمامه. تشمل النماذج التي وضعها الباحثون لعملية التأقلم في هذه المرحلة ما يمكن اعتباره نموذجًا سلبيًا، وما يؤخذ على أنه نموذج تكيفي اعتيادي، وهناك كذلك نموذج بنائي. ثلاثة نماذج للتأقلم السلوكي؛ تمَّت دراستها بشكل أساسي عن طريق تتبع حياة اللاجئين الذين تعرَّضوا لتجربة التعذيب[1] بعد نجاتهم منها، وسوف أتطرَّق هنا إلى تلك النماذج بشيء من التفصيل.

أولًا، التأقلم السلبي: ويشير إلى ذاك السلوك الذي يحاصِر فيه الشخص نفسه داخليًا مثبطًا تفاعلاته مع الآخرين، ومتجاهلًا وظائفه الاجتماعية، بحيث يصبح سجينًا داخل المكون السلبي للصدمة ويستقر على هذه الحال. هنا تلون تجربة التعذيب جميع تفاصيل الحياة وجوانبها، ويتبدَّى التمحور العنيف حول الذات.

تسيطر الحال الدفاعية على الناجي بوضوح، وتظهر في طيف واسع من السلوكيات التي تشمل الحديث المتكرِّر المكثف حول التجربة،

(1) *Baker, R. (1993). Psychological consequences for tortured refugees seeking asylum and refugee status in Europe. In: Basoglu, M. (ed.).Torture and its consequences: current treatment approaches. Cambridge University Press.*

أو على النقيض اعتبارها من المناطق المحرَّمة التي لا يجوز الحديث عنها أبدًا. في بعض الأحوال يتصرَّف الشخص كما لو كان قد اكتسب قوة خارقة عبر مروره بتلك التجربة، ويوصل رسالة إلى المحيطين بها مفادها «**لقد تمكنتُ من النجاة وعبرتُ أو تجاوزت المحنة، ولا يوجد الآن أي قول أو فعل يمكنه المساس بي**». ربما يظهر الناجون كذلك في هيئة متذلِّلة تحمل قدرًا وافرًا من الرغبة في استدرار التعاطف والانتباه، وأحيانًا ما يظهرون في صورة معاكسة تفوح بعدوانية شديدة، تتجسَّد من خلال علاقاتهم الشخصية؛ سواء في نطاق البيت أو العمل، أو كليهما.

في نهاية الأمر فإن تلك السلوكيات -التي تصدر عن الشخص دون وعي كامل أو إدراك- لا تسفر عن إزالة أو طمس الألم إذ ترتبط بجذوره ارتباطًا وثيقًا. لا ينتج عنها في حقيقة الأمر سوى تدهور متزايد على المستوى الاجتماعي حيث تصبح العلاقات الشخصية جميعها مكبَّلة بشدة، ويُترَكُ الشخص لوحدته وتقوقعه باضطراد، ويعاني بالتالي أكثر فأكثر، ويشعر بإيذاء نفسي يتجدَّد لكنه يظل غير قادر على استخلاص الدروس من الصدمة التي تعرَّض لها، كما يظل مفتقدًا البصيرة التي يُفترَض بها أن تمَكِّنه من الربط بين التجربة التي تعرَّض لها في السابق من ناحية، والخلل الذي يعاني منه في الحاضر من ناحية أخرى.

ثانيًا، التأقلم التكيُّفي: قد يقودنا استخدام مصطلح «التكيُّف» إلى الظن بأن هؤلاء الناجين من التعذيب الذين نصفهم به قد تجاوزوا صدماتهم، واستعادوا المستوى الوظيفي والتفاعلي الطبيعي الذي درجوا عليه، وعادوا إلى نشاطاتهم المألوفة، وهو للأسف تَوَقُّع غير صحيح. رغم أن الناجي الذي تمكن من التكيف مع وضعه الجديد يبدو وقد حقَّق قدرًا مقبولًا من التوافق الشخصي والعملي، لكن نظرة أكثر قربًا وعمقًا توضح أن تكيفه هذا لا يزال بالأساس مُتَمَركِزًا حول الذات.

لاحظ العلماء في هذا السياق أن اللاجئين الذين تعرَّضوا للتعذيب

يحاولون إعادة بناء عالمهم القديم المفقود وسط العالم الجديد الذي يعيشون فيه؛ حيث يمكنهم أن ينشئوا أطفالهم اجتماعيًا وثقافيًا على مبادئهم وتقاليدهم وأعرافهم الخاصة، وأن يمنعوهم من تَشَرُّب قيم وثقافة البيئة التي قدموا إليها عنوة.

يقوم اللاجئون بتبرير رفضهم الاندماج في العالم الجديد، وحرصهم على العيش بمفردات العالم القديم، بأنهم يهدفون إلى حماية هويتهم الخاصة في مواجهة الغرباء، والحفاظ عليها من الاندثار.

ربما يكونون على حق في بعض الجوانب والمبررات التي يقدمونها، لكن الانفصال الكلي عن المنظومة الجديدة لا يصب في صالحهم أبدًا، ولا في صالح الأجيال الأصغر عمرًا؛ التي تفشل في تكوين صداقات وعلاقات جديدة، وتصبح شيئًا فشيئًا جزءًا منفصلًا ومستقلًا عن المجتمع، ثم تنعزل عنه تمامًا، وتستمر في غزل الشرنقة المغلقة عليها، وإعادة إنتاجها.

يمثل كل من: إبداء عدم الاهتمام، واعتماد الهدوء والصمت، والعزوف عن مشاركة الآخرين أي نشاط، والاختلاط بالمجتمع بالكاد، الاستجابة النموذجية لهؤلاء الأشخاص، فهي سمات تسمح لهم بأقل قدر ممكن من التفكير، والفعل، والإحساس، خارج نطاق الصدمة التي مروا بها هم وعائلاتهم، وبالتالي تكفل لهم البقاء في عالمهم الخاص، حيث لا تُطرَحُ أسئلة كثيرة حول سبب وقوعهم ضحايا للتعذيب، وحول ما ارتكبوا حتى يصبحوا في هذا الوضع السيء، سواء عن قصد أو عن غير قصد.

المحصلة النهائية هنا، هي أشخاص ناجون، متوافقون وناجحون ظاهريًا، سواء على المستوى المهني أو المستوى الشخصي، لكنهم في الوقت ذاته لم يتمكنوا من استخدام تجاربهم الصادمة في تكوين مبادئ عامة لعلاقاتهم الإنسانية، ولا في خلق التزام داخلي تتبلور فيه

معاناتهم، بما يجعلهم مثلًا مناصرين لقضايا الظلم في أي مكان من العالم، بالتالي هم لا يملكون التعاطف المتوقع مع آخرين؛ ممتهنين، أو مسلوبة حقوقهم.

ثالثًا، التأقلم البنائي: ينطبق مصطلح «البنائي» على هذا النوع من الناجين الذي يستخلص الدروس والعبر من تجربته، والذي يضع نصب عينيه القيمة الإنسانية في علاقاته كلها. لا يصبح هؤلاء الأشخاص محاصرين ولا غارقين في خبراتهم الأليمة السابقة، فهم يعملون من خلال تجاربهم الصادمة، ويكوِّنون مستويات عميقة من التعاطف، والحساسية، والتفهم للوضع الإنساني بشكل عام[1].

يظل هؤلاء الأشخاص على صلة حقيقية وصادقة بذواتهم وبالعالم الخارجي، ويميلون للانخراط في المجتمع بطرق متعدِّدة، سواء كانت إبداعًا فنيًا أم ممارسة سياسية أو عملًا اجتماعيًا، بحيث يستوفون توصيف الصحة النفسية من حيث كونهم «**فاعلين، على مستوى عال من التوافق، والتكيف السلوكي والشعوري**»[2].

لقد بُنِيَت النماذج الثلاثة السابقة -وكما ذكرتُ سلفًا- عن طريق دراسة محاولات التأقلم لدى اللاجئين، الذين تركوا بلدانهم إلى أخرى بسبب الاضطهاد السياسي، أو الحروب الأهلية والمشكلات العرقية،

---

(1) *Levi, P. (1989). The drowned and the saved. In: Baker, R. Psychosocial consequences for tortured refugees seeking asylum and refugee status in Europe. In Basoglu, M. (1993) ed. Torture and its consequences: current treatment approaches. Cambridge University Press, pp 97-101.*

(2) *Reber, A.S. (1985). Dictionary of psychology. London: penguin. Quoted in: Baker, R. Psychosocial consequences for tortured refugees seeking asylum and refugee and refugee status in Europe. In Basoglu, M. (1993) ed. Torture and its consequences. pp 97-101.*

وبالتالي فإن من هذه النماذج ما ينطبق على الأشخاص الذين تعرضوا إلى التعذيب في مواطنهم ولم يتركوها، ومنها ما لا يمكن تطبيقه ومن ثم يحتاج إلى إعادة النظر والدراسة.

يصعب مثلًا مصادفة النموذج التكيُّفي؛ القائم على بناء عالم جديد شديد الانغلاق، يتماثل تمامًا مع العالم القديم الذي خبره الشخص في الفترة الزمنية السابقة على خضوعه للتعذيب، لدى هؤلاء المواطنين الذين لا يزالون يعيشون في الأماكن نفسها التي شهدت حياتهم كلها، ويقابلون الأشخاص نفسهم الذين اعتادوا مقابلتهم، ويتعرضون للتهديدات المتكررة في أحيان كثيرة، لحثهم على عدم المطالبة بحقوقهم، وبتعويض عما لحق بهم.

ينغرس هؤلاء الناجون في مجتمعهم رغمًا عنهم، حيث لا يتمكنون من الفرار منه بأي صورة، ويستمرون في المعاناة.

يمكننا مع ذلك أن نصادف نموذج التأقلم السلبي، لدى نسبة لا بأس بها من المواطنين المصريين الذين تعرضوا للتعذيب في أقسام الشرطة وسرادقات مباحث أمن الدولة ومقارها وما في حكمها، من حيث الرغبة في الانعزال والابتعاد عن الآخرين، والدخول في حالة مزمنة من عدم التوافق مع المجتمع بأسره، الذي يرونه متواطئًا مع السلطة في عملية الإيذاء، بسبب صمته وخنوعه.

يمكننا أيضًا أن نعثر على النموذج البنائي، وإن كان أقل شيوعًا، حيث يستأنف الشخص الناجي حياته بنجاح، ويبني على تجربته مسارات إيجابية جديدة، منها الانخراط في نشاطات تستهدف الدفاع عن حقوق الناس وحرياتهم. يفعل البعض هذا حتى وإن لم يتمكنوا من استرداد حقوقهم الشخصية وتحقيق الانتقام من جلاديهم.

أشير هنا إلى نموذج لشاب مصريّ، لم يتعرَّض للتعذيب لكنه خاض تجربة شبيهه كان فيها قاب قوسين أو أدنى. كان الشاب حرفيًا ماهرًا،

لا يعرف سوى مهنته، ولا يملك أية نافذة على العالم الخارجي سوى من خلال أخ أصغر عمرًا يجيد استخدام الفضاء الإلكتروني. تغيَّرت حياة الشاب كليّة بعد اعتقال هذا الأخ الأصغر ومحاكمته عسكريًا، ثم تعذيبه وقتله داخل السجن، حيث جرت محاولات لوصمه وتشويه صورته وادعاء وفاته بسبب تعاطي المخدرات. انخرط الشاب في العمل السياسي والحقوقي بقوة بعدما لم تكن لديه أية معرفة ممارسة سياسية أو حقوقية سابقة، وراح يطرق جميع الأبواب التي قد تساعده على رد الاعتبار للأخ الضحية، وشارك في حملات ميدانية وإلكترونية لا حصر لها للتعريف بقضيته والدفاع عن أخيه. لم تكن لديه سوى شهادة محو أمية دون إجادة القراءة والكتابة لكن الصدمة الهائلة دفعته إلى المحاولة مرة تلو الأخرى حتى تمكن من التعبير عن أفكاره بشكل جيد، وأنشأ لنفسه صفحات خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي، ومِن ثَمَّ أصبح قادرًا على توصيل رسائله إلى الآخرين وتعريفهم بقضيته، وقد تمكن بمساعدة بعض الأطباء والمحامين من الدفع بتقرير طب شرعيّ مواز يرجح الوفاة الجنائية، مما أدى إلى إعادة فتح القضية[1]. تقول إحدى الطبيبات ممن تولوا قضيته؛ «**لا توجد خطوة واحدة تمت في تلك القضية إلّا وكان طرفًا فيها، حتى ما يختص به المحامون، وكذلك فعل مع قضايا التعذيب الأخرى التي لا علاقة لها بأخيه**»[2]. هناك أيضًا بعض الفتيات اللواتي تعرَّضن إلى انتهاكات

---

(1) قضية عصام عطا الذي توفي في سجن طرة، وتم تشبيه حالته بالحالة الشهيرة للشاب خالد سعيد الذي ادعت وزارة الداخلية أنه مات نتيجة لابتلاع لفافة بانجو.

(2) مقابلة مع إحدى طبيبات مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف والتعذيب بشأن القضية المذكورة.

جنسية، فانقلبن ناشطات يسعين إلى مناهضة هذا النوع من العنف الذي يجري تحت أنظار السلطة وبتواطؤها، وأحيانًا بإشرافها المباشر[1].

عوامل مؤثرة في عملية التأقلم

تشير الأبحاث إلى وجود مجموعة من العوامل المؤثرة في طريقة تعامل الأشخاص مع المحن والصدمات، وفي قدرتهم على التأقلم معها. من العوامل ما يؤثر سلبًا، وقد يُشَكِّلُ خطورة على نجاح عملية التأقلم مع الاحتجاز والتعذيب، ومن ثم يُشَار إليه بعامل «مجازفة»، ومنها ما يؤثر إيجابًا، ويدعم مسار التأقلم الجيد، ومن ثم يُشَار إليه بعامل «حماية».

عوامل الخطورة

تتشكَّل عوامل الخطورة من كل ما من شأنه التداخل مع نمو، وتطور، ونضوج الشخصية بصورة طبيعية، وعليه فإن النزاعات العائلية المستمرة، وتوتر البيئة المحيطة بالطفل، تندرج منطقيًا تحت عنوان «عوامل الخطورة»، وهو أمر يشير إليه أطباء عملوا طويلًا في مجال تأهيل ضحايا التعذيب، مع ذلك يرى بعض الباحثين أن هذا الاعتقاد يجانبه الصواب. تبعًا لوجهة النظر المضادة فإن الترعرع في بيئة شديدة الهدوء والدعة، ثم الخروج منها إلى جحيم الاعتقال والتعذيب دون تمهيد، يجعل التأقلم شديد الصعوبة؛ أما الاعتياد على حياة غير مستقرة وغير آمنة، فقد يُمَهِّدُ بشكل جيد إلى التأقلم مع تجارب أكثر إثارة للقلقلة وأمضى تهديدًا، وهو منطق له وجاهته أيضًا. من الزاوية الأخيرة يورد الباحثون بعض العناصر التي تخفف من وطأة التعذيب

---

(1) علياء حامد: زينب من ضحية للعنف الجنسي إلى عضو في شفت تحرش، جريدة الشروق، 13 يوليو 2013.

في حال وجودها؛ كأن يكون الشخص قد تربَّى ونشأ في بيئة خطرة.
أن يكون قد انخرط في أنشطة إجرامية، أو تعرض للسجن من قبل.
عانى حياة عائلية عنيفة غير مستقرة.

عوامل الحماية

تتمثَّل العوامل الحامية للشخص في عدد من السمات التي يمكن ملاحظة بعضها منذ الطفولة المبكرة؛ منها على سبيل المثال؛ معدل الذكاء، والنشاط، والشفاء السريع من الأمراض. هناك أيضًا مقدرة الشخص على إبعاد النفس انفعاليًا عن الذكريات الصادمة بمسافة كافية. وعلى استيعاب فكرة المرور بأحداث صعبة وتجاوزها، وتحويل الأمر إلى إحساس داخلي بالقوة والصلابة، وكذلك استطاعته إيجاد معنى للحياة[1]. يُضَافُ إلى ما سبق؛ بعض الخصال الشخصية التي تكوَّنت أثناء النمو نتيجة للتفاعل مع البيئة؛ مثل الصورة الإيجابية عن الذات. واحترام النفس، والمرور بخبرة تقديم المساعدة إلى آخرين، وتلك هي خبرة هامة، تدعم الإحساس بالكفاءة لدى الشخص، خصوصًا حين تكون هناك حتمية وحاجة حقيقية لهذه المساعدة.

هناك عددٌ من العوامل التي لم يتم ذكرها هنا، مثل المساندة الاجتماعية، التي تتشكَّل من الإطار العائلي ومحيط الأصدقاء والزملاء؛ سواء في بيئة الدراسة أو العمل، وسوف تجيء بمزيد من التفاصيل في الفصل الخاص بالتبعات النفسية للتعذيب، حتى تتسنَّى مناقشة دور المجتمع تجاه الضحايا، وكيف يمكن لهذا الدور أن يصبح نقطة محورية فاصلة فيما سوف تصبح عليه المحصلة النهائية لعملية التأقلم.

---

(1) *Helmreich, W.B. (1992). Against all odds. Holocaust survivors and the successful lives they made in America. New York, Simon and Schuster.*

الفصل الثالث

التبعات النفسية للتعذيب

«يا له من كَمّ كبير مِن الذكريات يندفق إلى الذهن؛ حينما تدرك أنك قد قمت عفواً ودون وعي، بعقص معصميك خلف ظهر المقعد الذي تجلس عليه دون سبب. إيماءات بسيطة، ومضات سريعة، إنها ملاحظاتك التي لا يحالفها الحظ، والقادرة عليّ أن تعيدك مرة أخرى إلى جلاديك وجروحك الغائرة. لمحة مما فات قادرة على أن تضعك وسط هذه التداعيات كلها»[1].

في مقالة بعنوان «ذاكرة الجسد»، كتب أحد العلماء عن الندوب التي يتركها التعذيب في ضحاياه، منبهًا القارئ إلى فداحتها وعمقها، إذ لا تتوزَّع فقط بين تضاريس الجسد، لكنها تنطبع أيضًا على الروح، وتترك بصماتها القاتمة في نفوس البشر، وقد اختار أن يتناول ما أطلق عليها تعبير «ندوب الذاكرة».

تمثل ندوب الذاكرة تلك التفاصيل الصغيرة التي ترتبط في ذهن صاحبها بهول التجربة، وتتسبَّب له في ألم دائم كلما صادفها، كما لو كانت أشواكًا مغروسة في الرأس، يقول: «**حين تتذكَّر ظلام الزنزانة**

(1) *Duterte, P. (1996). The body's memory. In:* ***Torture.*** *vol.6, no.4, pp.100.*

الموصدة لسنوات طويلة والذي يتجمَّع مرة أخرى في ذاكرتك؛ ويمنعك من النوم على فراش حجرتك كلما أغلقت بابها عليك وأطفأت النور. حين تتذكر الصدمات الكهربائية التي تم توجيهها لأعضائك التناسلية. والكلمات المهينة المذلة التي أجبرت على الاستماع إليها، والتي تظل تطرق أذنيك كل يوم وتتسبب لك في عجز جنسي.. وحين يتراءى لك معذبك، كما لو كان يخرق جلدك من جديد، ويحقنك بسوائل ملوثة وجراثيم مميتة كلما اضطررت لتناول بعض أقراص الدواء أو لإجراء بعض التحاليل والاختبارات.. حين تصادفك هذه الأشياء كلها، فإنك تعاني من ندوب في الذاكرة؛ تعتصر روحك، وتحاصرك في الحاضر كما في المستقبل المحجور عليه»[1].

تشكل ندوب الذاكرة سببًا رئيسًا وراء اعتبار التبعات النفسية للتعذيب؛ الأسوأ، والأصعب، والأعمق تأثيرًا، إذا ما قورنت بالإعاقات الجسدية على اختلاف درجاتها. تؤكد الدراسات المتعدِّدة أن الجروح والإصابات العضوية تندمل ويزول أثرها بمرور الوقت، أما الجراح التي تصيب النفس فإنها تستمر طويلًا، مسببة إعاقة أكبر قد تصاحب المرء، أحيانًا، مدى الحياة[2]، وليست بمصادفة على الإطلاق أن نجد في الدراسات والأبحاث ما يشير إلى أن تسعة من بين كل عشرة أفراد ناجين من التعذيب يعانون مصاعب نفسية واضحة، رغم انقضاء وقت طويل على تعرضهم للتجربة يصل في بعض الأحوال إلى عشرات السنوات[3].

---

(1) Dutrete,1996

(2) *Deutsch, A. (1993). Psychological evidence of torture. In: Physicians for Human Rights (ed.). Assisting survivors of torture: medical documentation for political asylum. Program for torture victims. Golden Gate University, San Francisco, CA..*

(3) *Holtan, N.R. (1987). When refugees are victims of torture. The US Committee for Refugees. Washington D.C.*

الصدمة باعتبارها مسببًا مباشرًا للاضطرابات النفسية

خلال العقود الأخيرة اختلفت الرؤية العلمية للاضطرابات النفسية اختلافًا كبيرًا، خصوصًا فيما يتعلق بالأسباب المؤدية إليها، والخلل الكامن وراءها. كان الأطباء وعلماء النفس فيما مضى ينظرون إلى الصدمات والمحن باعتبارها مجرَّد عوامل مساعدة على نشوء اضطراب نفسي ما، ولم يكن أحد يعتقد أن الصدمات الكبرى قد تُشَكِّلُ في حد ذاتها مصدرًا للاضطرابات النفسية طويلة الأمد.

منذ سنوات طويلة نفت المدرسة الألمانية الكلاسيكية للطب النفسي بشكل قاطع احتمالية تَسَبُّب التجارب الحياتية بمفردها، ومهما كانت درجة قسوتها في إحداث أعراض نفسية ممتدة الأجل، أو في إحداث تغيرات في الشخصية، وقد اعتقد بعض العلماء في ذلك الوقت أن إصابة الشخص باضطراب نفسي عقب المرور بمحنة ما واستمراره لفترة طويلة دون شفاء، إنما يعود إلى ضعف الشخصية، والاستعداد الوراثي ليس إلا[1].

هكذا لم يكن مُعترَفًا، حتى مطلع القرن العشرين، بالأعراض النفسية التي تنشأ بسبب التعرُّض لحدث صادم، وظل الأمر على ما هو عليه حتى حدث انقلاب هائل في صياغات ومفاهيم الطب النفسي، تَكَلَّلَ بإدراج «اضطراب كرب ما بعد الصدمة» بوصفه تشخيصًا رسميًا في التصنيف الأمريكي الثالث للاضطرابات النفسية، وهو كما يظهر واضحًا من العنوان: اضطرابٌ يلي التعرُّض لصدمة ما.

جاء هذا التشخيص ليؤكد أن محن الحياة وأحداثها الصادمة قادرة بمفردها على إنتاج أعراض نفسية، يُمكِن تمييزها أصلًا ومضمونًا

(1) *Lederer, W. (1965). Persecution and compensation: theoretical and practical implications of the 'persecution syndrome' Archives of general psychiatry, 12, 464-474.*

عمّا سواها[1]، كما أوضح التشخيص أن العوامل التمهيدية المختلفة، مثل بعض خصال وميول الشخصية، قد تسهل حدوث الاضطراب النفسي المعروف باسم «اضطراب كرب ما بعد الصدمة»، أو حتى تُفَاقِمُ من تطوراته، لكنها في الوقت نفسه لا تكفي بمفردها لتفسيره، ولا ينفي غيابها إمكانية حدوثه[2]. أعطت هذه الرؤية الجديدة الوزن الأكبر للحدث الصادم، وجعلته سببًا مباشرًا في حدوث الاضطراب. وحسمت الجدل حول الأفكار السابقة.

على كل حال بُنِيَت أغلب الآراء في هذا الصدد على ملاحظة الإعاقات النفسية لدى الناجين من المعسكرت النازية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية[3]، باعتبارهم ضحايا تعرَّضوا لتجارب صادمة شديدة الوطأة، ولقد أوضحت الدراسات بدرجة كبيرة أن التبعات والأعراض النفسية ممتدة الأجل، كانت استجابة منطقية لطول واتساع الفترات الزمنية التي عانى فيها الضحايا من الخوف والقلق والتوتر، والضغوط المختلفة الناتجة عن ظروف الاحتجاز[4].

الاضطرابات النفسية الناتجة عن التعذيب

من الشائع أن تنشأ لدى الناجين من التعذيب اضطرابات نفسية،

---

(1) *Yehuda, R.; Southwick, S.M.; Krystal J.H. et al., (1993). Enhanced suppression of cortisol following dexamethazone administration in PTSD. American journal of psychiatry 150: 83-86.*

(2) *Okasha, A. (1988). Clinical Psychiatry.*

(3) *Eitinger, I. (1980). Jewish concentration camp survivors in the post-war world.* ***Danish Medical Bulletin****, 27,232-235.*

(4) *Trautman. E.G.(1964). Fear and panic in nazi concentration camps: a biosocial evaluation of the chronic anxiety syndrome.* ***Int. J Soc. Med.*** *, 10, 134, 41.*

ومن المعروف أنهم قد يعانون طيفًا واسعًا من الأعراض يتسع ليشمل صعوبات النوم، والاستيقاظ المبكر مع الصراخ في بعض الأحيان، والمعاناة من كوابيس تدور في مجملها حول الاضطهاد والعنف أو تعج بتنويعات من تجارب تعذيب أخرى، كما قد يعاني الناجون أيضًا من الارتياب الشديد فيما حولهم، ومن صعوبات التركيز والتذكُّر، وكذلك من ازدياد القابلية للاستثارة، والشعور الدائم بالخوف والقلق والاكتئاب، وعدم القدرة على الاستمتاع بأي من جوانب الحياة.[1] في بعض المرات قد تكفي الأعراض الموجودة لإعطاء تشخيص «اضطراب كرب ما بعد الصدمة» أو «الاكتئاب العظيم»، وفي مرات أخرى تظل الأعراض متناثرة دون تشخيص محدَّد الملامح.

عادة ما تُستَنزَفُ وتُستَنفَد طاقة الناجين في محاولات كبت ذكريات التعذيب التي تسود حياتهم، وربما يكون اضطراب النوم مجرَّد نتيجة للفشل في تثبيط تلك الذكريات التي تطفو على السطح بصورة متكرِّرة[2]، وبالتبعية يؤدي الإرهاق الناتج عن كل من استنزاف الطاقة والأرق المتواصل، إلى فقدان التركيز، كما يُعَوِّق قدرة الشخص على التعلم، وتلك هي شكوى شائعة بين الناجين والناجيات، لكن الأمر قد يصبح أكثر تعقيدًا، فتتعرَّض شخصياتهم إلى تغيُّرات دائمة غير سارة ولا مستحبة[3]، وربما ينتابهم الفتور تجاه اهتماماتهم السابقة، كما قد تتبدَّل أحاسيسهم وانفعالاتهم وردود أفعالهم، وقد يحدث أيضًا شيء من الارتباك السلوكي.

(1) *Eenwyk, J.R.V. (2000). The psychological treatment of torture survivors. International trauma treatment center: current research. In: the international trauma treatment program.*

(2) Montgomery, E. (1993). Children in torture surviving families. In: ***Torture*** vol. 19, no.1, pp.3-5.

(3) *Turner, S. (2000). Psychiatric help for survivors of torture.* ***Advances in psychiatric treatment****, 6: 295-303.*



على الجانب الآخر، فإن الضغوط القاسية التي تستمر لفترات مطوَّلة، بالإضافة إلى تنامي الوقت الذي تمضيه الضحية في محاول إخماد الذكريات المؤلمة ومنعها من السيطرة على تفاصيل الحيا اليومية، جميعها تدفع باتجاه ظهور مجموعة من الأعـراض مثل الصداع المزمن، والآلام المتفرِّقة المبهَمة، لكن هذه الأعراض رغ كونها جسدية، فإنها غالبًا ما تحوي مكونًا نفسيًا واضحًا.

يرى بعض الباحثين أنه رغم ما للتشخيصات العلمية الدقيقة من أهمية في التكهن بمآل الموقف بشكل عام، فإنها لا تجتذب فِ الحقيقة إلا أهلها من الأطباء والمتخصصين؛ إذ تبقى في نهاية الأم محض مُسَمَّيات لا تُغَيِّر مِن شكل معاناة الضحايا وحجمها، ولا يجب

ن تمثِّل أمرًا ضروريًا أو مُلزِمًا لمد يد العون لهم ومساعدتهم على تجاوز المحنة والتغلب على تبعاتها[1].

كتب كثيرٌ مِن العلماء الذين اهتموا لأمر التعذيب عن الاضطرابات نفسية المختلفة التي تلحق بضحاياه، وقد جُمِعَت هذه الاضطرابات لأعراض فيما يعرفه المختصون باسم بروتوكول اسطنبول[2]؛ وهو دليلٌ تدريبي واسترشادي، يتطرَّق إلى الشقين الطبي والقانوني فيما يتعلَّق بجرائم التعذيب على مستوى العالم، كما نُشِرَت مئات وربما لاف المقالات والأوراق التي وضعها أطباء عملوا في المجال سنوات، ومن هذا وذاك يمكننا أن نجمل هنا الأعراض النفسية الأكثر شيوعًا لدى الضحايا.

أولاً، إعـادة تَمَثُّل الصدمة: ربما تعاني الضحية من «نوبات رتجاعية»، وهي نوبات تسترجع فيها الحدث الصادم مرَّة أخرى كما لو كان يُعَاد مرَّة أخرى من البداية بكامل المشاعر والأحاسيس، يتجاوز الأمر فكرة الحلم، إذ إن النوبات الارتجاعية تحدث مع وجود ضحية في حال من اليقظة والوعي. ربما تعاني الضحية في الوقت نفسه من ذكريات مُلِحَّة تقتحم ذاكرتها عنوة، أو من أحلام مزعجة تحوي عناصر وأجزاءً من التجربة الصادمة، إمَّا كما حدثت تمامًا في الحقيقة أو بصورة رمزية.

---

(1) *Redress (2003). Torture survivors' handbook. Information on support and resources for torture survivors' in the UK and the possibilities of obtaining reparation. Redress publications, UK.*

(2) The Manual on Effective Investigation and Documentation of Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, commonly known as the Istanbul Protocol, is the first set of international guidelines for documentation of torture and its consequences. It became an official United Nations document in 1999

أحيانًا ما تجد الضحية نفسها في محنة لا تستطيع الخروج منـ
نتيجة تعرضها لبعض المؤثرات. تتشابه هذه المؤثرات مع أخرى كانت
موجودة وقت وقوع الصدمة؛ ربما كمقعد ذي شكل مُمَيَّز أو إضـ
ملوَّنة، أو بساط، أو منضدة، أو حتى صوت له نبرة خاصة. ما إن ترى
الضحية أو تسمع هذه المؤثرات مرَّة أخرى في أي مكان، حتى تستدعي
إلى ذاكرتها التجربة المريرة بتفاصيلها الكاملة، وقد يحدث هذا لسوء
الحظ أثناء الفحص الطبي، مما يجعلها تفقد الثقة في المعالج، وتشعر
بالخوف منه كونه في موضع قوة يخوِّله سلطة أعلى منها، لذلك ففي
البلدان التي تكون الدولة فيها طرفًا ضالعًا بشكل مباشر وفج في انتهاك
الحقوق والحريات وقمعها، لا ينبغي أن يُؤخَذُ خوف الضحية من أي
رمز من رموز السلطة على أنه رد فعل مرضي وغير سوي، حتى وإن بدا
هذا الرمز بسيطًا وغير مؤذٍ؛ كلون زِي الشرطيّ مثلاً، أو العلامة المميزة
على قبعته، وما إلى ذلك من إشارات.

يشير بعض الأطباء العاملين في مجال تأهيل ضحايا التعذيب إلى
صورة مختلفة من صور النوبات الارتجاعية، تقوم فيها الضحية طوعًا
بإحلال صدمة جديدة محل أخرى سابقة بحيث يتلاشى أثر الأولى
ويضمحل، ويتلهَّى العقل عن استرجاعها وإعادة تمثُّلها، بينما تبقى
الثانية طاغية على الذاكرة والوعي، إلى أن يتم إحلالها بثالثة وهكذا.
صادفت إحدى الطبيبات المصريات[1] عددًا من الشباب الذين تعرَّضوا
لصدمات شديدة خلال عامين من ثورة يناير، منهم من ذاق الاعتقال
والتعذيب المروِّعين، ومنهم من شاهد أصدقاء له يعذبون أو يقتلون،
لكن تتابع الأحداث وتلاحقها كان يدفع أغلبهم إلى مداواة الجروح

(1) مقابلة مع د. سوزان فياض، ود. منى حامد: من طبيبات مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف. يونيو - يوليو 2013

جسدية ومعاودة النزول إلى الميادين حيث تتواصل الثورة. راح هؤلاء الشباب في غمرة المعارك يتلقون الصدمة وراء الأخرى، ويصابون بنوبات ارتجاعية متجدِّدة، تختلف فيها الأحداث ويتوارى حدث الأقدم لصالح الجديد، وتتبدَّل الخيوط والمؤثرات واحدًا بعد آخر.

مَثَّلَ هذا السلوك الفريد شكلاً من أشكال التداوي الذاتي بعيدًا عن عقاقير والجلسات التي قد تستغرق وقتًا طويلاً، وعلى كل حال فإنه يستحق دراسة متأنية للتفصيلات والنتائج، حال توافر ظروف ملائمة.

ثانيًا، التَجَنُّب وتبلد الانفعالات: يحدث أن تحاول الضحية تجنُّب أفكار أو حوارات أو أنشطة أو أماكن أو حتى شخصيات قد توقظ خلها الصدمة من جديد، وقد تشعر الضحية باختناق عميق وانقباض خلي يقيِّد انفعالاتها ومشاعرها، كما تعاني من انفصال ذاتي ورغبة في الانعزال عن المجتمع والانسحاب التام من الحياة العامة. يضاف ى ذلك كله عجزها عن تذكُّر بعض جوانب التجربة التي خاضتها فيما يشبه فقدان الذاكرة الجزئي.

ثالثًا، التيقظ والتحفز: قد تفشل الضحية في الدخول إلى النوم الاستغراق فيه لفترة كافية: «**لم أستطع النوم في الزنزانة.. ظللت هكذا ثلاثة أيام حتى خبطت رأسي في باب الزنزانة كي أقع فأنام ثم صبحت هذه طريقة نومي المفضلة**»[1]، كذلك قد تعاني من القابلية ئدة للاستثارة ومن نوبات غضب حادة، ومن صعوبات جمَّة في تركيز، ومِن حال تحفز دائم واستجابة مبالغ فيها للمؤثرات المباغتة حيث يصيبها الفزع والهلع بسبب انفجار إطار سيارة مثلاً، وهو العرض

زيزو عيده: في السجن جم يكسرونا راحوا كسروا خوفنا. جريدة التحرير، 27 مايو 2013.

الذي يُطلَقُ عليه الاستجابة الإجفالية. قد تشعر الضحية كذلك بغثيان عام وصعوبات في التنفس، وتَعَرُّق زائد عن الحد الطبيعي، وجفاف في اللعاب، وبغثيان واضطرابات متعدِّدة في الجهاز الهضمي سواء المعديّ أو المعويّ.

أشرنا من قبل إلى حال التيَقُّظ الزائد باعتبارها أحد ردود الأفعال الطبيعية التي تنتاب الضحية ما بين نوبات التعذيب طيلة فترة الاحتجاز. والحقيقة أن الفارق بين التيقظ كحال مرضية والتيقظ كَرَدّ فعل طبيعي، إنما هو فارق يتعلَّق بوجود المؤثر أو غيابه. خلال ترقب نوبة التعذيب الوشيكة والشعور بالخوف مما سيجري خلالها، يصبح التيقظ رد فعل مفهوم ومقبول، بل ومحبذ من أجل سلامة الضحية.

أما التيقظ الدائم دون وجود سبب فعلي، فهو عرض مرضيّ تلزم مداواته، إذ لا منطق يقف وراءه ولا هدف يخدمه، وإذا ما استمر لفترات مطوَّلة فقد يصبح ضارًا بسلامة الجسد وتكامل وظائفه لما يمثله من ضغط هائل عليها.

رابعًا، الاكتئاب: كثيرًا ما تظهر أعراض الاكتئاب على الضحية ومنها قتامة المزاج، وتضاؤل الاهتمام بممارسة الأنشطة المختلفة التي كانت محل اهتمام من قبل، إضافة إلى اضطرابات الشهية وفقدان الوزن، والأرق أو على العكس الزيادة الواضحة في عدد ساعات النوم. وتباطؤ الحركة أو على النقيض منه؛ حدوث حركة زائدة على الحد يصاحبها فقدان الهدوء النفسي.

هناك أيضًا الإحساس بالتعب المستمر واستنزاف الطاقة السريع، والشعور بضآلة القيمة، والتفاهة، وبالذنب أيضًا، إضافة إلى المعاناة من صعوبة الانتباه والتركيز، بالإضافة إلى وجود أفكار عن الموت والانتحار، وربما تحدث أيضًا محاولات جدية للتخلص من الحياة.

خامسًا، تشوُّه مفهوم الذات وأفول المستقبل: يتكوَّن لدى الضحية

ـعور قوي بأنها قد تحطَّمت إلى الحد الذي لن تجدي معه محاولات الإصلاح والترميم، وأن تغيرات الشخصية التي مرَّت بها هي تغيرات ـئية ودائمة لن يمكن تداركها ولا تعديلها، تشعر الضحية أيضًا بأن ـمستقبل قد صار قصيرًا آفلاً، وخاليًا من أي توقعات مشرقة بالنسبة ـعمل والزواج والأطفال، كما ينشأ لديها شعور قوي بأنها لن تعيش ـ ـحياة عادية، ولن تبلغ متوسط العمر الطبيعي المتوقع، وأنها سرعان ـ ستـرحل عن العالم.

ـسادسًا، **التفكك والانفصال عن الشخصية**: في بعض الأحوال قد ـفقد الضحية إدراكها للتصرفات التي تقوم بها حيث تنحل الروابط ـكائنة بين الوعي بالذات من ناحية، والذاكرة والأفعال والمشاعر من ـحية أخرى. يطغى عليها إحساس بالانقسام، كما لو أنها تحوَّلت إلى ـخصين، فتنسلخ عن جسدها وذاتها، وترقب نفسها عن بعد صانعة ـ ـفة فاصلة.

ـسابعاً، **الانخراط في سلوك غير تقليدي**؛ قد يمارس بعض الضحايا ـين نجوا من التعذيب سلوكيات غير مألوفة، ينظرون لها هم أنفسهم ـتعجب، ويرونها غريبة عمًّا عهدوه في ذواتهم وشخصياتهم قبل ـعرضهم للتعذيب، حتى أن الأشخاص المعروفين منهم بالحرص ـ حذر قد ينخرطون في أفعال بالغة الخطورة تحمل قدرًا كبيرًا من ـمجازفة، لم يكن لهم أبدًا أن يقوموا بها من قبل أو يفكروا فيها، ـوتصيب تلك الأفعال المحيطين بهم بالدهشة والقلق.

جسَّدت الفنانة عبلة كامل في فيلم «عودة الندلة»[1] دور سجينة ـسابقة لا تزال -رغم إطلاق سراحها- ملتصقة بالسلوكيات والنظم ـتي اعتادتها خلال فترة الاحتجاز. أبرزت على سبيل المثال عدم

---

[1] فيلم «عودة الندلة»، إخراج سعيد حامد، تأليف بلال فضل، بطولة عبلة كامل وعزت أبو عوف وغادة عبد الرازق، إنتاج عام 2006.

قدرتها على النوم إلّا في الطابق السفلي من فراش ذي طابقين، وهو مكانها الدائم في عنبر السجن الذي تركته. لقد ظلت السجينة السابقة في حاجة إلى الشعور بأن هناك من ينام بالأعلى حتى بعد عودتها إلى الحياة الطبيعية، وأدى بها هذا الاحتياج المُلِحّ إلى قيامها بتركيب «سقف» خشبي لسريرها كي تتمكن من النوم. ربما يشكل هذا الموقف طرفة لا يصدق الكثيرون إمكانية حدوثها في الواقع، لكن تغيُّرات سلوكية متعدِّدة قد تتخذ مجراها بدأب في ظل عمليات الاحتجاز والتعذيب خصوصًا تلك التي تستمر لفترات طويلة.

ثامنًا، شكاوى جسدية: تشيع بين ضحايا التعذيب شكاوى جسدية مختلفة، أحيانًا ما تكون مصحوبة بِعِلَّة عضوية ظاهرة، وأحيانًا ما تكون مبهمة لا يمكن تحديد مصدرها على وجه الدقة.

قد تنتج الشكوى الجسدية من إصابة مباشرة حدثت خلال التعذيب، أو ربما لتأثر الجسم بالظروف الصحية السيئة وتلوُّث الطعام والمياه وهي أمور تثبتها الفحوصات والتحاليل المعملية، خصوصًا إذا كان هناك خللٌ في وظائف بعض الأعضاء الداخلية كالكلى أو الكبد أو الرئتين مثلًا.

هناك من الشكاوى الجسدية ما لا يُعثَرُ له على أي سبب عضوي، ويدرك الأطباء في هذا الموقف أن الحال النفسية هي الدافع الحقيقي وراء الشعور بالاعتلال. تُشَكِّلُ آلام الظهر، والعضلات، والرأس المزمنة، شكوى تقليدية لضحايا التعذيب، ومن الممكن أن تنتقل تلك الآلام من مكان لآخر وأن تتغيَّر شدتها، حيث تتفاقم في أغلب الحالات مع ازدياد حدَّة التوتر والضغط النفسي.

هناك ما يسمى بالاضطرابات النفس-جسدية؛ ويعبِّر هذا المصطلح

عن اضطراب عضوي تلعب فيه الانفعالات دورًا رئيسًا[1]، حيث يصبح مريض الضغط المرتفع أو الالتهابات المفصلية أو الأزمات الربوية مثلاً[2] أكثر عرضة للتدهور بسبب تعرضه لضغوط نفسية شديدة. يعني هذا ببساطة أن المحن التي يتعرَّض إليها المرء يمكنها أن تؤثِّر محوريًا في المحصلة النهائية لوضعه الصحي العام، وأن بعض الاستجابات العضوية المرتبطة بالصدمات والضغوط، يمكنها أن تُرَسِّبَ أو تُفَاقِم من أعراض مرضية بعينها.

لا تقتصر الضغوط التي نتحدَّث عنها هنا على ما يدور في فترة الاحتجاز والتعذيب، بل تمتد لتشمل الضغوط الممارسة من العائلة والمجتمع أيضًا، والتهديدات التي قد تتلقاها الضحية من السلطة كي تصمت عمَّا جرى لها وتمتنع عن الشكوى بعد إطلاق سراحها. تؤثر مثل هذه الضغوط بشدة في حال الضحية الجسدية والنفسية، خصوصًا إذا شعرت بالنبذ من الأصدقاء والجيران، ومن محيطها الاجتماعي الذي تتوقَّع منه المساندة والتعاطف، لا العزل والإقصاء، ولهذا حديث لاحق.

تاسعًا، **الخلل الجنسي الوظيفي**: عَرَض شائع لدى ضحايا التعذيب، خصوصًا الذين تعرَّضوا إلى انتهاك وتعذيب جنسيين أو إلى اغتصاب جنسي، لكن الأمر لا يقتصر عليهم، فقد يشكو آخرون وأخريات مروا بأهوال تجربة التعذيب من هذا الخلل، دون التعرُّض لإيذاء جنسي مباشر وتنتج شكواهم في هذه الحال عن الشعور العام بالعجز والدونية، والكآبة، وفقدان الرغبة في الحياة، أو ربما عن التوتر الشديد وسيطرة الأفكار المتعلِّقة بالتعذيب على أذهانهم. قد يتحوَّل الأمر إلى

---

(1) Atkinson et al, 2000.

(2) *Sadok and Sadok, (2003). Post traumatic stress disorder and acute s[illegible] disorder. Pp.617-623*

دائرة شبه مغلقة حيث يؤدي الوضع النفسي السيء للضحية إلى فشل جنسيّ، ويؤدي الفشل الجنسيّ إلى مزيد من التدهور النفسيّ، وهكذا دواليك، وفي العادة يَصعُبُ كَسْر هذه الدائرة دون مساعدة متخصصة

عاشرًا، الذهان أو الفصام: هنا تظهر أعراض على هيئة ما يعرفه الأطباء باسم «الضلالات»؛ وهي أفكار غير حقيقية بالمرة، تتميز بالثبات والرسوخ، ولا تخضع للنقاش العقلاني أو المنطق ولا تلين أمام محاولات الإقناع، وأقرب نوعية من الأفكار التي تسيطر على ذهن الضحية هي تلك المتعلقة بالاضطهاد؛ كونه جزءًا حقيقيًا من التجربة التي مرَّت بها، وربما يكون الفيصل ما بين اعتبارها عَرَضًا مرضيًا، أو اضطهادًا حقيقيًا وجادًا، هو أنَّ الضلالات تتخذ في العادة مضمونًا غريبًا يصعب تصديقه؛ ربما كالشعور بالاضطهاد والتربص من سكان كوكب آخر على سبيل المثال، أو الاعتقاد في أن أجهزة الأمن قد قامت بتركيب جهاز لرصد تحركات الضحية داخل رأسها مثلاً.

تظهر أعراض الذهان أيضًا في شكل هلاوس سمعية، وبصرية، أو هلاوس خصوصًا بحاستي الشم واللمس، و«الهلاوس» هي حال يستقبل فيها الشخص مؤثرات حسية غير موجودة في الواقع؛ كأن يرى خيالاً لا يراه سواه أو يسمع صوتًا يتحدث دون وجود مصدر. تُضافُ إلى الهلاوس أعراضٌ مُتَعَلِّقَةٌ بالعمليات العقلية الخاصة بالتفكير؛ كوجود أفكار مهلهلة، غير متَّسقة ولا متماسكة، وأفعال غير مفهومة أو متطرفة.

أحيانًا ما يصف ضحايا التعذيب المصابين بأعراض ذهانية سماعهم لصوت صراخ من وقت لآخر، أو سماع أسمائهم تُنادى. ومن الأفضل هنا التريُّث في التشخيص إزاء هذا الوصف، خصوصًا إذا كانت الأعراض غير حادة، ومتعلقة جميعها بتفاصيل التجربة المريرة، فالضحية مرَّت، ولا شكّ، بنوبات صراخ، ونُودي عليها من الجلاد، وقد تكون تلك الأعراض مجرَّد استرجاع لما مرَّت به.

في الوقت نفسه، ربما يتسبب التباين الثقافي، واختلاف التعبيرات اللغوية، في إرباك من يقوم بفحص الضحية بشأن أعراض الذهان. وقبل وصم الشخص بكونه فصاميًا، لا بد من تقييم الأعراض التي يُعَاني منها في إطار خلفيته الثقافية وسياقه الخاص.

قد يعاني الضحايا الذين يملكون تاريخًا سابقًا للمرض النفسي، من عودة النوبات والاضطرابات التي عولجوا منها سلفًا بسبب الضغط الشديد الذي تضعهم فيه تجربة التعذيب، وقد تصيبهم أعراض جديدة سواء كانت ذهانية، فصامية أو اكتئابية أو غيرها من الأعراض، وعلى كل حال فإن الاضطرابات النفسية الكبرى كالفصام، نادرة الحدوث في ضحايا التعذيب، تمامًا كما هي نادرة وسط الأشخاص الذين لم يمروا بتلك التجربة[1].

أحد عشر، تعاطي المواد المؤثرة على الحالة النفسية: يلجأ الناجون من التعذيب في مرات كثيرة إلى استهلاك الكحوليات أو المواد المخدرة من أجل تثبيط وإخماد الذكريات الصادمة، والتعامل مع القلق، وضبط المزاج المعتل، وقد أثبتت بعض الدراسات التي أجريت على أشخاص تعرَّضوا إلى أحداث صادمة، أن الإصابة بـ **اضطراب كرب ما بعد الصدمة**، يمثل في حد ذاته أحد **عوامل الخطورة** المؤدية إلى إساءة استعمال الأدوية المخدرة والتدخين[2].

اثنا عشر، الإعاقة النفس - عصبية: ربما يؤدي التعذيب إلى حدوث درجة من درجات الإعاقة المخية حال إصابة الضحية إصابة بالغة؛ إما عن طريق اللكمات الموجهة إلى الرأس، أو بسبب الخنق ومنع تدفق الدماء إلى مراكز المخ، أو مع سوء التغذية الشديد لفترات طويلة. تؤثِّر

(1) Hutton, 2001.

(2) Berslau et al, 1993

هذه الأساليب جميعها على الجهاز العصبي، لكن نتائجها قد لا تظهر إلا بعد زمن ممتد، وأحيانًا لا يمكن اكتشافها عن طريق صور الأشعة المعتادة، ويصبح من الأفضل أن يقوم الطبيب بفحص عصبيّ سريريّ شامل حتى يمكنه ملاحظة أي تغيُّر طفيف قد يغيب عن المسح الضوئي أو الأشعة السينية أو حتى الرنين المغناطيسي وما في حكمها من وسائل.

كثيرًا ما يختلط الأمر بين الأعراض العصبية المستهدفة أثناء الفحص (وهي أعراض تشير إلى إصابة عضوية)، والأعراض الناشئة عن اضطراب كرب ما بعد الصدمة والاكتئاب العظيم (وهي أعراض نفسية بحتة)؛ إذ إن التذبذب، والقصور في مستوى الوعي والإدراك، والانتباه والتركيز والذاكرة، والاستجابات الحركية، يمكن أن تتولَّد جميعها عن الخلل النفسي، تمامًا كما يمكنها أن تعكس إصابة جسديةً.

ثالث عشر، اضطراب كرب ما بعد الصدمة: هو أحد الاضطرابات النفسية التي اكتسبت شهرة كبيرة على مر التاريخ، لارتباطه بالصدمات الكبرى في حياة البشر، ولكونه مثل النافذة التي انفتحت أمام العلماء، لدراسة أثر الأحداث المفجعة على العمليات العقلية والنفسية المعروفة، وفيما يلي شرح مفصل لطبيعة هذا الاضطراب والتغيرات التي يحدثها، والعوامل المؤدية إليها.

خلفية تاريخية

منذ أزمنة بعيدة، كان الجنود المنخرطون في صفوف جيوش مُحَارِبة يصفون مجموعة من الأعراض النفسية التي أخذت تصيبهم واحدًا تلو الآخر بما لفت نظر العلماء بشدة، وحيث إنها راحت تتكرَّر في ظل أحداث غير تقليدية كالحروب والمعارك والتفجيرات، فقد صُنِّفَت تلك الأعراض وأُعطِيَت مسميات متنوعة دلَّت على الحدث المواكب الذي ارتبط ظهورها به.

أثناء الحرب الأهلية الأمريكية -التي امتدت ما بين عامي 1861 و 1865 أصيب عدد من الجنود بخفقان شديد في الصدر دون وجود أي سبب عضوي مقنع، بالإضافة إلى عدة أعراض أخرى كانت مشتركة بينهم جميعًا، وقيل حينها إنهم يعانون من متلازمة أو حال نفسية أطلق عليها «**متلازمة قلب الجندي**» أو متلازمة «**الوطأة**» أو «**الوقع**»[1].

هذا وتُفَسَّرُ كلمة «متلازمة» بإنها مجرَّد مجموعة من الأعراض التي لا رابط بينها سوى أنها تحدث معًا، أي أنها تلازم بعضها بعضًا في توقيت الظهور، فإذا أمكن للطبيب تمييز أحدها بالفحص النفسي، كان عليه أن يبحث عن بقية الأعراض تلقائيًا، متوقعًا العثور عليها.

تغيَّر اسم المتلازمة السابقة في عام 1871 ليصبح «**القلب المُستَثار**» أو «**القلب سريع الانفعال**»، وبحلول عام 1900، وتحت التأثير الهائل لمدرسة التحليل النفسي في الولايات المتحدة الامريكية، أُطلِقَ تعبير «**العُصَاب الرِضِّي**» على المتلازمة نفسها[2].

سجَّل الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى ما بين 1914 و 1918، عددًا من حالات الانهيار العقلي والنفسي، أصابت ما لا يقل عن سبعة بالمائة من الضباط، وثلاثة بالمائة من الرتب والفصائل الأخرى، وقد ظهر في حينها اقتراح جدير بالاعتبار، يُرَجِّحُ أن إصابات الرأس والمخ الناتجة عن انفجار القذائف والبارود هي السبب وراء أعراض تلك الحال النفسية التي سُمِّيَت بدورها متلازمة «**صدمة القذيفة**».

لم يمر وقت طويل حتى ظهرت دلائل ومعلومات، تُثبِت حدوث متلازمة «صدمة القذيفة» لدى جنود لم يتعرَّضوا أبدًا لأي نوع من

(1) *Kinzie, J.D. (1989). Post traumatic stress disorder. In: comprehensive text book of psychiatry, vol.2 (fifth edition). Kaplan, H.I. and Sadok, B.J.(eds). Baltimore, Maryland, Williams and Wilkins.*

(2) Sadok and sadok, 2003.

الانفجارات، وقد أدى هذا الاكتشاف، ليس إلى إعادة النظر في سبب المتلازمة، بل إلى اعتبار هؤلاء الجنود مدعين وكاذبين، واستُبعِدَت تمامًا فكرة إصابتهم بأي خلل نفسي، بل ووصل الأمر إلى المناداة بعقابهم بالسجن على اعتبار أنهم يتمارضون ويتهربون من الخدمة العسكرية[1].

كان التعبيران التاليان اللذان أطلقا على الأعراض ذاتها، هما «**عصاب المعركة**» و«**إعياء الاستعداد لعمل حربي**»، وقد عانى من الأعراض هذه المرة كلٌّ مِن؛ المدنيين المُضَارين في الحرب العالمية الثانية 1939 إلى 1945، والناجين من معسكرات الإبادة النازية، ومن القصف النووي لليابان، على حد سواء.

أخيرًا انبثق مصطلح «**اضطراب كرب ما بعد الصدمة**» في الثمانينيات ليصف ويحدِّد الأعراض النفسية التي لوحظت على المدنيين خلال حرب فيتنام، ومِن ثَمَّ أصبح هذا المصطلح مستخدمًا باعتباره تعبيرًا علميًا معترفًا به لوصف الأعراض المذكورة سابقًا[2]. نالت الشكوك من **اضطراب كرب ما بعد الصدمة** في فترات لاحقة، ويرى العاملون بالحقل أن هذه الشكوك ربما ظهرت لفرط ما أُسيء استغلال الاضطراب من بعض المتمارضين في المجتمعات الغربية، أحيانًا بهدف نيل التعاطف من الآخرين، وفي أحيان أخرى بهدف التحصل على مكاسب مادية إضافية[3]، إذ ظل ادعاء الإصابة باضطراب كرب ما بعد الصدمة في سياق حادث ما كحوادث القطارات مثلًا، يشكل سببًا كافيًا كي تحكم المحاكم بالتعويض المناسب للمصاب. ربما تكون هناك أسباب

---

(1) Gersons, B.P.R. and Carlier, I.V.F. (1992). Post traumatic stress disorder: the history of recent concept. ***Br J Psychiatry***, 161..

(2) Sadok and sadok, 2003.

(3) http://www.heal-post-traumatic-stress.com/PTSDnonbeliever.html

أخرى لرفض بعض الأشخاص الاعتراف باضطراب كرب ما بعد الصدمة، فنسبة من الرافضين والمنكرين لوجوده تقع بين العسكريين وقادة الجيوش الذين يتّسمون بميلهم لإظهار القوة، والذين يعتبرون الأعراض النفسية مجرَّد ضعف في الشخصية أو العقل. لقد شهد رجل أمريكي قام بجولتين متتاليتين في أفغانسان وأصيب باضطراب كرب ما بعد الصدمة، أن قائده نصحه بعدم المطالبة بالعلاج على الإطلاق، مشيرًا عليه بأن يستمر فقط في التقدم «مبقيًا رأسه منخفضًا» حتى يحتفظ بفرصه في الترقي. ظهرت كذلك وإلى جانب الشكوك السابقة التي راح بعض الأفراد في المجتمعات الغربية يفصحون عنها، شكوك علمية موازية، فقد نشر أحد الأطباء النفسيين الأمريكيين بنهاية العام 2012 تقريبًا، مقالة عنوانها «اضطراب كرب ما بعد الصدمة، كبش الفداء». أشار الطبيب في مقالته تلك إلى أن التشخيص المذكور هو تشخيص زائف، وأن المصابين به يحصدون كمًّا هائلًا من التعاطف الزائف أيضًا[1]. على الجانب المقابل دافع البعض عن اضطراب كرب ما بعد الصدمة كتشخيص علمي، بل وصدرت مقالات عدة تؤيد التشخيص وتعضده، وقد أشارت إحداها إلى ما اسمتَّه «الكذبات الثلاث الكبرى»، وأولى هذه الكذبات بالطبع كان القول بأنه لا يوجد شيء يُسَمَّى باضطراب كرب ما بعد الصدمة، وقد عزت تلك المقالة في متنها الهجوم الذي مني به التشخيص إلى عدة أغراض؛ أولها هو النزوع إلى حرمان الضحايا من التعاطف الذي هم في حاجة ماسة إليه، وثانيها هو حرمانهم من التعويض المادي والعناية الطبية الواجبة

(1) Bill Briggs: PTSD may be overdiagnosed, but PTSD deniers are 'wrong,' psychologists say. NBC News contributor, 26 Nov, 2012. http://usnews.nbcnews.com/_news/2012/11/26/15395330-ptsd-may-be-overdiagnosed-but-ptsd-deniers-are-wrong-psychologists-say?lite

للشفاء، وثالثها هو تقوية وتدعيم العزلة التي سبق وتعرض لها أغلب المصابين باضطراب كرب ما بعد الصدمة فعليًا خلال الأزمة التي مروا بها، ومن ثم دفعهم للتدهور، وأشارت المقالة إلى أنه ما من شك في أن تلك «الكذبات» الثلاث تجعل من دائرة اضطراب كرب ما بعد الصدمة دائرة مغلقة على الضحايا[1].

لم يكن الجدل الدائر كافيًا لإعادة النظر في التشخيص من الوجهة العملية، إذا بدا واضحًا أن ثمَّة اضطرابًا خاصًا يصيب الأفراد إثر تعرضهم للصدمات الهائلة والكروب، ومع كل ما أثير حول هذا الأمر بقي تشخيص «اضطراب كرب ما بعد الصدمة» مستخدمًا ومعترفًا به في المحافل العلمية، وقد تم حسم الجدل حوله تقريبًا، وظهر في الدليل التشخيصي والإحصائي الخامس للاضطرابات العقلية[2].

نبذة حول طبيعة الاضطراب

يُعتَبَرُ «اضطراب كرب ما بعد الصدمة» أحد الاضطرابات المنبثقة من قاعدة التوتر، ووحده من بين عشرات الاضطرابات النفسية الذي يرتبط حصرًا بمؤثر بيئي خارجي[3]، وكما ذكرتُ سلفًا جاء الاعتراف بإمكانية تسبب حدث صادم بمفرده في حدوث أعراض نفسية محدَّدة ليحدث تغيرًا هائلًا في المفاهيم العلمية، ورغم وجود بعض اللبس والجدل العلمي حول تعريف هذا «الحدث الصادم» الذي يمكنه أن يُسفِرَ عن اضطرابٍ نفسيٍّ، فقد تم رصد عددٍ من التجارب الصالحة للوصف بكونها «أحداثًا صادمةً»، وقد اشتملت على «التعذيب»

---

(1) http://www.ptsdspirituality.com/2011/03/14/ptsd-spirituality-the-first-big-lie-is-ptsd-does-not-exist/

(2) http://www.dsm5.org/Documents/PTSD%20Fact%20Sheet.pdf.

(3) *Aguirela, D.C. (1994). Crisis intervention, theory and methodology. Chapter five, post traumatic stress disorder. Mosby Year Book, Inc. 7th edition.*

باعتباره تجربة خارجة عن حدود التجارب الإنسانية العادية وقادرة على إصابة ضحاياها باضطراب كرب ما بعد الصدمة. تم حذف الوصف الأخير: «خارج حدود التجربة الإنسانية العادية» من التعريفات اللاحقة للحدث الصادم، مع التأكيد على أن هذا الحدث، أيًا كانت طبيعته، لا بد وأن يُستَقبَل من الأشخاص جميعهم باعتباره شديد الوطأة، ومن ثمَّ يؤدي تفاعلهم معه إلى إصابتهم بأعراض نفسية.

أخيرًا قدَّمت المراجع العلمية المتوافق عليها، تعريفًا مُدَقَّقًا للحدث الصادم، الذي يُعتَقَدُ أنه يحفِّز ظهور أعراض اضطراب كرب ما بعد الصدمة: «**حدثٌ يحوي موتًا حقيقيًا أو تهديدًا بالموت، أو الإصابة الخطرة، أو تهديدًا للسلامة الجسدية للشخص نفسه أو لآخرين**»، وقد أضيفَ مُكَوِّن ذاتي هام لهذا التعريف، حيث اشتُرِطَ أن يكون الحدث الموصوف سابقًا مصحوبًا بمشاعر تشمل الخوف العميق، والإحساس بالعجز أو الترويع[1].

هكذا صار بالإمكان، أن يُمَيِّزَ المرءُ بوضوح بين الحدث الصادم من ناحية، والضغوط والمؤثرات العادية من ناحية أخرى؛ فالحدث الصادم يُقَيَّمُ بفداحته التي لا بد وأن تؤثِّر في أي شخص يتعرَّض له، مهما كانت قوة تحمله وصلابته، أما الضغوط العادية فإنها قد تترك أثرها على شخص دون آخر، تبعًا لشخصيته وسماته ومدى تحمله وكيفية استقباله لها، ونحن ندرك جيدًا إن هناك من تؤثر فيه ضغوط الحياة المعتادة تأثيرًا سلبيًا واضحًا، وهناك من يتجاوزها دون أن يلقي إليها بالاً[2].

---

(1) APA,1994.

(2) *Yehuda, R.; Giller, E.L. (1996). Diagnosis and assessment of individuals who have experienced traumatic events: a review of the conceptual and practical issues. In: Giller jr, E.L. and Weisaeth, L. (eds). Post-traumatic stress disorder. Bailliere's Clinical Psychiatry.*

أعراض اضطراب كرب ما بعد الصدمة

كي يتم تشخيص اضطراب كرب ما بعد الصدمة لدى شخص ما، لا بد من رصد أعراض وخواص محدَّدة تعارف عليها الأطباء وأُدرِجَت في المراجع العلمية الدولية، وقد ذكرتُ بعضها سابقًا، وسوف أجملها كاملة هنا.

أولاً: التعرُّض إلى موقف تهديدي استثنائي، أو ذي طبيعة كارثية، سواء كان قصيرًا أم طويل المدى، يمكنه أن يتسبب في شعور جارف بالمحنة لأي إنسان.

ثانيًا: المعاناة بسبب تذكُّر الموقف الأليم بشكل مستمر، أو وجود نوبات ارتجاعية تقتحم وعي الشخص بصفة متكررة، ويرى فيها تفاصيل ما مر به -كما لو كانت تحدث مرة أخرى- ويسترجع معها المشاعر نفسها بما فيها الخوف والتوتر والاستسلام.

المعاناة من ذكريات أو أحلام مفزعة، وكذلك الشعور بالمحنة عند التعرُّض لبعض المفردات التي علقت بالذاكرة خلال التجربة المريرة، على سبيل المثال قد يصاب الشخص بكرب شديد إذ ما رأى سجادة تشبه تلك التي كانت موجودة في حجرة التحقيقات، أو شكل باب منزل يشبه باب المحقِّق، أو مروحة حائط تماثل تلك التي كانت تُسلَّط عليه عاريًا، أو فاتحة أظرف استخدمها الجلاد في جرحه، أو مقعدًا حديديًا كان يوضع على صدره بينما يجلس المحقق فوقه.

ثالثًا: تفضيل الشخص الابتعاد عن الظروف التي تتشابه ولو من بعيد، مع الظروف التي أحاطت بعملية الاحتجاز والتعذيب، ومحاولته تجنبها بكل ما أوتيَ من قوة. على سبيل المثال؛ هذا الشخص الذي تم إلقاء القبض عليه في جو مُمطر غائم، سوف يفضل طيلة الوقت أن لا يخرج من بيته في طقس مشابه، وسوف يتجنب أي أنشطة خارجية يرى فيها الأمطار، وإذا تصادف اقتحام منزله واعتقاله مع وجود لقاءٍ عائليّ

غنى طعام العشاء مثلًا، فسوف يتجنَّب حفلات العشاء المماثلة فيما بعد.

رابعًا: يعجز الشخص إمَّا جزئيًا أو كليًا، عن استرجاع بعض الجوانب المهمة من تجربته، ويعاني حساسية زائدة تجاه الآخرين، ويظل في حالة مِن التيَقُّظ؛ حيث لا يتمكَّن من الخلود إلى النوم أو الاستمرار فيه لفترة زمنية معقولة. تنتابه كذلك استثارة شديدة أو نوبات عنيفة من الغضب، كما يلجأ في بعض الأحيان إلى اتخاذ الحيطة والحذر دون دواع واضحة، ويستجيب إلى المؤثرات البسيطة برد فعل مبالغ فيه.

تظهر الخواص والأعراض السابقة لدى الشخص خلال ستة أشهر من وقوع الحدث الصادم وانتهاءه، مع ذلك يمكن أن تتأخَّر بداية الأعراض في بعض الحالات، وقد يتأجَّل ظهورها ربما لسنوات لاحقة على الحدث، وحين تستمر لأكثر من ثلاثة أشهر فإنها تعتبر اضطرابًا مزمنًا.

التفسير العصبي الوظيفي لاضطراب كرب ما بعد الصدمة

ندرك أن الصدمات النفسية تقوم بتنشيط بعض الأنظمة الكيميائية العصبية، ومن ثَمَّ يتبلور نشاطها هذا في عدة استجابات وظيفية وسلوكية تتراتب إحداها على الأخرى، وتُعَدُّ هذه الاستجابات ضرورية للتكيف مع الصدمة والنجاة منها ومن آثارها المحتملة، لكن هذه الاستجابات الطبيعية التي تحدث لدينا جميعًا، تبدو كما لو كانت تتطوَّر في اتجاه غير مألوف وغير مرغوب فيه لدى من يصابون باضطراب كرب ما بعد الصدمة، بحيث يعانون في نهاية الأمر حالة من سوء التكيف العصبي[1]،

---

(1) *Charney, D.S.; Deutch, A.Y.; Krystal, J.H.; et al. (1993). Psychobiologic mechanisms of posttraumatic stress disorder.* ***Arch Gen Psychiatry****, 50: 249-305. ..*

ويظهر الاضطراب عليهم مصحوبًا بتغيرات واضحة وبعيدة عن آليات التأقلم التقليدية لدى الأشخاص العاديين[1].

يعتقد العلماء أن الحيوانات الخاضعة للتجارب، والتي لا تملك السيطرة على الظروف المحيطة بها أثناء الاختبارات المعملية، إنما تمثل نماذج مفيدةً يمكن دراستها لمعرفة استجابات البشر في المواقف المشابهة، خاصة وقد أشارت الملاحظات إلى أن سلوكيات الحيوان وردود أفعاله في مواجهة الضغوط والمؤثرات الخارجة عن تحكمه، تتشابه بشكل ما مع الأعراض التي تُرى عند الأشخاص المصابين باضطراب كرب ما بعد الصدمة، والذين لم يتمكنوا بدورهم من السيطرة على الصدمات التي لحقت بهم، ولم يستطيعوا التحكم فيها[2].

توضِّح المعلومات المستقاة من تلك الدراسات؛ أن جوهر اضطراب كرب ما بعد الصدمة، وعَرَضه الأساسي؛ المُتَمَثِّل في نوبات ارتجاعية يستعيد فيها الشخص أحداث تجربته الأليمة؛ إنما يتعلَّق بمنظومة يُطلَقُ عليها «الارتباط الشرطي الخاص بالخوف»، أو يمكننا أن نُطلِق عليها اختصارًا منظومة «الخوف الشَرْطِيّ»، وتشير الدراسات أيضًا إلى أن النوبات الارتجاعية تكون مصحوبة بتَغَيُّرٍ وظيفيٍ في بعض مناطق المخ، والمواد الكيميائية، والأنظمة العصبية[3].

الخوف الشَرْطِيّ

عند ظهور مؤثر محايد مصحوبٍ بحدث سيء أو مؤذٍ، فإن هذا

(1) *Friedman, M.J. (1996). neurobiological alterations in PTSD: implications for Pharmacotherapy. In: Giller jr, E.L. and Weisaeth, L. (eds). Post-traumatic stress disorder.* ***Bailliere's Clinical Psychiatry.*** *pp 245-261.*

(2) Soulmrik, 1992.

(3) Charney et al, 1993.

المؤثر في حد ذاته يكتسب قيمة مقيتة. دُرِسَت هذه الظاهرة في الأساس عن طريق عالم شهير يدعى بافلوف[1]؛ وتعني ببساطة أنه حين يجلس شخص لتناول طعام البازلاء ويحدث في هذه الأثناء زلزال ثم ينهار منزله، فإن البازلاء هنا تصبح المؤثر الذي كان محايدًا، ثم اكتسب قيمة سيئة مقيتة بسبب اقترانه بمؤثر آخر مؤذٍ هو الزلزال. قد يمتنع الشخص عن تناول البازلاء بعد ذلك، وربما يصاب بالخوف الذي عانى منه خلال الزلزال كلما رآها، فقد أصبحت مرتبطة شرطيًا في ذاكرته بوقوع هذا الحدث المروِّع.

يمكن لظاهرة «الارتباط الشَرْطِيّ» أن تقدِّم تفسيرًا لبعض الملحوظات حول اضطراب كرب ما بعد الصدمة، حيث النوبات الارتجاعية والتيقظ العصبي يحدثان بسبب تكرار التعرُّض لمؤثرات حسية وإدراكية صاحبت الحدث الصادم وقت وقوعه[2]، وقد أثبتت التجربة أن التزاوج حين يتم بين أي «مؤثر شرطي» غير ضار؛ ربما كالإضاءة الخافتة، ومؤثر آخر ضار؛ مثل الصدمات الكهربائية التي قد يتعرَّض إليها شخص محتجز خلال نوبات التعذيب، فإنه يترتب على تلك المزاوجة إمكانية أن يحفِّز المؤثر غير الضار منفردًا (الإضاءة الخافتة)، ردَّ الفعل التلقائي نفسه، الذي يحدث تجاه المؤثر الضار (الكهرباء)؛ بمعنى أن الوجود في مكان به إضاءة خافتة سوف يصيب الشخص الذي كون ارتباطًا شرطيًا بخوف وهلع وانتفاض، تمامًا مثلما فعلت به الصدمات الكهربائية، وقد وُجِدَ أنه

---

(1) *Armony, J.L. and Ledoux, J.E. (1997). How the brain processes emotional information. In: Yehuda, R. and McFarlane, A.C. (eds). Psychobiology of Post Traumatic Stress Disorder.* ***Annals of the New York academy of sciences.*** *Vol.821.*

(2) *Mcnally, R.J.; Leudke, D.L.; Besyner, J.K.; et al. (1987). Sensitivity to stress relevant stimuli in post traumatic stress disorder.* ***J. Anxiety disorder,*** *1:105-116.*

يمكن الاحتفاظ برد الفعل الانفعالي الشرطي على مدار أعوام[1]، وهو الأمر الذي يفسر بدوره معاناة ضحايا التعذيب من النوبات الارتجاعيه لفترات طويلة بعد انتهاء التجربة.

قد يشمل رد الفعل الانفعالي الشرطي تجاه المؤثر غير الضار سلوكيات تبدو غريبة، كأن يتجمَّد الشخص في مكانه ويمتنع عن أي حركة فور تعرضه إلى المؤثر وهو ما يُعرَفُ بالثبات الحركي، وقد تحدث أيضًا بعض التغيرات اللا إرادية مثل تسارع ضربات القلب. وضغط الدم، وارتفاع بعض الهرمونات، بالإضافة إلى انخفاض الشعور بالألم، وقد تقوى الاستجابات الانعكاسية مثل؛ الاستجابة الإجفالية وارتجافة الجفون[2]. هذا ولا يقتصر «الارتباط الشرطي» على كائنات حية بعينها، بل يمكن تعميمه على نطاق واسع، بدءًا من الحشرات الطائرة وحتى البشر[3].

الشرط السياقي

تلعب الظروف التي جرى فيها التزاوج بين المؤثر الضار والمؤثر المحايد دورًا مهمًا في تحديد ما سوف تكون عليه استجابة الشخص عند تعرضه لأيهما في المستقبل.

حين يخضع الشخص للتعذيب في جو خانق ودرجة حرارة عالية، بينما الهواء معبأ بالأدخنة، والأرض قذرة مليئة بالفضلات، والجلادون

(1) *Davis, M. (1990). Animal models of anxiety based upon classical conditioning: the conditioned emotional response and fear potential startle effect. Pharmacological Therapy, 47: 147-165.*

(2) *Bouton, M.E. and R.C. Bolles. (1980). In: Armony, J.L. and Ledoux, J.E. (1997). How the brain processes emotional information. In: Yehuda, R. and McFarlane, A.C. (eds). Psychobiology of Post Traumatic Stress Disorder.* ***Annals of the New York academy of sciences****. Vol.821. -434.*

(3) Le doux,1994.

يتسامرون فيما بينهم بأوراق اللعب، ثم يستأنفون وصلات التعذيب على صوت مُسَجِّل عالٍ يغمر المكان، فقد يقترن ألم الضحية في هذا السياق بصوت المسجل مثلًا، أو بوجود أوراق اللعب في أيدي جلادين (وهي مؤثرات شرطية محايدة، غير ضارة إذ ما أُخِذَت بمعزل عن التعذيب)، فإذا حالف الحظ الضحية، ونجت من التجربة وأُطلِقَ سراحُها، قد تعاودها أعراض الخوف الشديد بمجرد سماعها صوتًا شبيهًا بصوت المسجل، وهذا هو الارتباط الشرطي الذي تحدثنا عنه من قبل، أما إذا تعرَّضت إلى صوت المسجل في سياق شبيه بما خبرته أثناء التعذيب؛ كوجود مجموعة من الأصدقاء يلعبون الورق، ويدخنون في صيف قائظ مثلًا، فسوف تحدث الاستجابة الانفعالية بشكل أقوى[1] كون الظروف المحيطة بالضحية تتكرَّر مجتمعة بشكل ما. على الجانب الآخر، فإن التعرُّض إلى المؤثر المحايد في سياق مختلف، قد لا يستثير الخوف بنفس الشدة السابقة[2]؛ كأن تصادف الضحية الصوت ذاته في عشاء منزلي مع العائلة، أو مسرح أو صالة سينما مثلًا.

الخوف الشَرْطِيّ في ضوء تلف المخ الوظيفي

نعني بالتلف الوظيفي في أغلب الأحوال ذلك العطب الذي يحدث دون وجود إصابة عضوية واضحة كالنزيف أو الجلطات أو غيرها؛ هذا ويلعب العطب الوظيفي الذي يحدث في بعض أجزاء المخ نتيجة للتعذيب، بالإضافة إلى بعض الهرمونات كالأدرينالين، دورًا هامًا في نشوء اضطراب كرب ما بعد الصدمة[3].

(1) *Phillips, R.G. and LeDoux, J.E. (1994). Quoted from: Armony, J.L. & LeDoux, J.E. (1997). How the brain processes emotional information. Psychobiology of post traumatic stress disorder.* ***ANNALS of the new York academy of science.*** *Vol.821, pp.259-270*

(2) Selden, 1991.

(3) Charney et al, 1993.

حين يتخذ الخوف الشَرْطِيّ مجراه في ظل ضغط نفسي شديد، تَكُفُّ بعض أجزاء المخ عن العمل، وتتأثَّر الذاكرة، مما يسفر عن تسجيل منقوص للأحداث التي تجري حول الضحية بما فيها مكونات السياق الذي تتم فيه عملية الارتباط الشرطي. يعني هذا أنه فيما بعد، وحين يتعرَّض الشخص مرَّة أخرى إلى المؤثر غير الضار؛ فسوف يشعر بالخوف يهاجمه من جديد، بغض النظر عن السياق والظروف المحيطة به، التي تكون عادية في أغلب الأحوال ولا تدعو إلى الخوف[1].

يرى العلماء أن هذا القصور في عمل الذاكرة مسؤولٌ عن منح المؤثر غير الضار قدرة مستمرَّة ومتجدِّدة على بعث ذكريات صادمة، ونوبات ارتجاعية في حالات اضطراب كرب ما بعد الصدمة[2]، فالمخ لا يتمكن هنا من التمييز بين السياق المرعب والسياق المفرح؛ فالضوء الخافت المصاحب للتعذيب، مثله مثل الضوء الخافت المصاحب لحفل راقص، لا يستوعب المخ في كلتا الحالين سوى وجود الضوء الخافت، وبالتالي ما إن يراه حتى يستعيد خبرة الألم والرعب والعجز.

التعميم

ربما تظل الذكريات الصادمة خاملة لسنوات، لتنبعث فقط بوقوع حدث آخر أو صدمة جديدة، أو على غير المتوقَّع قد تنبعث عند التعرُّض لمؤثر شرطي غير ضار، كان مصاحبًا للصدمة الأصلية ولم يظهر أمام الضحية لفترة زمنية طويلة[3]، وعلى كل حال فإن المؤثرات التي تستدعي ذكريات أليمة قادرة على اقتحام وعي الضحية، والتي تتسبب في النوبات الارتجاعية لدى المصابين باضطراب كرب ما

(1) Behrens and matison, 1994.
(2) Charney et al, 1995.
(3) Solomon, 1997.

بعد الصدمة، غالبًا ما تكون صعبة التحديد، وربما لا تحمل سوى صلة بعيدة جدًا بالمؤثر الأصلي، ولا تتشارك معه سوى أقل السمات، وأحيانًا لا يمكن فهم العلاقة بينهما نتيجة لما يعرف بعملية «التعميم».

إن إعاقة الاتصال بين بعض أجزاء المخ والقشرة المخية بفعل الضغط النفسي الشديد، تُسفِرُ عن مزيد من الاختلال في تسجيل الذاكرة للوقائع، وبدلًا من أن يتسبب المؤثر الشرطي غير الضار وحده (مقعد معدني مثلاً) في إصابة الضحية بالمشاعر السلبية التي اختبرتها خلال تجربة التعذيب، فإن الأمر ينسحب كذلك على أي مؤثر آخر يتشارك مع هذا المقعد بعض المعالم والصفات، بحيث يؤدي مرأى أي مقعد (خشبي أو معدني أو أي شكل من أشكال المقاعد، وربما أي شيء يمكن الجلوس عليه) إلى بعث الاستجابة ورد الفعل لدى الضحية، حيث تتعمَّم الفكرة ويصبح لدينا في النهاية عدد هائل من المؤثرات التي تستثير استجابة الخوف دون أن يمكن تحديدها بدقة[1].

أشارت الدراسات التي أجريت في هذا الصدد، إلى مسؤولية نظامين من الهرمونات عن عملية التعميم تلك؛ هما نظاما الأدرينالين والدوبامين[2]، كما أمكن تفسير عدم القدرة على محو الذكريات الأليمة، بوجود العديد من الناقلات والمواد الكيميائية العصبية التي تخل بوظائف الذاكرة، وتتسبب في تعزيز احتجازها للذكريات والأحداث المزعجة بدلًا من العمل على إبعادها[3].

الأدرينالين وأعراض اضطراب كرب ما بعد الصدمة

وَجَدَ العلماء أن هناك نشاطًا زائدًا في النظام الأدريناليني لدى

---

(1) Le doux, 1997.

(2) Kobis and duffy, 1989.

(3) Mcgough, 89.

الضحايا، كما تمكنوا من رصد ارتفاع مستويات هرمون الأدرينالين في دماء نسبة كبيرة منهم، حال تعرضهم إلى مؤثرات مرتبطة بالأحداث الصادمة التي عاشوها من قبل[1]. يؤدي ارتفاع مستوى الأدرينالين إلى رد فعل قوي من الجهاز الدوري، والقلب، والجهاز العضلي[2]، ويزيد من حالة التيقظ وهي أعراض واضحة لدى كثير من الضحايا، ليس هذا فقط، بل إن الخلل التنظيمي الذي يصيب عملية إفراز الأدرينالين، يفسر تلك الصعوبة البالغة التي يجدها الأطباء وعلماء النفس؛ في تعديل الميول العدوانية التي تنتاب المصابين باضطراب كرب ما بعد الصدمة على وجه التحديد[3]، إذ أن ذلك الخلل عامل مؤثر في تحفيز الشخص واستثارته، وقد اكتشف العلماء في بول المحاربين الفيتناميين والناجين من معسكرات الإبادة النازية معدلات مرتفعة من مادة الأدرينالين[4]، كما اكتشفوا لدى الجنود المصابين باضطراب كرب ما بعد الصدمة؛ بعض المواد الكيميائية المسؤولة عن تحفيز مناطق مخية بعينها تؤدي تلقائيًا إلى حدوث نوبات هلعية ونوبات ارتجاعية، لكنها لا تسفر عن التأثير نفسه في الأشخاص العاديين الذين يتطوعون للتجارب ويلعبون دور «مجموعات التحكم» خلال إجراء الدراسات والأبحاث[5].

---

(1) *Friedman, M.J. (1990). Interrelationships between biological mechanisms and Pharmacotherapy of post traumatic stress disorder. In wolf, M.E. and Mosnaim, A.D. (eds.) Posttraumatic stress disorder: Etiology, phenomenology, and treatment, pp 204-225. Washington DC: American psychiatric press.*

(2) full and murburg, 1994.

(3) Arcel et al, 1994.

(4) Yehuda et al, 1994 , gilleret, 1990, lere et al, 1990.

(5) Friedman, 1996.

احتمالات وإحصاءات

تُقَدَّر احتمالية الإصابة باضطراب كرب ما بعد الصدمة أثناء حياة الفرد بنسبة 1 إلى 3٪ من المجموع العام، ويتعرَّض 5 إلى 15٪ من هذا المجموع إلى بعض الأعراض، لكنها لا تكون كافية لوضع التشخيص[1]، أما في حال المرور بحدث صادم، فهناك نسبة من الناجين تقدر بنحو 20 إلى 30٪ سوف تصاب باضطراب كرب ما بعد الصدمة[2]، وقد وُجد أن 15٪ من محاربي فيتنام الذين كانوا على مسرح الأحداث في فترة زمنية محدَّدة كانت خاضعة للدراسة، قد استوفوا الخصائص التشخيصية لاضطراب كرب ما بعد الصدمة التي تحدثنا عنها من قبل[3].

لاحظ بعض العلماء من خلال أبحاثهم أن تجربة الاحتجاز في سجن والتعرض إلى تعذيب نفسي؛ تمثل أسوأ وأعتى الأحداث الصادمة التي قد يصادفها إنسان[4]، إذ يسجل ضحاياها أعلى نسبة على الإطلاق في الإصابة باضطراب كرب ما بعد الصدمة، وقد أظهرت بعض الدراسات استيفاء نسبة 38٪ منهم الخصائص التشخيصية للاضطراب مجتمعة، وهي نسبة مهولة مقارنة بنسب ما عداها الاضطرابات[5].

(1) Kaplan, sadok,1998.

(2) Adshead, G., (2000). Psychological therapies for post traumatic stress disorder. ***British Journal of Psychiatry***, 177:144-148.

(3) Kulka et al, 1990.

(4) Ilic et a, 199.

(5) *Randall, G.R.; Luiz, L. quiroga, J.; Zunzunegui, V.; Kolff, A.; Deutsch, A.; Doan, R. (1985). Physical and psychiatric effects of torture: 2 medical studies. In: Stover, E. and Nightingale, E.O. (eds). The breaking of minds and bodies: torture, psychiatric abuse and the health profession. New York: freeman.*

أجريت دراسة أخرى شيِّقة على مجموعتين من السجناء؛ تعرَّض أفراد المجموعة الأولى إلى التعذيب، بينما لم يحدث مكروه لأفراد المجموعة الثانية، وقد وجد الباحثون أن نسبة 39٪ من السجناء المعذبين استوفت الخصائص التشخيصية لاضطراب كرب ما بعد الصدمة، بينما لم يستوف شخص واحد من المجموعة الأخرى التي ظلَّت بمأمن، أية خاصية تشخيصية[1].

هناك أيضًا دراسة تم تطبيقها على السجناء الفلسطينيين الذين تعرَّضوا إلى تعذيب نفسي وجسدي في السجون الإسرائيلية؛ وقد أظهرت وجود ثمانية أعراض فأكثر خاصة باضطراب كرب ما بعد الصدمة لدى 29٪ من أفراد تلك العينة[2]، أمَّا الدراسة التي أُجرِيَت على طالبي اللجوء في أستراليا، والذين عانوا في الأغلب إحدى صور الاضطهاد وأُجبِروا على مغادرة أوطانهم، فقد أظهرت أن نسبة الإصابة باضطراب كرب ما بعد الصدمة بينهم بلغت 36,8٪، لكن تلك النسبة كانت أعلى بين طالبي اللجوء الذين مرَّوا بأحداث صادمة تشمل التعذيب، حيث بلغت 47٪[3].

(1) *Paker, M.; Paker, O.; Yuksel, S. (1993). Psychological effects of torture: an empirical study of tortured and non- tortured non-political prisoners. In: Basoglu, M. (Ed.), torture and its consequences: current treatment approaches. Cambridge: Cambridge university press..*

(2) *El Sarraj, E. and Salmi,S. (1993). Torture and mental health. The experience of Palestinians in Israeli prisons. Gaza Community Mental Health Programme.*

(3) Silova et al, 1997.

عوامل مؤثرة في التبعات النفسية للتعذيب

توجد عوامل عدَّة متداخلة تؤثر في مسار الحالة النفسية للضحية؛ مِن العلماء مَن يصنِّف هذه العوامل طبقًا لعلاقتها الزمنية بتجربة التعذيب، سواء كانت موجودة قبل التجربة كالسمات الشخصية للضحية مثلًا، أو ظهرت أثناء التجربة كقدرة الضحية على التأقلم مع الموقف، أو جاءت بعد انتهاء التجربة كالمساندة العائلية والاجتماعية التي حظت بها الضحية، ومِن العلماء أيضًا من يصنِّف العوامل مثلها مثل تلك المؤثرة في عملية التأقلم التي ذكرتها سلفًا؛ فهناك عوامل تُشكِّل مصدرًا محتملًا للخطورة، وأخرى تُشكِّل مصدرًا للحماية ودافعًا لتجاوز الصدمة.

أخيرًا هناك تصنيف عمليّ أكثر فاعلية يضم العوامل المؤثرة في كل مرحلة من مراحل التجربة، ويجمع خصائص كل مكون من مكوناتها؛ فهناك على سبيل المثال خصائص عملية التعذيب التي يضطلع بها الجلاد والعوامل المؤثرة فيها، وخصائص وسمات الضحية الواقعة تحت سيطرته، ثم خصائص البيئة المحيطة التي تمتد لتشمل المجتمع بأسره والعوامل الإيجابية والسلبية المحيطة بها، وأخيرًا هناك خصائص عملية العلاج والتأهيل النفسي والعوامل التي قد تساعدها على النجاح أو تودي بها إلى الفشل[1].

أولًا، الهدف من التعذيب: يمكن أن تتوقَّف أهداف التعذيب ومقاصده عند حدود انتزاع المعلومات أو الاعترافات من الضحايا، لكنها قد تتجاوز هذا الأمر بمسافة كبيرة، لتصبح أكثر خبثًا وشراسة

(1) *Shrestha, N.M.; Sharma, B. (1995). Torture and torture victims: a manual for medical professionals. Pp.22-36. published by: Center for victims of torture, Nepal (CVICT) in collaboration with Nepal Medical Association and RCT/IRCT, Denmark.*

وبدلًا من الاكتفاء بالحصول على المعلومة، فإن تدمير هوية الضحية وكسر إرادتها وإخضاعها لإرادة الجلاد، وجعلها عبرة أمام المجتمع بما يكفي لإيصال رسالة ترويع لأفراده، تصبح جميعها المقاصد والأهداف الأساسية من وراء الفعل، وقد تمثِّل الجوهر الذي تتأسس عليه عمليات التعذيب منذ البداية، وتُصَمَّمُ لتحقيقه وسائل وآليات خاصة.

مِن عَجَبٍ أن نجد أنفسنا في مَحَلّ تفضيل بين أهداف التعذيب المختلفة، لكن الواقع يؤكد أن تعذيب شخص دونما هدف سوى سحق إنسانيته وكينونته وتدمير بنيته المعرفية والنفسية، كما يحدث مع بعض السجناء السياسيين، ليترُكُ أثرًا لا يقارن بما تتركه عمليات التعذيب الأخرى التي لا تستهدف سوى انتزاع معلومة أو اعتراف، دون أن تعمد إلى تحطيم عقل الضحية. إن تعذيب شخص بغرض كسر إرداته وتفتيت ذاته أمر يسفر عن خلل نفسي عميق تصعب مداواته فيما بعد.

ثانيًا، خصائص التعذيب: تشمل النوعية، الشدة، والتواتر، وتؤثر كل خاصية منها بشكل من الأشكال على الحالة النفسية للضحية بعد إطلاق سراحها.

نوعية التعذيب: يُعتَبَر التعذيب العقليّ والنفسيّ أكثر تعجيزًا وأشد وطأة من التعذيب الجسدي، أما عملية التشويه المتعمَّد للجسد، أو إحداث عاهة مستديمة فيه فتعتبر أقوى وأمضى تأثيرًا مِمَّا لو تعرَّض الشخص لألم قاصم قصير المدى، كذلك فإن الإجبار على مشاهدة آخرين يتم تعذيبهم ليمثل أحد العوامل شديدة التأثير في الضحية، وهو بمثابة مؤشر قوي على احتمالية الإصابة باضطراب كرب ما بعد الصدمة فيما بعد[1].

---

(1) *Cunningham, M. and Cunningham, J.D. (1997). Patterns of symptomatology and patterns of torture and trauma experience in resettled refugees.* ***Aust. NZJ Psychiatry*** *31: 555-565.*

لُوحِظَ أيضًا أن الشعور الشخصيّ بشدة المحنة قد يرتبط بمواقف معينة يتجلَّى فيها فقدان السيطرة التام على جريان الأمور؛ مثلما في حالات خنق الجلاد للضحية، وتقييد حركة الجسم أثناء الضرب، والإعدام الصوري أو ما يطلق عليه «الإعدام الزائف»، ويؤدي هذا الشعور القوي بفقدان السيطرة إلى تفاقم احتمالات الإصابة باضطراب كرب ما بعد الصدمة.

شدة التعذيب ودرجته: لا توجد أبحاث كافية لتأكيد وجود علاقة مباشرة ووطيدة ما بين اشتداد التعذيب من ناحية، والتبعات النفسية المحتملة من ناحية أخرى، وإن ظهرت إحدى الدراسات التي أجريت في أوائل التسعينيات، لتشير إلى وجود علاقة طردية بين شدة التعذيب كما تستقبلها الضحية، والتبعات التي تعاني منها بعد ذلك[1].

على كل حال، حينما نتحدَّث تحديدًا عن شدة التعذيب الواقع على الضحية، يجب علينا الانتباه إلى أن استقبال المؤثرات الخارجية يختلف من شخص لآخر إلى حدٍّ بعيد، فهناك من يتألم لكلمة بسيطة وهناك من لا تشعره الكلمة نفسها بأي سوء، هناك من هو قادر على تحمُّل ألم جسدي عنيف، وهناك من يصرخ لأقل وخزة. لا يتعلَّق الأمر -كما قد يتصور الكثيرون- بقوة الشخصية أو الصلابة والجَلَد، بل هي محض اختلافات في نقل الإشارات العصبية، والمواد الكيميائية المسؤولة عن الإحساس بالألم، والتي لا حيلة للشخص فيها.

التواتر: وجدت الدراسات أن تزايد عدد مرات التعذيب في فترة زمنية معلومة، وكذلك تراكم الصدمات القوية المؤثرة، يدخلان ضمن

(1) *Basoglu, M.; Paker, M.; Paker, O.; Ozmen, E. Mraks, I.M.; Incesu, C.; Sahin, D.; and Sarimurat, N. (1994a). Psychological effects of torture: a comparison of tortured with non-tortured political activists in turkey.* ***American Journal of Psychiatry, 151.***

المؤشرات الهامة المرتبطة بالإصابة بالاكتئاب وأعراض التيقظ الزائد الخاصة باضطراب كرب ما بعد الصدمة[1].

خلصت الدراسات أيضًا إلى أن الوصول إلى عدد معين من نوبات التعذيب المتعاقبة -وهي نقطة فاصلة خاصة بكل شخص- يُنهِي عملية التراكم، وحين يتم تجاوز هذه النقطة الفاصلة، لا يعود هناك تأثير واضح للمزيد من النوبات والصدمات، وبالتالي لا تتولّد احتمالات إضافية لحدوث كرب ما بعد الصدمة.[2]

تشير الأبحاث بوجه عام ، إلى أن الصدمات الناتجة عن فعل بشري كالحروب مثلاً[3] هي الأكثر تسببًا في الإصابة باضطراب كرب ما بعد الصدمة، إذا ما قورنت بالصدمات الناتجة عن كوارث طبيعية كالأعاصير والبراكين. تميل كفة الميزان نحو الأفعال البشرية العنيفة بسبب خاصية تنفرد بها تلك الأفعال ألا وهي العمدية، ويُعّدُّ التعذيب أسوأها أثرًا، ويمكننا أن نعزو ذلك إلى خاصية إضافية تميزه، ولا تتوفَّر في الأفعال البشرية الصادمة الأخرى وهي **الاختصاص**.

العمدية: إن السياق الذي يضع إنسانًا في مواجهة آخر؛ في موقف الهجوم والاعتداء على السلامة الجسدية واحترام الذات، إنما يختلف تمامًا عن سياق الكوارث الطبيعية، حيث لا تقوم الطبيعة بتهديد احترام الإنسان لنفسه حتى وإن قتلته، ولا تعتدي على كرامته وكبريائه، ولاتتعمَّد إهانته وإذلاله.

---

(1) Mollica et al., 1998.

(2) *Basoglu, M.; Paker, M.; Paker, O.; Ozmen, E. and Sahin, D. (1994b). Factors related to long term traumatic stress responses in survivors of torture.* ***Journal of the American Medical Association****, 272 (5), 357-363.*

(3) Resnik, H.S.; Kilpatrick, D.G.; Dansky, B.S.; Saunders, B.E. and Best, C.L. (1993). Prevalence of civilian trauma and PTSD in a representative sample of women. ***Journal of Consulting and Clinical Psychology***, 61:984-991.

نعم، يمكن للطبيعة أن تكون مؤذية ، لكنها لا تحمل أبدًا نوايا شيطانية، أو على الأقل لا يراها البشر بهذه الطريقة في العصر الحديث، وعليه فإن الفعل البشري المؤذي عن عمد، سواءً كان مُعَممًا كَشَنِّ حرب أو حملة إبادة جماعية، أو مُخَصَّصًا كالاغتصاب، إنما يسهم كنواة أساسية في إصابة ضحاياه باضطراب كرب ما بعد الصدمة؛ بما يحمل في جوهره من تهديد مباشر مقصود بالموت، أو بإلحاق العار. تُضَافُ في حال التعذيب عدة خصائص أخرى تزيد من احتمالات الإصابة بتبعات نفسية مضاعفة، منها الإجبار على خوض تجارب مروعة كالوقوف عاجزًا أمام اغتصاب أو قتل أحد أعضاء العائلة[1].

التعميم والاختصاص: يبدو على الجانب الآخر أن تعميم الفاجعة على المجموع يقلل من شعور الفرد بالانسحاق تحت وطأة الضغط النفسي؛ يرى المرء في حال حدوث زلزال مثلًا، أن بشرًا كثيرون تلحق بهم خسائر متنوعة، وعائلات لا حصر لها تنتكب بوجود ضحايا من بين أفرادها، هنا يصبح الفرد جزءًا من كل، وتتوزَّع الهموم على هذا «الكُلّ» بالشراكة، أمَّا تخصيص الفاجعة أو الصدمة وقصرها على فرد واحد، فيضاعف من تأثيرها عليه. يقع فعل التعذيب في العادة على ضحية دون غيرها، وبمعزل عن الآخرين، مما يجعلها تشعر بالوحدة في مصابها وبأنَّ أحدًا لا يشاركها ألمها ولا يدركه ولا يتمكن من استيعابه، وهو أمرٌ قاسٍ، يُكَثِّفُ الآلام والجراح النفسية، ويمهِّد لتبعات شديدة الوطأة.

ثالثًا، خصائص ضحية التعذيب: كالنوع، السن، سمات الشخصية، البيئة المحيطة والخبرات السابقة، ويضاف إلى تلك الخصائص مدى الشعور بالهزيمة العقلية أثناء المرور بالتجربة.

---

(1) *Weisaeth, L. (1996): The s.ressor response relationship. In: Giller jr, E.L. and Weisaeth, L. (eds). Post-traumatic stress disorder. Bailliere's* ***Clinical Psychiatry****. 191-213.*

السن: يمكن أن يزداد الأثر النفسي الذي يتركه التعذيب كون الضحية في سن الطفولة أو العجز والكهولة على حد سواء، بأكثر مما لو كانت الضحية في سن الشباب، فآليات التكيف تكون غير ناضجة ومتبلورة في الأطفال، كما يعاني كبار السن من صعوبات في التعامل مع والاعتياد على أشياء غريبة عنهم وغير مألوفة بوجه عام، أما بالنسبة للشباب فهم الأقدر على التأقلم مع الأوضاع الجديدة والأكثر استعدادًا للتكيف معها، إذ تتسم تلك المرحلة العمرية عامة بالجرأة والإقدام، وباستيعاب التجارب المختلفة مهما كانت قسوتها.

النوع الاجتماعي؛ يدلي الباحثون هنا برؤى مختلفة؛ هناك من يدفع بقابلية النساء للتأثر بالتعذيب بشكل أكبر من الرجال كونهن أكثر رهافة جسديًا واجتماعياً[1]، وهناك من يرى النساء أكثر قدرة على التحمُّل، وعلى استخدام الآليات الدفاعية، والتكيف مع أكثر الأوضاع صعوبة، وبالتالي يصبحن تبعًا لهذا الرأي أقل عرضة للإصابة بالتبعات النفسية للتعذيب. بين هذا الرأي وذاك، يمكننا أن نجد بعض الدراسات الميدانية، التي تشير بوضوح إلى انعدام تأثير النوع، وكذلك السن، على قابلية الإصابة بأعراض وتبعات نفسية نتيجة للمرور بتجربة التعذيب[2]، وتبقى تلك العوامل محل دراسة وبحث دون نتائج حاسمة.

الشخصية وقوة الإرادة: يمكننا أن نستنتج تأثير سمات الشخصية الناضجة على حدوث تبعات نفسية لصدمة التعذيب، فكلما كان الشخص ناضجًا بما يكفي، متمتعًا بالاتزان الاجتماعي والعاطفي، كان أكثر قدرة على التحمل والتأقلم، وعلى تجاوز التجربة بأقل الخسائر النفسية، أما الاشخاص غير الناضجين، الذين لا يتمتعون بما يكفي من

(1) Shrestha & sharma, 1995.

(2) Basoglu et al., 1994b.

التوازن النفسي والاجتماعي، فإنهم يتأثرون بوضوح، ويعانون تبعات نفسية متنوعة تحت وطأة التعذيب، وتسهم في هذا الأمر بشكل عام بعض الخصال المتوارثة[1] كالثبات الانفعالي، كما تلعب درجة الإيمان بالآخرين والثقة فيهم دورًا مهمًا، وقد وجدت بعض الدراسات إن غياب الثقة في الآخرين، يمثل عاملًا مساعدًا على اختلال التوازن النفسي الناتج عن الصدمات بشكل عام[2].

القضية والمبدأ: ربما تكتسب الضحية قوة إرادة حقيقية ومؤثرة في حال وجود قضية تدافع عنها، فالحقوقيون والسياسيون وأصحاب المعتقدات الدينية الذين يُعتَقَلُون ويُعَذَّبُون بسبب مواقفهم، إنما يمتلكون أهدافًا يبغون تحقيقها ويدركون أهمية تمسكهم بمبادئهم مهما كانت الظروف والعواقب، وفي سبيلها قد يصبحون أصحاب عزم لا يلين. يدرك بعض هؤلاء أيضًا إنهم يضطلعون بدور بطوليّ مشرِّف سوف يُذكَرُ في سيرتهم الشخصية كمصدر للتيه والفخار، الأمر الذي يزيدهم قوة واستعدادًا لأداء الثمن؛ بينما يؤمن آخرون بأنهم يعملون في سبيل نصرة دينهم، ولا يرغبون في جزاءٍ دنيوي، بل قد يطمحون إلى الموت في سبيل معتقدهم، وهو أمر يمدهم أيضًا بقوة هائلة تصعب مجابهتها.

لقد أثبتت بعض الدراسات رجود معدل إصابة طفيف باضطراب كرب ما بعد الصدمة والاكتئاب وسط النشطاء السياسيين الذين يتم

---

(1) *Amris, S. and Arenas, J., (2003). Outcome of torture rehabilitation at specialized centers from the clients' and the heath professional perspective. The IRCT impact assessment study IV, phase I, the work field of torture, supplement 1., 9-30.*

(2) *Basoglu, M. (1997). Torture as a stressful life event: a review of the current status of knowledge. In: Miller, T.W. (ed.). Clinical disorder and stressful life events. Pp. 45-70. Madison, CT: International University Press.*

تعذيبهم. تم تفسير تلك النتائج التي خالفت توقعات الباحثين بأن ثمَّة عوامل حامية قد توافرت لهؤلاء الناشطين؛ منها وجود دور للمنظومة الإيمانية للشخص، ولا يقصد هنا بالمنظومة الإيمانية التدين فقط، بل هو الإيمان بقضية ما، والولاء لها وإبداء الالتزام تجاهها.

الخبرات السابقة: تُعتبَرُ الخبرة السابقة بمثابة عامل أساسيّ، يساعد الشخص على التأقلم بشكل أفضل مع نوبة التعذيب التي يتعرَّض لها. إن الحدس والاستعداد اللذين يتكونان مع تراكم التجارب والخبرات: يدعمان قدرة الشخص على التنبؤ بما سوف يجري له، وبالتالي يزيحان عن كاهله عبء ترقب المجهول، ويسهمان في تخفيف وطأة التعذيب.

ثبت من خلال غالبية الأبحاث أن عدم وجود استعداد نفسي سالف. لهو مؤشر قوي على إمكانية حدوث أزمات نفسية أكثر حدَّة وضراوة لدى الضحية[1]، وقد أكدت بعض الدراسات أن غياب المعلومات المسبقة حول تجربة التعذيب، بالإضافة إلى نقصان الإعداد النفسي، وعدم وجود حصانة تم اكتسابها مِن قبل تجاه الضغوط والصدمات[2] لهي مؤشرات قوية على احتمالية معاناة الضحية من أعراض توتر لاحقة[3]، من جانب آخر، تؤدي خبرة الاحتجاز والتعذيب السابقة، إلى تحطيم أي اعتقاد لدى الضحية في عدالة النظام الحاكم وإنصافه، وبالتالي لا تفاجأ بوحشية أجهزته الأمنية، ولا تُصدَمُ بالانتهاكات التي تجري لها، وفي هذا، دون شك، عامل وقائي يخفف من حدة التبعات النفسية التي قد تلحق بها[4].

---

(1) Basoglu et al., 1997

(2) Basoglu et al. 1994a.

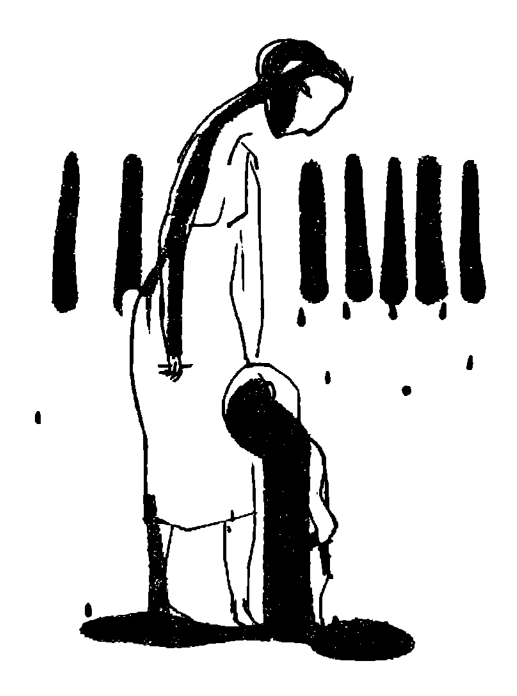
(3) *Holtz, T.H. (1998). Refugee trauma versus torture trauma. A retrospective controlled cohort study of Tibetan refugees.* ***J Nerv Ment Dis.*** *186 (1): 24-34.*

(4) *Basoglu, M. and Aker, T. (1996). Cognitive-behavioral treatment of torture survivors: a case study.* ***Torture,*** *6 (3).*

يشير العلماء أيضًا إلى أن بعض الأمور المتعلّقة بالاستعداد النفسي للضحية، مثل كيفية استقبالها لتجربة التعذيب، وفداحة الإحساس الذي ينتابها خلالها، إنما تؤثر بوضوح في إصابتها باضطرابات لاحقة. هذا وتؤكد بعض الدراسات أن الضحية كلما أبدت انسحاقًا تحت وطأة التعذيب، وفشلًا في التأقلم مع المحنة وقت حدوثها، ارتفعت معدلات إصابتها باضطراب كرب ما بعد الصدمة، بينما تبقى احتمالية الإصابة بالاكتئاب غير وثيقة الصلة بهذه العوامل والمؤثرات.

خبرات الطفولة: أظهرت بعض الأبحاث دلائل تفيد أن هؤلاء الذين سبق تعرضهم في مرحلة الطفولة لصدمة الاستغلال الجسدي، سواء بالعنف الشديد الذي يرقى إلى التعذيب، أو بالتحرش الجنسي و الاغتصاب الفعلي، ربما كانوا أكثر عرضة للإصابة باضطراب كرب ما بعد الصدمة، مقارنة بالذين لم يتعرَّضوا في الطفولة إلى مثل تلك النوعية من الصدمات[1]. تستدعي صدمة التعذيب لدى هؤلاء الضحايا صدماتهم السابقة جميعها، حتى ولو كانت موغلة في القدم، فيصبح الأثر مضاعفًا، ويزداد ارتباك الضحية بين الماضي والحاضر. يأتي هذا على عكس ما تذكره بعض الدراسات بشأن الأشخاص البالغين، الذين يُعتبَرُ امتلاكهم خبرات سابقة متعلقة بالتعذيب على وجه التحديد، أمرًا إيجابيًّا في حال تعرُّضهم له مرة أخرى.

(1) *Bremner, J.D.; Southwick, S.M.; Johnathon, D.R.; et al. (1993a). Childhood physical abuse in combat-related posttraumatic stress disorder in Vietnam veterans.* ***Am J Psychiatry*** *150: 235-239.*



التاريخ المرضي: ربما تسهم الإصابة السالفة باضطراب نفسي، أيًا كان نوعه وتشخيصه، في جعل المرء أقل تحملًا للضغوط، وأكثر عرضة للانتكاس، كما أنها قد تجعل التبعات النفسية للتعذيب أكثر حدَّة وضراوة.

الهزيمة العقلية: تعتبر أحد المحددات المعرفية الهامة، فيما يتعلَّق بإصابة السجناء السياسيين باضطراب كرب ما بعد الصدمة[1]، وتتبدى فكرة الهزيمة العقلية كأمر منطقي ومفهوم أثناء دراسة هؤلاء السجناء،

(1) *Ehlers, A.; Boos, A.; Maercker. A. (2000). PTSD following political imprisonment: the role of mental defeat, alienation, and perceived permanent change.* ***Journal of Abnormal Psychology****, vol.109 1, 45-55.*

حيث ندرك الآن بوضوح أن أحد مقاصد التعذيب الأساسية في تلك الحالة هو كسر إرادة الضحية[1].

تعرف الهزيمة العقلية بكونها شعورًا شخصيًا بالفقدان الكامل للاستقلال، حالة من الاستسلام تغتال عقل الشخص وتجبره على الكف عن الجهود التي يبذلها، والتي يستهدف من ورائها استبقاء هويته باعتباره إنسانًا له إرادة خاصة، وعليه؛ يختبر الشخص الهزيمة العقلية بمجرد أن يخضع لجلاده ويسلم إرادته، ويتنازل عن أفكاره ومبادئه، ومِن ثَمَّ يشعر بأنه لم يعد كائنًا بشريًا، وأنه محض «شيء» فيفقد مقاومته تمامًا، ويتوقَّف عن الاعتناء بنفسه بل وعن الرغبة في البقاء؛ **«لا أهتم حقيقة إن عشت أو مت»**.

حين ينظر الشخص إلى التجربة التي مرَّ بها، ثم يترجم ما حدث له باعتباره نهاية لوجوده الإنساني نتيجة لاستسلامه المشين، فهو يسهم بنصيب وافر في تدعيم إصابته باضطراب كرب ما بعد الصدمة، وعدم استجابته لمحاولات العلاج والتأهيل، وتؤكد إحدى الدراسات المهمة التي فحص خلالها الباحثون واحدًا وثمانين سجينًا سياسيًا سابقًا، إن هؤلاء الذين أصيبوا باضطراب كرب ما بعد الصدمة المزمن، كانوا هم الأكثر ميلًا للشعور بالهزيمة العقلية، وبالانعزال، والانسلاخ عن الآخرين خلال تجربة التعذيب التي خاضوها[2].

رابعًا، خصائص البيئة المحيطة والخلفية الاجتماعية: يمكن أن توفر البيئة المحيطة بالضحية بعض العناصر الإيجابية التي تؤثر في الوضع بشكل عام، وتتألَّف البيئة المحيطة من الأسرة في حدودها الضيقة، وكذلك العائلة الممتدة، ودوائر الأصدقاء والزملاء، والجيران، ثم

(1) Duncan, F. (1996). A glimpse of hell: reports on torture world wide. London: Biddles.

(2) Ehlers et al, 2000.

مجتمع بمعناه الواسع، الذي يتضمَّن الرأي العام ووسائل الإعلام.

العائلة: حين يبدي أفراد العائلة التفهم، والتعاطف، ويقدمون المساندة، والاحتضان، والدعم الكافيين، فإنهم يشاركون فعليًا في صنع حالة إيجابية تزيل جزءًا من الضغوط، وتخفِّف الشعور الثقيل بالمحنة، ومن ثم تسهم في تخفيف التبعات النفسية التي قد تصاب بها الضحية.

المجتمع: لا يختلف الأمر كثيرًا بالنسبة إلى المجتمع، رغم أن الضحية لا تنتظر منه في أغلب الأحوال الكثير من حيث المساندة والدعم، وعادة ما يكون استقبال المجتمع لها بصورة طبيعية أمرًا كافيًا، بل مرضيًا ومحمودًا إذا ما تحقق. فالضحية تشعر في أحيان كثيرة بإنها أصبحت منبوذة، كونها تُمَثِّلُ مصدرًا للمتاعب والمشكلات، ويضاعف ذلك من إحساسها بالمحنة[1].

بعض الأشخاص قد يُقَابَلون من الجيران والمعارف بكثير من التحفظ بعد إطلاق سراحهم، والبعض قد يتعرَّض إلى الاستبعاد والإقصاء، والفصل من العمل، والعزل التام. هناك أيضًا من يعانون شعورًا بالذنب نتيجة لاتهامهم من الأصدقاء بأنهم لم يقاوموا بما يكفي، ولا يتوقَّف الأمر عند هذا الحد بل قد يصل إلى وصمهم بالخيانة والوشاية، وقد يُتَّهَمُون في الوقت ذاته من الأقرباء بأن أفعالهم وأخطاءهم السابقة هي السبب وراء ما يعانونه في الحاضر، وبالتالي لا تحق لهم الشكوى.

يسهم رد الفعل العدائي من المجتمع، والذي لا يمكننا حقًا إغفاله، في جعل الضحية أكثر هشاشة وأكثر قابلية للمرور بأزمات نفسية متنوعة، كما يمهد لعدد من الاضطرابات اللاحقة؛ وبوجه عام فإن افتقاد المساندة الاجتماعية بعد فترة الاحتجاز، إنما يرتبط ارتباطًا وثيقًا

---

(1) Shrestha & sharma, 1995.

باحتمالية الإصابة بالاكتئاب، وفي الوقت نفسه ترتبط الضغوط التي تلي إطلاق السراح كالتهديدات، باحتمالية الإصابة بالتوتر والقلق، كما وُجِدَ أيضًا أن اضطراب كرب ما بعد الصدمة المزمن؛ إنما يرتبط بالتغيرات السلبية الدائمة التي يشعر الشخص إنها قد أصابت شخصيته وطموحه في الحياة؛ كالحرمان من المستقبل الوظيفي والترقي.

يمكننا أن نلحظ في إطار رد فعل المجتمع تجاه الضحايا؛ تلك التفرقة المجحفة بين النشطاء أصحاب الشهرة الإعلامية الذين تعرضوا للاحتجاز والتعذيب، وبين هؤلاء الأقل شهرة وحظًا، الذين ينتمون في العادة إلى طبقات أفقر وأدنى على خارطة السلم الاجتماعي. يقول أحد هؤلاء الذي عانوا من التجاهل والإهمال في رسالة من داخل محبسه: **«أصبح يتسلل إلى الإحباط واليأس والانكسار بسبب الإحساس بالنسيان، أعلم جيدًا أنني غير معروف ومشهور ولهذا لا يوجد تسليط ضوء على القضية.. لو كنت مشهورًا زي «..»، كنت هاروح في أول جلسة لبيتنا، لو كنت تبع حزب أو حركة كنت زماني ما كملتش 30 يوم حبس»**[1]

لا يقتصر الأمر على التجاهل الإعلامي والمجتمعيّ، بل تقوم وسائل الإعلام في كثير من الأحيان بتشويه صورة معارضي النظام الذين يتم اعتقالهم، سواء خلال فترة الحبس أو بعد إطلاق السراح، ومِن ثَمَّ تُضَافُ أعباءٌ جديدة إلى كاهلهم فوق ما تحملوه من إهانات وتعذيب. يقول أحد المُفرَج عنهم مِمَن قُدِّمُوا إلى محاكمات عسكرية، وعانوا تعذيبًا شديدًا خلال فترة السجن، وتم تصويرهم مِن وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية باعتبارهم بلطجية، أثناء أحداث ثورة يناير: **«لو كنت بلطجي صحيح ما كنتش خرجت ولا كانت الناس وقفت**

(1) التحرير: جو الأسطورة: ما حدش بيتضامن معايا غير أصحابي. 27 مايو 2013.

جنبي ودافعت عني، الإعلام والأمن هما اللي صوروا للناس إني بلطجي»[1].

يحكي معارض آخر عما قام به محتجزوه قبل ان يتم تصويره في وسائل الإعلام: «**نكشوا شعرنا قبل ما يصورونا عشان نبقى زي البلطجية، وجابوا طرابيزه طويلة عليها حوالي 15 سكينة وشوية سواطير، وزجاجات فاضية عليها قماش على أساس إنها مولوتوف، قالوا لنا فاكرين إنكم عملتم ثورة، طيب هاوريكم صور الأحراز عشان الناس تعرف إنكم بلطجية**»[2]. كثيرًا ما يوصم المعارضون بالعمالة والخيانة وتلقي التمويل من دول أجنبية، بهدف تخويف الآخرين، وضمان عزلهم داخل المجتمع وإبعاد الناس عنهم.

لا يمكننا أيضًا إغفال معنى ودلالات التعرض إلى «التعذيب» في الخلفية الثقافية للمجتمع؛ الذي طالما أقر العنف المادي في صور مختلفة بدعوى التأديب والتقويم. قد تستبيح هذه الخلفية الثقافية تعذيب شخص ما، ترى أنه ارتكب في عرفها ما يستوجب «العقاب»، وربما تغيَّرت تلك النظرة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير إلى حدٍّ ما، لكنها لا تزال حاضرة في أذهان الكثيرين.

قد يمارس المجتمع ضغوطه على الضحية من حيث لا يدري، حين يُلاحِظ ظهور شيء من الاضطراب النفسي عليها. تُوصَمُ الضحية في هذه الحالة بثلة من الأوصاف؛ المُحَمَّلَة بكل ما يعنيه المرض النفسي من تداعيات في ثقافة الناس، مثل الجنون، والمسّ، والتخلُّف، وركوب الشيطان، وما إلى ذلك من مترادفات مفجعة، أسهمت وسائل الإعلام

---

(1) ياسمين سليم: سامبو للشروق بعد خروجه من السجن..، جريدة الشروق، 22 أغسطس 2012.

(2) مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف: يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، ص 58 ،57- إصدار 2012.

لعميق الأسف في نشرها وترسيخها على نطاق واسع. يصبح لتلك العوامل تأثيرًا كبيرًا على مآل الاضطراب، خصوصًا حين تكون هناك حاجة ماسة إلى طلب مساعدة طبية متخصصة، لكنها تتأخر، ولا تتخذ عملية استشارة الأطباء مسارها الطبيعي، خوفًا من نظرات الآخرين ولمزاتهم، وتكون النتيجة النهائية هي تفاقم الاضطراب.

لا يوفِّر المجتمع أيضًا الحماية المناسبة للضحايا، فيتركهم تحت سطوة النظام الاستبدادي، عرضة لإعادة الاحتجاز والتعذيب، والملاحقة الأمنية، والتهديدات المستمرة، والإيذاء المتمثل في تهديد موارد الدخل، والتنكيل بأقربائهم وأصدقائهم، وإشاعة معلومات غير صحيحة تسيء لهم في محل السكن أو الدراسة أو أمام أرباب وظائفهم. يمثِّل هذا كله كربًا متواصلًا بالنسبة للضحية، ويحفِّز حدوث اضطرابات نفسية عنيفة، قد لا تتمكن العقاقير من التعامل معها.

خامسًا، العلاج وإعادة التأهيل: يعتبر التعرُّف على ضحايا التعذيب، وعائلاتهم، ومحاولة توفير العلاج ووسائل إعادة التأهيل بأسرع ما يمكن، أمرًا غاية في الأهمية، فكلما كان التعامل مع الإصابات سواء النفسية أو الجسدية مبكرًا، ازدادت فرص الشفاء والعودة إلى المجتمع وممارسة الحياة بشكل أقرب إلى الطبيعي، هذا وتمثل جودة الحالة الصحية العامة مؤشرًا إيجابيًا، بينما تعمل الإصابات الجسدية الجسيمة مثل فقدان أحد أعضاء الجسم، كمؤشر سلبيّ، يدفع بالضحية إلى براثن الاضطراب النفسي.

ثمَّة عامل شديد الأهمية يسهم بقدر كبير؛ إمَّا في تقبل الشخص لإصابته الجسدية التي غدت مزمنة، أو في رفضه لها، وعجزه عن التعامل معها كواقع لا مهرب منه. هذا العامل هو الإنجاز الذي حققه الشخص مقابل ما فقده؛ ربما يأتي الإنجاز على هيئة نجاحه في الحفاظ على زملائه آمنين دون أن يفشي أسرارًا تمسهم، أو في تأمين عائلته

و أصدقائه من خطرٍ كان محدقًا بهم. هناك من الأشخاص من فقدو عيونهم خلال ثورة يناير وما تلاها من أحداث، لكنهم أبدوا تماسكً وتساميًا غير معتادين أمام إصاباتهم، ربما بسبب الشعور الجارف بأن ما تحقَّق على الأرض من إسقاط لنظام فاسد مستبد، لهو مقابل عظيم يفوق فقدانهم للبصر. من المؤسف بحال، أنَّ بعض هؤلاء الأشخاص. تعرَّضوا لانتكاسات نفسية في الفترات اللاحقة، التي ظهر فيها أنَّ المقابل لم يكن مناسبًا، وأنَّ النظام الذي ضحوا ببصرهم من أجل إسقاطه، راح يعيد بناء أركانه مرة أخرى[1].

إن اللجوء إلى تناول العقاقير في هذه الحالات بهدف التغلب على الأعراض النفسية المؤلمة أمر شائع الحدوث، لكن الإرشادات العامة الحديثة التي توصي بها منظمة الصحة العالمية تسير في الاتجاه المعاكس، حيث ترجِّح العلاج النفسي المعتمد على جلسات تجمع الناجين والناجيات من تجربة العنف والتعذيب بالمعالجين أو الأطباء، بدلًا من تناول العقاقير الطبية المهدئة، ولقد اهتمت بعض وسائل الإعلام في عام ألفين وثلاثة عشر[2]، حيث تكاثرت الكروب والأحداث الصادمة وخصوصًا التعذيب، بهذه الإرشادات التي تشير إلى أن اللجوء إلى تعاطي الدواء مباشرة ليس بمستحب، إذ يبطئ من عملية الشفاء، وأنه من الأفضل أن يكون الملاذ الأخير إذ ما فشلت الوسائل الأخرى في علاج الأعراض.

---

(1) مقابلة مع د. منى حامد، طبيبة بمركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف، يوليو 2013.

(2) جريدة الشرق الأوسط: إرشادات جديدة لمنظمة الصحة: العلاج النفسي بدلا من الأدوية، جنيف لندن، 14 أغسطس 2013.

المقومات الأساسية لعملية الإعداد النفسي للتعذيب

يمكن تعريف الإعداد النفسي بأنه «**مقياس للمرونة التي يبديها الشخص عند تعرضه لموقف يحمل كربًا محددًا**»[1]، ويشمل عددًا من المقوِّمات المعرفية والإدراكية؛ مثل المنظومة الاعتقادية القوية سواءً كانت دينية أو سياسية أو غيرها، والقابلية لإعطاء معنى للتجربة الصادمة، وكذلك القدرة على التنبؤ بالحدث، وإمكانية السيطرة عليه، كما يشمل أيضًا مقومات سلوكية؛ مثل التحصين المسبق ضد الكروب الصادمة، وهو أمر يمكن اكتسابه من خلال الممارسة السياسية المكثفة -المعارضة بالطبع- في ظل أنظمة قمعية[2].

على كل حال ليست هذه المقومات بقاطعة في حمايتها للشخص، وإعداده لتجاوز الصدمة بنجاح ودون عواقب، إذ يمكن رغم توافرها، ومع افتراض الاستعداد الجيد والتحضير، أن تصاب الضحية بتبعات نفسية جرَّاء التعذيب، وقد تعاني من أعراض اضطراب كرب ما بعد الصدمة كذلك، وعلى كل حال؛ لا تزال الآليات والطرق التي يعمل من خلالها الإعداد النفسي، كواقٍ من الأحداث الصادمة، غير واضحة حتى الآن[3].

Dalal .

---

(1) Basoglu et al, 1997.

(2) *Basoglu, M.; Aker, T.; Kaptanoglu, C.; Livanou, M. and Erol, A. (nd.). Cognitive and emotional responses in survivors of torture. Unpublished manuscript. In: Basoglu, M. Jaranson, JM.; Mollica, R.; Kastrup, M., (2001): Torture and mental health. A research overview. In: Gerrity, E.: Kean, TM.; Tuma, F. (eds.) The mental health consequences of torture. pp. 35-62. Kluwer academic/plenum publishers.*

(3) Basoglu et al, 2001.

الفصل الرابع

دراسات ميدانية عن ضحايا التعذيب

يبدو أن هناك ندرة حقيقية في مجموع الأبحاث النفسية المتعلِّقة بضحايا التعذيب وبالجلادين أيضًا، ليس في مصر فقط بل على مستوى المنطقة العربية بأسرها، حيث تتعاقب الأنظمة الشمولية على الحكم نظامًا تلو الآخر، فتعمل على تقويض مناخ الحرية الواجب توافره للعلماء والدارسين بشكل عام، وتتعمَّد إخفاء المعلومات وتزييفها، وتضع من الصعوبات والعراقيل ما يجعل البحث في هذا المجال أمرًا عسيرًا. يمكننا أن نستثني من التعميم فلسطين لما لها من وضع خاص، وبما لأطباءها وباحثيها من باع طويل في التعامل مع أشكال العنف المتنوعة، وقد قدم هؤلاء، وهم كُثرٌ، عددًا من الدراسات الميدانية المهمة لأحوال مَن احتُجِزُوا في السجون الإسرائيلية، ومَن تعرَّضوا للتعذيب تحت سطوة الاحتلال.

تعود تلك الندرة في جزء منها؛ إلى المعوقات التي تُعَطِّل الاتصال بين الضحايا والأطباء، فتجربة التعذيب وإن انتهت نظريًا إلّا أن تداعيتها تستمر، وتتابع، وقد تقف حجر عثرة في طريق طلب المشورة أو العلاج، أو حتى المشاركة البريئة في دراسة علمية لا هدف وراءها سوى المعرفة

والتطور. تتمثل تلك المعوقات في شعور الضحايا بالخوف الشديد أمام تهديدات جلاديهم إن هم تحدثوا عما أصابهم، وبالذعر من فكرة إعادة اعتقالهم وإيذائهم مرة أخرى، وإحساسهم العميق بالذنب والعار لما فُعِلَ بهم وعدم رغبتهم في الحديث عن التجربة، وعدم ثقتهم في المجتمع الذي خذلهم ونكص عن تقديم الحماية والمساعدة بما فيه الأطباء، وفي كثير من الأحيان لا يقتنع الضحايا بجدوى الطب النفسي، ولا يعترفون بكفاءته في التعامل مع مثل حالاتهم؛ وهي نظرة تتدعَّم بالخلفية الثقافية المتغلغلة، التي تضرب أسوارًا من الخجل والنفور حول الاضطرابات التي تصيب النفس دون الجسد.

تُضَاف إلى هذا وذاك ظروف المعيشة الشاقة، والشظف الذي يعانيه معظم الضحايا المنتمين إلى طبقات دنيا؛ حيث الشكوى من ألم نفسيّ محض سُخف لا يصح لهم ارتكابه، وحيث اللجوء إلى المساعدة النفسية بمثابة رفاهة لا يحق لهم امتلاكها. علاوة على هذا؛ قد تغيب أهمية البحث العلمي عن الأذهان تمامًا، وربما يُنظَرُ إلى الباحثين والدارسين من زاوية اللا مبالاة أو التندُّر، فالهموم اليومية وتفاصيلها البائسة لا تدع في صدور أصحابها براحًا لما عداها، ولا تترك فسحة من الوقت للمشاركة في الإجراءات والضوابط العلمية التي تقتضيها الدراسات.

لا يسعى أغلب الضحايا من جانب آخر إلّا إلى الانتقام من الجلادين، ورد الاعتبار أمام المجتمع والعائلة، وأمام النفس بكل تأكيد، وحين تتحقَّق هذه الرغبة بأية وسيلة متاحة، تصبح كافية وشافية من الحزن والكآبة والضيق، ومن كافة الأعراض والاضطرابات النفسية التي عانوا منها سلفًا، ولا تعود للطبيب أو الباحث في هذه الحالة أهمية تُذكَر، طالما تحقَّق الهدف.

لا تنحصر أسباب تعثر الاتصال في الضحايا وحدهم، فربما

يتجنب الباحثون بدورهم التطرُّق إلى هذا المجال؛ لما قد يصاحبه من مضايقات لا حدَّ لها، سواء مِن السلطة بصورة مباشرة، أو مِن بعض المؤسسات البحثية والجامعية؛ التي تضع محاذير وخطوطًا حمراء على كل ما من شأنه جلب المتاعب والأزمات.

في مضمار التعذيب وآثاره النفسية، تكثر الأبحاث والدراسات القادمة من دول أمريكا اللاتينية، وهي دول شهدت وجود أنظمة حكم شديدة القوة والبأس والاستبداد، ومارس الجلادون في ظلها أبشع أنواع العنف والتعذيب، وصارت لأطبائها خبرة ثمينة في التعامل مع الناجين والناجيات من التجربة المروعة، وكذلك في سبر غور المُعَذِّبِين. يمكننا أن نجد أيضًا دراسات قام بها علماء وأطباء في دول تتمتع بحريات واسعة مثل كندا، وأستراليا، وغيرها من الدول التي تقبل اللاجئين على أراضيها، وتوفر لهم بعض سبل الرعاية، وتسمح بالبحث والدراسة دون قيود سياسية.

لا تنحصر أهمية الدراسات في معرفة الآثار النفسية التي يخلِّفها التعذيب على ضحاياه، لكنها تتعداها إلى تحديد بعض المؤشرات حول الفئات الأكثر عرضة للتعذيب، من حيث العمر، والجنس، والطبقة الاجتماعية، ومستوى التعليم على سبيل المثال، كما أنها تشير إلى أنماط التكيف التي يتجه إليها أغلب الضحايا؛ الناجح منها والفاشل، ومِن ثَمَّ توضح مدى تأثير التجربة على حيواتهم فيما بعد مِن حيث العمل والعائلة والدراسة والجوانب الشخصية المتنوعة. تعتبر الدراسات كذلك بمثابة مرآة واسعة؛ تعكس توجهات النظام الحاكم ومدى استيعابه لمعارضيه وقبوله للاختلاف، وتفضح في الوقت ذاته مدى تسلطه وعنفه وقدرته على القمع.

دراسة حول الأعراض المزمنة لما بعد التعذيب

قام عدد من الباحثين بفحص أربعة وأربعين شخصًا ممن تعرضوا إلى التعذيب في إحدى دول أمريكا اللاتينية، وقد انقسم هؤلاء الأشخاص إلى سبعة وثلاثين رجلًا، وسبع سيدات. كانوا جميعهم تحت سن الأربعين عدا أربعة أشخاص، وقد خاض أغلبهم تجربة الاحتجاز والتعذيب سنوات ما قبل إجراء الدراسة ما بين عامي 1976 و1977 ، بينما عُذِّبَ أربعة أشخاص خلال الأشهر القليلة التي سبقت مشاركتهم فيها.

نموذج البحث

خضع المشاركون في الدراسة للفحص عن طريق فريق طبي يتكون من أطباء نفسيين وباطنيين وعلماء نفس، حيث استُخدمَت نماذج بحثية تم تطويرها من خلال منظمة العفو الدولية. ملأ المشاركون استبيانًا حول ملابسات الاحتجاز والسجن، نوع وشدة التعذيب، الأعراض النفسية الفورية التي أصيبوا بها، والفترة الزمنية التي استغرقتها حتى الزوال، ومدى شدتها.

طُلِبَ منهم كذلك ذكر الأعراض التي ظهرت عليهم بعد وقت طويل من التعذيب، والفترة التي استغرقتها. تم تسجيل الحالة الصحية للمشاركين جميعهم، مع إجراء فحوصات جسدية ونفسية متنوعة، وقد رفض سبعة من أصل الأربعة وأربعين شخصًا الخضوع للتقييم النفسي، الأمر الذي يشير إلى مدى ذيوع الوصمة المحيطة بالاضطرابات والاختبارات النفسية على مستوى العالم.

الأعراض النفسية

أظهرت الدراسة أن أغلب المشاركين عانوا من التوتر، وأن معظمهم زارته كوابيس متكرِّرة حول تجارب التعذيب وكان من

الممكن تذكيرهم بهذه التجارب عبر مؤثرات ومنبهات محدَّدة، وقد أظهر الكثير منهم استجابة متضائلة للعالم الخارجي، كما لو كان هناك جدار يفصلهم عنه.

رغم اكتشاف فريق عمل الدراسة أن 38٪ من المشاركين مستوفون لخصائص اضطراب كرب ما بعد الصدمة، طبقًا للمراجع العالمية المُتَعَارَف عليها، لكنهم اعتقدوا أيضًا أن معدل تفشي هذا الاضطراب في العينة ربما يكون أعلى مما رصدوا، وقد فسَّروا اعتقادهم هذا بأن نموذج الدراسة لم يكن مُصَمَّمًا لتقييم الخصائص التشخيصية للاضطراب كل على حدة، وبالتالي فإن الأسئلة التي يمكنها تأكيد التشخيص لم تكن تُطرَح على المشاركين من الأصل، ولم تحظ بالتركيز المطلوب.

شملت الأعراض النفسية والسلوكية التي أمكن رصدها أثناء الفحص كل من؛ الصعوبة في إقامة علاقات اجتماعية جديدة ومستقرة لدى 32٪ من المشاركين، تَكَاثُف ذكريات الأحداث واقتحامها للذاكرة عنوة لدى 41٪، العجز عن الوثوق في المحيطين بهم لدى 38٪، ازدياد الارتباط والتعلق العاطفي بآخرين لدى 19٪، وأخيرًا الانسحاب والانعزال بعيدًا عن المجتمع لدى 19٪ أيضًا.

كانت هناك كذلك عدَّة أعراض وجدانية متنوعة فقد عانى مِن التوتر 38٪ مِن مجموع المشاركين، ومن ازدياد حدة الاستثارة 32٪، ومن القابلية للتغيُّر المزاجي الانفعالي السريع، أو ما يُعرَفُ بالمِزاج المتقلب 27٪، ومِن عدم القدرة على الاسترخاء وتضخم المخاوف والشد العصبي 41٪.

فيما يخص المزاج الاكتئابي؛ عانى من العجز عن الاستمتاع بالحياة 24٪ من مجموع المشاركين، ومن التبلُّد 22٪، ومِن صعوبة الإحساس بالمشاعر والعواطف والانفعالات 62٪، ومن الشعور السريع بالتعب

43٪، أمَّا فيما يتعلَّق بالوظائف العقلية العليا، فقد عانى من الفشل في التركيز نصف الأشخاص تقريبًا، ومن التراجع في قوة الذاكرة النسبة نفسها، أما الأعراض النفس - جسدية مثل الاضطراب التَحَوُّلِي، والذي تتحوَّل فيه الأزمة النفسية عن طريق اللا وعي إلى عرض جسدي يظهر على سبيل المثال في صورة الإصابة بالعمى أو الشلل دون وجود مسبب عضوي، فقد أمكن تشخيصه في 25٪ من المشاركين.

المحصلة النهائية

لم تكن الدراسة قادرة على ربط الشكاوى النفسية بأشكال محدَّدة من وسائل التعذيب، بسبب تعرُّض الضحايا لعددٍ مهول منها، إلّا أن فريق العمل استطاع القول بأنَّ أعراض التعذيب الجسدية تميل إلى التضاؤل لتصبح أقل تنغيصًا بمرور الوقت، وأن الشخص قد يتأقلم مع الإصابات المادية المزمنة التي لن تبرأ بشكل كامل، أمَّا الأعراض النفسية فإن جراحها لا تندمل، بل تستمر وقد تسوء بمرور الوقت، فتظل بمثابة منبع لا ينضب للأسى والمرارة، وتجعل صاحبها مكروبًا حتى مع انقضاء سنوات على تجربة التعذيب[1].

دراسة حول التعافي الذاتي ومتطلبات جلسات العلاج النفسي

أراد بعض الباحثين في منتصف الثمانينيات إرساء مفهوم واضح ومحدَّد لجلسات العلاج النفسي لضحايا التعذيب، اختار هؤلاء

---

(1) Randall, G.R.; Luiz, L.; quiroga, J.; Zunzunegui, V.; Kolff, A.; Deutsch, A.; Doan, R. (1985). Physical and psychiatric effects of torture: 2 medical studies. In: Stover, E. and Nightingale, E.O. (eds). The breaking of minds and bodies: torture, psychiatric abuse and the health profession. New York: freeman.

الباحثون عينة من الأشخاص وقسموها إلى مجموعات ثلاث[1].

كان الهدف من فحص المجموعة الأولى؛ الوقوف على وسائل التعذيب النفسية التي خضع لها أفرادها وبيان أثرها عليهم، بينما فُحِصَت المجموعة الثانية بهدف رصد الشكاوى النفسية والعصبية طويلة المدى لأفرادها، وتقييم مدى استبصارهم بالأعراض التي أصيبوا بها، أما المجموعة الثالثة فقد مثَّلت قاعدة لجلسات العلاج النفسي المستندة إلى مفاهيم محدَّدة، حيث كان من المقرَّر صياغة تلك المفاهيم تبعًا لاحتياجات المشاركين، بعد استخلاصها من عملية الفحص والتقييم.

بيانات شخصية

اشتملت عينة المشاركين على أربع وعشرين ضحية من دول أمريكا اللاتينية أيضًا، بلغ أصغرهم عمرًا ثمانية وعشرين عامًا، بينما لم يتجاوز أكبرهم عامه الثاني والأربعين. كان جميعهم من الذكور، طالبي اللجوء، وقد تمتعوا بصحة ممتازة قبل التعرض للتعذيب دون استثناءات.

فحص الفريق الطبي عشرة من هؤلاء المشاركين في البداية عن طريق إجراء مقابلات شخصية، وتم استخلاص شكاواهم واستخدامها قاعدة مرجعية للمتابعة والمقارنة فيما بعد.

الأعراض النفسية

أجرى الباحثون فحصين متتاليين، لكنهم لاحظوا عدم وجود فروق جديرة بالاعتبار بينهما فيما يخص شدة ومستوى الأعراض النفسية، بل إنه في حقيقة الأمر؛ أظهر الفحص الثاني ازديادًا في مستوى القلق

(1) Somnier, F. and Genefke, I. (1986). Psychotherapy for victims of torture. *British Journal of Psychiatry*, 149, 323,329.

وعدم الشعور بالأمان، بما يعني أن بعض الأعراض راحت تتفاقم بمرور الوقت، مع وجود ميل ضئيل جدًا للتعافي التلقائي.

في ظل وجود عددٍ محدودٍ من الضحايا، مضى الباحثون يستكشفون الخصائص النوعية للشكاوى، وقد لاحظوا أن التوتر كان ينبعث مرارًا بسبب بعض المؤثرات السمعية، أو البصرية، أو المواقف التي ترمز بطريقة ما -سواء مباشرة أو غير مباشرة- إلى التعذيب والاضطهاد. هذا التوتر على غير المعتاد كان مصحوبًا بذكريات تهاجم الضحية على مستوى الوعي ويتم إخمادها بشكل مؤقت ومتذبذب، لكنه أبدًا غير مكتمل ولا نهائي.

صار واضحًا للملاحظين مع مضي الوقت أن الضحايا يعيشون على إنذار داخلي في اللا وعي، ويستجيبون للإشارة أو المؤثر في التو واللحظة، ويهلعون قبل أن يجدوا وقتًا للتفكير. كانت هذه العملية التحذيرية تحدث كما لو إن الخطر السابق لا يزال حاضرًا أمامهم، بحيث يصدر رد الفعل الهلعي على سبيل المثال؛ بسبب صوت صافرة عربة الشرطة أو أي صوت يشبهها، أو لمرأى جندي أو ضابط في زيه الرسمي، أو أي شخص في زي مشابه.

شملت التجارب والخبرات القادرة على حفز واستثارة ردود الأفعال تلك؛ زيارة حجرة صغيرة الحجم جدًا بحيث تستدعي إلى الذهن مشهد الزنزانة، أو دخول مستشفى للعلاج بما يستدعي إلى الذهن عملية التعذيب عن طريق الحقن وسحب عينات الدماء والإجبار على تناول دواء مجهول المصدر، وشملت أيضًا وجوبية الرد على الأسئلة الموجهة من الباحثين خلال الفحص الطبي بما يستدعي إلى الذهن مشهد غرف الاستجواب والمحققين.

كان رد الفعل الهلعي قابلًا للتكرار بحذافيره كلما تعامل المعالج

أو حتى أحد الموظفين -يمثل كلاهما وجهًا من وجوه السلطة- مع الضحية بطريقة تخلو من الود، وقد فسَّر الباحثون هذا الأمر بالمطابقة الفورية التي تقوم بها الضحية بين هؤلاء الأشخاص من ناحية، وبين الجلادين الذين قادوا عمليات التعذيب، ووجهوا الأوامر والإهانات من ناحية أخرى.

رغم ضعف الذاكرة الواضح لدى كثير من الضحايا، فقد وجد الباحثون أن التفاصيل الصغيرة والدقيقة لتجربة التعذيب حاضرة بقوة وأنها لا تغيب أبدًا عن أذهانهم، وقد مَثَّلَ الاكتئاب أحد المعالم الرئيسة الشائعة بينهم ربما لكثافة وثقل الذكريات التي يحملونها، كما ارتبط شعورهم الطاغي بالذنب بفقدان احترامهم وتقديرهم لذواتهم. هكذا أمكن في بعض الأحوال ربط العرض المرضي ببعض الخبرات التي ميَّزت تجارب المشاركين في البحث، أثناء فترات الاحتجاز والتعذيب.

لاحظ الباحثون أيضًا أن بعض الضحايا يبرأون من أعراض القلق والتوتر الشديد، حين تزداد أعراض الاكتئاب لديهم والعكس صحيح، كما أشاروا إلى أن الإرهاق، وعدم ثبات المشاعر، والانسحاب من المجتمع والانعزال عن البيئة المحيطة، جميعها ليست سوى مظاهر ثانوية، مبنية على مشكلات أخرى أكثر عمقًا، لم يمكن التعامل معها ولا مداواتها بالشكل المناسب.

وصف أغلب الضحايا بضعة أعراض، باعتبارها خبرات وتفاصيل يومية يعانونها، كان أغلبها نفس-جسدي- مثل ألم الرأس، والشد العضلي، والخوف من أمراض القلب وترقبها، وسوء الهضم بأشكاله المتعددة، في الوقت نفسه استشعر القائمون على الفحص، وجود عدوانية موجهه نحو الداخل لدى الضحايا أثناء المقابلات الشخصية، لكنهم وجدوا أيضًا بعض المؤشرات التي تدعو إلى التفاؤل، فبرغم التضحيات الكبرى التي قام بها هؤلاء الضحايا، والمعاناة الشديدة

ـتي خبروها، فقد حافظوا على قناعاتهم بأن المعركة التي خاضوها في سبيل قضية يؤمنون بها؛ لن تتوقف أبدًا.

أخيرًا، استخدمت نتائج تلك الدراسة في تصميم جلسات علاج نفسي، تستجيب لاحتياجات الضحايا الحقيقية، بحيث تتوجه مباشرة إلى جوهر أزماتهم، دون إضاعة الوقت في أساليب وتقنيات لا فائدة من وراءها.

دارسة حول ظروف وأوضاع السجون

قامت مجموعة من العلماء في مطلع التسعينيات، بدراسة تجريبية على عينة من السجناء غير السياسيين، تعرَّض بعضهم للتعذيب، بينما حالف الحظ الآخرين فلم يقعوا فرائس له. اتخذت الدراسة مكانها في سجن يدعى «تاكيرداج» في تركيا، وهو إحدى المؤسسات العقابية التي لا تحوي أي نزلاء مدانين بجرائم سياسية، كما ذكرتُ سلفًا.

بيانات شخصية

تكونت العينة من مائتين وستة وأربعين سجينًا، 92٪ من الرجال، و8٪ من النساء، ترواحت أعمارهم ما بين 18 – 60 عامًا، حظيَ جميعهم بالتعليم، وقد تم سجنهم قبل بداية الدراسة بستة أشهر على الأقل.

ظروف الدراسة

ضمت الدراسة نزلاء السجن جميعهم، المستوفين للخصائص والشروط، وبالتالي لم تُفسِدُ العينة عوامل مثل عدم توافر الأشخاص أو رفض المشاركة في الدراسة، وقد تعرض مائتان وثمانية سجناء إلى التعذيب، بينما نجا ثمانية وثلاثون آخرون منه، وعاشوا بشكل أو بآخر ظروفًا متشابهة داخل السجن، من حيث البيئة العامة، والقواعد المنظمة المعمول بها، وتعليمات وأوامر قائد السجن، الأمر الذي ضمن التجانس للعينة.

اشتملت الدراسة على فحص طبي مدقق للسجناء الذين ادعوا التعرُّض للتعذيب؛ بحثًا عن أية علامات أو آثار جسدية، كما تم استخدام قائمة علمية معتمدة، تحوي الأعراض المرضية المختلفة التي تتعلَّق بالصورة النفسية للسجناء[1].

الأعراض النفسية

أظهرت النتائج إصابة 39٪ من إجمالي السجناء الذين تعرَّضوا للتعذيب باضطراب كرب ما بعد الصدمة، في حين لم يُصَب أي شخص من النزلاء الذين لم يتم تعذيبهم باضطراب مماثل، كما لم يُلاحَظ أي فارق يخص اختلاف النوع؛ رجالًا ونساءً.

ثبت من خلال الدراسة أن 71٪ من الأشخاص الذين عانوا من تبعات جسدية نتيجة للعنف والتعذيب، استوفوا خصائص اضطراب كرب ما بعد الصدمة، مقارنة بنسبة 18٪ فقط من بين هؤلاء الذين لم يخلِّف التعذيب لديهم إصابات جسدية، الأمر الذي أثار دهشة الباحثين، وسلط ضوءًا على إمكانية اعتبار الإصابة الجسدية، إحدى العوامل الدافعة إلى نشوء اضطراب كرب ما بعد الصدمة.

بالنظر إلى التبعات النفسية الأخرى، رأى الباحثون أن وجود تاريخ قديم للتعذيب لدى الضحية إنما يتنبأ بنتائج أعلى بالنسبة للإصابة بالتوتر، وأعراض الوسواس القهري، والاكتئاب، والحساسية في التعامل مع الآخرين والأفكار التعظيمية الزائفة، والغضب والعدائية والمخاوف، في حين ظهر دور لم تمكن ملاحظته من قبل بالنسبة للنوع الاجتماعي، حيث حققت النساء قياسات أعلى فيما يخص بعض الأعراض مثل الجسدنة والتوتر والاكتئاب. أشار الباحثون أيضًا إلى

---

(1) *Dag, I. (1991). Symptom check list (SCL-90): a reliability and validity study.* ***Turkish Journal of Psychiatry****, 2(1), 5-12.*

أن مستوى التعليم الأدنى، يرتبط بنتائج أعلى بالنسبة لأعراض التوتر، والمخاوف والشعور بالمحنة[1].

لاحظ الباحثون أن توزيع النزيل على القسم المغلق من السجن بدلًا من القسم المفتوح، كان مؤشراً هاماً على احتمالية ارتفاع الإصابة بأعراض الوسواس القهري، التي تشمل الأفكار الاقتحامية الملحة، وصعوبة التذكر، والبطء، والرغبة في التأكد التام من كل شيء، كما كان وجود النزيل في هذا القسم بمثابة عامل يزيد من المخاوف عامة؛ وخصوصًا الشعور بعدم الراحة في الأماكن المزدحمة.

دراسة حول الاعتقال السياسي وغير السياسي

قام أحد العلماء في عام ألف وتسعمائة وسبعة وتسعين، بمقارنة الآثار النفسية للتعذيب لدى كل من: المعتقلين السياسيين، والسجناء غير السياسيين في مالاوي.

العينة

تكونت العينة من مائة وعشرين معتقلًا سياسيًا سابقًا، وستين سجين غير سياسي سابق، وكان متوسط فترة الاعتقال بالنسبة للسياسيين تسعة وعشرين شهرًا، مقابل أحد عشر شهرًا كمتوسط لفترة احتجاز غير السياسيين، وقد اعتُقِلَ 69٪ من السياسيين لمرة واحدة فقط مقابل ثلاث مرات أو أكثر لبقيتهم، وكان متوسط الوقت الذي مر على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ثلاثة عشر عامًا تقريبًا، مقابل خمسة أعوام للمحتجزين غير السياسيين.

ظروف الدراسة

تمت مقابلة أفراد العينة خلال مساحة زمنية تُقَدَّرُ بسنتين من عام

(1) Paker et al, 1993.

1994 إلى 1996، ولجأ الباحث إلى المقابلات السردية وأدوات التقييم المعتمدة، من أجل الحصول على معلومات عن التاريخ الشخصي، والسجن، وتفاصيل التعذيب، والتجارب الصادمة، وقد اشتملت الأدوات على استبيان هارفارد للصدمات، مقياس التعرض إلى التعذيب، بالإضافة إلى قائمة تحوي أساليب التعذيب شائعة الاستخدام على مستوى العالم.

الأعراض النفسية

رصد الباحث التأثيرات النفسية المرضية الناتجة عن التجربة الصادمة التي مرَّ بها الضحايا، والتي تمثَّلت في مواقف الاحتجاز والتعذيب، وقد اشتملت التأثيرات قصيرة المدى على عدد من الأعراض الذهانية، والأفكار التعظيمية الزائفة، والوسواس القهري، أما الآثار المرضية طويلة المدى؛ فقد جاءت في صورة ارتفاع في مستويات الاكتئاب، العدائية، وأيضًا الحساسية المفرطة في العلاقات الشخصية.

فيما يخص اضطراب كرب ما بعد الصدمة، فقد استوفى 33٪ من الضحايا السياسيين خصائصه، مقارنة بنسبة 28٪ من الضحايا غير السياسيين، وقد وجد الباحث أن الشعور الذي يستقبله الشخص بالمحنة وتثبيط الهمَّة، كان أكبر في حالة المعتقلين السياسيين عنه في حالة السجناء غير السياسيين، وأمكن تفسير الأمر بالرجوع إلى تفاصيل التجربة؛ فقد تعرَّض المعتقلون السياسيون بصورة أكثر تواترًا إلى استخدام وسائل التعذيب النفسي، وهي وسائل تُعرَفُ بقسوتها الشديدة، يُضَافُ إلى ذلك غياب المنطق عن الفكرة نفسها، فهؤلاء السياسيون رأوا أنهم لم يقترفوا جرائم يعاقب عليها القانون بأي شكل، على العكس تمامًا من السجناء غير السياسيين، الذين سُجِنُوا لأخطاء وجرائم اقترفوها فعليًا،

وجاء تعرُّضهم للتعذيب مرتبطًا بها بشكل مباشر، ومن ثم كانوا يشعرون داخليًا بأنهم مستحقون للعقاب بشكل ما.

على كل حال، أشار الباحث أثناء تحليل النتائج إلى أنه لم يجد فروقًا ذات دلالة بين المجموعتين، بالنظر إلى مقاييس شدة الصدمة والتعذيب، وقد سجَّلت الدراسة بوجه عام أعراض نفسية متشابهة لدى كل مجموعة على استبيان هارفرد للصدمة، ومؤشر الأعراض العامة[1].

تستدعي هذه النتائج تساؤلات كثيرة حول مدى تأثير المنظومة العقائدية التي يفترض أن تحمي صاحبها من قسوة التجربة، والتي تتوافر بطبيعة الحال لدى هؤلاء المعتقلين المدافعين عن قضايا سياسية أو دينية أو حقوقية، بينما لا يحظى بها هؤلاء المسجونون على ذمة جرائم لا علاقة لها بمعارضة السلطة من قريب أو بعيد. يؤكد كثير من الباحثين أن المنظومة العقائدية هي أحد عوامل الحماية النفسية، وأنها تقي صاحبها من الصدمات النفسية الشديدة، وتكفل له تحملًا أقوى، وتأقلمًا أفضل، وبالتالي تسهم في تجاوزه التجربة بأقل الخسائر النفسية، وهو نقيض ما جاءت به الدراسة السابقة التي لم ترصد فارقًا في الأعراض النفسية بين المجموعتين محل الفحص.

دراسة حول «متلازمة التعذيب»

أجريت في كندا دراسة عن الآثار النفسية للتعذيب، قام خلالها الباحثان المسؤولان بمقابلة وفحص واحد وأربعين لاجئًا قدموا من دول عدة في أمريكا اللاتينية، وقد وصل جميعهم إلى كندا في الفترة ما بين عامي 1977 و 1979، دافعين بأنهم تعرضوا إلى الاضطهاد السياسي والتعذيب، تحت الأحكام العسكرية القائمة في بلدانهم.

---

(1) Peltzer, K. (1997). The role of religion in counseling victims of organized violence. Journal of Transpersonal Psychology, 29 (1) 13-20.

سأل الباحثان هؤلاء اللاجئين في مقابلات خاصة عن بعض الخصال والخصائص الشخصية، وملابسات التوقيف والسجن والاحتجاز، ووسائل التعذيب التي تم استخدامها معهم، بالإضافة إلى الأعراض والعلامات التي خلَّفها التعذيب عليهم؛ سواء كانت جسدية أو نفسية، وكذلك التغيرات التي أصابت حالتهم الذهنية ووظائفهم العقلية، وتلك التي لوَّنت طبيعة الشخصية والسلوك.

بيانات شخصية

أظهرت نتائج الدراسة أن أعمار المشاركين تراوحت بين عشر سنوات وستة وأربعين عامًا، وأن نسبة الرجال في العينة تعادل أربعة أضعاف نسبة السيدات، وأن نصف المشاركين قد أكملوا الدراسة الثانوية، حيث كان بينهم ثلاثة متخصصين مهنيين، وخمسة وعشرين عاملًا مؤهلًا.

التوقيف

كان السبب الرئيسي وراء التوقيف في أغلب الحالات هو الانخراط في العمل السياسي، سواء من جانب الضحية أو من جانب أحد أفراد عائلتها، وقد هاجم الجنود منازل نصف الضحايا تقريبًا في منتصف الليل، وقاموا في غالبية الحالات بضرب أفراد المنزل كلهم، ودمروا الأثاث الموجود في طريقهم، وفي بعض المرات قتلوا الحيوانات الأليفة وعددًا من أعضاء العائلة، واتخذ تعصيب عينيّ الشخص المقصود دوره فورًا. قضى هؤلاء الضحايا فترات احتجاز تتراوح بين أسبوع وسنة كاملة، عدا رجل واحد ظل سجينًا لمدة خمس سنوات.

التعذيب

تعرَّض المشاركون إلى تعذيب جسدي وكذلك نفسي؛ شمل التعذيب الجسدي الضرب سواء صفعًا على الوجه، أو ركلًا، ولكمًا،

كذلك الضرب بكل من السياط والهراوات، واستخدام الصدمات الكهربائية، والمياه الباردة، والحرق بالسجائر والمياه الساخنة والمواد الكيماوية، وتكسير العظام، إضافة إلى الانتهاك الجنسي باللمس والتعرية والشروع في الاغتصاب، وأحيانًا بالاغتصاب الفعلي، وقد تم تجويع بعض الضحايا، وحرمان آخرين من شرب المياه.

كانت الوسائل النفسية للتعذيب أكثر تغلغلًا واقتحامًا حسبما وصفها الضحايا، وقد اشتملت على الإساءات اللفظية، وإطلاق الاتهامات الزائفة، والتهديد بالإيذاء، والإيهام بالإعدام، وأحيانًا إعدام أحد أفراد العائلة أو الأصدقاء فعليًا.

الأعراض النفسية

تراوحت الأعراض النفسية التي عانى منها المشاركون في الدراسة ما بين القلق والارتباك واختلال الوظائف العقلية العليا من ناحية، وبين تغيرات الشخصية والسلوك، التي أدت في بعض الحالات إلى محاولات انتحار جادة من ناحية أخرى.

من خلال الإحصاءات والأرقام، ذكرت نسبة هائلة تبلغ 92٪ من المشاركين أعراضًا جسدية مثل الصداع، بينما مر 87٪ منهم بأعراض قلق وتوتر، و70٪ بأعراض اكتئابية، كما عانى 51٪ من الخوف العميق، وشكت الغالبية العظمى من العصبية الشديدة والأرق والكوابيس المتكرِّرة.

ذكر نصف هؤلاء الأشخاص تغيرات واضحة في الشخصية والسلوك أعقبت التعذيب، وتمثَّلت في نوبات انفجار عنيف واستثارة زائدة، ونزوات سلوكية، وأخيرًا رغبة في الانطواء والانسحاب بعيدًا عن المجتمع. تلك في مجملها هي أعراض مألوفة تعقب التعرض للتعذيب، إلّا أن ما جعلها جد خطيرة هي شروع أربع من الضحايا في الانتحار.

فيما يتعلّق بالوظائف العقلية، أفاد 31٪ من المشاركين بعدم قدرتهم على التركيز، والانتباه، إضافة إلى معاناتهم من سكتات كلامية أثناء الحديث (انقطاع سيل الكلام وتدفقه أثناء الحوار أو الحكي)، بينما أشار 29٪ منهم إلى صعوبات جمّة في التذكر، ومرّ 12٪ بالتشوش وفقدان القدرة على تمييز الاتجاهات والاشخاص.

تشخيص جديد

تأكد الباحثان خلال فحص المشاركين في الدراسة جميعهم، من غياب أي مبالغات، أو تهويل، بهدف افتعال أعراض كالقلق مثلًا، كما تأكدا أن كافة المشاركين كانوا في أتم صحة قبل مرورهم بتجربة الاعتقال والاضطهاد والتعذيب دون استثناءات، فلم يعانِ أحدهم من قبل أية أعراض نفسية، ولم يتلق أي منهم علاجًا نفسيًا لأي سبب.

بناءً على النتائج التي توصلا إليها، أشار الباحثان في نهاية دراستهما إلى أن ثمّة اضطرابًا متجانسًا وذا طبيعة واحدة يعاني منه جميع الضحايا، ويتميز هذا الاضطراب بقلق حاد، أرق وكوابيس مرتبطة بتجربة التعذيب، أعراض جسدية تعكس التوتر مثل ضربات القلب السريعة والتعرق، إضافة إلى المخاوف والشكوك، ويبدو إنهم تيقنوا من أن تلك الأعراض لا تقابل أحد التشخيصات المعروفة في الطب النفسي، وعليه فقد طرح الباحثان مسمّى جديدًا للاستخدام، رأيا أنه يحقق الوصف الأمثل للصورة الكلية التي ارتسمت أمامهما: «متلازمة التعذيب»[1].

المتلازمة الخاصة بالتعذيب: رافضون ومؤيدون

عبر إلقاء نظرة سريعة على الدراسات السابقة، تسهل ملاحظة هذه الأعراض المتكرِّرة التي تصيب تحديدًا ضحايا التعذيب. تقدم لنا تلك الأعراض نفسها تحت عناوين التوتر، وفقدان القوة، والافتقار

(1) Allodi, cowgill, 1982.

الى الإحساس بالأمان[1]، بكل ما يحيط بها من تداعيات وأزمات، إذ يصبح الضحايا بعد مرورهم بتجربة التعذيب في حالة من الإرهاق والتعب والاكتئاب والتوتر، سريعي الاستثارة، مع وجود شعور عميق بالدونية وعدم احترام الذات، وكذلك إحساس بالذنب والخجل، وقد أشارت الدراسة الأخيرة التي أوردتها في هذا الفصل والتي أجراها عالمان شهيران في مطلع التسعينيات إلى متلازمة تعذيب[2]، تحمل عدة خصائص مرتبطة بالمزاج والسلوك والعمليات العقلية والأعراض النفس جسدية غير الطبيعية، ويذكر العالمان تلك المتلازمة باعتبارها موضوعًا تشخيصيًا واضحًا، يمكن التعرُّف عليه وتمييزه بسهولة.

لم تكن دراستهما هي الأولى من نوعها التي تطرح «متلازمة التعذيب» للنقاش، فقد أشارت دراسة أخرى قام بها بعض العلماء في منتصف الثمانينيات إلى «متلازمة نفسية عضوية مزمنة» تصحب ضحايا التعذيب، وتتشكل من أربع مجموعات من الأعراض؛ أولًا: أعطاب الذاكرة والتركيز، ثانيًا: اضطرابات النوم المحملة بالكوابيس، ثالثًا: الإعاقات النفسية والتوتر والاكتئاب، رابعًا: أعراض الكسل والخمول في الوظائف التي تشمل الجهاز المعدي المعوي، والقلبي الرئوي، إضافة إلى نوبات مفاجئة من التعرق دون وجود سبب ظاهر[3].

ظلّت تلك الأعراض المتكرِّرة تدعو العاملين بمجال الطب النفسي إلى مزيد من البحث والدراسة، ثم إلى محاولة إيجاد تصنيف خاص يجمعها، ويجعل عملية التشخيص أكثر منطقية وسهولة. دار جدل علمي واسع في هذا الشأن، وتناول النقاش إمكانية تمييز متلازمة مرضية خاصة بتلك التجربة الصادمة -تجربة التعذيب- دون سواها.

---

(1) Montogomery, 1993.

(2) Allodi, cowgill, 1982.

(3) Abilgaard et al, 1994.

واجه المطالبون باعتماد «متلازمة التعذيب» بوصفها تشخيصًا علميًا معترفًا به مجموعة من الانتقادات، تطرَّق بعضها إلى عيوب شابت الدراسات المتعلقة بالموضوع، على سبيل المثال؛ أنها لم تحتوِ على مجموعات تحكُّم ضابطة يمكن الرجوع إليها، وأنها اشتملت على طالبي اللجوء السياسي فقط، وأن الأعراض التي رصدتها لم تختلف كثيرًا عن تلك المذكورة في دراسات سابقة مبكرة، وأنها لم تكن مرتبطة، بوضوح، بالخصائص والشروط التشخيصية لاضطراب كرب ما بعد الصدمة[1].

وُجِّهَ النقد إلى تلك الدراسات أيضًا بسبب صغر أحجام العينات، والإخفاق في رصد وإثبات الآثار والتبعات النفسية المرتبطة بصدمات وارتجاجات الرأس[2]، وهي الإصابات الجسدية التي يُعتَقَدُ أنها وراء الكثير من الأعراض التي تصيب ضحايا التعذيب.

هذا وقد رأى بعض العلماء، أن ربط أعراض نفسية بعينها بتجربة التعذيب أمرٌ لا يمكن تطبيقه، حيث لا توجد من وجهة نظرهم علاقة سببية واضحة بين التعرُّض إلى فعل التعذيب من ناحية، والإصابة بمتلازمة التعذيب من ناحية أخرى[3]، وأنه على هذا الأساس لا تصنيف واضح لمتلازمة تعذيب خصوصية.

---

(1) *Basoglu, M., Jaranson, JM.; Mollica, R.; Kastrup, M., (2001). Torture and mental health. A research overview. In: Gerrity, E.; Kean, TM. Tuma, F. (eds.) The mental heath consequences of torture. pp. 35-62. Kluwer academic/plenum publishers.*

(2) Basoglu et all 2001.

(3) *Thordaldsen, P. (1986). Torture sequelae among Latin American refugees in Denmark. (Thesis). Copenhagen, Denmark.*

رغم الانتقادات السابقة أبدى علماء آخرون اعتقادهم في وجود تلك المتلازمة بالفعل، بل وأشاروا إلى أنها قد تصبح شعبة أو نوعًا من أنواع اضطراب كرب ما بعد الصدمة بمجرد توافر المزيد من البيانات والمعلومات حول عدد أكبر من الناجين من التعذيب[1].

في السياق نفسه، يؤكِّد الخبراء العاملون في مجال رعاية وتأهيل ضحايا التعذيب، أنه رغم ما للدراسات والأبحاث من أهمية طبية وعلمية خاصة في تقدير حجم المشكلة وضخامتها، والطرق الممكنة للتعامل معها ، لكن عملية التعذيب بما تتركه من آثار نفسية عميقة تفسد حياة ضحاياها إلى الأبد، لهي تجربة غير عادية، وهي ولا شكّ أكثر تعقيدًا من أن يتم تقديمها في شكل نِسَب ومعدَّلات وأرقام إحصائية جامدة: «**الفكرة هنا أن الآثار النفسية التي يخلفها التعذيب على الأشخاص تستحيل ترجمتها إلى مجرد جداول**»[2]، لا يمكن على المنوال ذاته اعتبار الآثار النفسية للتعذيب مجرد اضطراب نفسي عادي، دون يُولَى الحدث الصادم الذي تسبب فيها أهمية قصوى تدفع به إلى جوهر التشخيص، ويدعم هذا الرأي إدراج التعذيب بوصفه مشكلة صحية كبرى من قبل المنظمات الدولية.

يؤكد هؤلاء الخبراء أيضًا أنه بغض النظر عن تلك المحاولات المبذولة للعثور على دليل علمي كلاسيكي يربط ما بين فعل التعذيب والآثار النفسية التي تليه، فإن الصورة الفعلية المتجسِّدة في تعبيرات وسلوكيات وانكسارات الضحايا النفسية لا تترك ذرة شك في عقل أي شخص تجاه ما تعرَّضوا له، لقد قاسى هؤلاء من هول ما لا يمكن أن

---

(1) Holtan, 1987.

(2) *Reyes, H. (1995). Torture and its consequences. In: Torture vol.5, no.4.*

يُطلَق عليه سوى «تعذيب»[1]، والحقيقة التي يدركها من ناظروا بأنفسهم عشرات ومئات الضحايا، هي أن التعذيب يترك في النفوس علامات قد لا تسعها المراجع والتشخيصات الجامدة، بل وتعجز عن استيعابها تلك الخصائص والمواصفات التي يفترضها العلماء ويعتمدونها ثم يلزمون أنفسهم بها، حتى إنهم في بعض الأحيان يصدقونها ويتبعونها رغم أنها قد لا تكفي لوصف ما يرونه بأعينهم ويلمسونه أمامهم من شروخ وتصدعات.

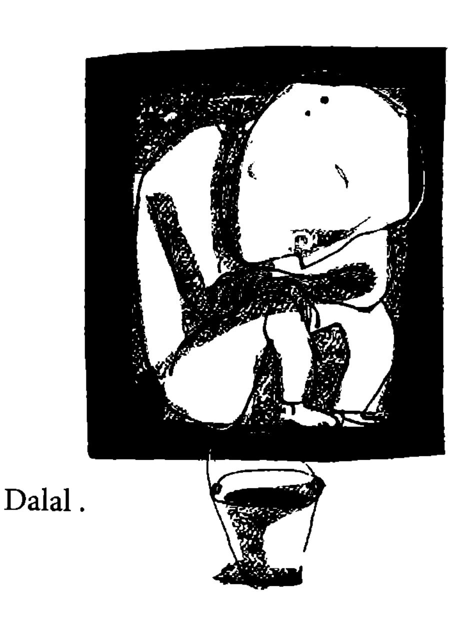
شهادات استرشادية

ربما يكون مناسبًا أن أختتم هذا الفصل بتقديم بعض الشهادات الواقعية، لضحايا ذاقوا تجربة التعذيب، وأدلوا قدر ما استطاعوا بوصف مفصل للمشاعر التي انتابتهم حيالها، وأفضوا بمعاناتهم والآمهم النفسية والجسدية اللاحقة عليها، وصرَّحوا في الوقت نفسه بإمكانية تناولها دون توضيح هوياتهم. يمكننا أيضًا أن نطالع هنا نتائج التقييم النفسي والفحوصات والاختبارات التي أجريت بعد إطلاق سراحهم، إذ ربما تساعدنا إلى حد ما على إلقاء نظرة أكثر قربًا وموضوعية.

شهادة ج

يبلغ «ج» من العمر 55 عامًا، مصري، يعمل فرد أمن، تم فحصه عن طريق أطباء مركز النديم الذي يعمل في مجال التأهيل النفسي لضحايا العنف، وقد جاء الرجل بعدة شكاوى، منها الأرق، وجع شديد بالكتفين، والذراع الأيسر، مع ضعف وانخفاض في جودة الإحساس بها وبإصبع الإبهام كذلك، كما كان يعاني عدم القدرة على إيقاف التفكير في تجربة التعذيب التي مر بها.

(1) Reyes, 1995.



Dalal .

أظهر الفحص النفسي أن الرجل واعٍ تمامًا، وفي مزاج شديد الكآبة، يصعب استخراج الكلام منه، حيث يرد بإجابات قصيرة مقتضبة. كانت لديه أيضًا نوبات ارتجاعية، وانشغال كامل بتفاصيل التعذيب، إلى الدرجة التي يمكن وصفه معها بالامتلاء والتشبع، كما أظهر الكثير من المخاوف حول مستقبل ابنه، وأفضى بإحساسه بالذنب تجاه ما جرى، وكانت لديه عدة أفكار انتقامية، أما ذاكرته القريبة -حيث يتم تخزين المعلومات الحديثة نسبياً- فقد بدت معطوبة، لكنه على الجانب الآخر كان مدركًا لحالته النفسية، وواعيًا بها، وقد أخبر الأطباء بقصته.

احتجز الرجل في إحدى ليالي أكتوبر عام 2003، وأخذ من منزله مع

زوجته وابناهما. وأخوه. وزوجته. وابنهما الذي لم يكن عمره قد تعدى أسبوعًا واحدًا.

تم الاحتفاظ بهم على أرضية قسم الشرطة، بينما كانت يدا كل من الرجل وأخيه مقيدتين ووجهاهما ملتصقين بالحائط، وقد تُرك الجميع على هذا الوضع حتى صباح اليوم التالي، حيث تم إطلاق سراح زوجة الأخ، إذ نزف رضيعها من أنفه وفمه وشارف على الموت.

تم نقل المحتجزين جميعهم بعد ذلك إلى قسم حلوان، وفي هذه المرَّة قادهم الضابط إلى غرفة قذرة تسمى «الثلاجة». تم استقبالهم هناك بوصلة من الضرب الوحشي المستمر استخدمت خلالها الأسواط والفلكة، كما تعرضوا للتعذيب الوضعي في صورة التعليق من الأيدي المربوطة خلف الظهر لساعات طويلة.

انتزعت ملابس الزوجة وتعرَّضت إلى تعذيب جنسي أمام ناظري الرجل، حيث نام الجلادون فوق جسدها بينما كانوا يأمرونه بالاعتراف، وقد تعرَّض الرجل ذاته إلى تعذيب جنسي أمام ولديه وزوجته، واستخدمت الكلمات المشينة، شديدة البذاءة أثناء ذلك.

شُخِّصَت حالة الرجل على أنه يعاني من اضطراب كرب ما بعد الصدمة، وأظهرت المقابلة الشخصية مجموعة من الأعراض الخاصة بالتوتر، حيث عانى الرجل من مخاوف شديدة، ونوبات ارتجاعية يعيش فيها تجربة التعذيب التي انتهت مرة أخرى، بالإضافة إلى الأرق، والنأي عن المؤثرات التي قد تعيد إليه الذكريات الأليمة، ومحاولة اجتنابها بجميع الوسائل الممكنة.

أظهرت المقابلة أيضًا وجود مجموعة كبيرة من الأعراض الاكتئابية تشكلت من؛ مزاج قاتم، وغياب كامل للقدرة على استشعار السعادة، وتفاقم الإحساس بالإرهاق والتعب دون داع، والإمساك عن التفاعل مع ما حوله، وفقدان الاهتمام بما يحب، مع الشعور بالعجز واليأس،

والدونية، والشعور بالذنب، وطغيان نظرة تشاؤمية للحياة، بالإضافة إلى تناقص الشهية، والتباطؤ الحركي النفسي، الأمر الذي رجح وجود تشخيص إضافي هو الاكتئاب العظيم[1].

شهادة ع

يبلغ «ع» من العمر 45 عامًا، مصري، ويـزاول بعض الأعمال الهامشية، تم فحصه هو الآخر مِن أطباء مركز النديم في محيط ميدان التحرير، بعد أن استنجد بعدد من المواطنين الذين تصادف وجودهم هناك، حيث تم تعذيبه في أحد أقسام الشرطة، ومن ثم، قام أحد هؤلاء المواطنين بالاتصال بالمركز، وانتقلت طبيبة إلى موقعه.

كان الرجل في حالة انهيار نفسي واضحة، تمتلئ عيناه بدموع غزيرة تتساقط على وجهه وملابسه الممزقة، بينما تلوح بعض الجروح والسحجات في جبهته. لم يكن مطلبه يتعدَّى الرغبة في الحماية، وفي استرجاع حقه ممن قاموا بتعذيبه.

أظهر الفحص النفسي السريع أن الرجل واعٍ، قادرٌ على التركيز والانتباه، وكان من الواضح بمكان، أن حالته النفسية السيئة، إنما نتجت في المقام الأول عن أساليب التعذيب التي خضع لها، وقد أفاد بأنه خرج من قسم الشرطة قاصدًا الميدان، إذ لم يتمكن من العودة إلى منزله خوفًا من إعادة احتجازه، وعليه أفضى بحكايته فيما يلي من سطور.

الساعة خمسة ونصف الفجر، كنت سهران في فرح، خرجت أشتري سجاير لقيت عربيتين بوكس، واحده فيها ستيفه وواحدة لابسين ملكي، الضباط عارفيني، عشان كان عليا قضية من خمستاشر سنة خناقة. نادوا

(1) *El Nadeem center for psychological management and rehabilitation of victims of violence. (2004b). File document no.2069.*

عليا وسألوني عن واحد اسمه طاهر كان هربان من السجن. قبضوا عليا وفضلوا يضربوا فيا عشان أجيب طاهر. نزل أمين شرطة اسمه... والثاني اسمه... وقطعوا هدومي ومعاهم فرد شباشب ضربوني بيها جامد على ضهري، واحد فيهم كان ماسك ماكينة حلاقة وقعد يحلق لي أجزاء من شعري وحلق لي كمان حواجبي وشنبي وقال وحياة... أمك ها تجيب طاهر.

أنا مش عارف طاهر فين. بقي الأمين يولع سيجارة ويشرب نصها ويطفيها في وشي وضهري وصدري. انتقلت على مكتب ثاني فيه خمستاشر مخبر قلعوني الهدوم كلها، ونيِّموني على الأرض، وفتحوا رجليا وداسوا عليها وأمين الشرطة جاب عصاية ودخَّلها، بقيت عمال أصرخ زي الولايا. الضباط قالوا لي «عقلت واللا لسه؟ عارف المنظر ده؟ ها نجيب ناس من الشارع وتعمله فيك».

فضلت قدام الضابط، قلت له ارحمني يا باشا. قال لي قدامك مهلة أربعة وعشرين ساعة تجيب طاهر يا هاجيبك تاني. سابوني كانت الساعة بقت سبعة ونصف.

اتضح لدى الطبيبة أن الرجل أتى مباشرة بعد إطلاق سراحه إلى الميدان، وأمكن ملاحظة الإصابات التي أفاد بها؛ كان قد فقد مساحات غير متناسقة من شعره، وحاجبيه، كما فقد أجزاءً من شاربه، مع وجود جروح قطعية في فروة الرأس أشارت إلى استخدام العنف في إزالة الشعر، كما ظهرت علامات الحرق متناثرة على كتفيه وصدره، وتم توثيق الجروح المتعددة التي لحقت بفخذيه وساقيه، وكذلك بقع الدماء التي انطبعت على ملابسه الداخلية، بما عكس عملية الاغتصاب العنيفة.

لم يمكن إعطاء تشخيص فوري، إذ تمت المقابلة خلال ساعات قليلة من انتهاء وصلة التعذيب، لكن الأعراض الواضحة على الرجل

تلخصت في الخوف والتوتر الشديدين، والشعور بالعجز والدونية والإهانة البالغة إزاء فشله في الدفاع عن عرضه، كذلك طغى أسى شديد على ملامحه، كما لوَّن نبرات صوته، مشيرًا إلى مزاج اكتئابي واضح.

بدا أن الرجل قد يتعرَّض إلى تهديدات جديدة، إذ كان ينتمي إلى شريحة اجتماعية مهمَّشة، شديدة الفقر، يحلو للجلادين في غالبية الأحوال استغلال ضعفها وهشاشتها ونكوص المجتمع عن التعاطف مع أفرادها، ويأتي هذا الاستغلال في هيئة الإجبار على العمل مرشدًا للجلاد، أو أداء إتاوة ما، لذا كان متوقعًا أن يصاب بنوبات ارتجاعية مع تراكم الصدمات وتكرارها، وهو ما تحقَّق بالفعل بعد ذلك من خلال متابعة حالته، إذ أُعِيدَ احتجازه وتعذيبه دون أن يتمكن الأطباء من حمايته، واستمرَّت الأعراض النفسية وتصاعدت في ظل عدم قدرته على رد اعتباره، وتقديم جلاديه إلى العدالة.

الفصل الخامس

الجلّاد والنظام

حين يتأمَّل المرء خريطة التعذيب وممارساته، لا يسعه إلّا أن يتبيَّن ملامح منظومة كاملة من العنف والقهر. تضم تلك المنظومة مَن هو ضالع في التعذيب مباشرة، ومن هو متواطئ على توفير المناخ المناسب له، ومن هو مُدَبِّرٌ لاستمراره. يدرك المرء بوضوح أن التعذيب ليس مجرَّد سلوك شاذ يطفو على السطح بين الحين والآخر، لكنه فعلٌ مُعَمَّمٌ ومدروس يتخطى حيِّز الاستثناء الضيق الذي تُحاجج به السلطة دومًا عند مساءلتها، ويتجاوزه إلى مساحات واسعة من القمع والتنكيل، وإن ظلَّت في بعض الأحوال مساحات غير منظورة. يدرك المرء أيضًا أن ممارسة التعذيب مسألة متشعِّبة، لا يمكن اختزالها في فاعل صريح محدد، فالفاعلون كُثُر، وبعضهم لا يظهر على سطح الأحداث إلّا في أضيق الحدود.

هناك طرفان رئيسان في عملية التعذيب هما الفاعل والمفعول به، أو الضحية والجلاد؛ وطرف ثالث هو جمهور المتابعين أو المجموعات التي تُعرَف لدى العلماء بجمهور «الشهود». يمكننا أن نُصَنِّف الفاعلين في مستويات متعدِّدة؛ الأدنى منها يحوي القائمين على مباشرة التعذيب

بأيديهم، يليهم الرؤساء الذين يُصدِرون الأوامر بالتنفيذ، ثم المؤسسة الأمنية التي تصنع أولئك وهؤلاء، وأخيرًا هناك النظام السياسي الذي يتبنّى العملية برمّتها، ويُقِرُّ بها منهجًا ضروريًا وصالحًا للحفاظ على قوته ونفوذه.

يقع الطرف الأكثر ضعفًا الذي توافَق المهتمون على تسميته بالضحية على الجانب الآخر من المعادلة، وهو الطرف الموضوع قسرًا في دور المفعول به، والذي قد تربطه بالجلاد علاقة شديدة التعقيد، يصعب فهمها في بعض الأحيان. يقبع هذا الطرف في الدرجة السفلى من المنظومة القهرية، يتلقّى العقاب ولا يتمكّن من الفعل، ويظل دوره في الأغلب مقتصرًا على التلقي إلّا في حالات استثنائية يتمكّن فيها من تحقيق بعض الانتصارات الصغيرة. أخيرًا نجد لدينا ذلك الدور الذي تلعبه الجموع الحاضرة، الشاهدة على الفعل بشكل أو بآخر، والمتعاطية معه بطرق قد تكون غير متوقعة على الإطلاق، سواء بالسلب أو الإيجاب.

الدائرة المغلقة

تعتمد أغلب الأنظمة القمعية على إرساء وترسيخ فعل التعذيب باعتباره جزءًا لا ينفصل من سياساتها الداخلية، فتقوم بتزكيته، وتطويره، وتوفيرالامتيازات للمضطلعين به. ينقسم الباحثون حول أفضل السبل الممكنة للتعامل مع منظومة التعذيب، فيفضل بعضهم تسليط الضوء على البناء الأيديولوجي للأنظمة المتورِّطة بما تَتَّبِعه مِن وسائل وأساليب، بينما يُفَضِّلُ البعض الآخر اقتطاع جزء محدد من المشهد والتركيز عليه؛ كأن يُوضَعُ الجلادون أنفسهم تحت المنظار، وتُدْرَسُ سلوكياتهم، وطرقُ انتقاؤهم وتدريبهم على العمل، بمعزل عن البناء

الإيديولوجي العام للنظام[1]، والحقيقة أن كلا الأمرين يستحقان دراسة وافية، فالجلاد الفرد ما هو إلّا جزء من النظام، والعلاقة القائمة بين الطرفين هي علاقة تكامل ومصالح تبادلية وإن تباينت النسبة التي يشارك بها كل طرف، واختلف مقدار الفائدة الذي يعود عليه، والنصيب الذي يتحمَّله من اللوم في حال الإخفاق.

على كل حال، لا بد وأن نشير إلى كون التعذيب الممنهج الذي تتشابه أساليبه وتتوافر أدواته في مقرات الاحتجاز المختلفة؛ السري منها والمعلن، لا يمكن عمليًا ممارسته سوى بمعرفة ودعم السلطة المسؤولة، ولا يمكن تنفيذه إلّا في حماية النظام، وكجزء أصيل من أدوات حكمه. بغير هذه الضمانات يصعب توفير أماكن احتجاز مخفية عن الأعين، وأدوات تعذيب خاصة، كما يصعب تقنين الفعل عن طريق صياغة القوانين المليئة بالثغرات التي تسبغ الحصانة على الجلادين، وتستبقيهم بعيدًا عن المحاسبة.

لا يخفى على القارئ أيضًا أن السلطة تسعى دومًا إلى رسم دائرة شبه مغلقة فيما يتعلق بمنظومة التعذيب، فهؤلاء الجلادون الذين يبدون مُتَمَتِّعِين بكثير من النفوذ، يجري ابتزازهم بما نالوه من امتيازات خلال فترة عملهم، ويُستَبقَونَ في مواقعهم عنوة كلما أعلنوا رغبتهم في الانسلال منها، ومِن ثَمَّ يصبحون أسرى تلك الدوامات المستحكمة، ويشرعون بدورهم في تسخير آخرين لمساعدتهم مقابل التنازل لهم عن جزء من المميزات. هكذا تضمن السلطة استمرار المنظومة القهرية، بل وتوالدها ذاتيًا.

(1) Genefke, I. (1995). Torture in the world today. Lecture presented in Cape Town, South Africa. Pp. 1-17.

مفاهيم وتعريفات

تكتسب بعض المصطلحات والمفاهيم السياسية شيئًا من الأهمية حين يتعلَّق الأمر بتوزيع الأدوار؛ وبالتالي تحديد الصلاحيات والمميزات، وإضفاء المشروعية على الأفعال، والخضوع للمحاسبة أيضًا. إن تعبيراتٍ مِن قَبيل القوة، والنفوذ، والسلطة، لتختلف في دلالاتها رغم أنها قد تبدو متشابهة، ورغم استخدامنا لها أحيانًا باعتبارها مترادفات؛ لكن التفرقة بينها تصبح لازمة إذا أردنا التعبير بدقة عن الأوضاع المختلطة، فقد يمتلك الكثيرون قدرة على استخدام القوة مثلًا، لكن القلة هي التي تملك هذا الحق.

السلطة والقوة

يرمز مصطلحا «القوة» و«النفوذ» إلى: «**القدرة التي يمكن من خلالها إجبار الآخرين على الطاعة**»، هذا بينما يرمز مصطلح «السلطة» إلى: «**الحق المشروع في القيادة والتوجيه، والحق المشروع في فرض الطاعة على الآخرين**»[1].

هكذا يصبح الفارق ما بين «القوة» أو «النفوذ» من ناحية، و«السلطة» من ناحية أخرى، هو حضور الشرعية من عدمه؛ الشرعية المستمدة من وجود أهداف عامة مشتركة، بين النظام الحاكم والمحكومين، ومن الاتفاق الشعبي على أن البناء الهيكلي الكائن فعليًا، هو الأنسب لتحقيق هذه الأهداف. تلك الشرعية هي التي تستوفي في حقيقة الأمر، العناصر اللازمة كي تصبح هناك «سلطة»، أو بمعنى آخر «قوة شرعية مقنَّنة»[2].

(1) Maritain, J. (1966). Man and the state. University of Chicago Press: Phoenix Books.

(2) Clapham, C. (1985). Third world politics: an introduction. Chapter three, Third world state. Croom Helm press, London and Sydney.

يستخدم أغلب الباحثين والمفكرين مصطلح «القوة» بدلًا من «السلطة»، في الإشارة إلى ما تسعى الأنظمة القمعية إليه عبر ممارستها التعذيب، وهو ولا شكّ استخدامٌ بليغ القصد طالما كان مقصودًا، إذ يدل على غياب الأهداف المشتركة ما بين الشعب وتلك الأنظمة الحاكمة، الأمر الذي يعني بالتبعية غيابًا لشرعية سلطتها، أي أن حقها في قيادة الآخرين هنا هو حق ساقط، ويمكننا النظر إلى التعذيب في هذا السياق، كوسيلة فعَّالة للسيطرة والهيمنة المطلقة، وللتعامل مع المعارضين الذين يمثِّلون معسكر «الأعداء» وسحقهم، سواءً بانتزاع المعلومات التي تجعل بسط السيطرة عليهم -بصورة غير مباشرة- أمرًا ممكنًا، أو بتحطيمهم كأشخاص مباشرة[1].

من المثير للسخرية، أن تلك الأنظمة تدرك جيدًا أهمية تقنين انتهاكاتها المتواصلة للحقوق والحريات، لذا فهي تسعى سعيًا حثيثًا لصناعة وتمرير القوانين اللازمة لتنفيذ مآربها، وإحاطة أفعالها بأُطُرٍ براقة من الشرعية التي يدرك الجميع كم هي زائفة. لا تمثل تلك المسرحية البائسة استثناءً بل تكاد تكون القاعدة، فهناك مِن الإحصاءات الطريفة ما يؤكد أن ثلث بلدان العالم تحوي أنظمة غير شرعية؛ قرَّرت أن تبقى في مواقعها رغمًا عن أنف الشعوب، وأن تحتفظ بنفوذها عن طريق القوة وحدها، وأن تستخدم التعذيب باعتباره إحدى أدوات القمع التي لا غنى عنها[2].

(1) Staub, E. (1990). The psychology and culture of torture and torturers. In P. Seudfeld, (Ed) torture and psychology. New York: Hemisphere publishing corporation. Pp.49-76.

(2) Genefke, I. (1997). Quoted from: Sorrig, K. Brutal torture is practiced systematically allover the world. Victims of Torture; a series of articles from the Danish newspaper Berlingske tidende on torture and the rehabilitation activities of RCT and IRCT. Translated by: Henriksen, D and Curtis, I. published by the international rehabilitation council for torture victims (IRCT).

الأنظمة والحكومات

يُعَرَّفُ مصطلح «الحكومة» بأنه «**وحدة عامة عاملة؛ تملك مسؤوليات محددة للحفاظ على النظام، وهي بالضرورة جزء منه، ولا يملك حق استخدام القوة القسرية في المجتمع سواها**»[1]. من ناحية أخرى، يمكن تعريف النظام بأنه «**مجموعة من الأفكار المترابطة، والمتواصلة، التي تشكل إطارًا سياسيًا عامًا**».

يعني هذا بالتبعية أن النظام هو المسؤول الأول عن اختيار السياسات والأفعال التي تمارسها الحكومات على الأرض، وحين نتحدَّث عن الأنظمة حينًا وعن الحكومات حينًا آخر، فإن الأمر لا يختلف من حيث المسؤولية السياسية، إذ تمثل الحكومة تبعًا للتعريفات جزءًا من النظام، ويحيلنا ما ترتكبه تلقائيًا إلى مراجعة طبيعة النظام الذي أتى بها واحتضنها، وفي علاقتهما بالتعذيب، فإن اتهام الحكومات هو اتهام للأنظمة عامة، ولأسلوبها في الحكم، وهو محض انعكاس لفشلها في تحقيق التوافق الشعبي المطلوب، والدعم الذي يكفل لها الاستمرار دون اللجوء إلى تدابير عنيفة.

توجد نماذج متعدِّدة في بلدان العالم الثالث للأنظمة والحكومات التي تجمع النفوذ والقوة التنفيذية المفتقدة إلى الشرعية جنبًا إلى جنب مع هشاشة البناء، والفجوات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية. تتسع تلك الفجوات يومًا بعد يوم، فتفصل ما بين هؤلاء الذين يقودون ويحكمون، وأولئك الذين يرزحون تحت وطأة الحكم وسوء الظروف المعيشية، ويشكلون الأغلبية العظمى، وقد تتغيَّر الحكومات وتتعاقب شكلًا لا موضوعًا، ويبقى العنف والتعذيب طالما بقي النظام المستبد

(1) Wiseman, H.V. (1971). Political systems: some sociological approaches. Chapter IV. London, Routledge and Kegan Paul.

المفتقر إلى مسوغات الاستمرار الشرعية، ولا يتوقع مناهضو التعذيب بحال أن تتغيَّر أدوات وآليات التعامل مع المواطنين، أو أن تُتَخَذ إجراءات حاسمة تُحِيل الجلادين إلى المساءلة والعقاب، في ظل بناء قمعي كامل، لا يعترف بحقوق ولا حريات.

الاستبداد واحتكار التعذيب

تُرى هل تحتكر النظم الاستبدادية ممارسات العنف والتعذيب؟ سؤال لا يُرجَى من ورائه ردٌ سريع، فكثير من النشطاء والمدافعين عن العدالة والحرية وحقوق الإنسان بوجه عام، يميلون ولو عن هوى شخصيّ، مثاليّ إلى حد بعيد، إلى اعتبار التعذيب فعلًا قاصرًا على الأنظمة الشمولية المستبدة دون غيرها، مع ذلك فإن نظرة عابرة تُلقى على الدول العظمى المتشدِّقة بشعارات الديمقراطية والحرية، تضربنا بحقيقة صادمة؛ تُمَارس تلك الدول التعذيب بمباركة أنظمتها وتسامحها ورضاها. ربما لا يطال مواطنيها بكثافة لكنه يسحق بشرًا آخرين. لا محل هنا لحديث مطوَّل عما يجري في جوانتانامو على سبيل المثال، لكن مجرَّد ذكر هذا المعتقل لكفيل باستدعاء صور سجنائه وأسراه التي انتشرت في وسائل الإعلام؛ هؤلاء المُسَلسَلَة أيديهم وأرجلهم، والمدفونة رؤوسهم في حقائب سوداء مُعتِمَة، والمحرومين من أية خصوصية تحفظ لهم حدودًا دنيا من الآدمية. إنهم هؤلاء الشاخصين أمام الجميع في لقطات تجعلهم أقرب ما يكونون إلى عبيد العصور القديمة. لقد قامت إحدى الممثلات البريطانيات في النصف الثاني من عام 2013 بإضراب عن الطعام[1]،[2]، تضامنًا مع معتقلي جوانتانامو

---

(1) لندن – يو بي آي، في: جريدة الحياة اللندنية: ممثلة بريطانية تنهي صومًا دفاعًا عن معتقلي جوانتانامو، 6 أغسطس 2013.

(2) سمير فريد: الإضراب عن الطعام من أجل سجناء جوانتانامو، جريدة المصري اليوم، 8 أغسطس 2013.

الذين قضوا في الأسر ما يتجاوز الأعوام العشرة دون توجيه اتهامات لهم، والذين أُجبِرُوا على التغذية قسرًا حين أضربوا عن الطعام معترضين على أوضاعهم المأساوية. يدرك المجتمع الدوليّ أن الأمر جد مفجع وقميء؛ ويلتزم بمبادئه إخلاصًا أو حرجًا فيندد أو يشجب أو ينظم بعض نشطاءه احتجاجات وتظاهرات، لكن الأمر لا يتغيَّر كثيرًا بالنسبة للسلطات إذ إن المعتقل الأمريكيّ المرعب موجود على أرض خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية عن عمد، حتى لا يخضع لقوانينها التي تجرِّم ما يُرتَكَبُ فيه، والدولة التي يرتفع في سمائها تمثال الحرية لا يعبأ نظامها بتلك الترهات، فيواصل احتجاز أشخاص غير مدانين، ويعذب آخرين للحصول على اعترافات تظللها الشكوك.

كان المنصف المرزوقي؛ الرئيس الذي تولى منصبه نهاية عام 2011 عقب الثورة التونسية، يرى في بعض أبحاثه وكتاباته السابقة أن التعذيب ظاهرة قديمة ومستمرة، وأن انتشاره الواسع هو جزء لا يتجزَّأ من عملية الحكم التي توجد طالما وجدت الدولة أو ما يشبهها هيكليًا بغض النظر عن طبيعة وسياسة الحكم فيها؛ وسواءً كانت استبدادية أم لم تكن[1]. ربما أُخِذَ عليه هذا الرأي إلى حد ما مِن جانب مناهضي التعذيب، لكن هناك من اتفق معه، ومن أكد أن التعذيب ليس كما يأمل الحالمون؛ مجرَّد صورة متقادمة ومتخافتة من صور العقاب التي تنتمي للقرون الوسطى[2]، بل هو فعلٌ منتشرٌ تستخدمه أنظمة عديدة،

(1) Marzouky, M. (1998). Torture eradication in the Arab world. In: Manna', H. (ed.). Physical and mental integrity - Torture in the Arab world in the twentieth century.

(2) Sorrig, K. (1997b). Torture consolidates power. In: victims of torture, a series of articles from the Danish newspaper Berlingske tidende on torture and the rehabilitation activities of RCT and IRCT. Translated by: Henriksen, D and Curtis, I. Published by the international rehabilitation council for torture victims (IRCT).

وتُخضِعَهُ للتخطيط والتطوير، وتجتهد لاستحداث أساليب أكثر تأثيرًا كلما لزم الأمر.

ثبت صدق المرزوقي في كتاباته إلى حد بعيد، فقد تعرَّض التونسيون خلال عهده إلى قمع الدولة وعنفها، فحُبِسَ المدونون والصحافيون، وعُذِّبُوا بسبب اتهامات تتعلَّق بحرية الفكر والتعبير[1]، كما أصدر هو بذاته وصفته الرئاسية؛ قرارات تقضي بتمديد حالة الطوارئ، بما يستتبعها من إجراءات قمعية لا حصر لها[2]، وقد اعترف أحد وزراء حكومته باستمرار ممارسة التعذيب في تونس ما بعد ثورة الياسمين[3]، وأعلن المجلس الوطني التأسيسي التونسي عن عزمه مساءلة وزراء الداخلية والعدل وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية بشأن أحوال التعذيب في مراكز الإيقاف والحجز، إذ تزايدت الحالات المبلغ عنها من طرف الضحايا[4].

يبدو أن السياسات نادرًا ما تتبدل، يروح أشخاص ويأتي آخرون وقليلًا ما تنقشع سحب الاستبداد والقمع. لقد كتب جان بول سارتر في نصه المسرحيّ «تاريخ حياة طاغية» حوارًا ربما يظل صالحًا لقرون مقبلة، يخطب فيه البطل الذي كان ذات يوم ثائرًا عتيدًا، إلى أن تَقَلَّدَ الحكم فانقلب طاغية مستبدًا: «**أيها المغفلون الغلابى؛ تظنون أنكم**

---

(1) المصري اليوم: حملة حقوقية للإفراج عن مدوِّن تونسي، 4 يونيو 2013.

(2) وكالة الأنباء الكويتية: الرئيس التونسي المؤقت يأمر بتمديد حالة الطوارئ في البلاد شهرًا آخر، 3 يونيو 2013.

http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2314796&language=ar

(3) المصري اليوم؛ تونس - وكالات الأنباء: حكومة الإخوان التونسية تعترف باستمرار التعذيب. 10 نوفمبر 2013.

(4) أحمد النظيف: مساءلة وزراء حول التعذيب بمراكز الحبس في تونس - منظمة حقوقية تقول إن إفلات الجناة من العقاب شجع على استمرار الظاهرة، العربية نت، 18 نوفمبر 2013.

ستغيرون السياسة لكن كل ما ستحصلون عليه هو استبدال أشخاص بأشخاص.. وأنت أنت ستسير على نفس سياستي، لأنه لا سياسة أخرى هناك لتسير عليها، وستجد الأعذار لسياستك خلال ثلاثة أو ستة أشهر من حكمك»[1].

خطاب النظام

تكاد الطرق المستخدمة لتبرير التعذيب وصبغه بالمشروعية وجعله مقبولًا من عامة الناس أن تتطابق لدى أغلب الأنظمة، حيث يبرز دائمًا وبشكل ثابت هذا المحتوى المتعلِّق بحماية مصالح الوطن العليا، والحفاظ على أمن البلاد واستقرارها، وهو خطابٌ في العادة مُضلِلٌ، تُرَاقُ في سبيله الحريات كلها، ويحظى لشديد الأسف بتأييد شعبي واسع النطاق، فقسم عريض من الجماهير ينظرُ إلى تغليب مصلحة الوطن المزعومة على الحقوق الفردية بشيء من التفهم والإقرار، وبالتالي يحظى القمع من هذا المنطلق بالمباركة والتضامن.

قد يصيب بعض الناس تسطيح انفعاليّ وعاطفيّ، يجعلهم لا يرون شيئًا أبعد من المادة التحريضية التي يجيد النظام تقديمها في خطابه، وبوسعنا أن نحصي عددًا لا بأس به من المواقف والوقائع، التي مال فيها الرأي العام إلى تشجيع الإجراءات الاستثنائية المشينة التي تتخذها السلطة ضد جماعة من الأشخاص المعارضين، ليس هذا فقط بل واتجه إلى مطالبتها بالمزيد، كي يتحقَّق الاستقرار التام[2]، وندرك

---

(1) جون بول سارتر: تاريخ حياة طاغية - نص مسرحي، ترجمة: عبد المنعم حفني، ص 124، مطبعة الدار المصرية.

(2) أنظر خطاب السلطة الإعلامي، وردود الأفعال الشعبية عليه فيما يتعلق بأحداث الحرس الجمهوري يونيو 2013، وفيما يتعلق باتخاذ إجراءات استثنائية ضد أعضاء جماعات بعينها، وإغلاق بعض القنوات الدينية اتباع الإجراءات القانونية.

جيدًا أن فكرة «الاستقرار» تجد صدى طيبًا لدى شرائح اجتماعية متنوعة قد تقع على طرفيّ النقيض؛ على سبيل المثال هناك من ترتبط أعمالهم بوجود مناخ صالح للاستثمار؛ وهم ممثلو الطبقة المتوسطة العليا والعليا، وهناك أصحاب المهن الهامشية، الذين يتحصَّلون على القوت بشكل يومي؛ وهم ممثلو الطبقة الدنيا والمعدمة. يعتمد أولئك وهؤلاء على وجود قدر نسبي من الهدوء واستتباب الأوضاع، وقد تتضرَّر أعمالهم بشكل فعلي في وجود اضطرابات على الصعيد السياسي واحتجاجات على الأرض، وفي أغلب الأحوال تُلصَقُ أية أزمات ناشئة تعوق مزاولة هذه الأعمال أو تلك بالمعارضين، ومن ثم تتَّخذ السلطة منها بابًا للقمع يحظى بتأييد ممن تضرَّروا، كما تصبح قادرة بمقتضاها على عبور المحاذير القانونية والأخلاقية على حد سواء.

ربما لا ينخدع المتضررون بمبررات استخدام التعذيب، ولا بخطاب السلطة الذي تحاول فيه دمغ معارضيها بكل سوء وتشويههم، لكن الخيارات تبقى محدودة، والنُظم المستبدة تظل دومًا قادرة بأدواتها وأساليبها المتنوعة على خنق فرص إقرار الحريات وتدعيمها، كما تظل تتلاعب بوعي الجماهير وإدراكهم عن طريق الخطاب الذي تستخدم فيه كل ما أوتيت من حيل ومهارات، كي ترسم صورة زائفة لها وللمعارضين أيضًا.

التصنيف والوصم: حين يقرِّر نظام ما استخدام التعذيب لقمع بعض معارضيه، أو لقمع أقلية دينية أو عرقية لا يفترض أن يعلو صوتها، فإنه يتبع نموذجًا تقليديًا ذا خطوات محدَّدة لا تتغيَّر بتغير شكل المعارضة وتوجهاتها؛ **كخطوة أولى** تبدأ الحكومة التي تمثل النظام ذا الطبيعة القمعية باتهام مجموعة من الأفراد في خطابها الرسمي بكونهم أعداء للوطن، وبأنهم يشكلون تهديدًا حقيقيًا لأمنه وسلامته، وللقانون

الذي يجب الحفاظ عليه[1]، ويتم الإعلان عن حتمية القضاء على هذا التهديد؛ تحت أي ظرف و بأي ثمن.

هذه المجموعة من الأفراد، التي تُتَّهَمُ بالعمل ضد مصالح الوطن، هي في الأغلب المجموعة التي تُمَثِّلُ معارضة حقيقية، ذات قاعدة شعبية مضادة للنظام القائم، وهي في الأغلب أيضًا، المجموعة التي يُشَكِّل وجودها خطرًا على بقائه في سدة الحكم، مع ذلك لا يخلو الأمر في بعض الأحيان من هجمات شرسة على بعض المجموعات المعارضة الصغيرة، التي لا تملك أرضية جماهيرية لكنها تملك حزمة من الأفكار المزعجة، بحق، للنظام.

يتوحَّد النظام القمعي بالوطن، ويعتبر أن معارضته هي معارضة للوطن، وأن مناهضته والعمل على إسقاطه لهي محاولات لإسقاط وتدمير للوطن، وتصبح مصلحة الوطن هي مصلحة النظام القائم، بغض النظر عن كونه فاسدًا، غير شرعي، أو مستبدًا.

عند هذه المرحلة، يصبح الاعتقال والتعذيب أمرين تلقائيين لا يقبلان الجدال، ويكتسب التعذيب مشروعية ظرفية في أذهان الناس لارتباطه بمحاربة الخطر المحدِّق بالوطن، بل وقد يصبح التعذيب ليس فقط مقبولًا بل ومحبَّذًا أيضًا، إذ يتم تصوير الأمر على أنه معركة مصيرية ما بين الوطن وأعدائه، وربما نجد في الأشهر الأخيرة من عام ألفين وثلاثة عشر، ومطلع العام ألفين وأربعة عشر نموذجًا مثاليًا على كيفية حشد وتجييش الأفراد واستعدائهم على المجموعات المعارضة، بحيث يطالبون ليس فقط بالسيطرة عليها بل بمقاتلة أعضائها وربما إعدامهم، فإذا لمسوا تراخيًا من النظام لم يعد لديهم موانع من تولي دوره وسفك الدماء.

---

(1) Kooijmans, P.H. (1994). Politics of pain: torturers and their masters. In: Crelinsten, R.D. and Leiden, A.P. (eds). Torture. Vol.4, no.1.

ربما يكون هذا «التهديد» الذي يُجَنِّد النظام أبواقه للإعلان عنه وتسويقه حقيقيًا، لكنه في أغلب الأحيان تهديد مصطنع، يفضح احتياج الأنظمة الاستبدادية الدائم إلى خلق أزمات وهمية تكفل لها الاستمرار في سياسيات القمع وكبت الحريات. تجلَّت بعض هذه الأزمات على سبيل المثال في قيام النظام المصري بمطاردة حركات معارضة، لايزال بعضها في طور التكوين، ورسم هالة مفزعة حول أعضاءها وأفكارهم، وادعاء خطورتهم الشديدة، رغم إدراكه إنهم لا يشكلون خطرًا حقيقيًا على بقائه[1]. على كل حال ربما تكون محاولة تبرير استخدام التعذيب من النظام عملية عسيرة ومعقدة، لكن صك المبررات وصياغتها بمهارة، يجعلان الأمر مقنعًا لكثير من الناس، وبالتالي يُكسبانه الشرعية المطلوبة.

الخطوة الثانية هي خلق مؤسسة تختص بحماية أمن الوطن المهدَّد؛ «أمن الدولة» على سبيل المثال. قد تتكوَّن هذه المؤسسة في بعض البلدان من أفراد أمن سريين، وأحيانًا من مجموعات عسكرية مسلحة، إلى جانب نواة غير تقليدية مؤلَّفة من عناصر مختصَّة بتنفيذ عمليات التعذيب، وتخضع تلك العناصر في العادة، وحال توفر الوقت وتخصيص الإمكانات اللازمة، إلى تدريبات مهارية محدَّدة، تمامًا كما يخوض هؤلاء الذين يمتهنون أعمالًا نادرة، تدريبات دقيقة وغير عادية.

يأتي بعد هذا وك**خطوة الثالثة** دور المجموعة المستهدفة، حيث يتم التعامل مع أعضائها باعتبارهم ضالعين في تشويه صورة النظام، وبالتالي تشويه صورة الوطن وسمعته، ويمكننا أن نلحظ هنا ذلك الربط المتواصل ما بين النظام والوطن. يصبح هؤلاء إذن من المارقين، المعادين للوطن، الذين يعملون على إعاقة تقدمه، والذين لا يرحب أحد

---

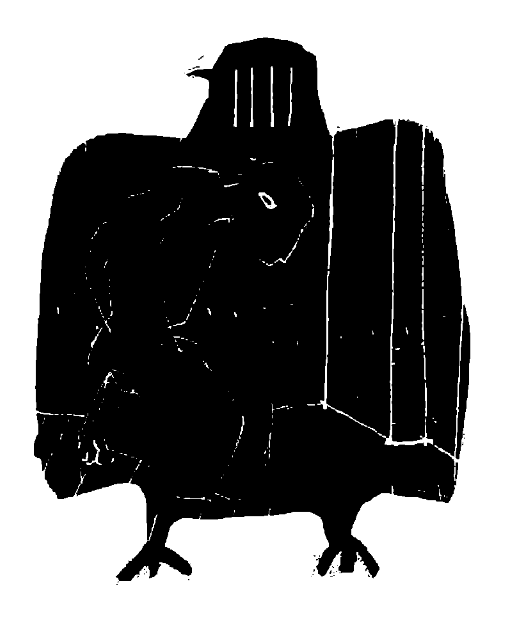
(1) أنظر الحملات الإعلامية والأمنية التي تم شنها على جماعات محدودة مثل الاشتراكيين الثوريين، والأناركيين، وحتى مرتدي قناع فانديتا الشهير.

بوجودهم داخل النسيج المجتمعيّ، وعلى هذا يوضعون في مرتبة أدنى من الآخرين المؤيدين للنظام، ويتم توصيفهم على هذا الأساس خارج نطاق المواطنة، وربما يتم نعتهم من خلال الخطاب الذي يُعِدُّه النظام، بالإرهابيين أو العملاء، وبأنهم خوارج على المجتمع ككل: الشيوعيون كفرة، الإسلاميون إرهابيون، الليبراليون عملاء، الثوريون بلطجية.

في مرحلة مبكرة يؤدي هذا الوصم إلى تمييز واضح ومُجحِف تجاه أعضاء المجموعات المستهدفة على جميع المستويات، خصوصًا فيما يتعلَّق بآليات وروافد وأدوات الإثابة أو العقاب[1]، وفي مرحلة لاحقة يصبح القضاء عليهم واجبًا وطنيًا. تتوالى سلسلة الانتهاكات التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر؛ الاضطهاد في العمل والدراسة، وتشويه السمعة، والاعتقال، والتعذيب، بل وأحيانًا القتل، ولا يعتبر التعذيب هنا أمرًا واردًا فقط، بل يصبح ضرورة لبقاء النظام، ومع توالي الضربات القاصمة وحال تحطيمهم، يتوجه خطاب النظام إلى الجماهير معلنًا انتصار «الوطن»، في رسالة ضمنية تؤكد على نزع الهوية الوطنية عن أعضاء المجموعة المستهدفة.

يمكننا إذن تلخيص الخطوات السابقة في نقاط ست؛ **أولًا**: تضخيم الأخطار المحيطة بالوطن، **ثانيًا**: انتخاب مجموعة يُنسَب لها هذا الخطر، **ثالثًا**: تقديم كيان أو شخص ما قادر على درء الخطر، **رابعًا**: طرح وسائل الحماية ومنها بالطبع استخدام القمع والعنف والتعذيب، **خامسًا**: رسم صورة برَّاقة لمرتكبي العنف والتعذيب وإقناع الجماهير بوطنيتهم وإخلاصهم، **سادسًا**: إضفاء المشروعية اللازمة على انتهاك النظام للحقوق والحريات تحت راية إنقاذ الوطن.

(1) Tajfel, H. (1982). Social psychology of intergroup relations. *Annual Review of Psychology*, 33, 1-39.



قد لا يحظى النظام القمعي ورؤوسه بإحدى الشرعيات الثلاث المتعارف عليها؛ سواءً الشرعية التقليدية التي تنبع من حفاظ صاحبها على القيم والأعراف المجتمعية المتوارثة، أو الشرعية الكاريزيمية التي تخلب لب الجماهير بطلاقة وجاذبية صاحبها، أو القانونية المحتكمة إلى صناديق الانتخابات والتي تعتمد على الاستقطاب والتجييش. يجد النظام نفسه إذ ذاك مضطرًا إلى خلق شرعية جديدة يستظل بها، هي غالبًا تلك الشرعية التي يمكننا أن نطلق عليها شرعية «الإنقاذ»[1]، إذ يُقَدِّم نفسه إلى الجماهير العريضة باعتباره مُخَلِّصها من الأخطار المُحَدِّقَة.

صك الشعارات: بين الحين والآخر، يقوم النظام القمعي بابتكار

(1) عماد عبد اللطيف: بلاغة الحرية، ص 73، دار التنوير، 2012.

شعارات جديدة متنوعة يُلقي بها إلى الجماهير في محاولة منه لإعادة تشكيل وعيها وتزييفه بقدر المستطاع، بحيث لا تبدو الصورة العامة شديدة القتامة من ناحية، وبحيث يتمكن على الناحية الأخرى من تبرير وتنقيح ممارساته غير المشروعة في حق المواطنين.

لا يمكننا أن ننسى هنا ذاك النموذج الطريف في مجال صك الشعارات الداعمة لسلطة النظام، حيث تحوَّل شعار (**الشرطة في خدمة الشعب**) منذ سنوات خلت وبقرار مفاجئ في عهد حبيب العادلي[1]، إلى شعار آخر يحمل دلالة بليغة هو (**الشرطة والشعب في خدمة الوطن**)، وتلك دلالة يندر أن يخطئ أحد فهمها، ففي حين كان واجب الشرطة، كما نص الدستور، هو حماية وخدمة الشعب[2]، هدف التغيير، كما بدا، إلى إلغاء هذا المفهوم تمامًا، واستبعاد الشعب من موقعه باعتباره مكونًا أساسيًّا من مكونات الوطن، وكأنما يمثل الوطن كيانًا مستقلًا، تلزم حمايته، ربما من الشعب ذاته. أدى هذا التغيير نظريًا إلى إعطاء صلاحيات أكبر لجهاز الشرطة في سبيل الحفاظ على الوطن، كما أعطى مجالًا أوسع وأكثر أمنًا واستيعابًا للتجاوزات، إذ صار الجلادون يرفعون أمامهم، وفي وجه المدافعين عن حقوق المواطن رمزًا أكثر قدسية ألا وهو «الوطن».

لم يؤدِ الشعار الجديد عمله على الوجه الأكمل، فالجمع بين الشرطة والشعب ووضعهما في قارب واحد يستهدف «خدمة الوطن»، لم يكن له معنى في الأذهان سوى إجبار المواطنين على أن يصبحوا عملاء للنظام؛ مخبرين أو مرشدين. لقد فقد الشعار معناه المرجو وتحوَّل

---

(1) وزير الداخلية في عهد مبارك، وتولي الحقيبة الوزارية عام 1997، بعد أن اكتسب ثقة كبيرة إثر تقديمه بعض النصائح التي أبطلت محاولة اغتيال مبارك في إثيوبيا.

(2) الدستور المصري لسنة 1971، مادة 184

إلى النقيض. على كلٍ، حَكَمَ القضاء فيما بعد بعدم شرعية تغيير الشعار القديم «**الشرطة في خدمة الشعب**»، وأمر بإعادته مرة أخرى، لكن وزارة الداخلية لم تُذعِن للحكم إلّا بعد تلقيها ضربات موجعة في الأيام الثلاثة الأولى لثورة يناير، اضطرتها إلى الانسحاب أمام غضبَة المواطنين، ثم التنازل عن بعض مكتسباتها. عاد شعار الشرطة في خدمة الشعب ليس فقط بمقتضى النص الدستوري والحكم القضائي، بل بالانتصار الجزئي الذي تحقق للثائرين، والذي مكنهم من فرض خطابهم الثوريّ في بعض المناحي، ولهذا مقال آخر سوف أتطرق إليه فيما بعد.

بعض الشعارات التي تنتجها النظم القمعية قد تُقَابَلُ مِن الجماهير الفَطِنة بوابلٍ من السخرية اللاذعة، مثلما حدث مع شعار «**بلدنا بتتقدم بينا**» الذي أنتجه نظام مبارك في أواخر فترة حكمه، وقام ببثه من خلال إعلان تلفيزيوني في إطار حملة لتوظيف الشباب المقعد بفعل البطالة. هناك أيضًا شعار «**من أجلك أنت**» الذي استخدمه مبارك الابن بكثافة، وقد استغل الساخرون هذا الشعار الأخير تحديدًا في شن هجوم مضاد، حيث صارت عبارة «**من أجلك أنت**» تشير إلى المعتقلات المفتوحة وعمليات التعذيب الممنهجة، وقد صاحبتها في بعض مواقع التواصل الاجتماعية صور الزنازين وعربات الترحيلات.

ينضم إلى الشعارين السابقين شعار آخر أكثر حداثة، خرج إلى الوجود بعد ثورة يناير لكنه بدا أكثر مدعاة للسخرية والتنكيت؛ فقد صرَّحت المؤسسة الأمنية في خطاب دراميّ مؤثر عن اعتزامها صرف "تي شيرتات" لجنود الأمن المركزي، تحمل عبارة «**إحنا معاكم**»، كي يرتدوها أثناء خدمتهم في أوقات التظاهرات[1]. لم يخلُ هذا الشعار

(1) يسري البدري: الشرطة تنحاز إلى الشعب، جريدة المصري اليوم، 13 يونيو 2013.

من غموض، فالضمير الموصول بكلمته الأخيرة يصعب رده إلى جماعة معينة أو تيار ما من التيارات المتناحرة. لا يدري من يُطالع الـ "تي شيرت" إلى أي فصيل ينحاز الأمن المركزي بشعاره الجديد؛ مَن سوف يحمي ومَن سوف يضرب، ومَن سوف يقتاد إلى معسكرات التعذيب. على كل حال لم يتم تنفيذ هذا التصريح على أرض الواقع واكتفت المؤسسة الأمنية برفع شعار «**شرطة الشعب**».

التهميش مقابل المبالغة: يمكننا أن نلحظ في خطاب النظام ومؤسساته الأمنية والإعلامية على حد سواء، ميلًا مستمرًا إلى تهميش الانتهاكات الحقوقية التي تصيب المواطنين وبخاصة وقائع وقضايا التعذيب. يَتَطَرَّقُ الخطاب الرسمي إلى هذه القضايا باعتبارها أمورًا فرعية تافهة، لا يجب أن ينشغل الناس بها، وفي سبيل تقزيمها وفض الجموع من حولها يُعَادُ تشكيل الحدث والسياق الذي جرى فيه بحيث يفقد ضحاياه التعاطف. يتم انتقاء بعض الجوانب السلبية المتعلِّقة بهؤلاء الضحايا وإبرازها وتضخيمها، ثم يجري تطعيمها بما يطغى على القضية الأساسية، وأخيرًا تُقَدَّمُ وجبه شهية إلى الجمهور تصرف أنظاره تمامًا عن الجرم الواقع بحق الضحية وتوجهه نحو إدانتها. يُلاحَظُ على سبيل المثال، إن الخطاب الأمنيّ تجاه واقعة وفاة محتجز في قسم شرطة أو سجن، يبدأ دومًا بتحقير المحتجز، والحط من شأنه، ثم تفصيل الجرم الذي اتهم به والمبالغة فيه والتخويف من خطورته، ثم يأتي بعد ذلك التعامل مع أسباب وظروف الوفاة الجنائية بشكل مقتضب وفي مساحة أقل بكثير من المساحة المفرودة لوصمه أمام المجتمع. قد تظهر الأخبار الواردة في الصحف بصياغات من قبيل هذا النص المُتَخَيَّل: «**لقي مسجل خطر مصرعه في أحد السجون، حيث كان يقضي عقوبة السجن لعشرة أعوام لاتجاره في المخدرات، وقد أشار مصدر أمني إلى أن المسجون اتهم من قبل في عدد من قضايا**

السرقة بالإكراه، وأنه كان دائم الاعتداء على المحلات والمقاهي لجمع الإتاوات من أصحابها، كما سبق له الاشتراك في جريمة اختطاف، وقد ألقي القبض على أحد أصدقائه أثناء زيارته في السجن لمحاولته تهريب المخدرات داخل أرغفة الخبز والطعام، وسوف يتم تشريح الجثة لبيان سبب الإصابات الموجودة عليها».

يمكننا أن نجد نماذج كثيرة لهذا الخطاب، سواء فيما هو منطوق من خلال الشاشات أو ما هو مقروء في الصحف والمجلات[1]؛ حيث يتنحى الخبر الأهم وهو وفاة المسجون لصالح التفاصيل الهامشية الأخرى التي لا تبيح في الأحوال كافة قتله خارج إطار القانون، ولننظر مثلًا في الخطاب الأمني تجاه قضية مقتل أحد النشطاء السياسيين، والشكوك التي ثارت حول اختطافه وتعرضه للتعذيب. لقد تطرَّق الخطاب مِن فوره وقبل أن يعطي معلومات كافية عن ملابسات الأمر إلى إبراز العثور على قناع أسود مما يستخدمه أعضاء جماعة تدعى «البلاك بلوك» داخل ملابس الشاب المتوفى، وهو ما يوحي للقارئ بأن هذا الشاب ربما كان خطرًا وغير موثوق فيه، وأنه ربما قام بأعمال غير مشروعة. تصبح تلك هي القضية الأساسية، وينصرف اهتمام القارئ إليها وإلى الجماعة المذكورة، بينما لا يهتم كثيرًا إن كان الشاب قد تعرَّض إلى التعذيب والقتل[2]. لننظر أيضًا في قضية خالد سعيد الشهيرة، حيث اتجه الخطاب الأمني إلى البحث عن سوابق إجرامية لدى الشاب بحيث يمكن التركيز عليها وتضخيمها، وإهمال واقعة قتله على أيدي عدد من أفراد الشرطة، ولقد أبرزت وسائل الإعلام في

(1) أحمد عدلي: الداخلية تعزي في قتيل شبرا الخيمة، جريدة الشروق، 18 أغسطس 2012.

(2) محمد غريب: الشرطة تبرئ نفسها من قتل جيكا وتعذيب الجندي، جريدة المصري اليوم، 11 فبراير 2013.

عناوينها مطلع العام ألفين وأربعة عشر، أن الضحية «**كان يضع وشمًا على ذراعه وهو علامة للمسجلين خطر ومعتادي الإجرام**»، ولقد تم اقتطاع هذا العنوان من مرافعة دفاع الجلادين المتهمين بتعذيبه حتى الموت[1].

أخيرًا يمكننا مراجعة تلك الواقعة التي قام فيها بعض معتصمي ميدان التحرير باحتجاز شخص ملتحٍ كانت له مواقف سابقة مناهضة لهم، إذ تصادف مروره بالمكان. ذُكِرَ الخبر في عدد من الصحف حيث جاءت سطوره الأولى بصياغات متشابهة: «**ألقى معتصمو ميدان التحرير القبض على محمود شعبان الداعية السلفي وبحوزته حوالات قادمة له لمساعدة المجاهدين في سوريا، كما تم العثور في سيارته على واق ذكري**»[2]. عمد الخطاب الإعلامي هنا إلى تهميش الحدث الأصلي؛ وهو قيام مواطنين لا صلاحيات أمنية أو قضائية لهم بإلقاء القبض على مواطن آخر واحتجازه دون وجه حق، وقد أبرز الخطاب نفسه وجود «واق ذكريّ» في سيارة هذا المواطن، رغم أن الواقي الذكري لا علاقة له بالأمر على الإطلاق، ومن الجليّ أنه قد ذُكِرَ بهذه الطريقة المُبَالَغ فيها لمجرد إثارة الشكوك حول سمعة الرجل، وإعطاء إيحاءات جنسية تنتقص من كونه ملتحيًا، ومنتميًا لتيار دينيّ، والمبطن هنا بالتالي هو رغبة النظام في إسقاط الشخص المقصود من موقعه على الساحة السياسية، بعد أن انتهى دوره.

إن خطورة هذا الخطاب لا تتمثَّل فقط في عبثه بحقوق الضحايا، بل في تلاعبه بوعي الجماهير عن طريق التتابع السرديّ المضلِّل؛ فحين

---

(1) نشوى فاروق: النطق بالحكم في قصية خالد سعيد 3 مارس، جريدة المصري اليوم، 7 يناير 2014.

(2) فادي فرنسيس: اللجان الشعبية تحتجز شيخ «هاتولي راجل». جريدة المصري اليوم، 5 أغسطس 2013.

تأتي المقدمة لتُحَقِّرَ مِن الضحية، وحين يمتلئ المتن بوصمات أخلاقية تشينها، ثم يُذكَرُ ما تعرَّضت له من عنف وتعذيب كحدث ثانوي لا يستحق أن يوليه القارئ الانتباه، تصبح الأذهان شيئًا فشيئًا ممهدة لقبول تلك الأطروحة؛ إن التعذيب ممكن ومقبول، وإن ممارسته تجاه المخطئين أو أصحاب السمعة السيئة أمر منطقي لا يستدعي التوقف أمامه، وإن التعذيب دائمًا ما يجري على خلفية ارتكاب الشخص مخالفة للقانون، وإن مساءلة مرتكبيه في هذه الحالة لهي من العبث والتَزَيُّد.

التجهيل والتعميم: تعمد الأنظمة القمعية في أحايين كثيرة إلى الإبقاء على شيء من الغموض حول المجموعة التي تصنفها في خانة العدو، إذ يترك لها هذا الغموض مساحة من حرية الحركة، كما يتيح لها ضم المزيد من الأشخاص المعارضين، وحين يُنتِجُ النظام خطابًا تهديديًا فإنه لا يخُصُّ بالتهديد أشخاصًا معيَّنين، ولا يُسَمِّي مجموعات محدَّدة، بل يكتفي بالتلويح بعبارات عامة مبهمة مثل «**العناصر المخربة**» أو «**الفئات المضللة**» أو «**الشباب المغرر به**» وما إلى ذلك من مسميات فضفاضة مطلقة.

يمكننا في هذا الصدد أن نطالع خطاب أحد وزراء الإعلام متحدثًا في برنامج تليفزيوني شهير: «**لا داعي للفوضى والأجندات الخاصة والخارجية وتنفيذ مطالب لعناصر لا ترعى مصلحة الوطن**»[1]، يأتي هذا الخطاب دون أن يضع تعريفًا أو توصيفًا محدَّدًا لتلك «الأجندات الخاصة»، ودون أن يسمي مباشرة هذه العناصر «التي لا ترعى مصلحة الوطن». يمكننا أيضًا أن نشير إلى خطاب أحد قادة المؤسسة العسكرية

(1) مصطفى عيد ومحمد جمعة: تأجيل قضية موقعة الجمل...، الشروق، 18 مايو 2012.

مُتَّهِمًا «**بعض التنظيمات السياسية**» بأنها «**تشوش أفكار الشباب وتتبنى أفكارًا هدامةً ضد مصالح الوطن**»[1]، لا يسمِّي صاحب هذا الخطاب أيضًا أيًا من تلك التنظيمات بوضوح، ولا يذكر ماهية تلك «الأفكار الهدَّامة»، وكيف تزاول الهدم. هناك أيضًا الكثير من الحوارات والنصوص التي حذَّر فيها مسؤولون أمنيون، ومنهم على سبيل المثال مدير المباحث الجنائية، مَن وصفهم بأنهم «**العابثون والمخربون**»، من عواقب وخيمة، بغير أن يُسَمِّي منهم شخصًا واحدًا[2].

يرى أساتذة وعلماء تحليل الخطاب أن هذا التجهيل ربما ينال من قدر المجموعات المناهضة للنظام، ويضفي عليها قدرًا وافرًا من التهميش والاحتقار، ويجعلها بانتقاده المستتر محل ازدراء ممن يتلقون الخطاب، وبالتالي يغدو التنكيل بها أمرًا مقبولًا وطبيعيًا، مع هذا لا نستطيع إنكار ما للغموض بوجه عام من هالة مثيرة وجاذبة قد تحدث أثرًا معاكسًا في المتلقين، فالحديث دون إفصاح يستجلب الفضول، ويسبغ شيئًا من الخطورة والجدية على الموقف بأكمله، وإذا نزعنا عن الخطاب المفردات المسيئة المشوهة للمجموعات المقصودة به، لاستقبلنا إشارات متعدِّدة على وجود معارضة حقيقية وقوية تتهدِّد النظام وتؤرِّقه، قد تثير إعجاب المتلقي لا امتعاضه.

بينما يستخدم النظام خطاب التجهيل بهدف النيل من أعدائه، قد يستخدم التعميم بشكل مختلف تمامًا؛ فرجال الشرطة **قد يعلنون** في بعض الأوقات عزمًا وإصرارًا على الانحياز الكامل إلى «**المواطنين**»[3]،

---

(1) صلاح البلك وآخرون: قائد الجيش الثالث: تل أبيب جندت تنظيمات سياسية للتشويش... ، جريدة المصري اليوم، 2 مارس 2012.

(2) أحمد شلبي وحسين رمزي: الاتحادية تتحصن قبل مظاهرات 30 يونيو، جريدة المصري اليوم، 4 يونيو 2013.

(3) نهى عاشور: إبراهيم: ننحاز للمواطن ولن نعترض أي متظاهر سلمي. جريدة الشروق، 14 يونيو 2013.

وقد تطلق المؤسسة الأمنية من حين لآخر تصريحات تزعم فيها الوقوف إلى جانب «الشعب» في خندق واحد، ورغم هذا الخطاب الذي يبدو في ظاهره براقًا، فإن المدقق فيه لا يتمكن من فهم أي مواطن على وجه التحديد هو المقصود بهذا الانحياز، ولا أي طائفة أو فئة من الشعب هي التي ستحظى بالدعم الشُرَطيّ، فمناهضو النظام ومؤيدوه جميعهم مواطنون، والشعب يضم مجموعات كثيرة بعضها متآلف والبعض الآخر متناحر، والأولى بخطاب أي مؤسسة أمنية أن يؤكد حمايتها للقانون، وحرصها على تساوي الجميع أمامه. ربما يتركنا هذا الخطاب التعميمي أمام رغبة المؤسسة الأمنية في استمالة السواد الأعظم من الناس وكسب تعاطفهم وتأييدهم، بما يُيَسِّرُ لها فيما بعد ارتكاب الجرائم والانتهاكات تحت غطاء شبه شرعي، وبقدر من التوافق يظلله عنوان عريض براق هو «الشرعية الشعبية».

إعادة تعريف المفاهيم: إن إعادة تشكيل المعاني والمفردات وخلخلة المفاهيم، وإطلاق أوصاف تجافي ما استقر في وجدان الناس، ثم العمل على إحلالها وترسيخها في عقولهم محل تلك التي أصبحت غير صالحةً للاستهلاك، وغير قادرة على حفظ ماء وجه النظام؛ إنما تمثل آليةً ناجحةً ومثمرةً إلى حدٍّ بعيدٍ، فعن طريقها يمكن فرض خطاب تغييبي متكامل، ورسم صورة جديد للسلطة، وخلق مراكز قوة ونفوذ لم تكن موجودة من قبل، وتصنيف الأفراد بما يطيح بالمعارضين منهم بعيدًا عن الساحة، ويفسح طريقًا ممهّدًا أمام الموالين[1].

يصبح لدينا على سبيل المثال؛ **«مواطن صالح»**، أو بتعبير شبيه **«مواطن شريف»**؛ ويمثل المفهوم بعد إعادة التعريف والتشكيل

(1) Clapham, C. (1985). Third world politics: an introduction. Chapter three, Third world state. Croom Helm press, London and Sydney.

والتلاعب، ذاك المواطن الذي يسير في ركب النظام ولا يعلو صوته معارضًا أبدًا. يرسِّخ النظام التعريف الجديد أيًا كان، ويلح عليه في خطابه، ولا يخفى على ذي بصيرة أن هذا التعريف يفضي إلى معنى مناقض لما يراد منه تمامًا. يقتضي «الشرف» في الأحوال الطبيعية عدم السكوت عن الحق، والوقوف في وجه الباطل، أو على أقل تقدير كف يد العون عنه. مع ذلك وفي ظل نظام قمعي لا ينفك يهتك حقوق مواطنيه، قد يكتسب الشرف معنى مختلفًا يمكننا أن نراه في خطاب أحد رؤساء جهاز مباحث أمن الدولة السابقين: «**يكفينا شرفًا نجاحنا بتوفيق من الله ودعم المواطنين الشرفاء في القضاء على بؤر الإرهاب التي كانت تؤرق الشعب**»[1]. هل يكون المواطن الشريف هنا هو المضحي بوقته وراحته وسلامته من أجل الآخرين؟ ربما؛ لكننا لا يجب أن نغفل أيضًا احتمالية كونه الواشي، المتعاون مع الأجهزة الأمنية، الذي يسهم في الإيقاع بأعداء النظام المفترضين أي بالمعارضين له، وهو عمل لا يتعلَّق في هذه الحالة بمفهوم الشرف الذي تعارف عليه الناس.

في كل زمان ومكان، سوف نجد مرادفًا ما لتعبيرات خبرناها في مواقف عدة، مِن قبيل القلة المندسة، وأعمال الشغب، والثوار الحقيقيين. أما الذي يحدِّد «من» و«ما» تشير إليه هذه التعبيرات على أرض الواقع، فهو انتماء المنتصر وقبلته، إنها كما أشار علماء البلاغة والخطاب، تسميات يفرضها المنتصر، ويرسخها انتصاره، ويحذف من أمامها ما يناقض محتواها أو يثير التشكك فيها.

تتبع الأفعالُ المسميات، ومِن ثَمَّ فإن خطابًا للمؤسسة الأمنية يقول: «**إن رجال الشرطة سوف يواجهون أي أعمال عنف أو تخريب بمنتهى**

---

(1) سميرة عياد وأمير هزاع: براءة حسن عبد الرحمن و40 ضابطًا.. ، جريدة الأهرام، 13 يونيو 2013.

القوة»[1]، قد يتغير في حال قيام ثورة ناجحة تقوض أركان النظام القائم، وفي هذه الحالة تصبح «**أعمال العنف والتخريب**» بعد إعادة التعريف بمثابة «**ثورة مجيدة**»، كما يغدو «**العابثون والمخربون**» هم «**الثوار الحقيقيين**»، وتبعًا لتوجهات النظام قد يلحق بأذيال تلك التغيرات «**رجال الشرطة**» أنفسهم؛ فيمحو الخطاب اللاحق ما سبق وارتكبوه ضد المواطنين، ويؤكد على الجهد الذي بذلوه لحماية الثورة المجيدة، مُؤَرِّخًا لدورهم الإيجابي فيها، وحامدًا لهم حسن تعاونهم مع الثوار الحقيقيين، وهو أمر صادفناه لمرتين متتاليتين بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير[2].

التعذيب والولاء للمنهج

فيما يخص هؤلاء الذين يملكون منهجًا واضحًا للحكم، سواء كان ذا طبيعة دينية أم عسكرية أوغيرها، فإن ارتباطهم بمنهجهم وتشرُّبهم له يلقيا دون شك بظلاله على عملية الحكم بأسرها، وفي إطار سعيهم إلى تطبيق هذا المنهج وفرضه على الجماهير وفي مقدمتها، بكل تأكيد، المعارضين، يمكننا أن نتوقع انتهاكات عديدة. قد تطغى رغبة المرء في ترسيخ منهج أو تطبيق نظرية ما على توازن رؤيته، وقد تدفعه إلى التغاضي عن أمور كثيرة مؤرِّقة ما كان ليتغاضى عنها نظريًا تحت أي ظرف، وقد تصبح الصورة النهائية التي ينتجها مشوَّهة رغم نبل المقاصد المعلنة.

---

(1) أحمد شلبي وحسين رمزي: الاتحادية تتحصن قبل مظاهرات 30 يونيو، جريدة المصري اليوم، 4 يونيو 2013.

(2) تذكر هنا إشارة الرئيس المعزول محمد مرسي لدور أفراد الشرطة الإيجابي في ثورة الخامس والعشرين من يناير، كما تُذكَر المكانة الرفيعة التي تبوأتها مؤسسة الشرطة في خطاب النظام الذي قام ما بعد الثالث من يوليو 2013 في وجود الرئيس عدلي منصور.

يُقال إن المرء كلما ازداد تشبعًا بأفكار ومبادئ عقيدة يؤمن بها، حَلَّت بقِيَمها ومفرداتها مَحَلّ مكونات شخصيته، وعلى ضوئها تتشكَّل علاقاته بالآخرين وتتحدَّد مجموعات الأصدقاء والأعداء، وحين يشق طريقه باتجاه السلطة يصبح أصحاب العقائد المناوئة هدفًا لعمليات تنكيل مشروعة ومبررة، وتنفرط تدريجيًا أية قيود أخلاقية على الوسائل والأدوات المستخدمة ضدهم، وتصبح أمورٌ كالتعذيب والاغتيال والقتل الجماعي غير مرفوضة ولا مستهجنة رغم أنها قد تجافي مبادئ عقيدته نفسها. هكذا قد تشكل بعض العقائد والمناهج السياسية أو الدينية جسورًا لعبور محاذير كثيرة، حيث تمسي الانتهاكات المروِّعة، بمضي الوقت وبفعل الاعتياد، مجرَّد ممارسات طبيعية يقوم بها المرء بلا أدنى مراجعة أو تفكير.

قد تمثِّل المقدمة السابقة إجابة بالنفي على السؤال اللاحق: هل تبشِّر المقدمات دومًا بالنهايات، وهل تكفي النظريات الحالمة لخلق واقع مضيء؟ يمكننا أن نجد في الشواهد التاريخية ما يدعم النفي على مر العصور، فالطريق إلى إرساء نظام مستبد قمعي كثيرًا ما بدأ باعتناق رؤية ما لاحت في ظاهرها منصفةً وبراقةً، ثم لم تلبث أن انطفأت بعد برهة وجيزة مخلِّفة من حولها الظلام. من المنهجيات والعقائد السياسية ما بدا للوهلة الأولى كما لو كان طريقًا ورديًا لبناء المدينة الفاضلة، لكنه استحال عند التطبيق إلى جحيم، ويدرك قارئو التاريخ جيدًا ما جرى في إيطاليا الفاشية وكذلك في الدولة الستالينية، كما يدرك أصحاب العقائد الدينية كم من جرائم ارتكبت في حق الإنسانية تحت راية الدين، حيث استحال الولاء للمنهج والعقيدة إلى ولاء لأسباب النفوذ والسيطرة والامتلاك، وحيث تلاشت المثل العليا فور وضعها محل الاختبار. مِن الداعين إلى الحرية مَن اعتقل معارضيه وعذبهم حتى الموت، ومِن المنادين بتداول السلطة مَن تَشبَّث ببقائه فيها على أشلاء الآخرين، ومِن

الطامحين إلى العدالة من أرسى أعمدة القهر والطغيان. مِن أولئك وهؤلاء مَن خاض حربًا شرسة انتصارًا لمبادئ سامية ثم نسي في غمار الحرب أن عليه حمايتها قبل البحث عن الانتصار.

عن الولاء العسكريّ: تقوم العقيدة العسكرية على أسس عدة؛ أهمها الطاعة التامة والالتزام والخضوع للأوامر، والقناعة بأولوية فرض النظام، والدَّيْن بالولاء الكامل للقادة الكبار، والانتماء أولًا إلى الوحدة أو الكتيبة وإلى السلاح ثم إلى المنظومة العسكرية الكبرى، كما أنها تؤمن أيضًا بعدم جدوى المشاركة والمناقشة والحوار، بل وبعدم جواز الاختلاف في الرأي مع الأعلى شأنًا مهما كان الأمر ملتبسًا وحمَّال أوجه، وهي تنظر بعين الاستصغار إلى مَن لا ينتمي إليها، معتبرة إياه فردًا مرفهًا، أقل انضباطًا والتزامًا، وهو دائمًا في موضع المحميّ أي المفعول به، بينما العسكريون في موضع الحامي أي الفاعل، وللأخير دومًا فضل على الأول حتى وإن لم يصرِّح به مباشرة.

برحيل نظام مبارك وتولِّي المجلس العسكري الحكم مُستَظِلًا إلى حدٍّ ما بشرعية شعبية موروثة، ظهرتْ على المسرح السياسي سلطة ذات أداء مختلف. كان مبارك من الناحية النظرية حاكمًا عسكريًا، لكن امتداد فترة الحكم أدت به إلى النزول عن كثير من سمات العسكري المقاتل ليتحوَّل في نهاية الأمر إلى رئيس مدني مُنَعَّم ومُترف. على كل حال استقرَّت المنظومة العسكرية الصارمة، الشائخة في الوقت ذاته، المبنية دومًا على تراتب هيكليّ قمعيّ إن جاز التعبير، على العرش لوقت قصير، وفي ظِلِّها كان من الطبيعي أن يُمَارس التعذيب ضد المخالفين جهارًا بغضِّ النظر عن انتماءاتهم السياسية، حيث جرى تصنيفهم لا باعتبارهم شركاءَ يحملون أفكارًا متباينة بل باعتبارهم أعداء الوطن حقيقة لا مجازًا، ومصير الأعداء في ميدان الحرب أمر مفروغ منه، لا يُسأل مُقَاتِلٍ عنه ولا يُلام عليه.

ظهر بوضوح ومن خلال حالات التعذيب الجماعية المتكرِّرة التي شهدها عهد المجلس العسكري أن الانتماء والولاء للقادة هو ولاء مطلق، لا حدود له، وأن الأمر الذي يصدر عن قائد إلى جنوده لا يمكن لهم رَدُّه أبدًا، مهما كانت الظروف ومهما كان مضمونه. ربما لم يتبدَّل ولاء غالبية العسكريين لمبارك في الفترة القصيرة نسبيًا التي تولَّى فيها قادة المجلس الحكم، فقد اعتلت صوره السجون الحربية والمعسكرات التي اقتيد إليها الضحايا وعُذِّبُوا، ولقد تَمَسَّكَ العسكريون أغلبهم الذين أشرفوا على المعتقلين بالجهر بولائهم له وباعتباره القائد الأعلى رغم ما حدث كله، كما أعلنوا غير ذات مرة عن اعتزامهم سحق أعدائه المعارضين[1]. لا يمكن اختزال الأمر في شخص مبارك على وجه التحديد لكنها سطوة ومكانة القائد في العقيدة العسكرية بغضِّ النظر عن اسمه، ولنا أن نطالع العبارة التي أطلقها ضابط برتبة ملازم أول. كان يشارك في الهجوم على بعض المعتصمين بمسجد عمر مكرم في ميدان التحرير، بينما راح المحاصرون يستعطفونه: «**أنا باطيع القائد بتاعي زي ما باطيع الرسول ولو عصيته زي ما أكون باعصي ربنا**»[2].

عن الولاء الدينيّ: يحمل الدين في بنيته الداخلية ما يؤهِّل الحاكمين باسمه كي يصبحوا الأعنف والأكثر تنكيلًا بمعارضيهم، فالمفهوم القائم على امتلاك الصواب الإلهيّ المطلق يتغلغل في الممارسة السياسية، بحيث يصبح المعارضون على خطأ مطلق أيضًا؛ خارجين على الأوامر الربانية المقدَّسة، فاسدين بسبب جهرهم بالمعارضة ودعوتهم الناس إليها، وقد يوصفون في بعض الأحيان بأنهم أجهل وأضعف إيمانًا،

(1) مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف والتعذيب: يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، ص88، 83، 81، إصدار عام 2012.

(2) مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف والتعذيب: يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، ص101 إصدار عام 2012.

وفي الأحوال كلها يمكن تبرير قمعهم وربما حتى قتلهم، ثم تطويع النصوص الدينية بما يكفي لجعل البطش بهم عملًا شرعيًا ومحلَّلًا.

تختلط الرغبة في امتلاك القوة والاحتفاظ بالسلطة لدى الحاكمين باسم الدين، مع جنوحهم إلى إظهار ولائهم الأصيل لعقيدتهم، بحيث يغدو فصل العقيدة الدينية، عن الحكم، عن الشرعية السياسية أمرًا غاية في الصعوبة والإرهاق، خصوصًا حين يتم استغلال الأدوات الدينية ذات التأثير الواضح لفرض الطاعة والإذعان والتسليم على الجماهير انطَلاقًا من أرضية المقدس المنزَّه عن الخطأ، مع استبعاد أدوات الحكم الأخرى المتعارف عليها.

بعد استبدال الجماعة الحاكمة المصرية بأخرى في أعقاب الحركة الثورية التي انطلقت مطلع العام 2011، ومع وصول التيار الديني إلى سُدَّة الحكم، أُعِيدَت كتابة الدستور ليتوافق بصورة أكبر مع توجُّهات ومنهجية النظام الجديد. بدا هذا النظام بعد وقت قصير على الميل ذاته لإسكات مناهضيه، فلم يتقاعس عن ممارسة العنف ضدهم، وقد وجد المُبَارِكين لخطاه وسط زمرة من الأشخاص قَدَّمُوا أنفسهم للجماهير باعتبارهم أصحاب المعرفة الدينية الحَقَّة. نشأت عن هذا الوضع أزمات حادة في العلاقة ما بين السلطة السياسية المنتخبة فعليًا على صعيد، والمشاركة والدعم الشعبي المفترض، بالتبعية، توافرهما لها على صعيد آخر[1]، وسرعان ما وُجِهَت تلك السلطة التي فشلت في إرضاء الجماهير برد فعل واسع من المحبطين، أزاحها إلى خانة الجماعة الحاكمة صاحبة القوة والنفوذ، المفتقرة إلى الحق في الإدارة وتَوَلِّي مقاليد الأمور.

هل كانت الجماعة في محاولاتها المبذولة للسيطرة على الأمور،

(1) Clapham, C. (1985). Third world politics: an introduction. Chapter three, Third world state. Croom Helm press, London and Sydney.

تروم الوصول إلى واقع مختلف، تتحقَّق فيه دولتها النموذجية القائمة على ركائز الدين؟ ربما، ربما يكون لها الحق أيضًا في أن تفعل، وأن تطبِّق المنهج الذي تعتقد في صلاحيته وجدواه طالما أذن لها الناس بتولي المقاليد، لكن المحكَّ الرئيس هنا هو أنها في طريقها إلى التطبيق تجاوزت عن كثير من الشعارات المثالية التي رفعتها من قبل، وغضَّت بصرها عن انتهاكات عديدة، ليتحوَّل ولاؤها الديني إلى طريق ممهَّدة تبيح صنوف العنف والترهيب كافَّة ضد المعارضين، فالدين هو الغاية وفيه أيضًا الوسيلة، ومن أجل تطبيق شريعته ومبادئه لا يضير التنازل قليلًا عن أفكار قد تبدو هامشية، كتمتع الناس بالحرية والعدالة مثلًا.

استباح الحكم الديني دماء معارضيه مثلما فعل سابقه، لكن الدماء التي كانت تُراقُ هذه المرة في سبيل العقيدة ونصرتها لم تعد أمرًا مكروهًا ولا محرَّمًا، ولقد تُرِكَ الحبل على غاربه للجلادين القدامى الذين أذاقوا مئات وربما آلاف الضحايا مِن قَبل الذلّ والإهانات، لا لشيء سوى أن يأتمروا بأمر النظام الجديد وينقلون ولاءهم إليه، ويعملون على حماية مصالحه. بدا الأمر كما لو كان أعضاء الجماعة الدينية يملكون يقينًا بأن بقاءهم في السلطة لهو أمر إلهي لا ينبغي التفريط فيه، ولا يُهِم أبدًا المقابل الذي يتطلَّبه هذا البقاء؛ حتى وإن خلفوا وراءهم مغبونين وقتلى ومكلومين.

المضطلعون بالتعذيب

إذا كانت الدراسات التي تناولت الجوانب النفسية لضحايا التعذيب وما يلحق بهم من إيذاء هي دراسات قليلة العدد، فإن الأبحاث التي أجريت على الجلادين واستطاعت تحليل أنماط سلوكياتهم وشخصياتهم تمثِّل ندرة حقيقية ليس في مصر فقط بل وعلى مستوى العالم أجمع، ولا مفرَّ هنا من التسليم بوجود عراقيل جمَّة، فلجوء

أحد القائمين بالتعذيب إلى الأطباء أو المعالجين النفسيين من تلقاء ذاته وفي الظروف العادية أمر يكاد يكون مستحيلًا لأسباب عدَّة، بل ربما لا يشعر الجلاد أبدًا بحاجته إلى هذا النوع من المساعدة إلّا في حال حدوث مشاكل قانونية تضعه قيد المساءلة، وتجعله يفكِّر في الاستشارة النفسية باعتبارها مهربًا مناسبًا قد يعفيه من المسؤولية ومن الجزاء المُنتَظَر.

على الجانب الآخر قد تُتَاح الفرصة فعليًا لدراسة سلوك شخص اتُّهِمَ بالتعذيب في ظروف غير عادية، أي بعد تجريمه مثلًا أو تَعَرُّضه للمُسَاءَلة القانونية وتوقيع العقاب عليه، لكن هذا السياق يجعل المعلومات التي يقدِّمها الجلاد للمختص مصبوغة بكل محاولات التبرير الممكنة، وبكل الآليات الدفاعية المتاحة والتأكيدات المستميتة على أنه لا حيلة له فيما فعل، وأنه لم يملك سوى إطاعة السلطة، واتباع الأوامر الصادرة عنها أيا كانت. يخشى الجلاد، ولا شكَّ، من الإدلاء بتفاصيل قد تسهم في تشديد عقوبته، أو محاكمته في جرائم إضافية، أو حرمانه من عفو مُحتَمَل[1]، وبالتالي لا تصبح مشاركته في بحث ما ذات قيمة علمية كبيرة لافتقارها إلى الأمانة والدقة والصدق.

هناك اختلافات جوهرية بين هؤلاء الأشخاص الذي يقبعون أدنى السلم الهرمي في منظومة التعذيب ويُكَلَّفُون بإيذاء ضحاياهم بأيديهم مباشرة، وهؤلاء الذين يُصدِرُون الأوامر من عَلٍ ويكتفون بالمتابعة، ومن الطبيعي أن تكون إدانة الرؤساء أكثر صعوبة، وقد لا يتأتى أبدًا إثبات تورطهم في ظل حرصهم الشديد على البقاء بعيدًا عن الممارسة الفعلية، ورغم أنهم أصحاب المنظومة وقادتها، فإن العقوبات نادرًا ما

(1) Dicks, H.V. (1972). Licensed mass murder: a sociopsychological study of some SS killers. New York: basic books.

تطالهم حتى وإن اعترف مرؤوسوهم عليهم، إذ يبقى الدليل غائبًا وتبقى الأيدي الملوَّثة بأرواح الضحايا هي أيدي الفئة الدنيا من الجلادين في ظاهر الأمر.

النتيجة النهائية هي تعثُّر دراسة سلوكيات الجلادين على جميع المستويات، وبالتالي تراجع القدرة على كشف ومتابعة التحوُّلات التي يمرُّون بها عن قرب، الأمر الذي يسفر عن غياب الإسهامات العلمية الجادة الرامية إلى رأب الصدوع في الأنظمة الأمنية بوجه عام.

على كل حال يبقى المضطلعون بعمليات التعذيب المباشرة جزءًا من منظومة عتيدة مستقرة[1]، وعلى الرغم مما يبدون عليه من صلابة وشراسة فهم يؤدون أدوارهم فيها كأدوات طيعة لا تبادر بالرفض أو الاعتراض إلّا فيما ندر، طالما أمدهم الجلادون الكبار بالقوة دون أدنى مساءلة أو اعتراض[2]، وطالما غازلوا في نفوسهم رغبة امتلاك السلطة والشعور بالتحكم في الآخرين.

صورتنا الذهنية عن القائم بالتعذيب

رغم تلك الصورة التقليدية المرسومة في عقول أغلبنا عن القائم بالتعذيب، ورغم تَخَيُّلنا له كشخص مخيف يتسم بالسادية وانعدام المشاعر والتبلد، ورغم رغبتنا المُلِحَّة العميقة في اعتبار القائم بالتعذيب إنسانًا يختلف عنا، له شخصية مريضة تحمل في داخلها بذرة شر متأصِّلة وسمات مرعبة لا تخفى على أحد، بالإضافة إلى نسبة ذكاء منخفضة تجعله أقرب إلى وحش لا يعقل ولا يخضع لسيطرة، وبرغم

(1) Staub, E. (1990). The psychology and culture of torture and torturers. In P. Seudfeld, (Ed) torture and psychology. New York: Hemisphere publishing corporation. Pp.49-76.

(2) Marcussen, H., (1999). Psychological focus on torturers. Torture, vol.9, no.2.

محاولاتنا طمأنة أنفسنا إلى أنه من الهيِّن التعرُّف إليه وكشفه، ومن ثم تجنُّبه أو العمل على تحجيم أفعاله المدمرة، على الرغم من ذلك كله؛ تؤكِّد الدراسات أن تمييز القائم بالتعذيب عن أي شخص آخر أثناء مقابلة عادية لا يبدو سهلًا أو حتى ممكنًا، ويؤكد الباحثون أن اعتقاداتنا وتصوراتنا هي علميًا محض خيال لا أساس له من الصحة[1]، وأن أي شخص يبدو عاديًا بيننا وغير لافت للنظر على الإطلاق، بالإمكان أن يصبح، أو أن يكون فعليًا، ضالعًا في تعذيب آخرين.

قد يتَّسم بعضُ القائمين بالتعذيب بكونهم أفرادًا سُلطَوِيِّين، يكتنفهم الغموض، ويمتلكون ذواتًا متضخمة، بل ولديهم شعورٌ زائدٌ بالعظمة في بعض الأحيان، لكن السمة الأكثر تكرارًا وثباتًا وإثارة للدهشة، والتي يأتي ذكرها دائمًا في شهادات الضحايا وملاحظات علماء النفس، هي أن هؤلاء الجلادين يبدون أشخاصًا طبيعيين تمامًا، بلا انحرافات واضحة ولا سمات نفسية بارزة تلفت الأنظار، بل إن المفاهيم الأساسية المُتَدَاولة التي يقوم عليها علم النفس المرضي، تُظهِرُ فشلًا ذريعًا في تعريفهم أو تمييزهم، أو حتى فهمهم بوضوح[2]. ربما تثير هذه الملاحظات الكثير من التشوُّش والارتباك لدينا جميعًا؛ باحثين ومهتمين، فهي تضعنا أمام إشكالية العجز عن التعرُّف إلى الجلاد، وعليه سوف نظل حائرين أمام عدة جوانب غامضة ذات صلة وثيقة بمنظومة التعذيب.

تستدعي تلك الإشكالية نموذجًا شهيرًا ورد ذكره في عددٍ من الدراسات لرجل يُدعَى أدولف آيخمان، وهو جلاد قديم وُجِّهَت إليه اتهامات متعدِّدة بارتكاب جرائم بشعة ضد الإنسانية، كان من

(1) Gibson, J. T., and Haritos-Fatouros, M. (1986). The education of a torturer. *Psychology Today*, 20, 50-58.

(2) Herman, J.L. (1992). Trauma and recovery. New York. Basic Books.

بينها بالطبع التعذيب، وقد تم تقييمه مِن قِبَل ستة من الأطباء النفسيين المتخصِّصين المشهود لهم بالكفاءة والأمانة والمهارة العلمية، تقييمًا متأنّيًا ودقيقًا للوقوف على حالته النفسية، والكشف عما إذا كان يعاني من علّة ما. أصدر الأطباء الستة جميعهم في نهاية الفحص قرارًا نهائيًا وأكيدًا؛ لا تتخلله شكوك ولا يكتنفه تردُّد، بأن أدولف آيخمان هو «شخصٌ طبيعيٌ تمامًا»، لا يعاني أي خلل نفسي، أو اضطراب في الشخصية.

لم تكن المشكلة الحقيقية التي واجهت الأطباء في حالة آيخمان بمشكلة فردية على الإطلاق؛ لم تكن متعلقة بكونه استثناءً في طبيعته، بل بوجود عدد كبير جدًا من الأشخاص مثله، كثير من الجلادين ليسوا بمنحرفين، ولا فاسدين، ولا ساديين، وهم ليسوا بالضرورة سعداءَ أو تعساءَ أو غاضبين، منقادين أو متسلطين[1]، وليسوا بالضرورة أيضًا منطويين أو منبسطين، صارمين أو متساهلين، وقد كانوا تبعًا للأطباء ولا يزالون؛ أشخاصًا طبيعيين إلى درجة تثير الخوف والرعب. كانت تلك على وجه التحديد هي المشكلة.

يمكننا أن نلحظ تلك «الطبيعية الظاهرية» التي يشير إليها علماء النفس من خلال متابعة بعض أفراد الأجهزة الأمنية المصرية ممن مارسوا التعذيب بأيديهم بشهادات الضحايا، وممن كانوا أطرافًا في قضايا عنف نظرتها المحاكم من قبل. يتبدّى هؤلاء الأفراد عبر الشاشات بشكل طبيعي تمامًا، كما لو كانوا نشطاءَ لا جلادين؛ يتحدثون في ندوات تناقش حقوق الإنسان بحرارة، وينفون وجود تعذيب منهجي بثقة وصدق، يصعب معهما أن نتصورهم وقد أصدروا

(1) Marcussen, H., (1999). Psychological focus on torturers. Torture, vol.9, no.2.

أوامرًا بالتعذيب ذات يوم بل وباشروه بأيديهم العارية.

ترى الدراسات العلمية أنه اتساقًا مع طبيعيتهم الظاهرية، فإن القائمين بالتعذيب يملكون حساسية خاصة تجاه الحقائق التي ترتبط بموازين القوة وبالمعايير التي يتوافق عليها المجتمع ضمنًا ويقبلها، وعلى هذا فإنهم نادرًا ما يتورَّطون في مصاعب قانونية كبرى، إذ يتحينون المواقف التي يمكن غض النظر فيها عن تصرفاتهم وسلوكياتهم غير المشروعة، بل ويختارون أيضًا الفرص التي قد تحوز فيها تلك السلوكيات الرضا والإعجاب، وأحيانًا التأييد؛ فيمارسونها ويتمادون فيها. على سبيل المثال، يشرع الجلادون في استخدام العنف المفرط في مواجهة أفراد ينتمون إلى فصيل سياسي بعينه، بمجرد أن يصبح هذا الفصيل منبوذًا على المستوى الشعبيّ، إذ تكون الفرصة حينها سانحة، ولا يغدو التعذيب أمرًا مرفوضًا أو منتقدًا في هذه الحالة، كما لا يصبح الجلاد شريرًا في رأي المجتمع، بل يرتدي ثوب البطولة ويحظى بالمباركة، وقد تجوز هنا التذكرة بأحداث العنف التي ارتكبتها الدولة تجاه جماعة الإخوان المسلمين وبعض التيارات الدينية الأخرى، في أعقاب قيام المؤسسة العسكرية بعزل محمد مرسي الرئيس السابق وأحد أعضاء الجماعة المذكورة من منصبه. أوقع عنف الدولة عشرات القتلى خلال ما عُرِفَ بأحداث الحرس الجمهوري، والمنصة على التوالي، فيما حظي كلاهما بتأييد شعبيّ واسع النطاق، ثم سقط مئات القتلى في فض اعتصامي ميدان رابعة العدوية والنهضة، وكان استنفار المؤسسات الأمنية وانتهاجها العنف المفرط في الحوادث الأربعة إيذانًا بفتح باب الاعتقال والتعذيب على مصراعيه، دون لوم أو مؤاخذة من السواد الأعظم من الجماهير الساخطة على الحكم الدينيّ المتداعي.

مفهوم الذات الأخرى

قام أحد العلماء في منتصف الثمانينيات بإدخال مفهوم علميّ جديد يُسَمَّى «الازدواج» محاولًا تفسير هذا التمايز الملحوظ؛ بين الشكل الاجتماعي الطبيعي الذي يظهر به الشخص الضالع في التعذيب في حياته الخاصة من ناحية، وبين تصرفه البشع تجاه ضحاياه من الناحية المقابلة[1].

يطرح هذا المفهوم «الازدواج» فكرة انبثاق ذات أخرى، مستقلة عن ذات الشخص القائم بالتعذيب، بحيث يصبح الشخص مكونًا من شقين أو ذاتين، أي إنه يصبح «مزدوجًا». تختصُّ إحدى ذاتيه بممارسة المسلك العنيف اللا إنساني، بينما تختص الأخرى بالمشاعر الإنسانية والعلاقات الودية. تعمل الذات الجديدة على تمكين الجلاد من التعاطي مع التناقض الرهيب بين سلوكه ومظهره أثناء عملية التعذيب، وسلوكه ومظهره وعلاقاته في حياته العادية، فتفصل بينهما فصلًا كاملًا وتسمح له بالتواصل مع الآخرين دون أن تنتابهم الشكوك، ودون أن يغرق هو نفسه في دوامات الصراع الداخلي.

الحقيقة أن مفهوم «الازدواج» قد يفسر طبيعية الجلاد بعيدًا عن عمله، إلّا أن الطريقة التي تَتَكَوَّن بها الذات الأخرى المتوافقة مع العنف والقهر تظل أمرًا مجهولًا، ويظل توقيت ظهورها، وعلاقته بالضغوط العملية التي يتعرَّض إليها القائم بالتعذيب، وبسِمَات شخصيته واستعداده للتكيف والاندماج، أمرًا غير محسوم، كما تظل فاعليتها، وقدرتها على حماية الجلاد من الآثار النفسية اللاحقة التي قد

(1) Lifton, R.J. (1986). The nazi doctors: medical killing and the psychology of genocide. New York: Basic Books.

تصيبه محل بحث ودراسة، ولا يمنعنا هذا من القول بأن تلك «الذات الأخرى» هي نتاج مجموعة من العمليات الداخلية المعقدة، لكن العلم لا يعرف عنها إلّا القليل.

هناك من الفلاسفة والمفكرين مَن يرسم صورًا مغايرة لأشخاص ارتكبوا فظاعات تاريخية وقادوا حملات تنكيل وتعذيب مروعة، ومَن يشير صراحة إلى أن بعض الذين نراهم وحوشًا وسفاحين -بالنظر إلى أفعالهم- ليسوا بالضرورة كذلك، أو على أقل تقدير ليسوا منعدمي الأخلاق والمبادئ، وليسوا أشرارًا بالمعنى التقليديّ.

حين يتحدث جون ستيوارت مِل على سبيل المثال عن راجمي شهداء المسيحية، فإنه ينبّه إلى أن القديس بولس كان أحدهم، وحين يتحدَّث عن الإمبراطور ماركوس أوريليوس الذي اضطهد المسيحيين الأوائل اضطهادا شديدًا وقام بتعذيبهم، فإنه يرسم له صورة تحمل الكثير من المثالية، فيصفه بأنه كان من أرقّ الناس قلبًا وطباعًا، ميّالًا إلى التسامح، ومهتمًا بتحقيق العدل بين الناس، أمَّا عن الانتهاكات التي ارتكبها، فيفسرها مِلّ بكونها محاولات صادقة لحماية المجتمع من أصحاب الديانة الجديدة، التي راحت تهدِّد صراحة بتفكيك أواصره[1].

قياسًا على هذا النهج، يمكن العثور على صور متشابهة لكثير من كبار الجلادين الذين اضطلعوا بعمليات تعذيب مريعة، والذين قد يُنظَرُ إليهم باعتبارهم أشخاصًا مخلصين لمعتقداتهم، ومتحمِّسين للدفاع عنها[2] سواء ظهروا في العصور القديمة أو في العصر الحديث، مع ذلك فإن تلك الصورة البريئة التي تضفي على الجلاد مسحة من

---

(1) جون ستيوارت مل: الحرية، ترجمة: عبد الكريم أحمد، إصدار مكتبة الأسرة، أمهات الكتب، ص100-99، طبعة 2000.

(2) جون ستيوارت مل: الحرية، ترجمة: عبد الكريم أحمد، إصدار مكتبة الأسرة، أمهات الكتب، ص101، طبعة 2000.

البطولة، وتعفيه من مسؤوليته المباشرة عن نتاج أفعاله، تبقى محل تشكُّك ومراجعة.

صورة الجلاد عن نفسه

غالبًا ما يرى الجلادون في أنفسهم قوة وحنكة ومهارة لا يملكها سواهم، يؤمنون كذلك بأنهم الأكثر دراية، ومعرفة، وخبرة بالصالح العام، كما قد يتمتعون بذلك الإيمان العميق الصادق بطبيعة عملهم، وبأنهم يخوضون معركة لها أهداف عُليا سامية، وأن ضحاياهم ليسوا سوى أعداءً للشعب، وللمبادئ، والتقاليد، والقيم الصائبة، وأن التخلُّص من مثل هؤلاء الأعداء أمر واجب في سبيل الله والوطن، هكذا يرى الجلادون أنهم يضحون من أجل ما يعتقدون في مثاليته بإخلاص وتفانٍ.

تُعتبَر الخطابات الشخصية التي وجهها رئيس جهاز المخابرات المصرية السابق صلاح نصر إلى أفراد عائلته في فترة مرضه؛ مثالًا جيدًا على تَجَذُّر وقوة هذا الاعتقاد، ومدى تأثيره في صاحبه، ولنطالع تلك الفقرة المأخوذة من إحدى رسائله الشهيرة: «**لقد أخطأت خطأ جسيمًا في حقكم فاغفروا لي لقد ضحيت بإسعادكم وراحتكم طوال العشرين سنة الماضية في سبيل محاولاتي للعمل لأبناء هذا الوطن، لقد كانت العبارة التي قلتها أثناء العملية وأنا بالبنج منذ ثلاث سنوات والتي عرفتموها من الأطباء وأظنكم تذكرونها هي أنني أعيش لأسعد الثلاثين مليونًا ومستعد أضحي بحياتي من أجلهم**»[1]. هكذا رأى رئيس جهاز المخابرات السابق الذي صار اسمه مرادفًا للتنكيل الوحشي

---

(1) سامي كمال الدين: رسائل صلاح نصر من السجن إلى أولاده. جريدة المصري اليوم، 6 أكتوبر 2006.

http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=32663

بالمعارضين، والذي وُصِمَ عهده بجرائم تعذيب مروعة لا تُعَد ولا تُحصى، رأى أن عمله هذا كان لصالح الوطن، وأبناء الوطن، وأن أفعاله كلها كانت تهدف إلى خدمة الشعب وإسعاده، بل وأنه فَضَّلَ الإخلاص لوظيفته الشاقة على الاهتمام بأبنائه وأسرته، وكان دومًا على استعداد لبذل المزيد.

ربما لم يكن الرجل كاذبًا في كلماته حقًا، بل كان يعتقد فيها بشكل أو بآخر، إذ إن السياق الذي جاءت فيه لا يرجح الكذب والتلفيق، ولو جاءت تلك الكلمات في معرض حوار صحفي أو برنامج إذاعي لصارت محل سخرية وتكذيب واتهام بالتمثيل والادعاء، لكنها جاءت في رسالة شخصية لم يكن متوقعًا أن تصل إلى غير الأيدي الموجهة إليها لتكشف جانبًا مثيرًا من شخصية دارت حولها الأقاويل، ولتفصح عن التحول المهم الذي يطرأ على منطق الجلادين عن قناعة وإيمان.

يمكننا أن نطالع أيضًا العبارة التالية: «**بصراحة خشيت على مستقبل البلد، فقد يسبب اعتذاري هياجًا من جانب الشعب**»[1]. أدلى مبارك بالكلمات السابقة في النصف الثاني من الثمانينيات مبررًا تجديد ولايته، وقد نقلتها عنه إحدى الصحف الخليجية، ولهذا السبب تحديدًا قد لا يمكننا أخذها على محمل الصدق نفسه الذي أُخِذَت به الرسائل الشخصية لرئيس المخابرات؛ فمن المنطقي أن تحمل شيئًا من الافتعال المعتاد أمام وسائل الإعلام. ربما أدلى بها مبارك دون اقتناع حقيقي، لكنها على كل حال تبقى مؤشرًا على الأفكار التي يطرحها النظام القمعي حول صورته أمام الجماهير وأمام نفسه أيضًا. لم يختلف مضمون عبارة مبارك كثيرًا عن رسالة رئيس المخابرات، فهو مثله تمامًا

(1) عمر الهادي: عندما تحدث الفرعون الأخير عن الانتخابات، المصري اليوم، 23 مايو 2012، عن جريدة السياسة الكويتية عام 1987.

يرى أن وجوده ضرورة حتمية، لا لحماية مصالحه الخاصة بل من أجل صالح الوطن والشعب وسلامتهما، وقد تجسَّد التمركز حول الذات مرة أخيرة في عبارة مبارك الشهيرة التي سبقت تنحيه من الحكم، والتي خيَّر فيها الجماهير بين بقائه أو حلول الفوضى في أرجاء البلاد، لكن تلك العبارة لم تدلِّل فقط على قناعته بأهميته القصوى، وقدرته المتفرِّدة على تحقيق الاستقرار والنظام، والقضاء على أي فوضى أو اضطراب، بل حملت كذلك تحذيرًا واضحًا لمعارضيه مما ينتظرهم من فشل محتوم وعجز عن الاضطلاع بالمسؤولية وقصور عن تحقيق الضبط المطلوب حال غيابه عن المشهد. لقد عكست عبارة مبارك على الرغم من قصرها وإيجازها شعوره العميق بضآلة الآخرين -أي آخرين- إذا ما قورنوا به.

بدا مبارك مقتنعًا حتى النهاية بأنه على صواب، وإن كان قد اعترف طبقًا لمحاميه خلال فترة المحاكمة بإنه «ارتكب أخطاءً سياسية»، لكنه شدَّد كذلك على أنه لم يرتكب أية جرائم[1]. ربما يكون النفي الأخير بمثابة إجراء دفاعي طبيعي إذ كان مبارك في هذه الفترة خاضعًا للمحاكمة في بضع قضايا مؤجلة، لكننا لا نستطيع في الوقت ذاته أن ننفي أو نؤكد صدق عبارته ومدى إيمانه بها، فهناك مسوِّغات منطقية تجعل الرئيس السابق مقتنعًا تمام الاقتناع بأنه قد أدى واجبه على أتم ما يكون، وأن ثمَّة استحالة في ارتكابه «جرائم»، وبالنظر إلى شخصية قائد من قادة الجيش بقي في سدة الحكم لما يجاوز الربع قرن، فإن شعوره بالتفوُّق والكفاءة ربما يفوق أي محاولة لتذكيره بأن ثمَّة انتهاكات وقعت تحت أنظاره، وأنها ترقى ببساطة إلى مستوى الجرائم التي لا تسقط بالتقادم.

---

(1) بسنت زين الدين: الديب لدير شبيجل: مبارك يرى أنه ارتكب أخطاء سياسية وليس جرائم، جريدة المصري اليوم، 4 سبتمبر 2013.

في إطار الصورة التي يقدمها الجلاد عن نفسه، يمكننا أن نطالع أيضًا عبارات ستة من كبار الضباط الذين شغلوا مناصب مساعدي وزير الداخلية الأطول بقاءً في عهد مبارك[1] والأكثر تعذيبًا للمواطنين. حوكم هؤلاء الضباط على خلفية القضية المعروفة بقضية قتل المتظاهرين خلال ثورة يناير، ثم صدر الحكم ببراءتهم جميعًا منها، وقد جاءت تصريحاتهم بعد قرار المحكمة لتؤكد إنهم لم يعملوا أبدًا إلّا في إطار القوانين والمواثيق الدولية والشرائع السماوية، ولنلق بنظرة عابرة إلى النموذجين التاليين: «**أقول مجددًا الحمد لله إنني راعيت حق ربنا في مجال الأمن وحقوق الإنسان، وأعتبر اتهامي وبراءتي تطهيرًا لي من ذنوب عن أخطاء ربما أكون ارتكبتها سهوًا**»[2]، و«**كنت أثق في عدالة ربنا وإنه لن يتركني والحمد لله الذي أكرمني طوال أيام الثورة وحتى الآن**»[3].

لقد قامت الثورة بدايةً للاعتراض على تجاوزات المؤسسة الأمنية، وبقدر ما نملك من معلومات فإن هؤلاء اللواءات الستة، وإن لم يمارسوا القتل والتعذيب بأيديهم فإنما تحت إمرتهم، وهم يتحملون، ولا شكّ، وزر آلاف الجرائم الممنهجة التي ارتُكِبَت على مدار سنوات في المعتقلات وأقسام الشرطة والسجون، وهم ولا شكّ أيضًا أعمدة النظام القمعي التي استند إليها طيلة الوقت كي يكفل استمراره، وقد تواضعوا على اتخاذ العنف والتعذيب منهجًا للحكم، وعلى حماية

---

(1) الوزير حبيب العادلي الذي تولى منصبه عام 1997 ولم يتركه إلاّ بقيام ثورة يناير 2011، وكان سببًا في نجاة مبارك من محاولة اغتيال.

(2) سامي عبد الراضي: الفرماوي: صليت ركعتي شكر.. ، المصري اليوم، 3 يونيو 2012.

(3) سامي عبد الراضي وآخرون: المراسي بعد البراءة: جريت من القفص للبيت بعد الحكم..، المصري اليوم، 3 يونيو 2012.

الجلادين بشتى الطرق، أي أنهم مسؤولون في نهاية الأمر بشكل أو بآخر عن جيوش من الضحايا سقطوا بصمتهم وتواطؤهم، أو بأوامرهم المباشرة.

ربما لا تحتاج العبارتان إلى تعليق، وعلى كل حال فقد أفصح خطاب اللواءات الستة عن الصورة الذهنية التي كونوها لأنفسهم أو التي أرادوا تقديمها للجماهير، وقد أمكن لأعدادٍ غفيرة من المشاهدين متابعتهم من خلال المحاكمات وتكوين انطباعات أولى. حملت تلك الصورة قناعة ظاهرية بأن أصحابها أسدوا خدمات جليلة للوطن والشعب، ولم يفعلوا شيئًا إلّا في سبيلهما ملتزمين في ذلك بكل من «الشرائع» و«الأديان» و«المواثيق»، وهي مفردات تستخدم في مواضع الحديث عن الحقوق والكرامة والعدالة وغيرها من مفاهيم ومثل عليا. غالى بعض اللواءات في استخدام المفردات الدينية، فتحدث عن التطَّهر والقرب من الله، وعن البراءة باعتبارها الجزاء الإلهي العادل، وجاءت العبارات في مجملها لترسم صورة شديدة المثالية لمتهم على يقين من براءته.

انتحل عدد من رموز وأعمدة نظام مبارك القمعي صور الأبطال كذلك؛ وقد أسبغ بعضهم على ذاته صفاتٍ تناقض ما عُرِفَ عنه طيلة وجوده في السلطة؛ على سبيل المثال، جاء في خطاب رئيس مجلس الشعب السابق، مترافعًا عن نفسه: «**هذا هو أحمد فتحي سرور، المنادي بالحريات، وهو الذي مد جسور الديمقراطية، هذه هي القيم التي أؤمن بها وحسبي الله على الكاذبين الذين أتوا بي إلى هنا**». هناك أيضاً خطاب وزير الإعلام وضابط المخابرات السابق، تلاه هو الآخر مدافعًا عن نفسه خلال المحاكمة: «**صفوت الشريف ليس رجلًا شريرًا**

يذبح الناس، ولكنه كان رجلًا سياسيًا يقدر قيمة العمل»[1]. بالإمكان أن نفكِّر هنا في مؤشرات الحرية والديمقراطية خلال سنوات حكم مبارك، كما أنه بالإمكان أيضًا أن نتساءل فعليًا عن أعداد القتلى في الأقسام والسجون في الفترة نفسها، وعن مفهوم كلمة «العمل» الواردة بالعبارة الثانية، ونوعيته، والوسائل التي يُسمَحُ باستخدامها في سبيل تأديته، ولسوف تُتَرجِمُ الكلمة نفسها إلى معانٍ متعدِّدة ملائمة للسياق، ذات نسبية أخلاقية متفاوتة من موقع لآخر، ومن شخص إلى شخص.

يمثِّل الخطاب الذي أدلى به أحد رؤساء جهاز مباحث أمن الدولة في عهد مبارك أثناء خضوعه للمحاكمة، نموذجًا مثاليًا لما يصبح عليه الجلاد مع انخراطه في العمل، لقد عكس الخطاب بدقة هذا اليقين الذي يتملَّك الجلاد بصحة ورجاحة مبادئه، وحتمية أفعاله، بل وشعوره بأنها واجبٌ وطنيٌ لا يمكنه تركه، وإلا وقع عليه اللوم وصار كمن تخلَّى عن شرفه.

إن العاملين في مجالات حقوق الإنسان وخصوصًا ما يتعلق منها بالاعتقال والتعذيب، يدركون جيدًا حجم واتساع الجرائم التي ارتكبها أفراد جهاز مباحث أمن الدولة، ومنها ما هو موثَّق بالطبع بالشهادات والتقارير، لكن من يقرأ المرافعة التي أدلى بها رئيس الجهاز المُنحَلّ، سوف يتشكَّك في معلوماته، وقد يصل إلى مرحلة التعاطف مع الرجل، بحيث يؤيده فيما ذهب إليه من قناعات وما ارتكب جهازه من فظائع وانتهاكات، ويمكننا أن نطالع هذا المقطع القصير من المرافعة: **«يقف أمام عدالتكم نخبة من خيرة أبناء جهاز أمن الدولة والله على ما أقول شهيد، لقد كنا نتألَّم ونحن نقف وراء هذه القضبان نستمع إلى**

---

(1) مصطفى عيد ومحمد جمعة: تأجيل قضية موقعة الجمل...، الشروق، 18 مايو 2012.

مرافعة ممثل الادعاء وهو يصفنا بما ليس فينا: لقد كنا نؤدي عملنا بإخلاص وأمانة لا نبغي إلّا وجه الله تعالى ومصالح شعبنا العظيم، ولم نكن نعمل لحساب النظام أو حزب أو فصيل سياسي بل كنا نرفع راية مصرنا الحبيبة عالية خفاقة، ويشهد بذلك القاصي والداني وكنا نضع نصب أعيننا مصالح شعبنا العظيم. لقد أفنينا عمرنا في خدمة وطننا المبجل»[1].

هكذا ترافع رئيس جهاز مباحث أمن الدولة السابق عن نفسه وزملائه ومرؤسيه؛ فوصفهم باعتبارهم «أبناءً» لتلك المؤسسة الأمنية، وهي كلمة حميمة تدغدغ المشاعر الأبوية وتستدعي صورة العائلة المترابطة إلى الأذهان، وقد نفى الرجل الاتهامات كلها، وألحق بالشعب ضمير المتكلم العائد عليه وعلى أعضاء جهاز مباحث أمن الدولة، فصار يتحدَّث عن «شعبنا»، وهو أمر يشير إلى مدى إحساسه بالتفوق والسيطرة وكذلك بالحيازة والامتلاك، وهو قد استثار كذلك تعاطف السامعين بالحديث عن تضحيات أفراد الجهاز، وعمَّا بذلوه من جهد في سبيل الوطن، مستعينًا هو الآخر ببعض المفردات الدينية التي تجد صدى لدى الكثيرين.

تثبت الدراسات والأبحاث التي أُجرِيَت على آخرين في مثل موقفه، أن قسمًا كبيرًا من الجلادين يظل على قناعته التامة بصواب أفعاله حتى النهاية مهما كانت النتائج والتبعات، ولا يكون الأمر مجرَّد دفاع عن النفس أو محاولة مفتعلة للنجاة من العقاب، بقدر ما هو تَغَيُّر حقيقيّ في الوعي، يُعاد من خلاله تشكيل الصورة وترتيب عناصرها وتوزيعها بما يحقِّق الرضا والسلام الداخلي. أحيانًا ما يقر الجلاد بأفعاله كلها

---

(1) إبراهيم قراعة: براءة ضباط أمن الدولة من فرم المستندات، المصري اليوم، 13 يونيو 2013.

تفصيلًا، لكنه يظلُّ مؤمنًا بأنها، وإن وصفها الآخرون بالجرائم، ضرورات لا يستقيم الأمر دونها، ولا تستدعي ندمًا ولا اعتذارًا.

في أحد النصوص المسرحية الأولى لجون بول سارتر، يدور حوارٌ شيقٌ بين الطاغية المستبد والحضور المستثار في قاعة المحكمة، يفهم القارئ أن الطاغية الماثل أمام القضاة كان من قبل قائدًا للعمال الثائرين الذين أوصلوه إلى الحكم، ثم لم يلبثوا أن انقلبوا عليه بعد برهة وجيزة بسبب جرائمه الوحشية التي تجاوزت الحدود. يقول الطاغية في ثقة متناهية: «**أجل أنا المتسبب في موته مثلما تسببت في موت آخرين غيره.. وها هم أولاء قد قاموا بثورتهم ويريدون قتلي، ولكم يسعدني أن يقتلوني فقد ثقل عليَّ حمل حياتي.. ومع ذلك فلست نادمًا على شيء.. لا على مقتل بنجا، ولا على موت لوسيان، ولا على القرى التي أحرقت، لو عدت وكانت لي نفس الظروف لفعلت نفس الشيء مرة أخرى**»[1].

ما من نصوص أو خطابات أو مادة حوارية كافية يمكن من خلالها تكوين فكرة عن طبيعة المسؤولين عن منظومة التعذيب المصرية، ما من مصادر موثقة يمكن أن يستشف منها الباحثون الصورة الذاتية التي يملكها وزراء الداخلية عن أنفسهم، على سبيل المثال لم يكن العادلي، وهو أحد أقوى هؤلاء الوزراء، كثير الظهور في وسائل الإعلام، ولم يُستَضَف أثناء توليه الوزارة إلّا في قليل من البرامج الحوارية، كما لم تصدر عنه تصريحات ودفوع شفهية خلال فترة محاكمته التي أُدِين فيها بشكل مبدئي. لا يوجد لدينا إلّا أقل القليل؛ بعض أوصاف أدلى بها أشخاص مقربون، وبعض مقابلات مع أشخاص احتكوا به مباشرة

(1) جون بول سارتر: تاريخ حياة طاغية - نص مسرحي، ترجمة: عبد المنعم حفني، صحفة 123، مطبعة الدار المصرية.

ووصفوه بالغموض[1]، إضافة إلى لغته الجسدية التي جذبت الأنظار في دخوله إلى قاعة المحكمة وخروجه منها، وفي وقفته متهمًا للمرة الأولى.

بدا العادلي وراء القضبان الحديدية منتصب القامة، مرفوعِ الرأس، هادئ الملامح ورابط الجأش، قوي النظرات ثابتها، لا يَتَلَفَّت حوله كثيرًا، لا يرتجف ولا يرتكب أية حركات أو إشارات تدل على القلق والتوتر، وفي حين ظهر معظم المتهمين يحملون المسابح في أيديهم ويعبثون بها في عصبية واضحة، ظلت يدا العادلي خاويتين ساكنتين كأنه ليس في حاجة إلى هذه الأشياء الصغيرة.

لا تمثِّل الهيئة التي ظهر عليها العادلي متهمًا سوى لمحة مقتضبة من سنوات عريضة قضاها على رأس المؤسسة الأمنية، ورغم صدمة الانتقال المفاجئ من القمة إلى القاع، ورغم الموقف العسير الذي يُفترَض أن يورِّثه اليأس والإحباط مما آلت إليه الأوضاع، أو يدفعه على أقل تقدير لإظهار بعض القلق مِن مستقبل غامض تحفه الاحتمالات السيئة، فإن العادلي على عكس التوقعات أظهر لغة جسدية تحمل ثقة وارتياحًا كبيرين، وبدا أنه مؤمن بسلامة موقفه، وموقن من صواب اختياراته وأفعاله، لا دلائل على ندم أو أسى، أو حتى مراجعة. على كُلٍ يبقى ما ذكرته مجرَّد محاولة للتحليل والاستنتاج قد لا تتسم بالدقة الواجبة، ولسوف تظل هكذا طالما لم تتيسر السبل للقاء هؤلاء الأشخاص والتفاعل معهم عن قرب.

التعذيب المجرَّد من الذنب

نمتلك جميعًا آليات دفاعية متعدِّدة نستخدمها دون وعي للتخفيف

---

(1) الشروق: العادلي قبضة مبارك المتوحشة، 1 يونيو 2012، عن تقرير لمنظمة العفو الدولية عام 2007.

من أزمة نفسية نمر بها، أو إحساس بالذنب قد يعترينا. يفعل القائم بالتعذيب الشيء نفسه إذا ما أراد الاحتفاظ بتواؤم ووحدة عالمه الخاص وتحقيق التوازن بين جوانبه المختلفة؛ الاجتماعية والسياسية والأخلاقية، حيث يستخدم بعض الآليات التي تمكنه من التعامل مع فكرة ممارسة التعذيب، وتكييفها لتصبح عملًا صائبًا لا يقبل التشكيك، ومن ثمَّ تساعده على تجاوز النواحي السلبية المظلمة التي قد تعوقه عن أداء عمله وعن مواصلة الحياة بصورة طبيعية.

في بعض الأحيان تتولَّد لدى القائم بالتعذيب حيل ودفاعات بسيطة مثل إنكار الفعل ذاته: «لم يحدث» أو «ليس هذا بتعذيب، مجرد تأديب». أو التنصُّل من المسؤولية عنه: «لا مفر من طاعة أوامر الرؤساء والخضوع لها» أو «الرؤساء هم الذين يتَّخذون القرار» أو «ما أنا إلّا متلقٍ للأوامر». أو تجريد الضحية من صفتها الآدمية بحيث لا يصبح تعذيبها مستنكرًا كالقول مجازًا: «دول مش بني آدمين». أو إنكار الصلة الإنسانية المشتركة فالضحية لدى معذبها هي دائمًا: «آخر» أو «ليست مثلي في شيء» أو «ليست أختي أو جاري ولن تكون». أو أخيرًا، تشييء الضحية وتحقيرها باستخدام المفردات اللغوية حيث تصبح: «كلبًا» أو «مسخًا ذا قدمين» أو «حشرة» و ما إلى ذلك من نعوت وأوصاف لا حصر لها[1]، أو تتحول إلى مجموعة من الأرقام المتجاورة: «نمرة 623»، فتفقد حتى صورة الحياة.

تخفِّف الدفاعات السابقة من حدة الصراع النفسي لدى الجلاد، وتجعله أكثر قدرة على التعامل مع واقعه، لكنها في الوقت ذاته تحطم الارتباط اللصيق الذي يتكوَّن ما بين الشخص الضحية، وجسده ونفسه

(1) Allodi, F. (1999). The body in political violence: the phenomenology of torture: In: *Torture*, vol.9, No.4.

على مدار حياته كلها، ومن المؤسف أن تلك الآليات الدفاعية المبنية على تهميش إنسانية الضحية وتشويه صورتها، تمرُّ عبر طريق ممهَّد لا يحتاج إلى بذل جهد كبير، فالضحية التي لا حيلة لها تصبح أثناء عملية الاحتجاز ومع بدء التعذيب في حال مزرية؛ قذرة، ممزقة الملابس، ملوثة بالدماء وربما بالبول والبراز، ومفتقرة إلى أي مظهر من مظاهر الكرامة بسبب عدم قدرتها على المقاومة أو حتى على الاعتناء بجسدها ونظافتها والبقاء في حال مقبولة ولائقة. بالوصول إلى هذه المرحلة شديدة السوء، يمكن وضع الضحية ببساطة في مرتبة أقل من المرتبة الإنسانية، والتعامل معها على هذا الأساس[1].

اللغة الخاصة: لا يتوقَّف استخدام الجلاد للمفردات على تحقير الضحية، أو تشييئها، وتحويلها إلى جماد، فهناك خدع لغوية يعمد إليها القائمون بالتعذيب؛ بحيث يتهرَّبون من مواجهة المعنى الحقيقي للفعل الذي يزاولونه.

يقوم الجلادون بوصف الأدوات والأوضاع والأساليب المستخدمة في التعذيب باستعمال لغة رمزية، ومفردات ذات دلالة خاصة، تبدو للدخلاء عليهم كما لو كانت شفرة غير مفهومة؛ فيشير أحدهم للآخر على سبيل المثال بوصفه «**دكتور**»[2]، كما يُشَارُ إلى عملية ضرب المحتجز الجديد بوصفها «**حفلة**»، وإلى غرفة الاحتجاز في أقسام الشرطة بوصفها «**الثلاجة**»، كما يشار في بعض الأمكنة إلى الغرفة التي

(1) Staub, E. (1990). The psychology and culture of torture and torturers. In P. Seudfeld, (Ed) torture and psychology. New York: Hemisphere publishing corporation. Pp.49-76.

(2) Lippman, M. (1982). Torture and the torturer: an overview of the findings. Paper presented at the meeting of the international society for political psychology, Washington DC.

يرد إليها المساجين الجدد بوصفها «**العنبوكة**»[1]، بينما يطلق الجلادون في السودان تعبير «**الطيارة قامت**» على أحد أوضاع التعذيب شديدة الإيلام، ويشيرون إلى بعض الحركات الإجبارية العنيفة التي يرغمون ضحاياهم على أداءها بعبارة «**نطة الأرنـب**»[2]. هكذا يتم تصميم مصطلحات جديدة طريفة، تحل محل المصطلحات الواقعية المفزعة، وبالتالي يمكن استخدامها بتوسع دون الشعور بقسوتها أو بقسوة الفعل الذي تعبر عنه.

«نحن» و «هم»: تُسهِمُ هذه القسمة الصارمة من جانب الجلاد في تقوية موقفه ومساعدته على إيذاء ضحاياه دون تردد أو ضعف، وهي لا تكاد تختلف عن عملية «التصنيف والوصم» التي يستخدمها النظام في خطابه تجاه معارضيه، لكنها قد تكون أكثر شمولًا وتبسيطًا، فبشيء من التجاوز يمكن للجلاد توزيع الأفراد الذين يصادفهم بين خانتين اثنتين: إما «مع» أو «ضد».

يضع الجلاد نفسه دائمًا في قارب واحد مع النظام الحاكم وهو أمر منطقيّ، ومِن ثَمَّ يُمَثّلُ ركّاب القارب جميعهم «نحن»، بينما يُمَثِّلُ الآخرون «هم». يَعتَبِر الجلاد أن مَن يصل إلي يده من الضحايا هو بشكل أو بآخر ليس من فريق «نحن»، ليس «معنا» في القارب ذاته، و إذن فهو بالصيغة الدارجة»علينا»، وكل من هو «علينا» يستحق العقاب.

لا يرى العلماء أن قيام الفرد بتصنيف الآخرين أمرًا متطرفًا أو شريرًا، بل هو جنوح بشريّ غريزيّ يأنس فيه أي شخص طبيعي لإصدار أحكام عامة على هؤلاء المتفاعلين في دائرته الاجتماعية أو

(1) جريدة الشروق: أحمد دومة صائد الفراشات يحكي عن السجن والثورة، 12 أبريل 2013.

(2) El Nadeem Center for psychological management and rehabilitation of victims of violence, (2003b). Torture in Sudan.

الموجودين خارجها، ويُعتَبَر تصنيفهم والحكم عليهم بمثابة جزء من عملية تكوينه للعلاقات وإدراكه لموقعه في محيطه، وتقييمه لمدى قوته وقدرته على الحركة، وإرسائه الحدود التي يجدها مناسبة له، ولا يصبح الأمر مستهجنًا إلّا إذا استتبعه بفعلٍ مؤذٍ ينال من مخالفيه أو من هؤلاء الذين لم تضمهم مجموعته.

حينما يقوم الجلاد بتوزيع الاشخاص تبعًا لمفاهيمه الخاصة فإنه يفعل ذلك كي يبدأ عملية التنكيل، وكي يزيل من نفسه أي شعور بالذنب تجاه من سينكل بهم، ويمكننا في هذا الإطار أن نرصد خطوات ثلاث تقليدية يبدأ فيها الجلاد بخلق كتلتين رئيستين: «نحن» و«هم» أو «مع» و«ضد»، وينتقل بعد ذلك إلى عملية التحقير من شأن المنتمين إلى مجموعة «هم»، حيث يقوم بالاستهزاء بأفكارهم والحط من مبادئهم، كما يُسَفِّه أية قيمة إيجابية قد يمثلونها في المجتمع، حتى يصل في الخطوة الثالثة والأخيرة إلى توقيع العقاب عليهم كنتيجة منطقية للمراحل السابقة.

في بعض الأحيان قد يصبح عدم اقتناع الجلاد بمعتقدات مجموعة «هم» السياسية أو الدينية، مبررًا كافيًا لمعاداتهم حتى وإن لم يرتكبوا أفعالًا مناهضة للنظام. عند هذه النقطة تحديدًا تتجاوز عملية تقسيم الأفراد إلى «نحن» و«هم» دورها البسيط في إزالة شعور الجلاد بالذنب، لتصبح بمثابة دافع قوي يحرِّضه على الإيذاء[1]، كما تدعم ميله إلى إصدار أحكام قيمية مطلقة تشكل بدورها منبعًا للتطرف والتدمير.

---

(1) Staub, E. (1990). The psychology and culture of torture and torturers. In P. Seudfeld, (Ed) torture and psychology. New York: Hemisphere publishing corporation. Pp.49-76.

إمعان الجلاد في العنف

يتسائل الناس في بعض الأوقات العصيبة عمَّا يمكنهم عمله إذ ما وقعوا في براثن الجلادين؛ إذ ما وجدوا أنفسهم أمام معذبيهم معصوبي الأعين، مقيدين لا يملكون من أمرهم شيئًا ولا يتمكنون من اتقاء الإيذاء والتنكيل. يفتش الناس في هذه الحالة عمَّا يمكن أن يقلل من العنف الممارس ضدهم، وكذلك عمَّا قد يرتكبونه بغير قصد فتكون نتيجته مزيدًا من العنف والتفنن في الإيلام. لا مناص من الاعتراف بغياب إجابة قاطعة، والحقيقة أن سرد مجموعة من العوامل وادعاء صلاحيتها الدائمة للتأثير في مسار عملية التعذيب –سواء بالسلب أو الإيجاب– لأمر شبه مستحيل، فغالبية العوامل لها أثر مختلف من جلاد لآخر ومن ظرف إلى ظرف، مع ذلك يمكننا أن نتطرَّق إلى عدد من الملاحظات المهمة في هذا الصدد؛ بعضها نتاجٌ لدراسات ميدانية والبعض الآخر وليد تجارب شخصية قرَّر أصحابها بعد نجاتهم أن يوثِّقوها عَلَّها تُفيد آخرين.

التقارب النفسيّ والجسديّ: إذا قارنا فعل التعذيب بفعل الحرب من حيث مقدار العنف، ثم قارنا سلوك الجلاد تجاه ضحاياه، بمسلك المحارب تجاه أعدائه؛ لوجدنا الجلاد أكثر شراسة، بل ولأدركنا أن العوامل التي تدفعه إلى مزيد من التوحش شديدة الغرابة والشذوذ. يعمد القادة خلال الحروب إلى تحقير عدوهم وتجريده نظريًا من آدميته، وهو أمر يؤجج الشراسة والعدوانية لدى الجنود خلال المواجهة، مع ذلك ما إن يتحقق النصر حتى تطفو على السطح بعض النوازع الإنسانية التي تدعو إلى التقارب بين المهزوم والمنتصر. تعمل تلك النوازع الإنسانية على تثبيط الرغبة المحمومة في الإيذاء، بل وربما تخلق شيئًا من التعاطف تجاه الخاسر. تلك هي قاعدة علمية متعارف عليها، لكن سلوك الجلاد يمثل استثناءً تعيسًا وبائسًا من تلك القاعدة.

من المعلوم أن الجلاد يُستَثَارُ -هو الآخر- بشدَّة، كلما حَقَّرَ مِن شأن ضحيته ووضعها في مرتبة متدنية، كأن يدمغها بكونها «حيو - قذرًا»، أو «ذبابة لا قيمة لها»، إلى هنا والأمر مفهوم، لكن الجلاد لا يتوقَّف عند هذا الحد، بل يُستَثَارُ كذلك وعلى عكس المتوقَّع، كلما كان هناك تقارب معنويّ ومخالطة لصيقة بينه وبين ضحيته[1]، لا يشفع لها انتصاره عليها ولا انكسارها وانهزامها أمامه، وكلما طال تواصله معها على مدار فترة الاحتجاز التي قد تمتد لأشهر وربما لسنوات. ازداد بها ضيقًا ورغب في القضاء عليها.

يبدو أن هذا التناسب الطردي ما بين تزايد عنف الجلاد من ناحية. ونشوء تقارب معنوي بينه وبين ضحيته من ناحية أخرى، هو نتاج للأحاسيس المتباينة التي تتنازع الأول بمرور الوقت، حيث يكتشف الجلاد أن الضحية تختلف عن الصورة السيئة التي رسمها في مخليته. أو التي وُضِعَت في ذِهنِه مُسبَقًا، كما يكتشف أنها تملك صفات إنسانية عادية، وأن المبالغة في تحقير سلوكها، والتهويل من شأن ما ارتكبت هو محض تزييف لما يختبره بنفسه في الواقع من خلال المعايشة المستمرَّة، وحدوث شيء من الاعتياد والتآلف بين الطرفين.

يقع الجلاد في صراع داخليّ بين ما يعتبره واجبًا مفروضًا عليه (الاستمرار في التعذيب)، وبين ما بدأ يدركه من حقائق موضوعية تجعل الضحية في نظره (غير مُستَحِقَّة للتعذيب)، وبما أن التخلي عن عمله الوحيد هو أمر مستحيل الحدوث تقريبًا، لا يصبح أمام الجلاد سوى تفريغ تلك الشحنة الانفعالية بالانتقام من الطرف الأضعف أي من الضحية بالطبع، التي تسبَّبت له في صراع غير محمود، وكشفت عن

(1) Doerr-Zegers, O.; Hartmsnn, L.; Lira, E. and Weinstein, E. (1992). Torture: psychiatric sequel and phenomenology. *Psychiatry*, vol.55.

دون قصد أن عمله ربما لا يكون ذا أهداف سامية ورفيعة الشأن كما آمن دائمًا، وأن ثمَّة خديعة قد مورست عليه.

«بيقول لي رايح التحرير ليه؟ قلت عشان واحد زيك مش لاقي ياكل غير لما ياخد رشوة.. رايح عشان أولادك. قال لي إنت بتتكلم كده ليه؟ اتكلم عدل.. وراح زقني في صدري وضربني بكعب الطبنجة»[1].

ورد المقطع السابق في شهادة لإحدى ضحايا التعذيب، وقد رأيت فيه نموذجًا جيدًا للخطاب القادر على استثارة الجلاد، رغم ما يحويه نظريًا مِن تَفَهُّمٍ لوضعه الاقتصاديّ والاجتماعي المتدني الذي قد يدفعه للتخلي عن بعض المبادئ الإنسانية. لم يشفع هذا المحتوى التضامني لصاحبه بل على العكس تمامًا، إذ لم يكن الجلاد مستعدًا لأن يصبح مع ضحيته في جانب واحد، خصوصًا أنه الجانب المناوئ للنظام، وبينما توقَّع الجلاد من الضحية خطابًا يُهِين معتقداته أو يسيء إليه ويستنفر كرامته ويدفعه راضيًا لإيذائها، إذا به يُفَاجَأ بخطاب يَمَسّ معاناته وواقعه المؤلم، ويُعَرِّيه من رداء القوة الذي يحاول أن يستتر وراءه، الأمر الذي أربكه واستفزَّه، وجعله حانقًا بشدة وبالتالي مندفعًا بقوة نحو الإيذاء.

يعني هذا أن القائم بالتعذيب كلما تعرَّف إلى ضحيته واستمع إلى أفكارها، وكلما تبدَّت أمام عينيه حقائق مزعجة تناقض مسلماته الخاصة، ازداد عنفًا، ليس فقط بدافع الانتقام من الضحية، لكن رغبة في إسكاتها وتكذيب ما يُلح عليه من شكوك، ومن ثَمَّ استعادة سلامه النفسيّ، والعودة برضا وقناعة لما طالما آمن به واعتقد فيه: الضحايا جميعهم أعداء، يرتكبون الموبقات، ويدبِّرون للخراب، ويفسدون الناس، ويستحقون العذاب، والسادة دائمًا على حق.

---

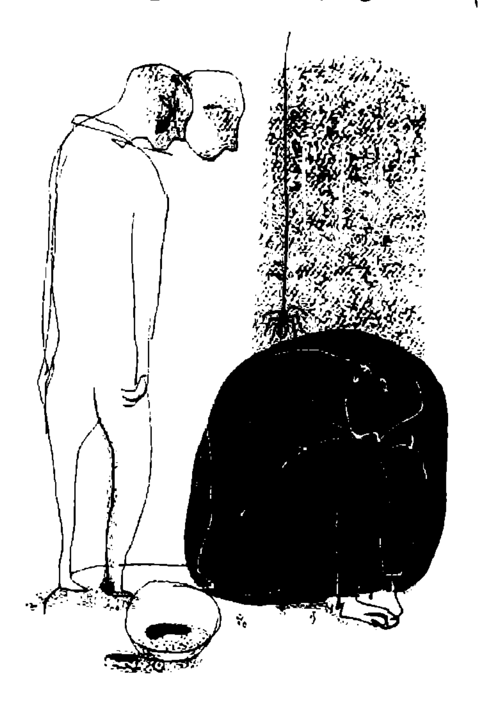
(1) مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف والتعذيب: يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، شهادات الضحايا، ص 211، إصدار عام 2012.

الموقع الطبقي للضحية: قد يؤثِّر الوضع الاجتماعي للضحية على درجة العنف المُمَارَس ضدها أثناء الاحتجاز والتعذيب، وعلى المعاملة التي تتلقَّاها وعلى كَمِّ ونوعية الإهانات الموجهة لها. يمكننا أن نفترض في معادلة منطقية أنه كلَّما كانت الضحية تتمتع بوضعٍ طبقيٍّ متميزٍ، وكلما كانت تحظى باحترام المجتمع، تضاءلت احتمالية تعرضها إلى للإهانة والتعذيب. بينما كلما كانت الضحية تنتمي إلى شريحة مهمشة، فقيرة، وكلما كانت تعاني من ازدراء المجتمع لها أو لمهنتها أو محل إقامتها، أو لموقعها في السلم الطبقي، صار انتهاك حقوقها أمرًا متوقَّعًا، بل ومسلمًا به. وما من دلالة أبلغ على وجود المعادلة السابقة على مستوى العالم وليس في بلد دون آخر، إلّا تلك العبارة الموجزة: «**إن الزنجي يستحق أن يُضرَبَ أولًا، ثم يُسألُ بعد ذلك عن اسمه**»، وهي عبارة وردت على لسان أحد القيادات الأمنية رفيعة المستوى، خلال محاضرة لشرح أساليب التعامل المتعارف عليها مع المحتجزين، وقد وجهها المتحدث إلى مستمعيه من صغار الضباط، في إحدى ورش التدريب التي انعقدت بفيينا عام 1999[1].

رغم منطقيتها وواقعيتها، قد تنعكس المعادلة السابقة تمامًا في بعض الحالات؛ حيث يمعن الجلاد في إهانة وتحقير الضحية كلما ارتقى موقعها في السلم الطبقي، وكلما أزعجته بانتمائها إلى شريحة اجتماعية تعلو شريحته بمسافة شاسعة. حكى طبيب مصري عن واقعة تعرَّض خلالها إلى تحرش أحد أفراد الشرطة أثناء توقيفه في كمين مروري، وقد جاء في نص شهادته ما يلي: «**عند وصول سيارتي إلى جواره أمرني بالتوقف وسألني بتشتغل إيه؟ أجبته دكتور. وهنا حدث شيء غريب،**

(1) Amnesty International, (2000a). Take a step to stamp out torture. Amnesty international publications. London. ACT 40/13/00.

حيث أدخل رأسه من نافذة السيارة وصرخ في أذني بصوت مرعب: يا عم الدكتور! ثم بادرني بسيل من السباب وقام بلكمي مرتين وبصق في وجهي وسب الدين للأطباء كلهم واصفًا إياهم بأنهم أوسخ ناس في معاملتهم، ثم أخذ يركل باب السيارة بمنتهى العنف».



لقد تجاوز الشرطي في الحالة السابقة السلوك المتوقَّع منه تجاه شخص ينتمي إلى طبقة تعلو بداهة طبقته؛ فلم يُبدِ الاحترام المعتاد للطبيب الذي يستقل سيارة خاصة، والذي يُفتَرَض فيه حيازة مركزٍ اجتماعيٍّ جيدٍ يؤهله في المواقف الشبيهة للحصول على معاملة مناسبة، وربما يكفل له إخافة الشرطي من عواقب التعدي عليه. ما

حدث هنا يمكن تفسيره في إطار آلية دفاعية تُسَمَّى «الإسقاط»، وهي وسيلة من الوسائل التي تُمَكِّنُ الشخص من مغالبة مشاعره السلبية تجاه نفسه، حيث ينفيها بعيدًا عنه، ثم يعود ليصف بها شخصًا آخر، أو بالتعبير العلمي. يُسقِطُها عليه. يدرك الشرطي أن الطبيب يحظى بنظرة أكثر إنصافًا من المجتمع مقارنة به، وأنه يتمتع إلى حد كبير بالتقدير والإعجاب اللذي يفتقدهما هو، وإذا جئنا لما وصف به ضحيته، فسوف نرى إنه تحدَّث عن سوء تعامل فئة الأطباء عامة مع الآخرين؛ ولا يحتاج القارئ إلى كثير من الفطنة كي يدرك أن الصفة الشائعة عن أفراد الشرطة في المجتمع هي إساءة معاملتهم للمواطنين. أسقط إذن الشرطي ما يدركه عن نفسه على ضحيته، وتعامل معها على هذا الأساس، وما من شك أن تلك النظرة التي يملكها الشرطي لذاته لهي بالفعل نظرة مزعجة من الطبيعي أن تثير حنقه تجاه الطبيب ومن يماثله من الأشخاص، وربما خرجت أحاسيسه تلقائيًا في صورة عدوانية، وقادته إلى ما يشبه الانتقام من ضحية لم تقترف في واقع الأمر ذنبًا يُذكَر.

الإحلال: هو إحدى الآليات الدفاعية التي تلعب دورًا هامًا في إذكاء وتدعيم ممارسة العنف والتمادي في الإذلال مِن قِبَل الجلاد. تشير عملية «الإحلال» إلى إخراج المشاعر والأحاسيس التي نملكها تجاه شخص ما، لكننا لا نواجهه بها بل نسبغها على آخر، الشخص الأول هو بالفعل مُسَبِّب الانفعال ومُوَلِّد المشاعر، لكن مواجهته تستحيل بسبب نفوذه أو مركزه؛ خوفنا منه أو عليه؛ خجلنا من مصارحته أو يأسنا من نتيجتها، أما الشخص الثاني الذي يتلقَّى شحنة المشاعر بدلًا من الأول، فهو الشخص الذي يسمح موقعه بهذا الأمر، ويمكن الاطمئنان إلى عواقب إفراغ تلك المشاعر تجاهه، حيث لا توجد خشية من ردَّة فعله واستجابته.

على سبيل المثال؛ يقهر الرئيس مرؤوسه في العمل، فيقهر المرؤوس زوجته في البيت، بينما تقوم الزوجة بقهر أطفالهما. الأقوى يمارس نفوذه على الأقل قوة، والأقل قوة على الأضعف، وتستقر التراتبية القهرية إلى أن يتمرَّد الأضعف ذات يوم، فيرد القهر إلى قاهره لا إلى الأضعف منه.

تشبع آلية الإحلال احتياجًا أساسيًا لدى القائم بالتعذيب، حيث تتيح له إلى حدٍّ كبير إفراغ القهر المتواصل الذي يتعرَّض له من رؤسائه الأعلى مركزًا، والذي يمثِّل مكونًا رئيسيًا في حياته، والذي لا يستطيع بالطبع رده إلى مصدره. ينقل الجلاد مشاعر الضيق والغضب والحقد التي يحملها تجاه رؤسائه إلى ضحاياه الذين يقعون منه موقع الطرف الأدنى والأضعف، فيقوم بتعذيبهم وإهانتهم، وكلَّما شعر الجلاد بمزيد من القهر من جانب رؤسائه، اندفع إلى تعذيب ضحيته بوحشية أكبر، وكلما نالت من كبريائه الإهانات وشعر بضآلة حجمه، أذاق الضحية صنوفًا من الإذلال.

ترى كيف تكون الإجابة إذن على السؤال المطروح؛ ماذا يفعل الشخص حين يكون قريبًا من الوقوع تحت وطأة التعذيب؟ ربما يُنصَحُ المحتجزون بعدم التقرُّب إلى الجلاد، وبتجنب التنقيب في تفاصيل عمله وحياته وعلاقاته، وبعدم إظهار مواقعهم الطبقية سواء علت أو انخفضت، وبأن يكونوا محايدين قدر المستطاع دون تذلُّل ودون محاولات عنترية لإبراز القوة والشجاعة، حيث قد يعني إظهار المقاومة والصمود مزيدًا من العنف والتنكيل، طمعًا في إحداث الانكسار. قد تفيد تلك النقاط أو لا تفيد، لكن استيعاب الآليات التي تعمل من خلالها منظومة العنف المؤسسي، ومحاولة الاقتراب من عقل الجلاد بما يحويه من بنى معرفية خاصة، قد يشكلان جزءًا من الإجابة.

اختيار المضطلعين بالتعذيب

توجد خصائص محدَّدة يتم بمقتضاها اختيار الأشخاص الذي سوف يُكَلَّفُون بتعذيب آخرين. تشتمل هذه الخصائص على درجة ولائهم للنظام وثقتهم فيه، وامتلاكهم للمكونات الثقافية والمعرفية والبيئة الاجتماعية المولِّدة للعنف، وتمتعهم بالرغبة الدفينه المطلقة في إيذاء الآخرين، وكذلك إحساسهم السلبي بقيمة الإنسان، وقدرتهم على النظر إلى الأمور بشيء من التسطيح وبالتالي على انتخاب الأعداء بسهولة، وتصنيف من يصادفونهم دون تعقيد ما بين أصدقاء وأعداء، وكذلك ميلهم إلى الحط من شأن شرائح وفئات معينة داخل المجتمع، بالإضافة إلى تبنِّيهم بعض المفاهيم والمبادئ التي تعطي الأولوية دومًا لإشباع الذات، وتحقيق رغباتها وملذاتها، والتعظيم من قيمتها، وإعلاء مصلحتها فوق كل شيء.

هناك أيضًا سمات شخصية تُعتَبَرُ أكثر تواؤمًا واتساقًا مع فعل التعذيب بوجه عام، فهؤلاء الذين يملكون شخصيات متسلِّطة بطبعها، هم الأكثر طواعية أثناء التدريب على ممارسة العنف[1]، حتى إن بعضهم يطلب المشاركة فيه بإرادته، وأحيانًا ما يتم الاختيار تأسيسًا على تلك الصفة فقط، وبدافع من النزعات السلطوية الفطرية التي تفصح عن وجودها بقوة، وقد أثبتت إحدى الدراسات التي تمت في الخمسينيات من القرن العشرين، والتي قام بها عدد من الباحثين[2]؛ أن الأفراد ذوي الشخصيات المتسلِّطة الذين يفضِّلون العمل في أنظمةٍ

(1) Staub, E. (1990). The psychology and culture of torture and torturers. In P. Seudfeld, (Ed) torture and psychology. New York: Hemisphere publishing corporation. Pp.49-76.

(2) Adorno, T.W.; Frenkel-Brunswik,E.; Levinson D.J. and Sanford, R.N. (1950). The authoritarian personality. New York: Harper.

ذات تسلسل هرمي صارم، والذين يملكون الرغبة في تقديم الطاعة والولاء إلى سلطة أعلى، والذين يتَّسمون أيضًا باهتمامهم بالخضوع إلى قائد أو رئيس، وكذلك المولعين بجلب المتعة عن طريق ممارسة النفوذ على المجموعات أو الطبقات الأقل شأنًا في المجتمع، هؤلاء الأفراد؛ أثبت البحث أنهم يكونون أكثر عرضة للانضواء تحت رايات النظم المستبدة واعتناق المنهجيات الفاشية، والتفاعل مع معارضيهم بعدوانية لا حدود لها.

يُضاف إلى الخصائص السابقة جميعها؛ انتماء الجلاد المُنتَظَر إلى طبقة دنيا تعاني من فقر الموارد المادية والظروف المعيشية السيئة، وتملك احتياجًا دفينًا للتنفيس عن القهر والإحباطات المستمرة، وتلك هي إحدى الخواص المهمة المؤثِّرة في الاختيار. تؤكد التقارير الصادرة عن بعض المنظمات الحقوقية في عدد من الدول كالمنظمة السودانية لمناهضة التعذيب، أن اختيار الأفراد الذين يقومون بمهمة التعذيب بأيديهم من وسط الشرائح الفقيرة والطبقات المتدنية، يأتي متعمَّدًا وليس عن طريق المصادفة: «**إن هؤلاء الذين يقومون بمباشرة التعذيب بأيديهم، يأتون عادة من خلفيات فقيرة، كما أن لهم حظ قليل من التعليم الرسمي، ويُمنح العد، ـون منهم مكافآت مادية ليقوموا بما يطلب منهم كعملاء للنظام أو الحكومة في أغراض التعذيب**»[1].

لا يبدو أن الأمر يختلف كثيرًا ما بين جهاز أمني وآخر؛ سواء في السودان أو في غيرها من الدول التي تُمَارِس التعذيب، حيث نسبة المخبرين وأمناء الشرطة المنتمين في أغلب الأحوال إلى الطبقة المتوسطة الدنيا أو الطبقة الدنيا نفسها، والذين يباشرون الفعل بأيديهم، هي نسبة تفوق، ولا شكّ، نسبة الضباط الذين يقومون بالعمل

---

(1) المنظمة السودانية لمناهضة التعذيب SOAT.

نفسه، مع ذلك لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة وجود أوامر تصدر عن أصحاب المراكز الأعلى الذين يشهدون عمليات التعذيب بأسرها دون أن يصبحوا طرفًا مباشرًا فيها، مكتفين بالإشراف والتوجيه، وإذا نظرنا إلى المجندين في صفوف قوات الأمن المركزي الذين يباشرون العنف بأيديهم لوجدناهم من غير المتعلمين، يحصلون على رواتب متدنية، يستيقظون فجرًا، يقفون لساعات طويلة متواصلة تقترب من اثنتي عشرة ساعة؛ لا يحصلون على طعام كافٍ خلالها، يتعرَّضون للإهانة وتطالهم الإصابات، يُثابون بمبالغ ضئيلة تبلغ ثُمن أو تُسع المكافآت والإثابات المخصَّصة للضباط، ومن ثَمَّ فهم يحملون غضبًا مكبوتًا يبحث عن متنفس[1]،[2]. يمكننا أن نشير في هذا السياق إلى ضابط صغير يحمل رتبة ملازم أول، كتب قصيدة شعرية تنتقد الظروف المعيشية السيئة التي يعاني منها صغار الضباط بوجه عام، جاءت القصيدة بعنوان «سيادة معالي المعالي الكبير»، ولاقت إعجاب كثير من القراء، لكن الضابط ذاته تم إيقافه عن العمل[3].

يُشَكِّل المَيل أو التوجه السياسيّ أحد الخصائص المهمة التي يُمكِن على أساسها انتقاء الأفراد للمشاركة في عمليات التعذيب[4]. يُختَار الجلادون وفقًا لانتماءاتهم الفكرية الموالية للنظام، أو بناءً على عدائهم البالغ لأصحاب العقائد السياسية الأخرى، وهو أمر يبدو

(1) وائل محمد: مصابوا الانفجار: إحنا عساكر غلابة.. بيقتلونا ليه، جريدة المصري اليوم، 8 فبراير 2014.

(2) ممدوح حسن وأحمد عبد الحليم: أحمد سبع الليل.. قنابل موقوتة تنتظر الانفجار في المعسكرات. جريدة الشروق، 11 فبراير 2014.

(3) وائل علي: الشبكة العربية: وزير الداخلية يرفض إيقاف الضباط المتهمين بالقتل ويعاقب آخر بسبب قصيدة

(4) Gibson, J. T., and Haritos-Fatouros, M. (1986). The education of a torturer. *Psychology Today*, 20, 50-58.

واضحًا في البلدان التي تتبنى منهجيات شمولية وسياسات قمعية صارمة، وتعمل دون هوادة على التخلص من معارضيها. على سبيل المثال؛ كان اختيار القائمين بالتعذيب في اليونان يتوجه دائمًا إلى أبناء العائلات التي تُعرَفُ بعدائها الشديد للشيوعية، وقت أن كان النظام اليوناني متحفِّزًا بكامل قوته للقضاء على الشيوعيين وسحقهم، كما أسَّس ماو تسي تونج ما أسماه بالحرس الأحمر من طلاب المدارس والجامعات الذين عرفوا بولائهم الشديد لأفكاره السياسية والثورية، ولم يكن الهدف المعلن للحرس الأحمر هو القيام بعمليات التعذيب التقليدية المباشرة بالطبع، بل الانخراط في «الثورة الثقافية» وحمايتها وضمان استمرارها بكل الوسائل والسبل.

تولَّت مجموعات الحرس الأحمر مهمة الدفاع عن الثورة الثقافية والقضاء على أعدائها، وسرعان ما انتقل الطلاب من مهاجمة مدرسيهم ومديري مدارسهم -كما أوصاهم ماو- إلى مهاجمة البيروقراطية المحلية، وتعرَّض المسؤولون في الأحياء والمدن عن طريقهم إلى انتهاكات عديدة، فكانوا يُنتَزعُون من داخل مكاتبهم، ويقادون في مواكب مُذِلَّةٍ عبر الشوارع والميادين، حيث تُعَلَّقُ حول رقابهم لافتات تحمل كلمات مهينة، ثم يرغمون في النهاية على الاعتراف «بجرائمهم» المفترضة في محاكمات شعبية.

لقد آمن الشباب الصغار من الحرس الأحمر بأفكار ماو إيمانًا لا يتزعزع، وانجذبوا إليه بشدة حتى تحول بينهم تدريجيًا إلى إله تجدر عبادته. كان فشل أحدهم في إعادة سرد مقاطع من كتاب ماو «الكتاب الأحمر الصغير» غيبًا، بمثابة دليل قاطع على انعدام ولاءه له، بل صار من المعتاد في فترة ما أن ينحني بعض هؤلاء الشبان أمام صورة الزعيم الذي وصفوه بكونه: «**الشمس الحمراء في قلوبنا**»، ولقد كانوا دومًا على استعداد لفعل أي شيء في سبيله، حتى قيل إن بعضهم توفي غرقًا

بسبب محاولة تقليده؛ عندما سمعوا بأنه سبح في نهر اليانجستي. لقد استطاع ماو تسي تونج أن يؤسس تلك المجموعات هائلة الحجم، التي تنتمي انتماءً صادقًا لأفكاره الثوريّة، وامتلك زمَامَها بحيث أمكن له تحريكها كيفما شاء، دون أن يجرؤ فرد منها على التساؤل أو التشكيك في أقواله وأوامره، وهو الأمر ذاته الذي يحدث مع الجلادين المنتمين إلى منظومات فكرية معينة، تسوِّغ لهم ممارسة العنف والتنكيل بخصومهم عن اقتناع ويقين.

في بعض الأحوال؛ قد لا يُمَثِّل الانتماء الفكري دورًا كبيرًا عند اختيار الجلادين، فوسط أطنان من الجهل والأمية، لا يصبح للأفكار والأطروحات الكبرى وزنٌ حقيقيٌ، ولا يُشَكِّلُ انتماءُ الضحايا إلى حزب أو مذهب سياسيّ ما أي فارق، إلّا في حالات بعينها تختلط فيها السياسة بالعقيدة الدينية، وتبرع السلطة في استغلال الأمر على أكمل وجه، وتقود جلاديها بمهارة فائقة إلى الفتك بالمعارضين تحت غطاء حماية الدين والذود عنه.

تدريب المضطلعين بالتعذيب

يمكننا أن نشير على استحياء إلى تلك الندرة من البشر التي تستمتع بفكرة ممارسة التعذيب، لكنه من المنصف أيضًا أن نؤكد على صعوبة الأمر لدى أغلب الأشخاص، حيث يُعدُّ تعذيبُ آخر بمثابة عملٍ شبه مستحيل، حتى وإن صبت نتائجه بشكل ما في مصلحتهم الخاصة، أو في مصلحة الجماعة التي ينتمون إليها، وتتضاعف تلك الاستحالة في غياب التحضير النفسيّ المُتقَن والتدريب الجيد، مع ذلك فالجلادون كُثُر، وهم موجودون هنا وهناك، يقومون بعملهم المرعب بدأب وحماسة، ولا يُرَى منهم، كثيرًا، مَن يشكو أو يرفض المُضِيّ قُدُمًا في

الأمر[1]. يطرح السؤال إذن نفسه: كيف يمكن إعداد وتدريب الأفرد، كي يصبحوا مستعدين للقيام بعملية التعذيب؟

يقوم البشر كل يوم بأفعال تبدو غاية في الصعوبة، لكنهم يكرِّرونها مئات المرات دون تمهُّل أو تردُّد أو تفكير. أمرٌ يفسِّره علم النفس الاجتماعي من خلال الدراسات والأبحاث الميدانية، بمقولة إن بعض الأفعال تصبح هينة، سهلة التكرار، لا بسبب طبيعتها السلسة، بل بسبب التدرج في تعلّمها إذ يبدأ الشخص من أدنى مستوى ويظل يرتقي حتى يصل إلى القمة، وحال وصوله لا يجد مشقّة في الاستمرار والمواظبة، ويغدو فعله تلقائيًا وبسيطًا.

إن الأمر هنا، وإذا أردنا التشبيه؛ كَمَثَل اللاعب الرياضي الذي يتعلَّم ويتدرَّب تدريجيًا على فنون لعبته، فيرى الآخرون أداءه بمرور الوقت كما لو كان شيئًا معجزًا. ورغم التباين الشديد بين الموقفين، فإن الأمر نفسه يحدث لدى الجلاد أو القائم بالتعذيب، ويرى الباحثون[2] أن الصعود التدريجي لسلم العنف، هو العامل الأساسي الذي يجعل الأشخاص قادرين على ارتكاب المجازر، وحملات الإبادة، والاضطلاع بتعذيب الآخرين.

ندرك الآن أن هناك تقنيات علمية محدَّدة ومُتَعَارَفٌ عليها، يتم استخدامها لتدريب الأفراد تدريبًا جيدًا، ولوضع أقدامهم بقوة وثبات على عتبات ممارسة العنف. أُدرِجَت هذه التقنيات في المناهج التدريبية داخل عدد من المؤسسات الأمنية في بلدان كثيرة، وعلى سبيل المثال

(1) Staub, E. (1990). The psychology and culture of torture and torturers. In P. Seudfeld, (Ed) torture and psychology. New York: Hemisphere publishing corporation. Pp.49-76.

(2) Staub, E. (1989b). The roots of evil: The origins of genocide and other group violence. New York: Cambridge University Press.

لا الحصر؛ طُبِّقت على أفراد الشرطة العسكرية في اليونان، وكذلك في بعض دول أمريكا اللاتينية، بحيث جعلتهم مستعدين لتعذيب المحتجزين متى صدرت إليهم الأوامر[1]. تنقسم عملية إعداد جلادي المستقبل إلى مراحل ثلاث، وتستغرق فترة زمنية لا نعرف مقدارها على وجه التحديد، لكنهم يصبحون في نهايتها صالحين للقيام بمهامهم الجديدة.

تأتي أولًا مرحلة التدريب المبدئي وتشتمل على خطوتين أساسيتين؛ قيام المتدربين بتلاوة قسم الولاء التام لرموز السلطة، والبدء في ممارسة طقوس بدنية خاصة تتَّسم بالعنف المفرط. تجيء بعد ذلك المرحلة الثانية وهي مرحلة الإقلال من الحساسية تجاه التعذيب؛ وفي هذه المرحلة ينبغي على المتدربين نظريًا تحمُّل فكرة تعذيب آخر، والتعاطي معها بشكل طبيعي هادئ في غياب الممارسة العملية، وهم في هذا يتداولون مفردات تدلُّ على القسوة والتبلُّد، ويردِّدون فيما بينهم أناشيد تدور حول القتل والعنف والعدوان. تأتي أخيرًا المرحلة الثالثة وتسمى بمرحلة «المحو المنظم للحساسية وتقديم النموذج المثالي»؛ وفيها يتم دفع المتدربين تدريجيًا إلى التعامل مع المحتجزين، كأن يقومون بتقديم الطعام إليهم، ثم يشاهدون على سبيل المثال أحد الجلادين المحنَّكين وهو يزاول تعذيبهم، وتتم مكافأتهم على ذلك بحيث يقترن الفعل بالإثابة، وفي الخطوة اللاحقة يشارك المتدرِّبون في المجموعات التي تقوم بضرب المحتجزين، وربما يضطلعون بتلك المهمة بمفردهم في بعض المرات، إذا ما أثبتوا أهليتهم لها.

خلال هذه الخطوات التدريبية كلها يبقى إذلال الضحية وتحقيرها

(1) Gibson, J. T., and Haritos-Fatouros, M. (1986). The education of a torturer. *Psychology Today*, 20, 50-58.

طقسًا ثابتًا لا يتغير[1]، وعلى كل حال، فإن عملية الحطّ من شأن الضحية، وإبداء الطاعة التامة العمياء للسلطة، ليست بعوامل كافية لصناعة جلاد لا يُشَقُّ له غبار، إذ يظل هناك عامل الإيمان التام بالفعل والاقتناع الحقيقي بكامل أهدافه، واعتناق المنهجية أو العقيدة السياسية الخاصة بالنظام الذي يُحَرِّضُ على العنف والتعذيب. تلغي تلك العوامل إذا ما توافرت جميعها، أية بادرة للتردُّد لدى القائم بالتعذيب في مواجهة ضحيته، ويُعَدُّ إكسابُها للمتدرِّب بمثابة جزء نظري مهم من المنهج، حيث يتم غرس بعض الأسس والمبادئ في أذهان المتدربين، بما يضمن استرجاعها والاستفادة منها فيما بعد بكفاءة ويسر[2].

يصف الباحثون في هذا المجال مرحلة ينضم فيها إلى المتدربين القِدَامى أعضاءٌ جدد، لا يعرفون تحديدًا ما هم موجودون من أجله، ولايتوقع منهم القادة سوى إظهار الولاء التام، والقيام بالواجب المنتظر تجاه «الوطن». يُجبَر الأعضاء الجدد في هذه المرحلة على التأقلم مع العنف المبالغ فيه ضد زملاءهم أنفسهم، ويتَّسم هذا العنف بالتذبذب، وبكونه فجائيًا، متطرِّفًا وغير قابل للتفسير، وكذلك يتَّسم العقاب أثناء التدريب بعنف غير مفهوم ولا مبرر: «**لا يوجد سبب، لا يوجد منطق، إنه ضغط شديد ولا بد أن تطيع**»[3].

كما ذكرتُ من قبل، لا توجد مدة ثابتة ومحدَّدة للتدريب، فإبَّان الحكم الديكتاتوري في اليونان لم تكن الفترة المطلوبة تزيد على

(1) Staub, E. (1990). The psychology and culture of torture and torturers. In P. Scudfeld, (Ed) torture and psychology. New York: Hemisphere publishing corporation. Pp.49-76.

(2) Kren, G.M. and Rappoport, L. (1980). The holocaust and the crisis of human behaviour. New York: Holmes and Meier.

(3) Gibson, J. T., and Haritos-Fatouros, M. (1986). The education of a torturer. *Psychology Today*, 20, 50-58.

أشهر ثلاثة يصبح بعدها المتدرِّب جلادًا، بينما تراوحت في بعض دول أمريكا اللاتينية، كالبرازيل، ما بين شهرين إلى سنتين، أما البلدان التي تتسم أنظمتها السياسية بكونها «نصف قمعية»، تتظاهر باحترام حقوق الإنسان، وادعاء الديمقراطية، بينما تلجأ دومًا إلى إخفاء المعلومات والوقائع كافة، فلا يُعرَف على وجه التحديد ما يستغرقه تدريب الأفراد فيها على القيام بعمليات التعذيب، وربما لا يمكن العثور على وثائق مكتوبة في هذا الصدد، لكن المؤكد إن جزء من التدريب يتم عن طريق الملاحظة والتجربة والتعلم الذاتي، وهي وسائل يتم تدعيمها وتعضيدها عن طريق الإثابة التي يتلقاها الجلاد بقدر كفاءته ومهارته التي يبديها في العمل، والنتائج التي يتمكن من تحقيقها.

لا يبدو أن التدريب العمليّ يشكل عائقًا كبيرًا في الدول ذات الأنظمة القمعية الصريحة، ويكفي أن نشير إلى ما جاء في أحد تقارير لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بأورجواي، من أن كلية الشرطة الموجودة بمونتفيديو قامت بالفعل بتنظيم «دروس عملية في التعذيب». حضر هذه الدروس ضباطٌ من السلفادور، وجواتيمالا، وكوستاريكا، وباراجواي، وكان الطلاب يمارسون دورًا في تعذيب المعتقلين من خلال تلك الدروس. أما كيف، ومن أين أتى هؤلاء المعتقلون، وتحت أي مُسَمَّى اقتيدوا إلى تلك الدورة التدريبية، فإن أحدًا لم يشغل باله بهذا السؤال سوى لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان، التي كشفت أن هؤلاء المعتقلين كانوا يُجلَبُون مِن بعض أماكن الاحتجاز خصيصًا لهذا الغرض، وأنه حال تعرض أحدهم لفقدان وعيه أثناء التعذيب، فإن طبيبًا خاصًا ذا رتبة رسمية بإحدى المؤسسات الأمنية، كان يعمل على إفاقته، حتى يمكن تعذيبه مرة أخرى، وبالتالي لا تتوقف الدروس العملية[1].

---

1) Plachta, L.R. (1989). Torture and health care professionals. March/ New York state *Journal of Medicine*. pp. 143-148.

هل يمكن تحويل أي شخص إلى «قائم بالتعذيب»؟

الإجابة عن هذا السؤال صادمة إلى حدٍّ كبير، فأغلب الدراسات والآراء العلمية تشير بالإيجاب: نعم، الفرضية قائمة، وليست بشديدة الصعوبة كما قد نتخيل، لكنها على كل تظل غير مطلقة. رغم أن نسبة الأشخاص الذين يمكن قيادتهم فعليًا إلى تعذيب آخرين هي نسبة مرتفعة، فإن الأمر يتطلّب في أحوال كثيرة درجات عالية من الضغط، والإجبار، والتعرُّض إلى قوة السلطة الغاشمة، وتتفاوت شدة الضغوط المطلوبة لكل شخص على حده، كما يختلف مردودها تبعًا لاختلاف الظروف المعيشية، والخلفيات الثقافية للأشخاص المراد التأثير عليهم، وتلعب الدوافع والنزعات الفردية دورًا مهمًا سواءً في الاندماج السريع، أو الإذعان القهري، أو الرفض القاطع للانخراط في منظومة التعذيب. تُضَاف إلى جانب الضغوط الشديدة، محاولات مدروسة للترغيب، كالوعود المتكرِّرة بالمكافأة والتمييز والترقِّي، والإغراء بامتلاك القوة والنفوذ.

أجرى الباحثون عددًا من الدراسات المثيرة التي أجابت إلى حدٍّ بعيد على السؤال السابق «**هل يمكن تحويل أي شخص إلى قائم بالتعذيب؟**». جاء هذا السؤال ضمن مجموعة من الأسئلة المطروحة حول أنماط الطاعة والانصياع التي قد يبديها الأشخاص عندما يواجهون نظامًا قاهرًا وصارمًا، يحظى بالرسوخ وبدعم السلطة. أثبتت التجارب إلى حدٍّ بعيد أن الظروف التي يوضع فيها الفرد هي المسبب الرئيس لسلوكياته وتصرفاته مهما بدت عجيبة شاذة أو غير مقبولة، وقد أكَّدت الدراسات أن السياق هو العامل الأقوى الذي يفوق الموروثات والطبائع الشخصية في تأثيره. أوردُ فيما يلي تجربتين من أكثر التجارب إثارة وأهمية في هذا المضمار، وتنبع أهميتهما رغم مرور سنوات طويلة على إجرائهما، من كونهما فريدتين من نوعهما، إذ لم يقم العلماء

بتكرار هذا النمط من التجارب في الفترات اللاحقة بسبب ما أثير حوله من اعتبارات وتحفظات أخلاقية.

تجربة ميلجرام

هي إحدى التجارب المشهورة في حقل علم النفس الاجتماعي، وقد قام بها العالم ستانلي ميلجرام في منتصف القرن العشرين تقريبًا، بهدف قياس درجة استعداد المشاركين فيها لطاعة سلطة ما، تأمرهم بتنفيذ أفعال تتناقض مع ما تمليه عليهم ضمائرهم، ومع المبادئ التي يؤمنون بها.

تم استقدام عدد من الأشخاص عبر نشر إعلان صحفي بدعوى الحاجة إلى مشاركتهم في اختبار علمي، وقد تَطَلَّبَ هذا الاختبار قيام كل منهم على حدة بتوجيه صعقات كهربائية متصاعدة الشدة لرجل ما، عن طريق ضغط زر وُضِعَ في متناول أيديهم، لكن واقع الأمر أن الاختبار مفتعلٌ ولا توجد أية صعقات، فالرجل في الحقيقة هو مُمَثِّل، يتظاهر بأنه يتعرَّض للصعق. إلى جانب هذا المُمَثِّل، كان هناك أيضًا مُشرِف على التجربة، يقتضي دوره الإلحاح على كل مشارك في الاستمرار رغم الألم البادي في صوت الممثل وتوسلاته كي لا يتم صعقه. هكذا كان الشخص الوحيد الجاهل بحقيقة ما يدور، وبما تهدف إليه التجربة أساسًا، هو هذا المُشَارِك المُتَطَوِّع، الذي جاءَ بناءً على الإعلان.

قبل الدخول إلى غرفة الاختبار كان المُشرِف يتقدم من المُشَارِك والمُمَثّل، ويخبرهما بأن الاختبار يهدف لقياس أثر العقاب على عملية التعلم والتلقين، وأن أحدهما سوف يلعب دور المعلِّم والآخر سوف يكون التلميذ. لم يكن هذا بالطبع هو هدف التجربة، لكن إخفاء الهدف الحقيقي كان ضروريًا لإنجاحها. حين كان المشرف يجري قرعة بين

(المشارك) و(الممثل)، لم يكن المشارك يدرك أبدًا أنها قرعة وهمية، وأنها سوف تؤدي دائمًا لنتيجة واحدة؛ كان المشارك يظن في المرات كلها أنه قد احتل بمحض المصادفة دور المُعَلِّم، وأن الصدفة وحدها أيضًا قادت الآخر (المُمَثِّل) ليصبح التلميذ.

صَمَّمَ ميلجرام التجربة بحيث يوضع كلٌ مِن المُشَارِك والمُمَثِّل في غرفتين متجاورتين فيما يتواصلان بالكلام فقط دون أن يشاهدا بعضهما، وقد جَعَل المُمَثِّل يُصَرِّح أثناء الاستعداد للتجربة بأنه يُعَانِي مِن مشاكلٍ قلبية، لكنها ليست خطيرة.

كان على المشارك (المعلم) أن يوجه صدمة كهربائية للممثل (التلميذ) كلَّما أخطأ في إجابة سؤال، عن طريق لوحة أزرار موضوعة أمامه تتدرَّج ما بين 30 إلى 450 فولتًا، كما كان هناك تسجيل صوتيّ مُعَدّ مسبقًا بصوت الممثل، يُصدِرُ فيه صرخات بالتوازي مع صوت الصعقات الكهربائية، دون أن يدري المشارك أن الأمر محض مسرحية معدة سلفًا.

مع تزايد شدة التيار الكهربي؛ كان الممثل يبدأ في الضرب على الجدار الفاصل بينه وبين المشارك عدَّة مرات ويشتكي من الوضع الصحي لقلبه، وبمجرَّد إبداء المشارك رغبته في التوقف خلال أي مرحلة من مراحل الاختبار، كان المشرف يوجه إليه سلسلة متتابعة من التنبيهات وفق ترتيب محدَّد؛ تبدأ بعبارة «**الرجاء الاستمرار**»، و«**الاختبار يتطلَّب منك أن تستمر، استمر رجاء**»، و«**من الضروري أن تستمر**»، ثم «**ليس لديك خيار، يجب عليك الاستمرار**»، فإذا أصرَّ المشارك على موقفه وفضَّل الانسحاب رغم التنبيهات أُوقِفَ الاختبار، أما إذا استمر فإن الوصول إلى الصعقة ذات الشدة 450 فولتًا يُعتبَرُ جرسُ النهاية، وباجتراء المشارك على ضغط الزر وتنفيذها يتم التوقُّف تلقائيًا.

النتائج

توقَّف أغلب المشاركين في مرحلة ما لبرهة مؤقتة، وأبدى بعضهم عدم ارتياحه للأمر، وشكوكه تجاه الاختبار، مع ذلك لم يعلن أي مشارك عن رغبة حاسمة في التوقف قبل الوصول إلى مستوى 300 فولتًا، وقد شكَّك بعضهم في مغزى الاختبار، وواصله آخرون بعد أن تلقوا تطمينات تعفيهم من أية مسؤولية، بينما راح بعضهم يضحك بانفعال شديد لدى سماع صرخات الألم الصادرة عن الممثل (التلميذ). أُجرِيَ الاختبار في مختلف بقاع العالم وأدى إلى نتائج مشابهة، ليس هذا فقط، بل أثبت أحد العلماء أن عدد المشاركين المستعدين للاستمرار في التجربة حتى بلوغ حد الصعقة القاتلة نحو 63٪ تقريبًا. لم يُطَالِب أي شخص من المشاركين الذين رفضوا الاستمرار بوقف الاختبار بشكل كامل ونهائي، كما لم يقم أي منهم بمغادرة الغرفة دون استئذان المُشرِف للتحقق من سلامة الشخص الآخر (الممثل).

كانت تلك النتائج مذهلة، حتى بالنسبة إلى علماء النفس أنفسهم: فبينما توقعوا أن قلة قليلة فقط لا تتعدى واحدًا بالألف هي التي ستستمر حتى تصل إلى مرحلة إعطاء الصعقة القصوى، أظهرت أول مجموعة تجارب أجراها ميلجرام وصول أكثر من نصف المشاركين لنهاية التجربة، الأمر الذي تسبَّب فيما يشبه الصدمة للمشرفين والملاحظين.

على كل حال، أثبتت الاختبارات اللاحقة والمشتقَّة من تجربة ميليجرام، أن تعامل المشرف مباشرة مع المشارك كان له أبلغ الأثر في تزكية إطاعة الأخير للأوامر، كما أثبتت أن غياب المشرف بهيئته، والاستعاضة عنه بصوت مسجل، أضعفا قوة الأوامر التي يتم إلقاؤها، كما أضعفا أيضًا رغبة المشارك في التنفيذ. عنى هذا باختصار أن الأوامر الصادرة عن رمز السلطة بشكل مباشر يكون لها وقع أقوى مما

لو غاب عن مسرح التفاعل، ففي حال الغياب تصبح أوامره أقل قدرة على التأثير في الآخرين.

ثبت، على الجانب الآخر، أن التقارب الجسدي بين المشارك والممثل، كأن يوضعا في غرفة واحدة أثناء التجربة، أو كأن يُؤمَر المشارك بلمس جسد الممثل بين الحين والآخر، لهو عاملٌ هامٌ قادرٌ على تغيير مسار التجربة ونتائجها، فهو يُدَعِّمُ رفضَ المشارك لأوامر المشرف، ويجعله متعاطفًا مع الممثل إلى حدٍّ كبير، ولا يمكن هنا مقارنة هذه الملحوظة بما يحدث بين الضحية وجلادها في فترات الاحتجاز الطويلة، حيث يؤدي التقارب الجسدي والمعنوي إلى ازدياد ضراوة الجلاد لا إلى تعاطفه مع الضحية.

ربما لا يتمكَّن المرء من إدراك التغيرات التي تطرأ عليه خلال عملية تحوله إلى جلاد، وقد لا يرى الصورة على حقيقتها سوى بعد مرور فترة طويلة أو ربما لا يراها على الإطلاق. بعد سنوات ست أرسل أحد المشاركين في التجربة السابقة خطابًا يشرح فيه لميلجرام سبب سعادته بها رغم الضغوط التي وقعت عليه: **«أثناء مشاركتي في الاختبار، كنتُ على يقين من أنني أسببُ الألم لشخص ما، لكنني لم أكن أعرفُ لماذا أفعلُ ذلك. قلة من الناس تتاح لهم الفرصة ليدركوا الفرق بين التصرف وفق معتقداتهم والتصرف رضوخًا لسلطة ما. بتُّ أشعر بخوف من أن أسمح لنفسي بالانجراف في ارتكاب أخطاء فاحشة بحجة تنفيذ أوامر السلطة. إنني على استعداد للذهاب إلى السجن ما لم أحظ بحق الاعتراض على القضايا التي تتعارض مع ما يمليه عليَّ ضميري»**.

لقد أعلن ميلجرام أن تجربته تلك ما هي إلّا اختبار بسيط، يستهدف قياس كَمّ الألم الذي يمكن أن يسببه شخص عادي لآخر، تنفيذًا لأمر «باحث» لا يعرفه شخصيًا، ولا يدرك سوى أنه يشرف على إجراء أحد الاختبارات العلمية. لقد مثَّل الباحث هنا دور السلطة المجرَّدة، وكانت

أوامره تتعارض باستمرار مع مبدأ عدم إيذاء الآخرين، وهو أحد أشد المبادئ احترامًا في المجتمع الأمريكي الذي ينتمي إليه ميلجرام. لقد أشار ميلجرام إلى أن هذا المبدأ الأصيل وتلك السلطة المجرَّدة، خاضا تحديًا سافرًا أمام صرخات الضحية التي جسدها في المُمَثِّل. وأن السلطة فازت في هذا التحدي بأكثر مما تصوَّر الجميع؛ إذ أن باحثًا مجهولًا تمكَّن من توجيه الأوامر لمجموعة من الأشخاص الناضجين، ودفعهم إلى قهر رجل في الخمسين من عمره بإخضاعه لصعقات كهربائية مؤلمة، رغم احتجاجاته، ورغم إعلان مرضه. طرح هذا الموقف تساؤلات متعدِّدة حول ما تستطيع النظم والحكومات -بما لها من سلطات مادية ومعنوية واسعة- أن تأمر الناس به، وتقودهم للانصياع إليه.

يمكننا أن نفكِّر في هؤلاء الذين تمكنوا من الوصول إلى نهاية الاختبار، باعتبارهم الأشد قسوة والأكثر عنفًا وميلًا للإيذاء، أو باعتبارهم يحملون سمات السادية في شخصياتهم مثلًا، لكن الأمر ليس بهذه البساطة، فالعكس قد يكون صحيحًا إلى حدٍّ بعيد؛ ربما هم الأضعف، والأكثر هشاشة، والأعلى قابلية للخضوع لآخرين، والأسهل انصياعًا لأوامر السلطة وأحكامها، والأقل قدرة على اتخاذ قرارات مستقلَّة بمعزل عن السياق المعقَّد والضغوط المتنوعة والمتراكمة.

تجربة زيمباردو

تُعتبَرُ التجربة التي أجراها فيليب زيمباردو وفريقه البحثي أوائل السبعينيات من القرن الماضي، واحدة من أكثر التجارب العلمية إثارة، وقد صُمِّمَت لدراسة الأثر النفسي الذي يتركه أداء دوري كل من «الحارس» و«المسجون» على أشخاص عاديين، لا علاقة لهم من

قريب أو بعيد بتجارب السجن، والاحتجاز، والتعذيب. كان الهدف المباشر من التجربة هو رصد التغيرات التي يمكن أن يحدثها الأسر في سلوكيات الأفراد بوجه عام. عُرِفَت التجربة باسم «اختبار سجن ستانفورد»، وأُجرِيَت في مكان أُعِدَّ لها خصيصًا، حيث قام بأداء الأدوار المختلفة أشخاصٌ متطوعون، تقدَّموا بعد قراءة الإعلان المنشور بالجرائد للمشاركة في ما أُطلِقَ عليه «اختبار محاكاة سجن»، لقاء مقابل ماديّ مُحَدَّد سلفًا.

اختار زيمباردو لتجربته من أثبتوا أنهم الأكثر ملائمة من حيث الاستقرار النفسي والصحة البدنية، وكان غالبيتهم بيض البشرة ينتمون إلى الطبقة الوسطى، وجميعهم طلاب ذكور في المرحلة الجامعية، وانقسم هؤلاء الأشخاص عشوائيًا إلى مجموعتين، حراس وسجناء، وقد جُهِّزَ الحُرَّاسُ بالأدوات المطلوبة حيث راحوا يتناوبون العمل فيما بينهم، بينما احتُجِزَ السجناء وأُجبِرُوا على ارتداء ملابس متماثلة فضفاضة، وأُعطوا أرقام بدلًا من أسمائهم، ووُضِعَت في أقدامهم سلاسلٌ صغيرة تُذَكِّرُهُم بوجودهم في مرتبة متدنية حقيرة. سمح زيمباردو للحرَّاس بأن يُوَلِّدُوا درجة ما من الخوف في نفوس السجناء، وأن يستعملوا معهم شيئًا من التعسُّف يجعلهم يشعرون بأن السلطة قابضة على حياتهم، وأن يحرموهم عن عمد من التمتع بأي قدر من الخصوصية بهدف سلبهم فرديتهم، وإشعارهم بفقدان القدرة على التحكم في أي شيء وتجريدهم من أي إحساس بإمكانية السيطرة على مصائرهم.

النتائج

كانت النتائج التي حصل عليها فريق الباحثين أكثر إثارة من فكرة التجربة ذاتها، إذ اضطُر زيمباردو للتوقُّف تمامًا، وإلغاء الأمر برمته

في وقت مبكر عمَّا تَقَرَّر له سلفًا، بسبب الخلل الشديد الذي أحدثته التجربة في سلوكيات المشاركين؛ سواءً الذين أدوا أدوار الحرَّاس أو الذين أدوا أدوار المساجين.

لقد بدأ الحرَّاس يعملون لساعات أطول رغم عدم وجود مقابل مادي لفترات المداومة الإضافية وكأنما يستمتعون بالعمل، وقد قسَّموا السجناء بين زنزانتين؛ واحدة تحوي «الطيبين المطيعين»، وأخرى تضم «السيئين» أو «الأشرار»، واحتجزوا ذات مرة أحد القائمين بأدوار السجناء في غرفة شديدة الضيق بسبب تمرده، واستولوا على الأغطية وأخرجوها من زنزانة «الأشرار» للتنكيل بهم، ولقد عانى السجناء على أيديهم من ممارسات مهينة، وأُجبِرُوا على النوم عراة على الأرض، وحُرِمُوا مِن الطعام كوسيلة للعقاب، وتعرَّضوا كذلك للتحرش الجنسي والإذلال، حتى لقد بدت على عدد منهم علامات الاضطراب العاطفيّ.

قال زيمباردو إن المشاركين جميعهم تقمَّصوا أدوارهم تمامًا؛ وبدى ذلك واضحًا عندما قيل للسجناء منهم أن بإمكانهم تقديم طلبات لخفض مدة الاحتجاز مقابل إلغاء الأجر المتفق عليه منذ البداية، فوافق غالبية السجناء على هذا العرض وتقدموا بطلبات، وعندما رُفِضَت طلباتهم لم يقرر أي منهم الانسحاب من الاختبار، الأمر الذي أثار استغراب ودهشة المراقبين، فالانسحاب لم يكن ليكلفهم شيئًا جديدًا. عانى السجناء من اضطرابات حادة بعد رفض تخفيض مدد احتجازهم، فأصابت أحدهم ارتجافات في مختلف أنحاء جسده، وراح آخرون يبكون، وظهر عليهم خلل واضح في التفكير، لكن الأدهى من ذلك هو ما أصاب مجموعة الحراس، إذ قال المشرفون على التجربة بأن واحدًا من كل ثلاثة حراس تقريبًا، أظهر ميولًا سادية حقيقية، وأن معظم الحراس انزعجوا عندما تم إجهاض التجربة قبل انتهاء الوقت

المحدَّد لها، وأن عددًا منهم استخدم طُرُقًا لتحريض المساجين ضد بعضهم بعضًا، يتم استخدامها في السجون الحقيقية.

كما ألقت تجربة زيمباردو ببقعة ضوء قوية، على التحولات السلوكية التي تنشًا لدى الجلاد[1]، والسرعة التي يُكَوِّنُ بها دفاعاته النفسية بحيث يندمج في المنظومة القمعية، ويصبح جزءًا أصيلًا منها، بل ومدافعًا عن وجودها واستمرارها، كذلك أظهرت تجربة ميليجرام، كيف يمكن للسلطة أن تؤثِّر على الأفراد بشكل مخيف، وباستخدام الحد الأدنى من قوتها، فتنزِع عنهم الصبغة الإنسانية، وتحيلهم إلى آلات تتلقى الأوامر وتنفِّذها. ربما تدور التساؤلات والشكوك حول هؤلاء الأشخاص الذين تطوَّعوا بادئ ذي بدء لهذا الأمر، ووافقوا على أداء أدوار الحرَّاس؛ من المحتمل أن استقرارهم النفسي الذي حاول زيمباردو التأكد منه قبل الشروع في التجربة، كان مجرَّد استقرارًا ظاهريًا يخفي خلفه سمات أكثر تعقيدًا، ربما كانت «الذات» التي ظهروا بها قبل تقمُّص أدوارهم هي ذات قابلة للازدواج مثلما يحدث للجلادين، بحيث يتمكنون من ممارسة مهامهم الجديدة في سهولة ويسر، وهو ما قد يفسِّر التحوُّل السريع الذي مروا به، من حال إلى النقيض. لقد اتُّهِمَ كلٌّ مِن زيمباردو وميلجرام بالقيام بتجارب تفتقر إلى معايير أخلاقية سليمة، لكنهما قدَّما في واقع الأمر إسهامًا ذا قيمة كبرى في هذا المضمار.

تَحَوُّل الضحية إلى جـــلاد

قد ترتدي الضحية لباس الجلاد في بعض الأحوال؛ فتمارس أفعاله، وتنتحل كلماته، وتُقَدِّم مبرراته، وتذيق الآخرين من الكأس نفسها التي

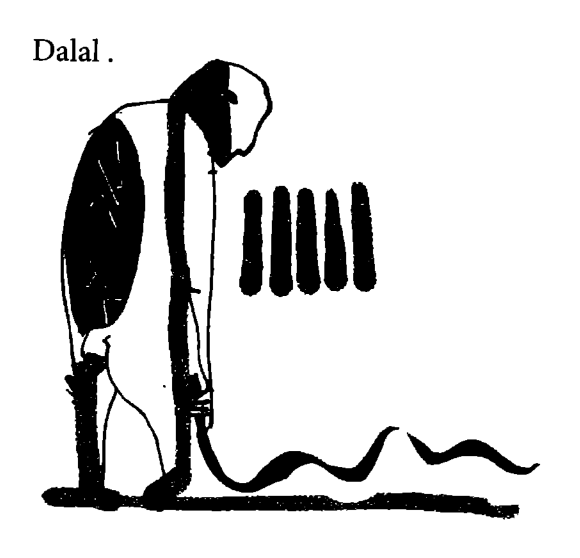
---

(1) Carson, R.C.; Butcher, J.N.; Coleman, J.C. (1988). Abnormal psychology and modern life (8th edition), Chapter IV. pp.130. Scott, Foresman and Company. Boston.

ذاقتها بعد أن تفقد تعاطفها إزاءهم. نعم قد تستحيل الضحية السابقة جلادًا، وربما تصبح أكثر شراسة من جلادها الأصليّ الذي لم يَتجرع قسوة ومرارة التعذيب مثلما تجرعتهما. بقدر ما يبدو العنوان خبيثًا مؤرِّقًا، فإنه ليس ببعيد عن التحقُّق على أرض الواقع حال تَوَافُر ظروفٍ استثنائية مواتية.

يقول العلماء إن لهذا التحوُّل المثير إرهاصات مبكرة تبدأ منذ اللحظات التي تستشعر فيها الضحية الارتباك الشديد أثناء خضوعها للتعذيب، حيث تعجز عن التصرف وسط الخوف، والقهر، وقلة الحيلة، وعدم القدرة على الدفاع عن النفس. تصبح الضحية وهي على هذه الحال أمام خيارين لا ثالث لهما؛ إمَّا مواجهة الموقف مع الاحتفاظ بكامل وعيها وإدراكها لما يجري، وبالتالي خوض معاناة شديدة إلى أن تأتيها فرصة التمرد على الجلاد والتخلص من قهره، أو على النقيض من هذا؛ طمس وعيها وتشويشه، بحيث تتمكن من استقبال الواقع في شكل جديد أقل وطأة وإيلامًا، فتعجب بالجلاد وتنظر إلى صلابته وسطوته بكثير من التقدير، ثم تتوحَّد تدريجيًا معه، مقتنعة بأنه يمارس عمله وواجبه حتى وإن كان يقوم بإيذائها.

يحدث أن تتبنى الضحية من خلال الاختيار الثاني قيم الجلاد ومبادئه، ومِن ثَمّ تدافع عن أفعاله وتصرفاته، وحين تتاح لها الفرصة وتتهيأ الظروف وتصبح في موقع سلطة يُمَكِّنُها من قمع آخرين؛ فإنها تستخدم ما اختزنته في وعيها من مكونات سلوكية ونفسية متعلِّقة بالجلاد، وتستدعي إلى السطح حالة التوحد التي مرَّت بها مع شخصيته، فيصبح من اليسير عليها أن تتقمَّص دوره وتؤدي متطلباته على الوجه الأكمل.



تُسَمَّى حالة التعاطف مع الجلاد والإعجاب به بمتلازمة «ستوكهولم»، وقد أُطلِقَ عليها هذا الاسم بسبب واقعة شهيرة جرت في بنك يُدعى «كريدت ستوكهولم» أوائل السبعينيات، إذ سطا بعض اللصوص على البنك واحتجزوا الموجودين فيه من موظفين وعملاء لأيام متعاقبة. بمرور الوقت نشأت علاقة غريبة بين الطرفين؛ فقد راح المحتجزون يتقرَّبون إلى اللصوص ويبدون الإعجاب تجاه أفعالهم، ثم أخذوا يتعاطفون معهم ويؤيدونهم بشدَّة، وقد تطوَّرت مشاعرهم سريعًا حتى وصلت إلى حدٍّ معاداة الشرطة من أجل توفير الحماية لهم والدفاع عنهم ضدها. رغم أن إطلاق وصف الجلاد على هؤلاء اللصوص لا يبدو ملائمًا إذا ما قورنت أفعالهم بما يقوم به الجلادون الحقيقيون المضطلعون بتعذيب آخرين، إلّا أن تلك العلاقة التي نشأت بين الطرفين، الفاعل والمفعول به، في بنك كريدت استوكهولم هي التي نبَّهت العلماء لإمكانية حدوث تقارب ما بين الجاني والضحية؛ فيه يصبح الأول بمثابة نموذج مبهر مثير للإعجاب، وتصبح الثانية في

حال من الافتتان قد تدفعها إلى تقليده واحتذاء أفعاله وتصرفاته فيما بعد.

يمكننا، مع التجاوز عن التفاصيل الدقيقة، أن نستدعي مِن الذاكرة نماذج متنوعة، أبدت فيها ضحية سابقة ميلًا للانتقال السريع إلى دور الجلاد؛ ولا أعني هنا ضحايا الاحتجاز والتعذيب المباشر فقط، بل أشير أيضًا إلى هؤلاء الأشخاص الذي عانوا صنوفًا متعدِّدة من القهر والانتهاك في ظل نظام قمعي.

يَذكُرُ من عاصروا تكوين اللجان الشعبية في بدايات ثورة يناير المصرية، هذا التَجَبُّر الشديد الذي لاح في سلوكيات الساهرين على تأمين الشوارع والبيوت، والذي وشى بِتَعَطُّشٍ دفين للتصرُّف بطريقة مشابهة لما اعتاد عليه أفراد الشرطة في كمائنهم وحملاتهم.

ظهرت على الواقفين إمارات مخيفة لا تخطئها عين؛ اللهجة الحادة. واللغة الجسدية الهجومية، والخطاب السلطوي المتعالي، وتَعَمُّد اتخاذ قرارات متعسفة تجاه العابرين، بل وصل الأمر مرات ومرات إلى استخدام الإهانات اللفظية، والاعتداء الجسدي على السائقين. لم تكن حال الأمن في الحقيقة تتطلب هذا الأداء المبالغ فيه، خصوصًا وقد تمركزت اللجان على مسافات شديدة القصر لم تترك للعربات فرصة السير لدقائق معدودات دون توقف إجباري بدعوى التفتيش، وإعادة تمثيل الموقف بحذافيره.

جرت أفعال مشابهة في كثير من التظاهرات والمسيرات التالية؛ حيث درج منظموها على التوقف عند ارتيابهم في سلوك أحد السائرين في الجوار. كان هناك دومًا من يتطوعون لتوقيف الشخص المشكوك فيه، واستجوابه بغلظة وتسلط، وتفتيش أغراضه وربما ملابسه، وأحيانًا

احتجازه والاعتداء عليه[1]، أو تسليمه إلى أحد الأجهزة الأمنية تبعًا للموقف ولدرجة التحفز التي يكون عليها هؤلاء.

كان ضحايا النظام القمعي يتوحدون معه، ويمارسون أساليبه في سلاسة متناهية، كما لو تدربوا عليها لسنوات، دون أن يدركوا ما هم بصدده، ودون أن يتبصروا التغيرات التي تحدث لهم، والمشهد الذي يتحول إلى النقيض.

ربما تتجاوز حال تَوَحُّد الضحية بجلادها الحدود التي يمكن تصورها، فيدفعها الاضطهاد العنيف الذي ذاقته، وتلهفها على إرواء الجروح النفسية التي لم تندمل داخلها، إلى ابتداع الظروف الملائمة، وتوسل الأدوات اللازمة للانتقام. تُعِيد الضحية وقائع تعذيبها وامتهانها خطوة تلو الأخرى، لكنها هذه المرة تَستَرِدُّ كرامتها وكبرياءها إذ تترك دور الضحية السابق لتتخذ دور الجلاد، وتُسَوِّمُ ضحيتها الجديدة عنفًا وعذابًا مضاعفًا، ومِن عَجَبٍ أن تستخدم في فعلها هذا الأدوات والأساليب ذاتها، وأن تتلفَّظ بالاتهامات والأقوال ذاتها، التي اعتاد جلادها أن يعذِّبها ويهددها بها فيما مضى رغم أنها تدرك جيدًا مدى زيفها؛ ولنسترجع ما جرى من عمليات تعذيب جماعية في الواقعتين الشهيرتين، اللتين عُرِفَتَا على التوالي بمكاني حدوثهما: «الاتحادية» و«المقطم»، واللتين استحال فيهما عدد من الضحايا السابقين لنظام مبارك إلى جلادين جُدُد.

لقد احتجز أعضاء منتمون إلى بعض التيارات الدينية عشرات الأشخاص المعارضين لهم في المنطقة المحيطة بقصر الاتحادية الرئاسي، وكذلك حول مقر الإرشاد الخاص بجماعة الإخوان

(1) اسماعيل الأشول: الإسلاميون والأمن، جريدة الشروق، 17 مايو 2013.

المسلمين في المقطم، إثر اشتباكات وقعت بين الطرفين[1]. حفلت شهادات الأشخاص الذين احتجزوا باتهامات وجهت لهم بالعمالة والخيانة والتآمر[2]، كما صادفوا جميعًا «حفل الاستقبال» وهي عملية الضرب المكثفة التي يُستَقبَلُ بها المحتجز الجديد في قسم الشرطة، رغم أن الوقائع كانت تجري في غرف تعذيب أُقيمت خِصِّيصًا في الشوارع، أو في حرم بعض المساجد.

ذكرت الشهادات أغلبها أن أعضاء الجماعات كانوا يتناوبون ضرب ضحيتهم الجديدة بالأيدي، والأقدام، والعصي في شتى أنحاء الجسد، ثم يُمَزِّقون ملابسها ويستولون على بطاقة الهوية والهاتف إن كانت تحمل واحدًا، وكذلك على ما لديها من نقود[3]. جاء في شهادات الضحايا أيضًا أن أعضاء الجماعات الدينية راحوا يستجوبونهم ويجبرونهم على الاعتراف بإنهم مأجورون، وخلال الاستجواب كانت الصفعات تنهال على الوجوه في محاولة لانتزاع الكلمات.

إمعانًا في تَوَحُّد الجلادين الجُدُد بالقدامى، فإنهم لم يكونوا يكفُّون أيديهم عن تعذيب الضحايا حتى بعد انتزاع الاعترافات من أفواههم[4]، أما التهديدات فكانت متشابهة أيضًا حيث تركزت في الإيهام بالقتل الوشيك، وكذلك بالتخلص من الجثث بحيث لا يمكن العثور عليها

---

(1) أحداث الاتحادية والمقطم، جرت وقائعها في نهاية عام 2012، وأوائل عام 2013، وشهدت وقوع اعتداءات عنيفة من التيارات الدينية على عدد من المعارضين لحكم الرئيس مرسي، الذي تم عزله فيما بعد عن طريق الجيش.

(2) محمد نبيل حلمي: رجال الشرطة كانوا يأخذون أوامرهم من الإخوان. جريدة الشروق، 9 ديسمبر 2012.

(3) محمد الجارحي: المصري اليوم داخل غرف التعذيب الإخوانية..، جريدة المصري اليوم، 7 ديسمبر 2012.

(4) ابراهيم قراعة وآخرون: الطب الشرعي 31 من مصابي الاتحادية تعرضوا لتعذيب. جريدة المصري اليوم، 9 ديسمبر 2012.

فيما بعد؛ **«هانولع فيكم وناخدكم نرميكم في الصحراء في سيناء يا كلاب»**[1]، وقد اتخذت عمليات الوصم بالكفر والعداء للدين مجراها المعتاد فلم يَنج منها تقريبًا أي محتجز، بل ربما كانت أشد وأنكى مما فعل الجلادون القدامى، إذ اعتبر الجلادون الجدد أنهم الأجدر بالتحدث باسم الله، وباسم الدين.

التشكك

وسط حفلات التعذيب المروعة تلك، ساد الارتياب الأطراف جميعها؛ كان هذا أمرًا طبيعي الحدوث بين الضحايا حيث الخوف والتَوَجُّس على أَشُدّهما، لكن الغريب أن الشكوك امتدت لتشق صف الجلادين أيضًا حسبما جاء في بعض الشهادات، حتى إنهم راحوا يستجوبون أحدهم الآخر، ويستخدمون الإشارات الرمزية في التواصل، ويؤكدون هوياتهم من خلال بطاقات موحدة، وكاد بعضهم أن يتعرَّض للاحتجاز والتعذيب مثله مثل المعارضين، لولا تَدَخُّل القادة والمنظمين وحمايتهم للموالين لهم. أمكن معرفة سبب التشكك والارتياب الشديدين في بعض الحالات؛ فعلى سبيل المثال حاول أحد الجلادين تخفيف التعذيب عن ضحية من الضحايا، فتم اتهامه فورًا **«انت مين أصلًا انت شكلك مش معانا»**[2]، وقد ظهر بعد زوال التوتر أن الرجل ينتمي إلى الجماعة الدينية بالفعل، وأنه قدم من أحد الأقاليم البعيدة، فبدت هيئته غير مألوفة لزملائه من الجلادين.

ثمة سياق مختلف يمكنه تفسير هذا النوع من الاتهامات التي تطال أعضاء الفريق الواحد؛ فقد يكون الشخص المطعون في انتمائه غير

---

(1) صفاء صالح: المعذبون في المقطم، جريدة المصري اليوم، 25 مارس 2013.

(2) صفاء صالح: كريم محروس عدو الله الذي اعترف بإنه فئة أ، المعذبون في المقطم، جريدة المصري اليوم، 25 مارس 2013

مجهول للآخرين كما ادعوا، لكن سلوكه لا يحظى برضاهم، وبالتالي فإن اتهامه بالانتماء إلى فريق «الأعداء» يشعره بأن ولاءه صار محل تساؤل وتشكيك، وهو عامل مهم يسهم دون شك في تطويع سلوكه وإخضاعه لرغبة الجماعة، وترهيبه من أي بادرة تمرُّد على الأوضاع، كما يمثِّل إحدى آليات الضغط المعروفة التي تمارس على القائمين بالتعذيب بشكل عام لإجبارهم على الاستمرار في أداء أدوارهم وإن كرهوها.

المصالحة

ظهرت في واحدة من الواقعتين السابقتين مفاجأة غير متوقعة؛ تمثَّلت في إقرار بعض الضحايا بوجود أفراد شرطة يساعدون أعضاء الجماعات الدينية، ويتولون مهام تأمين غرف التعذيب، وغربلة الداخلين إليها[1]،[2]. يصعب كثيرًا القطع بصحة الأمر لما شابه من غموض، لكن افتراض حدوثه فعليًا بكامل الملابسات المروية إنما يشير إلى شكل من أشكال المصالحة والتعاون بين الضحية السابقة، وجلادها الذي يُفترض أن تحمل اتجاهه رغبة في الانتقام. لا يسعنا هنا إلّا الدفع بأن الطرفين صارا في تلك اللحظة الفريدة مُنتَمِيَان إلى الفريق ذاته: فريق الجلادين.

ربما لا تجابه عملية التصالح تلك صعوبات شديدة كما نتوقع، وإذا نظرنا إليها في ضوء فكرة إعجاب الضحية بالجلاد، وتوحدها معه، والتي تحدث تلقائيًا في بعض الأحوال، لأدركنا كم أن الأمرَ قد يصبح منطقيًا رغم غرابته. لقد قدمت الشاشة السينمائية فيلمًا شديد

(1) محمد نبيل حلمي: رجال الشرطة كانوا ياخذون أوامرهم من الإخوان. جريدة الشروق، 9 ديسمبر 2012.

(2) محمد الجارحي: المصري اليوم داخل غرف التعذيب الإخوانية..، جريدة المصري اليوم، 7 ديسمبر 2012.

الأهمية تطرق إلى الأثر النفسي الذي قد يتركه الاحتجاز المطول على المحتجزين؛ خرج البطل من السجن وحصل على ثروة هائلة تمكنه من العيش الرغد، لكنه ولشدة التصاقه بزنزانته وتآلفه مع بيئة السجن وإعجابه بالجلاد، سعى إلى استخدام ثروته في بناء مكان شبيه، ثم بحث عن الجلاد عينه، وطلب منه أن يشرف على المكان، وأن يُرسي فيه نظامًا موازيًا لما اعتاد عليه. بدا في الفيلم أن البطل الذي يلعب دور الضحية معجب أشد الإعجاب بجلاده، وأنه يكن له التقدير رغم ما أذاقه من ويلات. لم تَلُح في قسمات البطل وانفعالاته ونبرات صوته أي بوادر عدوانية، ولا أي رغبة في الانتقام وقد كان بإمكانه أن يفعل. لقد تصالح الطرفان في النهاية واتفقا فيما بينهما على إعادة تمثيل الأدوار وإعداد سجن جديد[1].

الانتقام

على العكس ممَّا سبق، قد لا يصبح الظرف مواتيًا لعملية المصالحة بين الجلاد والضحية، وبالتالي تتخذ علاقتهما مسارًا أكثر تقليدية؛ ألا وهو سعي الضحية إلى الثأر والانتقام. يدرك الباحثون وأطباء النفس العاملون بالمجال أن الهاجس الرئيس لدى كل من ذاق جحيم العنف والتعذيب، هو النيل من الجلاد واسترداد الكرامة المراقة. لا تستريح الضحية أبدًا، ومهما خضعت لأشكال وألوان من التأهيل النفسي، إلّا بالقصاص والاطمئنان إلى تحقيق العدالة غير المنقوصة، وهي أمور لا تتأتى إلّا بتوفر القوة الكافية والقدرة على اتخاذ المبادرة، فمهما طال الوقت يبقى الألم وتبقى الرغبة الحارقة في تسويم الجلاد بعضًا مما اقترف؛ لا تتحقق تلك الرغبة في أغلب الأحيان، لكنها قد تأتي على طبق من ذهب من حيث لا تحتسب الضحية.

(1) فيلم سوق المتعة؛ سيناريو وحوار وحيد حامد، لمياء عادل، إخراج سمير سيف وعلي إدريس، بطولة محمود عبد العزيز وإلهام شاهين، إنتاج سنة 2000.

أذكر هنا واقعة نادرة الحدوث تداولتها الصحافة العربية، وتدور حول معتقل سياسي سابق، ذاق العذاب الشديد في أحد السجون السورية، ثم انتقل إلى لبنان مصابًا بأمراض متعدِّدة جرَّاء ما تعرَّض له في فترة احتجازه، وفي منفاه الجديد قابل الرجل جلاده وجهًا لوجه. تقول القصة الحقيقية إن الرجل (الضحية سابقًا)، طارد الجلاد ما إن رأى وجهه المحفور في الذاكرة، ثم أمسك بتلابيبه وراح يباشر انتقامًا ظل يحلم به طوال تسعة عشر عامًا مرت على إطلاق سراحه. أخذ الرجل يكيل الضربات يمينًا ويسارًا حتى أصاب جلاده بجراح خطيرة دون أن يكف عن الصراخ والبكاء متذكرًا العامين اللذين ذاق فيهما أبشع أنواع العذاب، وقد تجمع الجيران على صرخاته لمتابعة المشهد الفريد وراحوا يشجعونه على المضي في انتقامه، ويتصايحون بلقبه «الوحش»، فيما علق أحدهم متشفياً: «**لقد انتظر الوحش 19 عامًا ليأخذ ثأره، دعه يلقنه درسًا من العذاب**»[1].

في سياق الانتقام، يمكننا أن نذكر أيضًا تلك الواقعة التي قام فيها أشخاص ستة؛ ذُكِرَ أن بعضهم مسجلون خطرون، والبعض الآخر ينتمي إلى تيارات دينية، بسحل وتعذيب عدد من ضباط وأفراد الشرطة في مبنى ديوان محافظة أسوان[2]، وكذلك تلك الواقعة التي قام فيها عدد من المسلحين -قيل إنهم أعضاء في بعض التيارات الدينية- بمهاجمة قسم شرطة كرداسة حيث قتلوا ستة عشر فردًا من أفراد الأمن ما بين جنود وضباط، وقد أشارت تقارير الطب الشرعى إلى وجود طعنات وجروح وكدمات وسحجات فى أجساد القتلى، وأكدت أنهم تعرَّضو

(1) شيرين قباني: حكمت برر ما فعله في الماضي بأنه كان عبدًا مأمورًا. جريدة الشرق الأوسط، 26 يوليو 2013.

(2) يسري البدري: ضبط 6 بينهم 5 من الإخوان في واقعة سحل ضباط الشرطة بأسوان. جريدة المصري اليوم، 22 أغسطس 2013

لعملية تعذيب قرابة ساعتين متواصلتين، حتى فارقوا الحياة[1]،[2]، وقد تم التمثيل بجثتي مأمور القسم ونائبه وتعليقهما فوق أعمدة الإنارة الموجودة على الطرق الرئيسية[3]، وذكرت التحقيقات نصًا أن هدف الواقعة هو إيصال رسالة إلى الشرطة مفادها «**هذا مصيركم**»، بينما ربطها الخطاب الأمني بفكرة الانتقام على خلفية «**أغراض شخصية وسياسية وأيديولوجية**».

حدثت الواقعتان عقب مقتل أعداد كبيرة من المنتمين إلى تيارات إسلامية خلال فض اعتصام ميداني رابعة العدوية والنهضة، وفي حين حرص الخطاب الأمني على نفي أي علاقة بين الواقعة الاخيرة من ناحية وقيام أفراد الشرطة بقتل «**بعض المعتصمين بميداني رابعة والنهضة**» من ناحية أخرى بحيث لا يظهر الأمر كما لو كان انتقامًا فوريًا، ومتبادلًا، بين طرفين متكافئين، فإن أفعالًا من قبيل التعذيب حتى الموت والتمثيل بالجثث يصعب أن يأتي بها شخص بمعزل عن فكرة الانتقام، ولا يمكننا في هذا الإطار أن نتجاهل ميراث سنوات من العنف الشديد ارتكبته السلطة تجاه التيارات الدينية وتوّجته بقتل المعتصمين، كما لا يمكننا أيضًا أن نغض البصر ببساطة عن العنف المقصود الذي طالما مارسته المؤسسة الأمنية تجاه فئات يتم وصمها بعبارة «مسجَّل خطر»، لإجبار أفرادها على الطاعة والانصياع إلى أوامر كثيرًا ما تخالف القوانين. لقد حكى بعض المسجلين الخطرين، والخارجين عن القانون؛ كيف وجدوا في قيام ثورة يناير فرصة هائلة

---

(1) http://new.elfagr.org/Detail.aspx?secid=1&nwsId=422769&vid=2

(2) http://gate.ahram.org.eg/News/455600.aspx, http://digital.ahram.org.eg/Accidents.aspx?Serial=1537249

(3) محمد القماش: الأمن الوطني: الإخوان والجهاديون خططوا لقتل جنود وضباط كرداسة قبل الحادث بيومين، جريدة المصري اليوم، 12 سبتمبر 2013.

لرد ما ذاقوه من تعذيب وإذلال على يد المؤسسات الأمنية طيلة أعوام سابقة، وكيف تلذَّذوا بالمشاركة في اللجان الشعبية التي تكونت، فقط كي يستوقفوا الوجوه التي يألفونها من أفراد الأمن؛ ضباطًا ومخبرين، وكيف كانوا يتعمَّدون إساءة معاملتهم مثلما فُعِلَ بهم مِن قبل[1]، وكيف تمنوا لو قاموا بتعذيبهم: هؤلاء الذين طالما احتجزوهم وهددوهم، وعذَّبوهم دون رأفة.

التبعات النفسية التي تصيب الجلاد

يتعرَّض المضطلعون بالتعذيب إلى ضغوط متنوعة بمجرَّد ولوجهم منظومة القمع وانخراطهم في مزاولة مهامها. بعض هذه الضغوط هو جزء رئيس من طبيعة العمل، وبعضها الآخر يُمَارَس عليهم عمدًا من الرؤساء بهدف دفعهم للاستمرار في إعطاء المزيد، وإطاعة الأوامر بشكلٍ مُرضٍ مهما بدت قاسية وغير محتملة، وكذلك لضمان عدم انشقاقهم أو تمردهم فيما بعد.

هناك شق معنوي لتلك الضغوط، ويَتَمَثَّل في شعور الجلادين الجارف بالولاء للنظام، وارتباطهم النفسيّ القوي بالزملاء وبالمجموعة التي ينتمون إليها، وإحساسهم بالوجود في مركز قوة لن يتوفر في أي وظيفة أخرى، وكذلك شعورهم بأنهم أعلى مرتبة من هؤلاء الأشخاص العاديين الذين لا ينتمون مهنيًا للمؤسسة الأمنية. هناك أيضًا ضغوط مادية يتعرَّض الجلادون إليها وتتمثَّل في عدة نقاط منها؛ الحرمان من الإثابة أو المكافأة التي يحصلون عليها مقابل إجادة العمل، واحتمال فقدانهم الامتيازات المادية الثابتة التي يتمتَّعون بها، وكذلك تلك التي يتحصَّلون عليها عن طريق استغلال نفوذهم وسطوتهم، إضافة إلى العقاب الشديد الذي يُوَقَّع عليهم عند محاولتهم مقاومة الانجراف

(1) مقابلة شخصية أجريت في مطلع 2013 مع أحد السائقين.

التام إلى أعماق المنظومة القمعية، أو حتى عند محاولة الاعتراض.

قد يصادف الجلادون نوعًا آخر من الضغوط، يعصف بهم في وقت متأخر نسبيًا، وهو إحساسهم العميق بالغدر والنكران. يطفو هذا الإحساس على السطح حينما ينتهي كل شيء، وينهار النظام من داخله، وتجيء لحظة المحاسبة التي يتحمَّلون فيها على الأرجح الجزء الأكبر من المسؤولية؛ حيث يضمحل شعورهم السابق بالنجاح والتفوق، ويحل محله ذلك الشعور المتزايد بأنهم قد قَدَّمُوا من أنفسهم الكثير، وأن هذا الفيض من العطاء الذي بذلوه لمصلحة الوطن المُفتَرَضَة، أو لأي سبب آخر تصوروه، لم يُقَابَل أبدًا بما يستحق، وبأن قادتهم ورؤساءهم قد خذلوهم، وكذلك فعل المجتمع الذي اعتقدوا أنهم يعملون من أجله، وأن تضحياتهم ومعاناتهم قد قوبلت بالجحود الشديد، وعليه تمتلئ نفوسهم بالمرارة والأسى[1]، ويتملكهم إحباط شديد مما آلت إليه الأوضاع.

تؤدي الضغوط التي يصادفها الجلادون بشكل عام، وسواء كانت مادية كانت أم معنوية؛ إلى عدد من الأعراض والاضطرابات النفسية اللاحقة، ورغم هذا المظهر الطبيعي الذي قد يبدون عليه أمام الآخرين والذي لا يشي بأي اضطراب، فإن التبعات النفسية التي تصيبهم جرَّاء ما يقومون به من أفعال، تبدو تبعاتٍ جادة لا ينبغي النظر إليها باستخفاف، حتى وإن لم تكن مسجلة وموثَّقة على نطاق واسع.

يؤكد الباحثون والخبراء أن الآثار النفسية التي تلحق بالضحية، قد تلحق على الجانب المقابل بجلادها[2]؛ وقد أمكن بالفعل تسجيل

(1) Staub, E. (1990). The psychology and culture of torture and torturers. In P. Seudfeld, (Ed) torture and psychology. New York: Hemisphere publishing corporation. Pp.49-76.

(2) Wiseman, H.V. (1971). Political systems: some sociological approaches.

بعض الاضطرابات النفسية لدى عدد من القائمين بالتعذيب، وفي هذا الصدد يُذكَرُ أنه خلال إحدى جلسات الاستماع التي اشتركت فيها منظمة العفو الدولية مع لجان الحقيقة والصفح المنعقدة بجنوب إفريقيا؛ وُوجِهَ رجلٌ ضالعٌ في عمليات التعذيب يُدعَى جفري بنزاين -وهوعضو سابق بوحدة استخبارات الكشف عن الإرهابيين- بضحية من ضحاياه، في إطار المكاشفة والمصارحة بما ارتكب في حَقِّها، وقد سألته الضحية عن رأيه الشخصي في طبيعة الإنسان الذي يستخدم ما يُعرَفُ باسم «الحقيبة المبللة» ضد إنسان آخر؛ و«الحقيبة المبللة» هي إحدى الوسائل المرعبة التي اعتاد جفري بنزاين استخدامها أثناء ممارسته التعذيب. سألته أيضًا عن رأيه فيمن يقف ليستمع إلى صرخات وحشرجات الضحية التي توشك على الموت، دون أن يَكُفَّ يده عنها ودون أن تعتريه أية شفقة تجاهها، وقد أجاب جفري حين ذاك بما نصه: «**أنا جفري بنزاين، قد سألت نفسي هذا السؤال مرارًا، حتى إنني متطوع -وليس بهين أن أذكر هذا أمام محكمة ممتلئة بأناس يعلمون الآن هويتي- استشرت طبيبًا نفسيًا، كي أحصل على تقييم متخصص لحالتي**».

كان رأي الطبيب وتقييمه لتلك الحال مُفَاجِئًا. لقد أوحى أداء جفري كما أوحت كلمات ضحيته بأنه شخص متبلِّد الشعور، لا يتفاعل مع الآخرين، ولا يكترث كثيرًا لأنَّات واستغاثات ضحاياه، ولا يعبأ إن هم قضوا نحبهم بين يديه، بل لقد أوحت تساؤلاته بأنه مندهشٌ من ردود أفعاله مثلما كان المستمعون مندهشين، مع هذا سَجَّلَ الطبيب الذي قام بالفحص أن جفري بنزاين على العكس من التكهنات جميعها يُعَاني ألمًا نفسيًا، وأن لديه أعراض «اضطراب كرب ما بعد الصدمة»، وأنه في حال من الارتباك النفسيّ الشديد، وقد نشأ لديه ما يمكن وصفه بذاكرة

Chapter IV. London, Routledge and Kegan Paul.

«متشعبة»، ذات طرقات ومسالك فرعية، تتيح له صد وإقصاء الجوانب التعيسة في المواقف الصعبة التي يصادفها، والتي تتكرَّر باعتبارها جزءًا من عمله، بحيث يتمكن من التأقلم معها، ومواصلة حياته[1].

تختلف التبعات النفسية اللاحقة من جلاد لآخر، هناك من تسمح له سمات شخصيته بالصمود لفترات طويلة دون أن يصاب باضطراب، وهناك من تتهاوى دفاعاته مبكرًا فلا يتمكن من الاستمرار، أمَّا في حال خضوع الجلاد لتدريب سيء بوجه عام، فإن احتمالية تعرُّضه للاهتزاز وفقدان الثقة ترتفع بوضوح. قد ينهار الجلاد أيضًا بعد أن يقطع شوطًا طويلًا ومتصلًا من التدمير الشامل للراوبط والعلاقات التي تُبقِي له على قَدرٍ من الإنسانية[2]، هنا يكون عليه أن يبتعد على الفور كي ينجو من تبعات نفسية أليمة قد لا يمكن تداركها لاحقًا، وقد يمتدُّ به الأمر ويتطوَّر في حال الاستمرار ليصبح عمله جزءًا من سلوك اعتيادي لا يمكن وضع حدود له، وقد يقوم بالتالي بممارسة مهمته التي لا يعرف غيرها -التعذيب- بغض النظرعن المكان، والزمان، وهوية الضحية. يمكننا أن نذكر هنا واقعة مفزعة، قام فيها أحد الجلادين بتقييد زوجته وأطفاله، وتعذيبهم دون أن يتمكَّن المحققون من العثور على سبب ظاهر لما فعله[3]، لم يتم التوصل إلى شيء في تلك القضية على الإطلاق، ولم يتبق أمام المحققين سوى تفسير واحد؛ هو أن الرجل مارس في لحظة جنون غير مفهومة ما اعتاد فعله مع ضحاياه، إنه نمط الحياة اليومي الذي يتكرَّر تلقائيًا، وأحيانًا دون تفكير.

(1) Strudsholm, J. (1999). Portrait of a torturer. In: *Torture*. vol.9, no.2, pp. 54-56.

(2) Staub, E. (1990). The psychology and culture of torture and torturers. In P. Seudfeld, (Ed) torture and psychology. New York: Hemisphere publishing corporation. Pp.49-76.

(3) Fanon, F. (1968). The wretched of the earth. New York: Crove Press.

قد يمر وقت طويل قبل أن تنهار الأنظمة الاستبدادية التي تحكمنا، وقبل أن تتم محاسبة هؤلاء الضالعين في عمليات التعذيب، وكذلك قبل أن نعرف ما إذا كان أحد جلادينا قد امتلك من البصيرة والجرأة ما دفعه لاستشارة طبيب نفسي ذات يوم؛ مثلما فعل جفري بنزاين، أم أن الأمور ظلت على حالها، وتولت الآليات الدفاعية المعقدة مهمة إزالة الأحاسيس المؤرقة، فأغلقت الطرق جميعها أمام المراجعة الذاتية والتأمل وإعادة التقييم.

على كل حال نعرف جيدًا أن مِن الجلادين مَن لم يحتملوا الاستمرار، وفضلوا الابتعاد عن تلك المنظومة الخبيثة رغم تحرشات وتهديدات الأجهزة الأمنية التي انتموا إليها في وقت سابق. نعرف أيضًا أن الهرب من هذا الوضع ليس دومًا بعملٍ مستحيل، فحتى في المراحل المتأخِّرة وبعد مُضي سنوات كثيرة من الخدمة الشاقة، تَمَكَّنَ بعضُ الأشخاص مِن المقاومة بأساليب متنوعة حتى وإن وُجِهَت بمزيد من الضغوط، وتمكن آخرون مِن كَسر حلقة السيطرة والابتزاز، والخروج مِن الحصار المفروض عليهم. لجأ هؤلاء المستبصرون الذين قرَّروا التوقف عن تعذيب بشر آخرين، إلى طرق شتّى للهرب؛ منهم من ادعى ضعف البنية، وتدهورالصحة العامة والإصابة بأمراض مزمنة، ومنهم مَن تَعَمَّدَ في كثير من الأحيان إظهار عدم الكفاءة، بحيث تم استبعاده وإحالته إلى التقاعد[1]،[2]. في الأحوال جميعها كانت هناك دوافع قوية وواضحة للفرار، والاستغناء عن القوة والنفوذ والامتيازات العديدة.

---

(1) Staub, E. (1990). The psychology and culture of torture and torturers. In P. Scudfeld, (Ed) torture and psychology. New York: Hemisphere publishing corporation. Pp.49-76.

(2) Lifton, R.J. (1986). The nazi doctors: medical killing and the psychology of genocide. New York: Basic Books.

الأهداف الخفية للتعذيب

«ليس المطلوب مجرَّد انتزاع الاعتراف بارتكاب الخيانة، لكن لا بد وأن تقوم الضحية بإذلال نفسها، عبر الصرخات وعبر الخضوع كحيوان- آدمي. في أعين الجميع، وفي نظرتها إلى ذاتها، لا تكون فقط قد استسلمت تحت وطاة التعذيب، وأُجبِرَت على البوح، بل تكون أيضًا قد حَمَلَت وصمة أبدية، بإنها أقل قيمة وشأنًا من كونها إنسانًا».
(جون بول سارتر)[1]

يرى الدارسون لتاريخ التعذيب ومراحل تطوره أن أهدافًا مثل العقاب، أو الحصول على معلومات واعترافات من الضحية ليست بالمقاصد الأساسية من وراء التعذيب في عصرنا هذا، وأن ثمَّة أغراضًا أخرى أكثر عمقًا تكمن وراء الفعل؛ كتحطيم الأشخاص الأقوياء الثابتين على مبادئهم، وتدمير هوياتهم، وجعل هؤلاء الأصحاء المتفاعلين مع المجتمع والمحركين له، ضعفاءً مُحَمَّلِين بالآلام وبأوجاع التعذيب المزمنة، وغير صالحين لممارسة أدوارهم[2].

يهدف التعذيب إذن إلى اقتناص الروح والعقل عبر الجسد، يرغب الجلاد في العثور على دلائل قوته بين صرخات ضحاياه، ويأمل أن يرى في ملامحهم أمارات الخوف والخضوع. يتوق إلى جعل ضحيته ظلًا له؛ تؤمن بما يؤمن، تتصرَّف. وفقًا لما يرى ويفكر، وتسلم بكون الكلمة التي تخرج من فمه هي الحق والصواب المطلق[3].

(1) Plachta, L.R. (1989). Torture and health care professionals. March/ New York state *Journal of Medicine*. pp. 143-148.

(2) Sorrig, K. (1997d). A Life in Endless Pain. In: victims of torture; a series of articles from the Danish newspaper Berlingske tidende on torture and the rehabilitation activities of RCT and IRCT. Translated by: Henriksen, D and Curtis, l. Published by the international rehabilitation council for torture victims (IRCT).

(3) Sunny Y. Lu and Viviana B.Galli: Pdychiatric Abuse of Falun Gong Practitionners in China. J Am Acad psychiatry law, 2002.

حينما يُؤخَذُ السياسيون أو الصحافيون أو قيادات الاتحادات الطلابية والعمالية، أو حتى المعلمون، إلى أقسام الشرطة وإلى السجون والمعتقلات، لا يكون التخلص منهم هو الهدف الرئيس؛ على العكس تمامًا، يحرص الجلاد على حياتهم بعد كَسر إرادتهم، كي يُعِيد إرسالهم إلى المجتمع مرة أخرى وهم يعانون تبعات نفسية وجسدية مفجعة، تبعث الخوف الشديد في الآخرين، وتورثهم الرغبة في اتقاء التعرُّض لمحنة مشابهة.

يُوصَفُ تعذيب النشطاء السياسيين بأنه فعل ذو دلالة عدوانية تجاه المجتمع وليس ضد شخص بعينه، أو جماعة محدَّدة[1]، حيث تُستَخدَمُ الضحية دائمًا للإعلان عن القوة المطلقة للنظام وقدرته اللامحدودة على البطش، وحين يفلح الجلاد في عزل ناشط سياسي عن محيطه وحياته الاجتماعية، وفي حرمانه من التواصل مع الزملاء والرفاق، وفي تدمير جسده وعقله، لا يكون قد تخلص مِن مُعَارِض فقط، بل نجح في كسر إرادة وكرامة المجتمع بأكمله[2]،[3] حيث لا تنفصل ذات للضحية في هذه الحال عن الذات الكلية للمجتمع، وفي السياق المعتاد الذي تدافع فيه الضحية عن مبدأ أو قضية ما، لا يُمسي الإيذاء أمرًا شخصيًا بل يخرج إلى العموم، وحين تُنتَهَك الضحية وتُسحَقُ حقوقُها بسبب مواقفها السياسية، يُعَاني المجتمع الشيء نفسه.

---

(1) Callaghan, K. (1996). Torture – the body in conflict. The role of movement psychotherapy (chapter 12). In: Liebman, M. (ed.). Arts approaches to conflict. Pp.249-272. Jessica Kingsley publishers, London and Bristol, Pennsylvania.

(2) Iacpino, V. (1998). Treatment of survivors of political torture: commentary. *Journal of Ambulatory Care Management*, 21(2).

(3) Alexandra, E.; Magda, P.; Oana, B.E. (2004). Some aspects regarding torture as a punishment tool. In: *voices against torture*. Vol.11, pp.8.

هكذا يحمل تعذيبُ المعارضين السياسيين رسالة عامة إلى الجماهير، وليس إلى الضحية وحدها، رسالة واضحة المضمون تدركها الأطراف جميعها. يقول أحد المحتجزين الأتراك في شهادته: **«لقد قاموا بتعذيبي لأنهم أرادوا الحصول على المعلومات، وأيضا لأنهم أرادوا أن يكسروني، بحيث يرى الآخرون ما يحدث، حينما يعارض المرء الحكومة»**[1]. الشهادات في هذا الصدد كثيرة، والرسالة الموجهة إلى المجتمع عبر الضحية، لا تقتصر على التخويف من الممارسات السياسية، تقول أم محمد، وهي زوجة واحد ممن قضوا نحبهم تحت وطأة التعذيب دون أن تكون له أي علاقة بالسياسة من قريب أو بعيد؛ إن قوات الأمن اعتادت على النزول إلى المنطقة التي تقطنها -وهي منطقة فقيرة- كما اعتادت على استخدام العِنف ضد شبابها دون تمييز، وإن أفراد الشرطة ألقوا القبض على أحد الشباب ذات يوم وأوسعوه ضربًا، وعلقوه في سيارة الشرطة، ثم طافوا به في المنطقة لإثبات نفوذهم، ولإجبار الأهالي كافة على الانصياع لهم، وعدم تجاهل أوامرهم[2].

قد تصبح الرسالة الموجهة إلى المجتمع أكثر قسوة وثقلًا حين تحمل؛ لا مأساة الضحية فقط، بل والتبعات التي تلحق بأسرتها والمحيطين بها؛ أذكر هنا نموذجًا بليغًا لمعتقل شاب توفي تحت وطأة التعذيب داخل إحدى المؤسسات الأمنية، فكان من توابع وفاته

---

(1) Sorrig, K. (1997a). The torturers still give him nightmares. In: victims of torture, a series of articles from the Danish newspaper Berlingske tidende on torture and the rehabilitation activities of RCT and IRCT. Translated by: Henriksen, D and Curtis, I. Published by the international rehabilitation council for torture victims (IRCT).

(2) محمد نابليون: زوجة قتيل شبرا: زوجي لم يستطع شراء ملابس العيد..، جريدة الشروق، 18 أغسطس 2013.

أن تدهورت صحة والدته بشدة واحتاجت إلى علاج، وأصيب توأمه بشلل عصبي نتج عن حاله النفسية السيئة، وأُجهِضَت زوجته حزناً[1]، أي فقدت العائلة تماسكها كما فقدت مورد رزقها. يُعِيد المجتمع تقييم الموقف في حال مثل تلك، فالأزمة لم تعد محصورة في شخص واحد، سواء كان ناشطًا سياسيًا أم لم يكن، بل تعدته إلى تدمير أسرة كاملة. أمر يدفع المرء إلى التفكير عشرات المرات، قبل أن يقدم على فعلٍ ذي أثر مماثل، يدير الآلة الجهنمية التي تسحق تحت تروسها كل شيء.

تقنيات امتلاك الضحية

«سوف تصبح أجوفًا.. سنعتصرك حتى الفراغ، وبعد ذلك ينبغي أن نملأك بذواتنا».

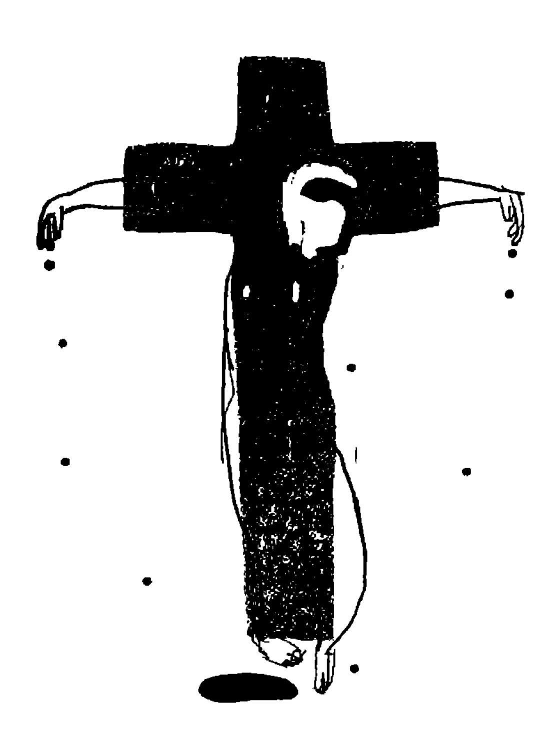
جورج أورويل[2]

لا يقتصر جوهر التعذيب على مجرَّد إحداث ألم، بل هو اجتياح ينتهي ببسط السيطرة الكاملة؛ إذ يتغلغل القائم به في جسد وروح الضحية حتى يمتلك أمرها، ويصبح متحكمًا فيها، ولقد تعرَّض أحد الأطباء الإنجليز ذات يوم إلى محنة الاحتجاز والتعذيب، حال اتهامه بالتآمر على اليزابيث الأولى ملكة إنجلترا[3]، فوصف ما اختبره في تلك المحنة، متوقفًا أمام التداخل العقلي والنفسي المذهل الذي يربط الضحية إلى الجلاد، وقد صاغ عبارة بسيطة موجزة لكنها معبرة إلى حد بعيد، قال الطبيب: «**إن الفكرة التي تنشأ في عقل القائم بالتعذيب، تصبح كلمة على لسان الضحية**».

(1) نبيل أبو شال: سيد بلال؛ أيقونة الثورة، جريدة المصري اليومن 22 يونيو 2012.

(2) Orwell, G. (1985). Nineteen Eighty Four. Penguin Books.

(3) Strachey, L. (1952). Quoted in: Allodi, F. (1999). The body in political violence: the phenomenology of torture. *Torture*. Vol.9, No.4, pp.100-105



تلخص العبارة السابقة ما يجري مع المعتقلين السياسيين على وجه التحديد، إذ يهدف التعذيب إلى استبدال مبادئهم، وآرائهم، ومعتقداتهم التي لا تنسجم بحال مع النظام، بأخرى موالية له. يتحقَّق هذا الهدف عن طريق دفع الضحية إلى حافة الانهيار، حيث تتجمَّد إرادتها تمامًا وتُشَلُّ، وتصبح غير صالحة لأي شيء سوى لمزيد من التعذيب. في هذه اللحظة؛ لحظة اللا معقول، يصبح الشخص الوحيد القادر على الفعل والتدبير هو الجلاد؛ الجلاد الذي يمثِّل السلطة، ويعمل باسمها وتحت رايتها.

الخوف والعزلة

يمكن القول إن التقنيات المستخدمة لتمكين شخص من استعباد آخر، والسيطرة عليه، والتحكم فيه، هي تقنيات ثابتة إلى حدٍّ كبير؛ تُصَمَّم بما يكفل لها بث الرعب والاستسلام في العقل، وتعتمد على عزل الضحية وإفقادها القوة والقدرة على التواصل مع المحيط الخارجي، وتحطيم إحساسها بكيانها، وتفكيك علاقاتها بالآخرين، ثم إحداث صدمات نفسية متكرِّرة ومدروسة[1] تجعل الضحية على قناعة تامة بأن معذبها يتمتع بقوة ومناعة فائقتين، وبأن مقاومته غير مجدية على الإطلاق بل هي محض عبث وجنون. تتصوَّر الضحية بالتالي أن بقاءها على قيد الحياة يعتمد على فوزها بصفح الجلاد، وغفرانه ورضاه، فتبذل جهدًا لمطاوعته والانصياع لإرادته. يُحدِث هذا الاعتقاد تحولًا مثيرًا لدى الضحية، إذ يتولَّد لديها شعور بالامتنان تجاه معذبها، بسبب سماحه لها بالبقاء على قيد الحياة، وهو الشعور الذي ينتظره الجلاد، ويشعر حياله بالافتتان والتدلُّه. يسهم في تحقيق السيطرة الفعلية للجلاد هنا؛ خوف الضحية الذي يتفاقم بسبب نوباته الهياجية شديدة العنف، اللا متوقعة والتي لا تتسق مع سير الأمور، وكذلك بسبب نزواته التي يتم فيها فرض قواعد جديدة للعبة، ويبدو أن عنصري عدم التوقع وعدم الاتساق، هما العاملان الأساسيان اللذان يؤديان إلى نتائج وخيمة فيما يتعلَّق بنتاج المعركة غير المتكافئة، الدائرة رحاها، والتي غالبًا ما تنتهي بانتصار الجلاد.

الاستقلالية

ترتبط بعض طرق وتقنيات السيطرة على الضحية بتحطيم شعورها بالاستقلالية، وهو ما قد يتأتى عن طريق وضع جسدها ووظائفها

(1) Herman, J.L. (1992). Trauma and recovery. New York. Basic Books.

الحيوية جميعها تحت الملاحظة الدؤوبة من القائم بالتعذيب، ومن ثم تتعرَّض الضحية للإحساس بالخجل والإهانة، وكذلك بالتشوُّش والارتباك، خصوصًا مع تلاعبه المستمر بتفاصيل حياتها اليومية؛ الإغفاء والصحيان، تناول الماء والطعام، قضاء الحاجة وربما حتى التقيؤ[1].

التغلغل

يخرج صوت النظام الشمولي الرقيق من بين ضفتي رواية جورج أورويل «1984»، ليعلن منهجه بدقة وصرامة: «**نحن لا نسعد بالطاعة السلبية، ولا حتى بالخضوع والإذعان المُذِلّ. في النهاية، وحين تخضع لنا، فلا بد وأن يكون هذا بإرادتك الخاصة الحرة. نحن لا نحطم المارق لأنه يقاومنا، بل كلما استمر في المقاومة، فإننا لا نحطمه أبدًا.. نحن نقوم بتحويله، نقبض على عقله الباطن ونعيد تشكيله، نحرق جميع الشرور والأوهام خارجه.. نأتي به إلى ناحيتنا وفي صفنا، ليس ظاهريًا بل بكامل تعاطفه، قلبًا وروحًا**»[2].

ربما انبثق صوت مثل هذا في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين من قلب الصين، إبَّان ثورتها الثقافية، إذ أقيمت معسكرات تأهيلية تابعة للنظام الشمولي لتضطلع بدور هذا الجلاد الشاعري الذي لا يسعده أبدًا الإذعان لأوامره عن غير اقتناع، الجلاد الذي لا يرضى إلّا بامتلاك ذوات ضحاياه، وبإعادة صياغة عقولهم، بحيث يقتنعون بأفكاره ويتبنونها، وينبذون أفكارهم السابقة بكامل إرادتهم. تشبه فكرة النقد الذاتي التي قامت عليها هذه المعسكرات ما يجري في عمليات غسل المخ، وهي تقنيات معقَّدة إلى حد كبير، لكنها تأتي بنتائج مذهلة إذا ما تم تنفيذها بحرفية ومهارة.

---

(1) Herman, J.L. (1992). Trauma and recovery. New York. Basic Books.

(2) Orwell, G. (1985). Nineteen Eighty Four. Penguin Books.

يحكي أحد كبار المفكرين المصريين[1] أنه في زيارته إلى الصين، قام بحضور إحدى جلسات النقد الذاتي، حيث كان على المواطن الصيني الذي يرتكب خطًا ما، أن يخضع لإعادة التأهيل في أحد المعسكرات كنوع من العقاب؛ حيث يعترف بخطأه، ويداوم أمام جمع من المواطنين على نقد ما قام به، ويوجه اللوم لنفسه ويعلن ندمه، ويتعهَّد بأنه لن يكرِّر زلته مرة ثانية، بينما يوبخه المستمعون ويقرعونه بدورهم. رغم ما للمفكر الكبير من خبرات وتجارب غير تقليدية ورغم ما له من باع في السفر الطويل، ورغم ما عرف به من قدرة على استيعاب الصدمات بسهولة ويسر، لكنه اعترف بأن تلك الزيارة قد ألجمته. لم يكن من السهولة بمكان أن يشاهد إنسانٌ آخر يتم تشكيله وبرمجته وفقًا لما يمكن أن نطلق عليه «نظام تشغيل» محدد.

لقد كان على الشخص المخطئ أن يزور المعسكر المحدَّد له بصورة يومية، وأن يعاود الاعتراف بخطئه في كل زيارة، حيث يستمر الأمر ربما لثلاث أو أربع سنوات متتالية، حتى تتغيَّر قناعة الشخص فعليًا ويصبح متأكدًا من خطأ ما قام به مهما كان، كما يصبح مقتنعًا بأهمية التكفير عن ذنبه، ومع الإلحاح اليومي تنمحي تدريجيًا الشكوك جميعها من عقله؛ سواء تجاه المجتمع أو تجاه تعريفات الخطأ والصواب.

لم يكن المواطن مُجبرًا على زيارة المعسكر باستخدام العنف والقسر، الشيء الوحيد الذي كان يجعله مواظبًا على جلسات الاعتراف ونقد الذات هو البديل الذي لا يمكن تَحَمُّله؛ العزلة التي يفرضها عليه المجتمع والإقصاء الكامل من الحياة العامة، حيث ينبذه الجيران والأقرباء والزملاء، ويصرفه العمل، وتمتنع المدارس

(1) المفكر السياسي المصري جميل مطر، في مقابلة شخصية حول رحلته إلى الصين 1972.

عن استقبال أطفاله، وهكذا بحيث تستحيل الحياة جحيمًا، وقد كان المواطن الصيني المخطئ يداوم على تلك العملية المرعبة، حتى يُصدِرُ المسؤولون قرارهم بأنه أصبح شخصًا صالحًا، وأنه صار قادرًا على مباشرة حياته الطبيعية مرة أخرى دون الاضطرار إلى الالتحاق بالمعسكر مِن جديد.

لقد مثَّلت تلك الجلسات والمعسكرات وسيلة فعالة للسيطرة على ذوات الأشخاص، ورغم أن عملية النقد الذاتيّ تُعَدُّ عملية بنَّاءة ومهمة في إطار التعلُّم من التجارب والأخطاء، فإنه بالإمكان أن تصبح إحدى وسائل التعذيب الضارية، بل وربما تكون أبشع بمئات المرات من عمليات التعذيب التقليدية التي خبرناها، ففي حال استخدام الضرب والصعق وغيرها من أشكال الإيذاء البدنيّ، يظل بإمكان الفرد أن يصبر ويتحمَّل وأن يتمسَّك بقناعاته، ويظل معارضًا لنظام يدرك أنه ظالم أو مستبد، وربما يحتفظ بأفكاره حتى لو لم يجهر بالمعارضة، أمَّا مع تلك العملية المصممة للتسلل إلى العقل دون سواه والتغلغل فيه، فإن المقاومة تصبح عبثية إلى حدٍّ كبير، إذ يأتي التَغَيُّر مِن أعماقِ الفرد لا من خارجه، ويصبح حقيقيًا ونابعًا من قناعته وإيمانه بالأفكار الجديدة، بعدما جرى تفريغ عقله من محتوياته السابقة. أسلوب مدهش يمكن استخدامه في صناعة نسخ بشرية مخيفة، مُحِيَت أدمغتها وأُعِيدَ ملؤها بما يُرضِي النظام.

لقد كانت عملية النقد والنقد الذاتيّ قاصرة على الهيكل الداخلي للحزب الشيوعي الصيني ما قبل الثورة الثقافية، ثم لم تلبث أن تشعَّبت وامتدت لتصبح وسيلة لتحريك، وتهذيب، وتعليم الجموع الغفيرة ومن ثمَّ بسط السيطرة عليها، ويرى الباحثون أن هذا التحول والانتشار جاءا من خلال قرار سياسي، صدر في سياق مجموعة من التغيرات البنيوية داخل النظام الصينيّ الحاكم، ولم تكن هذه التغيرات

قابلة للمراجعة[1]. على أي حال لم تقتصر جلسات ومعسكرات النقد الذاتيّ على الصين؛ فقد مُورِسَت في عددٍ مِن البلدان التي حكمتها أنظمة شيوعية، حيث ظهرت في الاتحاد السوفيتي وفيتنام، وكذلك في كمبوديا؛ وقد ذكر الباحث الفرنسي فرنسوا بيزو في كتابه الشهير «البوابة»[2] كيف كانت جلسات النقد الذاتي تنعقد بين مجموعات الخمير الحمر في السبعينيات، فيفتتحها أكبرهم عمرًا بقوله: «**أيها الرفاق فلنقيِّم يومنا الفائت حتى نصحح اخطاءنا، لا بد وأن نطهِّر أنفسنا من الخطايا المتكرِّرة التي تتراكم علينا، وتبطئ من ثورتنا الحبيبة**»، ثم يبدأ كل شخص في الاعتراف بالأخطاء التي ارتكبها، ويلوم نفسه عليها؛ إمَّا لكسله أو لحمقه أو إهماله، أو لأي سبب مذموم آخر.

لم تُرَ معسكرات أو جلسات شبيهة في مصر يُجبَرُ الأشخاص -المخطئين في رأي النظام- على حضورها، كما لم يسجل أحد ضحايا التعذيب في المعتقلات والسجون المصرية تجربة مماثلة؛ اللهم إلّا إذا اعتبرنا أن المراجعات الفكرية التي قامت بها قيادات الجماعة الإسلامية مثلًا، لهي مراجعات تمت باستخدام وسائل إقناع كتلك الخاصة بغسل الأدمغة، لكن الأمر يبدو إلى حدٍّ ما بعيدًا، لا لشيء إلّا لقصور المنظومة القمعية لدينا عن التعامل بمثل هذه الأساليب التي تبدو في حاجة إلى نظم شمولية ذات قبضات شديدة الصلابة، وشعوب ذات ثقافات خاصة، ومن قبل هذا وذاك إلى رؤية مستقبلية واضحة وصارمة ترسم ببراعة الطريق إلى ما يُراد تطبيقه.

---

(1) Lowell Dittmer: the structural evolution of «criticism an sepf-criticism»

(2) Alfred A.Knopf: A passage to old sorrows, NewYork, 2003, http://www.mekong.net/cambodia/gate.htm

الرابطة الرضية (التدميرية)

تحدثت في فصل سابق عن «الرابطة الرضية»؛ وهي أحد التحوُّلات النفسية المثيرة التي تنشأ من خلال علاقة الضحية بالقائم على تعذيبها، ومبعث إعادة ذكرها هنا هو أنها في حال تأسيسها؛ قد تفتح الباب على مصراعيه أمام بسط الجلاد سيطرته الكاملة على الضحية. تُمَثِّل الرابطة الرضية شكلًا من أشكال التواصل العاطفي، تحاول به الضحية تعويض الروابط الاجتماعية التي تفتقدها بشدة أثناء فترة الاحتجاز حيث لا عائلة ولا أصدقاء أو زملاء، وهي تفعل هذا عن طريق استحداث رابطة جديدة مع الشخص الوحيد المتاح؛ الذي هو، لشديد الأسف، القائم على تعذيبها.

تحت وطأة الاحتياج القهري للارتباط بأي «آخر»، تنفصل الضحية عن التجربة الصادمة التي تعيشها، فتنكر داخليًا الاحتجاز والتعذيب اللذين تعاني وطأتهما[1]، وتبدأ في تنظيم حياتها بحيث تدور في فلك الجلاد؛ فتقوم باسترضائه كي يتوفر لها حدٌ مقبولٌ من الأمان، وأيضًا كي تتجنب اليأس وفقدان الأمل السريع، وتظل تأمل في قيامه بحمايتها بشكل ما؛ نعم يمثِّل القائم بالتعذيب في هذه المرحلة الجلاد، والحامي أيضًا، حيث تحاول الضحية استبقاء صلتها به، وتصبح كما لو كانت تشكو منه؛ إليه.

ربما تتطوَّر الرابطة الرضية لتؤلف حالة شعورية قوية بين الطرفين، يصعب على المرء استيعاب حدوثها على أرض الواقع، لكنها موجودة بالفعل شئنا أم أبينا، ولا يتجاوز أورويل في روايته «1984» الحقيقة

(1) Basoglu, M. and Mineka, S. (1993). The role of incontrollable and unpredictable stress in Post Traumatic Stress Responses in torture survivors. In: Basoglu, M. (ed.). Torture and its consequences: current treatment approaches. Cambridge University Press. pp. 184-225.

العلمية، حين يسرد كيف وصل ونستون سميث -الضحية- في مرحلة ما، إلى الدرجة التي صار فيها مُحِبًّا للقائم على تعذيبه، وقد غدا عالمه الشعوري خاضعًا لهيمنته تماماً[1]، وصار بإمكان الجلاد أن يفعل به ما يريد.

الامتلاك والسيطرة

تضم أساليب إخضاع الضحية ما هو موجه إلى البدن، وما هو موجه إلى العقل والروح، وعادة ما يجتمعا معًا لتحقيق أفضل النتائج بالنسبة للجلاد. قد يميل الجلاد إلى **إضعاف الضحية جسديًا**، وجعلها مرهقة تعبة طيلة الوقت، وقد يلجأ إلى أسلوب **الاستنزاف الجسدي والنفسي المتطرف**؛ الذي تتعرَّض فيه الضحية إلى طيف لا نهائي من العنف المادي الضاري، يصل إلى تدمير أعضاء وأطراف كاملة من جسدها، كما تُجبَر في الوقت نفسه على مشاهدة زملاء وأصدقاء أثناء تعذيبهم، والاستماع إلى صرخاتهم وتوسلاتهم، وهو ما يصل بها إلى نقطة عدمية، تفقد عندها أي أمل في تغير الموقف إلى الأفضل، وبالتالي تتحطم آلياتها الدفاعية، وتُصَاب بالتخبط والارتباك، وتنزلق بسهولة إلى حال من الاستسلام التام لتصبح طوع الجلاد.

قد يصل الضعف الجسدي بالضحية إلى الحد الذي تفشل عنده في الاستمرار على قيد الحياة دون مساعدة، وربما تصبح معتمدة اعتمادًا كليًا في قضاء شؤونها على زميل من بين المحتجزين الآخرين، أو على القائم بالتعذيب ذاته، حيث تقع مرة أخرى أسيرة لإرادته ويتسنى له تشكيل إرادتها ووعيها وفقًا لما يرى.

---

(1) Marzouky, M. (1998). Torture eradication in the Arab world. In: Manna', H. (ed.). Physical and mental integrity - Torture in the Arab world in the twentieth century.

ربما يعمد الجلاد أيضًا إلى **تدمير وتفكيك هوية ضحيته**؛ فيضعها في حال من الصراع الداخليّ العنيف، ويغرقها في الإحساس بالخجل والذنب وفقدان الاحترام، والشعور بالتناقض، ويقوم بتشويه صورتها الذاتية التي تعرفها عن نفسها، وعند اقترابها من حافة التصدع والانهيار، يصبح من السهولة بمكان تحطيم المعطيات الراسخة لديها في اللا وعي، وإحلالها بأخرى تكتسب أهمية ظرفية قصوى، وتشمل فيما تشمل «الجلاد»، الذي يتقدم ليلعب دورًا محوريًا في حياة ضحيته.

أحيانًا ما يضع الجلاد ضحيته في **حال اللا يقين**؛ التي تتسم بالتوتر المستمر، والانتظار، ويحافظ على وجود تلك الحال عن طريق إطلاق تهديدات متفاوتة الشدة والكم، وتغيير القواعد المتعارف عليها خلال نوبات التعذيب، بالإضافة إلى تبديل البيئة المحيطة والحراس، وأيضًا المحققين والمستجوبين، الأمر الذي يجعل تأقلم الضحية، ومحاولتها خلق آليات للتكيُّف مع الموقف غاية في الصعوبة، ونتيجة لعدم وجود أية ثوابت، يصبح الجسد في حالة بالغة من التنبُّه والتيقُّظ، ويستجيب بعنف لأي مؤثر خارجيّ مهما كان ضئيلًا. تصل الضحية في هذه المرحلة -ما بين الحاجة إلى البقاء متحفزة، وبين الاحتياج الشديد للراحة- لأقصى درجات الإنهاك، حيث تجف منابع المقاومة الداخلية التي قد تساعدها على مواجهة الخطر والتهديد[1]، وفي العادة تقع فريسة لسيطرة الجلاد العقلية.

يفضِّل بعض الجلادين اللجوء إلى عملية **الإهانة والإذلال** بغرض التحكُّم في ضحاياهم؛ وفيها قد يُجبَرُ السجناء على اتخاذ أوضاع تنافي تقاليدهم ومعتقداتهم وتجافي حياءُهم، كأن تُنزَعُ عنهم الثياب

(1) Mansour, A. (nd.). Post traumatic stress disorder. Unpublished manuscript. Personal communication.

ويتركون عراة أمام بعضهم بعضًا، وكأن يمنعون من الحفاظ على نظافتهم الشخصية، وفي بعض الأوقات يساقون لخوض تجارب، تصل فيها الإهانة إلى درجات متطرفة، كأن يُجبَروا مثلًا على تناول الفضلات الإنسانية مِن بول و براز، أو كأن يرغموا على أداء أفعال جنسية لا يقبلونها كممارسة العادة السرية أو الممارسات المثلية أو حتى مضاجعة حيوان. هنا يصبح الجسد مرَّة أخرى محل صراع عنيف[1]، وتقتنع الضحية خلال التجربة وبعدها أنها لم تعد تحمل الصفات الإنسانية، وأنها لا تستحق البقاء حية؛ بل وربما تشعر أن الجلاد صار في مرتبة إنسانية أعلى منها كونه لم يمر بمثل تجربتها المُشِينَة، ولم يُرغَم على الأفعال التي أُرغِمَت عليها، والتي تحتقرها في أعماقها، وقد يدفعها هذا إلى شيء يشبه الإعجاب بالجلاد، والامتثال لأفكاره، والنظر من زاوية مختلفة إلى المنظومة التي ينتمي إليها، والتي حمته من السقوط ومن الشعور بالحقارة والازدراء في أعين الآخرين.

السيطرة المعكوسة

ثنائية المقاومة - الإحباط: تمثِّل هذه الثنائية وجهًا آخر لعلاقة الضحية بمعذبها، حيث ينتج عن استمرارها في المقاومة، إحباطٌ حاد لدى الجلاد. تميل الضحية في مثل هذه الحال إلى إظهار بعض السيطرة، والقدرة على التحكم في الأحداث التي تمر بها، ومحاولة توجيهها بقدر المستطاع، وهو ما قد يتحقَّق لها من خلال عدة وسائل، منها على سبيل المثال؛ افتعال نوبات متكرِّره من العصيان المتعمَّد

(1) Callaghan, K. (1996). Torture – the body in conflict. The role of movement psychotherapy (chapter 12). In: Liebman, M. (ed.). Arts approaches to conflict. Pp.249-272. Jessica Kingsley publishers, London and Bristol, Pennsylvania.

للقواعد حتى وإن تلاها عقاب صارم، أو مداراة أي أثر للمحنة الشديدة التي تمر بها أثناء عملية التعذيب نفسها، أو ادعاء عدم اكتراثها للتهديدات والآلام.

ربما تقوم الضحية ببعض الأفعال غير المتوقَّعة التي تثير جنون جلادها، حتى وإن لم يعتبرها أفعالًا في إطار المُقَاوَمَة؛ تروي إحدى الناجيات من التعذيب، كيف تبولت بإرادتها الكاملة حين كانت معلقة من مروحة سقف عارية تمامًا، وكيف شعرت أن فعلها هذا قد «لَوَّثَ» -وهي الكلمة التي استخدمتها في الوصف- مرح معذبيها، وأصابهم بالإحباط البَيِّن بعدما كانوا يهزأون بها ويتمازحون حول جسدها؛ ويروي ناج آخر، كيف كان زميله يهتف باسم الوطن خلال حفلة الضرب الجماعي التي تعرضوا لها، وكيف استثار هتافه هذا غضب جلاديه وحنقهم، إلى حد اختصاصه بالضرب المبرح دون بقية المحتجزين حتى أوشك على الموت: «**كان معايا واحد بيهتف مصر.. كل ما يقول كده يسيبونا ويضربوه هوه، ويقولوا هانموتكم يا ولاد كذا عشان إنتوا بتعملوا ثورة.. انضرب ضرب غرق دم من راسه لرجليه**»[1].

في حين تمثل هذه المقاومة الآتية من جانب الضحية إحدى وسائل إصابة القائم على تعذيبها بيأس حقيقيّ، فإنها قد تفسر لنا أيضًا الآليات التي ينشأ عبرها ثأر شخصي لدى المُعَذِّب تجاه بعض السجناء دون الآخرين، فحينما تكون الضحية قوية بما يكفي لإفشال القائم بالتعذيب في تحطيمها، وكسر إرادتها، تصبح مصدرًا لإحراجه وإذلاله، وتتسبب في فقدانه الهيبة التي يتمتَّع بها سواءً وسط أقرانه وزملائه في العمل، أو

---

(1) مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف: يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، شهادة ناج من معتقلي أحداث مجلس الوزراء، ص 241، إصدار 2012.

أمام الرؤساء، مما يولِّد لديه شعورًا جارفًا بالحنق تجاهها ورغبة مضنية في الانتقام منها.

يبدو أن هذه الآليات تقدم لنا تفسيرًا معقولًا لحدوث وفيات عرضية أثناء التعذيب، فحين تستفزُّ الضحيةُ الجلادَ بصورة غير متوقعة تُفقِده السيطرة على انفعالاته، وتُخرِجه عن شعوره، فإنها قد تدفعه بتصرفها هذا إلى تجاوز حدود العنف -المباحة عرفًا- التي لا يتعداها في الوضع العادي، ومن ثم يلجأ إلى استخدام العنف الضاري دون خطة مقرَّرة سلفًا للقضاء على الضحية، ودون أن يحمل تجاهها نوايا مسبقة بالقتل[1].

الخــوف: من المثير للاهتمام، أن ينقلب الأمر رأسًا على عقب، فيشعر الجلاد بالخوف أمام ضحاياه في بعض المواقف، وتحديدًا حينما يُوَاجَه بضحية لا تستسلم، ولا تخضع، ولا تتخلى أبدًا عما تؤمن به.

يبحث القائم بالتعذيب دومًا عما يؤكد اعتقاداته[2]، ويثبت رؤيته الخاصة، ومبادئه؛ في كلمات الضحية وانفعالاتها، كما يبحث أيضًا عن الأمارات التي تُشير إلى كفاءة قراراته، وأفعاله؛ فإذا لم تخضع روح الضحية مع خضوع جسدها، يعتري الجلاد إحساسٌ بالهزيمة، ويُمسي كسيرًا مدحورًا، وينتابه القلق والتَوَجُّس مع كل نوبة تعذيب يشرع فيها خوفًا من انكسار جديد، وكثيرًا ما انتهت المحاولات الحثيثة للنفاذ إلى عقل ضحية ما، بالفشل الكامل، إزاء صلابتها وعنادها وتماسكها،

(1) Basoglu, M. and Mineka, S. (1993). The role of incontrollable and unpredictable stress in Post Traumatic Stress Responses in torture survivors. In: Basoglu, M. (ed.). Torture and its consequences: current treatment approaches. Cambridge University Press . pp. 184-225.

(2) Allodi, F. (1999). The body in political violence: the phenomenology of torture: In: *Torture*, vol.9, No.4.

وأصيب مُعَذِّبُها بالغضب الشديد، ومع كل فشل يصاب به جلادٌ أمام ضحية لا تستسلم؛ ينمو بداخله شعور جارف بالارتباك، ومع كل هزيمة يذوقها؛ يتعاظم ذعره بحيث يَتَعَدَّى مشاعرَ الغضب، والحنق، وقد يدفعه دفعًا إلى إعادة النظر في مبادئه الأثيرة، وفي كفاءة المنظومة التي ينتمي إليها.

عند النقطة التي يتصاعد فيها خوف الجلاد بأسرع مما يتصاعد خوف الضحية، وحين تتخذ عملية الارتياب في المسلمات مجراها، وتبدأ مراجعة الأفكار والتصرفات التي ارتكبت في فترات سابقة، تنكمش قوة السلطة وتتراجع سطوتها، وقد يتبادل الطرفان الأدوار، فيصبح الفاعل ضعيفًا رغم موقعه المتحكم في كل شيء، ويغدو المفعول به قويًا رغم وجوده أسفل الهرم القهري.

الجمهور غير المشارك في الحدث

أحيانًا ما يرتكب الجلادون أفعال التعذيب على مرأى ومسمع من الشهود؛ يحدث هذا في الشوارع وأمام المقاهي وأحيانًا داخل بيوت الأشخاص المقصودين. يرى الجمهور الحدث ويتابعه دون أن يشترك فيه، يَستَقِرُّ مكانيًا وزمانيًا على مقربة مِن الضحية، يُعَلِّقُ على الوقائع والانتهاكات التي تتعرَّض لها، لكنه لا يَتَدَخَّلُ طالما لم تَمَسَّه الأحداثُ مُبَاشَرَةٍ بسوء.

يلفت سلوك هذا الجمهور انتباه الباحثين وعلماء النفس والاجتماع، فمن ناحية يُمَثِّلُ فعلًا سالبًا بامتياز، ومن الناحية الأخرى يعكس الموروث الثقافيّ السائد في المجتمع، ونمط التفكير الغالب على قسم عريض من عامة الناس، وكلاهما في نهاية الأمر يَصُبُّ في مصلحة السلطة فيوطد من ممارستها غير المشروعة، ويسهم في تنظيمها ومنهجتها.

يميل أناس عديدون لازدراء الضحية؛ أية ضحية، والتحقير من شأنها فور أن يشهدوا تعرُّضها للإهانة، والانتهاك النفسيّ أو الجسديّ مِن السلطة. ينبع هذا الميل التلقائي من اعتبار الضحية مسؤولة بشكل أو بآخر عن المعاملة التي تلقاها، وعن المصير الذي تنتهي إليه[1].

هذه المسؤولية التي يضعها المجتمع على أكتاف الضحية، تبدو كما لو كانت انعكاسًا مباشرًا لبعض الأفكار إما شديدة المثالية والسذاجة؛ أو شديدة العدوانية، فهناك فرضية مسلم بصحتها مسبقًا، تؤكد أنه لا عقاب دون وجود جرم فعلي يسبقه ويقود إليه؛ بمعنى أن أي شخص يتعرَّض للتعذيب هو حتمًا مخطئ، فعل ما يستحق عليه العقاب ولا يجب الدفاع عنه. ليس هذا فقط، بل إن أصحاب هذه الفرضية يؤمنون إلى حدٍّ بعيد بأنه طالما أصبح العقاب أمرًا واقعًا، فإن الجرم المناسب موجود بالضرورة حتى ولو لم يكن ظاهرًا للآخرين. يُعرَفُ هذا النوع من التفكير بأطروحة «العالم العادل»، التي تفترض أن لكل رد فعل، مهما كان عنفه وتجاوزه، فعل مكافئ يسبغ عليه الشرعية ويضعه في سياق منضبط لا يحيد عن أفكار العدالة والصواب. يتم استخدام هذه الأطروحة في تبرير أفعال كثيرة عصية على التبرير، لكن الأمر في نهايته يصبح شديد السطحية والسذاجة.

تنفي أطروحة العالم العادل أية مسؤولية عن الطرف الفاعل (القائم بالتعذيب)، وتضع الخطأ دائمًا على الطرف المفعول به (الضحية)، فتزيل أسباب المعاناة وتأنيب الضمير، وترفع عن كاهل جمهور المشاهدين مشقة اتخاذ موقف معاد للسلطة، لكن أصحاب

(1) Lerner, M. (1980). The belief in a just world: a fundamental delusion. New York: Plenum Press

تلك الأطروحة يتجاهلون حقائق بسيطة؛ مفادها أن التعذيب فعل لا إنسانيّ، تَخَطَّته الحضارة البشرية، وأدانت ممارسته منذ زمن طويل، وقد أصبح غير مقبول في إطار العقاب مهمًا كان الجرم، مع ذلك ففي عُرف المواطنين المنتمين إلى الثقافة الشرقية التقليدية، أو ربما أمكننا أن نطلق عليهم «المحافظين» إن جاز الوصف والتصنيف، في عرف هؤلاء يستحق الشخص الإيذاء البدنيّ جرَّاء مخالفته لما تواضع عليه المجتمع، وما صار ضمنًا من ثوابته، سواء كان قاعدة قانونية أو جزءًا مِن العادات والتقاليد، ولا يهتم هؤلاء الأشخاص كثيرًا بالالتزام بالعقوبات المقننة المنصوص عليها، والتي لا تشمل بالطبع التعذيب والإهانة.

من المثير حقًا أن يكون تسفيه الجمهور للضحية، وازدرائه لها، وإلصاقه الاتهامات والنقائص بها، مفتقرًا إلى قناعة حقيقية في كثير من الأحيان. تشير الملاحظات إلى أن مهاجمة الضحية وتشويهها على مستويات متعدِّدة، يبدأ زمنيًا بالتوازي مع نشوء حال الاستسلام لدى الجمهور؛ وتحديدًا حين تستمر معاناة الضحية، وتتواصل الإهانات، والانتهاكات الموجهة لها دون أي بادرة للتوقُّف، ودون أن يملك هذا الجمهور القدرة على التدخل والإنقاذ. توفر أطروحة «العالم العادل» هنا الحل الأمثل للصراع الداخلي للمشاهدين المتورِّطين، غير المستعدين للمشاركة في الحدث، والعاجزين عن الفعل، فبتسفيه الضحية وتشويهها، والحط من شأنها، لا يصبح أحدهم مُطَالبًا بالتدخل لإنقاذها، أو بالعمل على إنهاء معاناتها. تُوَلِّد أطروحة العالم العادل إحساسًا بالأمن والاطمئنان لدى الجمهور، إذ يرى كل فرد على حده أنه لن يصبح ضحية لمثل هذه المحنة القاسية، طالما لم يرتكب فعلًا مخالفًا، وطالما يسير على ما يفترض أنه «الطريق القويم»[1].

(1) Staub, E. (1990). The psychology and culture of torture and torturers. In P. Seudfeld, (Ed) torture and psychology. New York: Hemisphere publishing corporation. Pp.49-76.

إن رؤية العالم في إطار من الصواب والعدل المطلقين لتختلف من شخص لآخر، ويبدو أن هؤلاء الذين يحملون اعتقادًا أقوى في صحة أطروحة «العالم العادل»، حيث الثواب والعقاب المُقاسان بدقة، يمتلكون في الوقت ذاته، ميلًا أكبر للتسفيه والحط من قيمة الأشخاص المنتمين لشرائح فقيرة، والذين يتمتعون بنصيب أقل من المميزات[1]؛ أذكر هنا نموذجًا واحدًا لقضية تعذيب نقلتها الشاشات في بث مباشر، كان ضحيتها مواطنًا بسيط الحال، تم تعذيبه من قبل قوات الأمن وجره أرضًا حتى عربة الترحيلات وخلع ملابسه عنه أمام الناس. خرج بعض الأشخاص الذين تابعوا الواقعة ليرصدوا كون الضحية رجلًا فقيرًا، اعتاد التجول بين التظاهرات والاعتصامات بمقابل مادي دون أن يعبأ بتوجهاتها وميولها، ودون أن يكترث لنوعية الشعارات التي ترفعها؛ فتارة هو مع أنصار الرئيس السابق مبارك، وتارة وسط ثوار التحرير، وأخيرًا ضمن معارضي الرئيس المعزول مرسي، وفي هذا السياق بالغوا في تشويه صورته، واعتبروا الدفاع عنه بمثابة عار، بل وصل الأمر إلى جعل تعذيبه أمرًا طبيعيًا ومقبولًا؛ لا يستحق الاعتراض، ولا التعاطف، ولا المطالبة بتوقيع العقاب على الجناة.

لقد تم إخراج الرجل من زمرة الثوار الحقيقيين، إذ كان في رأي هؤلاء الذين تغاضوا عن وقائع تعرضه للعنف والانتهاك سليل بيئة منحطة، يحمل قيمًا أخلاقية متدنية، ويحتاج إلى تهذيب وإصلاح، وقد تفاقم الأمر حين بدَّل الرجل أقواله خوفًا من العواقب؛ إذ صرَّح فور حدوث الواقعة بأن المواطنين هم الذين قاموا بتعريته، ثم عاد واعترف بأن أفراد الأمن هم من فعلوا هذا بعد أن أدرك أن صورته قد ظهرت

(1) Rubin, Z. and Peplau, L.A. (1975). Who believes in a just world?. *Journal of social issues*, 31, 65-89.

على الشاشات بوضوح. لم يعبأ المهاجمون بالوضع المربك الذي تعرض له الرجل، والذي زادت من فداحته تلك العلانية المخجلة، ولم يفكر أحدهم في احتمالية إصابته بصدمة نفسية، جعلته عاجزًا عن تقدير الموقف ودفعته لمداراة الحقيقة.

لم يكن هؤلاء جميعًا الذين تبنوا أطروحة العالم العادل وقاموا بمهاجمة الرجل، واعتبروا تعذيبه وإهانته العلنية بمثابة جزاء مناسب لما اقترفه من قبل، أشخاصًا عاديين، عاجزين عن التمييز والتقييم، بل كان منهم أشخاصٌ ينتمون إلى النخبة الفكرية، وقد وجد بعضهم أسبابًا كثيرة تسوِّغ له قبول تعذيب الرجل وإهدار كرامته، ولجأ البعض الآخر إلى وصم الرجل: «**وهو في طريقة لمظاهرات الاتحادية للمشاركة في إصلاح حال البلد، سرق تفاحة من فرشة فكهاني في الشارع**»، وأنه: «**اتخذ المظاهرات حرفة**»، وأن الثورة تفقد «**نقاءها**» و«**أخلاقيتها**» بسبب أمثال هذا الرجل الذين هم بمثابة «**الملوثات**».

استغل قسم من هؤلاء تبديل الرجل لأقواله عدَّة مرات، فألصقوا به ما عَنَّ لهم من اتهامات، دون أن يتركوا هامشًا ولو ضئيلًا لنقاط موضوعية قد تكون السبب وراء التراجع والإقدام؛ مثل تعرُّض الرجل للضغوط الأمنية التقليدية، أو خوفه الشديد من عواقب اتهامه للمؤسسة الأمنية، وهي أمور ثبت فيما بعد أنها جرت بالفعل. نقرأ في تلك الفقرة وصمًا مكثفًا للرجل: «**قرر أن يلعب بالجميع، ويتحدَّث على طريقة ما يطلبه المستمعون، فيقسم بالله أن أحدًا من أفراد الداخلية لم يمسه بسوء، حتى أنه شعر بمصريته لأول مرة من هذه المعاملة المحترمة (فوق الوصف)، وأن المتظاهرين هم الذي فعلوا فيه ما شاهدناه ثم يتراجع قليلًا في كلامه مع أعضاء لجنة الحريات بنقابة المحامين، وأخيرًا يأتي برواية مغايرة بنسبة 180 درجة فيتهم الداخلية بما برأها منه**

معلنًا أنه شعر وكأنه ليس مواطنًا مصريًا من هول ما تعرض له»[1].

إن قدرة جمهور المشاهدين والمتابعين للحدث على توظيف أطروحة «العالم العادل» لهائلة، وهي تسمح له دائمًا بإيجاد العديد من التفسيرات والمبررات التي تبدو في ظاهرها مقنعة بحيث تمكنه من الصبر والصمود لفترات طويلة، وتيسر له التعامل مع الانتهاكات التي تجري أمامه بكثير من اللا مبالاة والتبلّد، بل وأحيانًا بالقبول والتأييد، وهو ما سوف يأتي ذكره لاحقًا في نهاية الفصل.

Dalal .



(1) وائل قنديل: الثورة على طريقة حمادة، جريدة الشروق، 6 فبراير 2013.

نتيجة لتكرار الحدث؛ أي حدث، فإن نوعًا من اضمحلال الحساسية ينشأ تجاهه، بحيث يخف وقعه على الأشخاص ويتضاءل، إلى أن يصبح في النهاية غير مؤرِّق ولا ذي بال[1]. قياسًا على هذا، فإن التعذيب عندما يصبحُ شائعًا في مختلف الأنحاء، تقلُّ حساسية الأفراد تجاهه، وهو ما يؤدي تدريجيًا إلى التغاضي عن وقائعه وشواهده، ثم إلى قبوله وإجازته، بل وقد يصل الأمر في النهاية، لاستحسان فكرة التعذيب نفسها، والتشجيع على ارتكابها في بعض الأحوال.

خطوات اضمحلال الحساسية

تبدأ خطوات اضمحلال الحساسية بشعورٍ مُلِحّ يتولَّد لدى جمهور الشهود؛ بضرورة الاستجابة للموقف المؤلم الذي يجري (تعذيب آخر)، لكنه ولأسباب عديدة؛ كالخوف في معظم الأحيان، لا يستطيع أحدهم التصرُّف ومساندة الضحية، ولكي يتم حل هذا الصراع النفسي، وتجنُّب عواقبه الوخيمة، فإن هؤلاء المشاهدين يقنعون أنفسهم بأن الضحية تستحق المصير الذي تلقاه، لأنها من المؤكد قد أقدمت على فعل قادها إليه، وأن هذا الفعل كان اختيارها الشخصيّ، الذي جاء بمحض إرادتها، ودون إجبار أو قسر.

تتوالد المبررات تلقائيًا، وتضاف إليها بعض المبالغات حتى تصبح أكثر إقناعًا، وغالبًا ما تنجح تلك الآلية الدفاعية في إزاحة الضغط النفسي الشديد عن كاهل الجمهور، وحين يتكرَّر الحدث تكون الاستجابة أقل حدة كما تتوارى الانفعالات العنيفة، وتختفي صدمة التفاجؤ بما

(1) Staub, E. (1990). The psychology and culture of torture and torturers. In P. Seudfeld, (Ed) torture and psychology. New York: Hemisphere publishing corporation. Pp.49-76.

يجري، وحين يشاهد الجمهور الحدث نفسه لعشرات وربما مئات المرات، تتراجع حساسيته بشكل كبير، ولا تصبح هناك حاجة لافتعال المبررات والبحث عنها، أو للاجتهاد في اختلاق أسباب تسوِّغ له عدم التدخل ومحاولة إنقاذ الضحية، وتدريجيًا يتناقص الشعور بالذنب حتى يتلاشى تمامًا، ويتحوَّل الأمر إلى مشهد اعتيادي، لا يلزم الوقوف أمامه.

من الجمهور المشاهِد إلى الجمهور الفاعل

شهدت نهايات عام ألفين وثلاثة عشر، وبدايات العام ألفين وأربعة عشر تحولًا مثيرًا في طبيعة جمهور المشاهدين، كان رد الفعل العام والسائد إلى حدٍّ بعيد، هو محاولة التغاضي عما يُرتَكَبُ من انتهاكات تجاه بعض المواطنين من خلال عملية إقناع ذاتية بنظرية العالم العادل، أو حتى من خلال التجاهل التام وإغماض الأعين -وهما عمليتان يفرزهما العجز عن الفعل واليأس من إمكانية الإنقاذ- لكن جمهور المشاهدين الذي عبر سنوات ثلاث هي عمر الحركة الثورية غير المكتملة، صار في النهاية، إن جاز أن نسميها نهاية، فاعلًا حقيقيًا على الساحة؛ عاملًا مؤثرًا ورئيس في معادلة السلطة، حتى لم يعد بالإمكان أن يُطلَقُ عليه مصطلح «جمهور المشاهدين» بعد.

تقدم هذا الجمهور إلى سدة المشهد وراح يصنع اللقطات الحاسمة بثقة وإصرار. لم يعد يكتفي بمشاهدة وقائع التعذيب والعنف المفرط التي كادت أن تصبح تفصيلات يومية ثابتة، بل صار مشاركًا فيها؛ يعتقل بيديه العاريتين مواطنين يوصمون بأنهم معادون للنظام، ثم يحكم وثاقهم، ويسلمهم إلى جلاديهم منتشيًا، وقد يباشر بنفسه تطبيق بعض وسائل التعذيب المعتادة عليهم غير عابئ بمطالب سابقة حلم بها طويلًا. أسقط جمهور المشاهدين من حساباته هذه المرة مفاهيم العدالة والحرية، ليسطر واقعًا جديدًا يحتاج إلى دراسات ميدانية مستقلة بذاتها.

الفصل السادس

التعذيب والممارسة الطبية

لم يكن الحقل الطبيّ ببعيدٍ عن أعين السلطة في يوم من الأيام رغم ما يتميز به من طابع إنسانيّ جوهريّ، وما يُحَاطُ به من إجلال وتقدير، وربما تقديس في كثير من المجتمعات. لم يكن ببعيدٍ عن أعين السلطة وأذرعها، إذ هو كما حقول المعرفة جميعها، يحمل بذور الخير مثلما يحمل بذور الشر المحرِّضة على التدمير، وأظنني في حاجة لأن أبدأ هذا الفصل باعتذار مسبق للقارئ عن خيبة أمل أتصورها تصيبه، حين أتناول على مدار صفحات متتابعة مشاركة الأطباء في عمليات القتل والتعذيب، لا في أزمنة ماضية فقط، بل وحتى وقتنا هذا.

لقد استُخدِمَت المعارف العلمية المتخصِّصة في غير المنوط بها مرات لا تُحصى، وجُعِلَت تحت إمرة السلطة التي استغلَّتها لإخضاع أعدائها ومعارضيها[1]، وعلى امتداد التاريخ وفي مختلف الأمكنة والبلدان، لم يجتمع الأطباء والجلادون على هدف مشترك، إلّا وأسفر اجتماعهم هذا عن توجيه إساءة بالغة إلى مهنة قوامها الحفاظ على حياة البشر وسلامتهم. كثيرة هي الدلائل، ومتنوعة بما يكفي؛

---

(1) Vesti and lavik., 1991.

كي ندرك أن مشاركة الأطباء لم تكن أبدًا عفوية أو عشوائية، بل جزء مدروس ومنظَّم من منهج التعذيب والتنكيل، تحدث بلا خشية من مراجعة أو عقاب، وتتطوَّر مع الممارسة وتُصقَلُ أكثر فأكثر، وتُبتَكَرُ لها الحيل والأساليب، ويفصح وجهها القبيح عن مزيد من القبح كل يوم. لم يختص فرع من فروع الطب دون آخر بتلك المشاركة، لكن الطب النفسي على وجه التحديد مثَّل أداة أثيرة من أدوات السيطرة والقمع، التي يحلو للأنظمة المستبدة استخدامها لعقاب معارضيها، بحيث صار منبعًا للترويع في بعض الفترات القاتمة من التاريخ.

لقد اضطلع الأطباء مع تطوُّر المعرفة العلمية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، بأفعال لا تنتمي البتة إلى المبادئ السامية التي تُعتَبَرُ أساسًا لمهنة الطب، والتي يفترض أن يلتزموا بها وبصونها في أحلك الظروف. راح بعض الأطباء إلى جانب مزاولة أعمالهم العادية، يسهمون في الاستجوابات القضائية التي تتم تحت التعذيب، ويمدون يد العون خلال عمليات الإعدام المنصوص عليها في القوانين الكنسية[1]، واستمرَّت مشاركتهم تلك دون توقُّف، حتى إن ألمانيا النازية راحت تختار الأطباء ذوي الميول السياسية المؤيدة لحكم هتلر في منتصف القرن العشرين تقريبًا، كي يقودوا عمليات القتل التي تتم داخل معسكرات الإبادة[2]، ولقد شارك الأطباء بالمثل في عمليات التعذيب والإبادة الجماعية في أوربا والشرق الأدنى أثناء الحرب العالمية الثانية[3]، وبعد انتهائها أخذوا يشاركون في عمليات

(1) *Peters, E. (1985). **Torture**. New York: Basil Blackwell.*

(2) *Lifton, R.J. (1986). The nazi doctors: medical killing and the psychology of genocide. New York: Basic Books.*

(3) *Morimura, S.; Shinozato, M. (1982). The devil's gluttony. In: Vesti, P. and Lavik, N.J. (1991). Torture and the medical profession: a review. **Journal of Medical Ethics**, 17. supplement 4-8.*

التعذيب التي استُئنِفَت أثناء حروب التحرير والاستقلال في أفريقيا وأوربا الشرقية؛ وقد طُبِقَت حينها بعض الأساليب المتعارف عليها، التي تستهدف غسل الأدمغة ومحو الأفكار واستبدالها بأخرى موالية للأنظمة الحاكمة[1].

حين تفجَّرت أحداث العنف في أيرلندا الشمالية بسبب الصراع بين البروتستانت الموالين لبريطانيا، والجمهوريين الكاثوليك الراغبين في وحدة أيرلندية، أصدرت بريطانيا بصفتها لاعبًا أساسيًا على مسرح الأحداث قانونًا يبيح الاعتقال دون محاكمة[2]، وقد تورَّطت قوات الأمن، في ذلك الوقت، في مواجهات وانتهاكات متعدِّدة مع المعارضين، كما اتُهِمَت بارتكاب عمليات تعذيب ممنهجة واجهت على أثرها سخطًا كبيرًا من المجتمع المدني.

على هامش التحقيقات والمشاورات التي أجريت حول تلك الأحداث؛ تقدمت لجنة تدعى «لجنة باركر»؛ وعلى رأسها لورد باركر وادينجتون، بتقريرٍ كُلِّفَت رسميًا بإعداده إلى البرلمان البريطاني أوائل السبعينيات، وهو تقرير متعلِّقٌ بضوابط استجواب الأشخاص المشتبه فيهم كإرهابيين، وقد أوصى هذا التقرير بالاستعانة بالأطباء الذين تلقُّوا تدريبًا على مهارات الطب النفسي داخل مراكز الاستجواب جميعها، كما أوصى بأن يتوفر للطبيب في هذه الحال موضعٌ يسمح له بمراقبة الاستجوابات الشفهية، وهو ما عنى ضمنًا إشراكه فيما قد يحدث من

---

(1) Vesti and lavick, 1991.

(2) أصدرت السلطات البريطانية عام 1971 قانون الاعتقال دون محاكمة في خضم أحداث العنف التي شهدتها أيرلندا الشمالية والتي امتدت لعقود ثلاثة، وقد استمر العمل بسياسة الاعتقال دون محاكمة حتى عام 1975، لكنها لم تحسم الاضطرابات التي شهدتها المقاطعة.

انتهاكات أثناء الاستجواب، وإجباره على التواطؤ -ولو بالصمت- على الأساليب المستخدمة لانتزاع الإجابات والاعترافات.

لقيت هذه التوصيات معارضة شديدة داخل المجتمع الطبيّ البريطانيّ، كما رُفِضَت مِن قِبَل الحكومة البريطانية ذاتها[1]، وقد نشرت الجمعية الطبية البريطانية منتصف الثمانينيات تقريبًا، تقريرًا يحوي من الدلائل ما يؤكد قيام بعض الأطباء والمهنيين بمتابعة ومراجعة عمليات التعذيب، وكذلك ما يشير إلى تجاهلهم آثار العنف الواضحة على أجساد مرضاهم الذين خضعوا للفحص[2].

في نهاية التسعينيات تقريبًا، ارتفعت أصوات عديدة مِن فنزويلا تندِّد بالمشاركة الطبية في عمليات التعذيب[3]، وقد أبرز أحد الباحثين من خلال دراسة أجراها على مائتين من الضحايا، أن واحدًا وأربعين شخصًا منهم أدلوا بما يفيد تورُّط الطاقم الطبي في تعذيبهم[4]، وخلال حكم أوجستو بينوشيه؛ المستبد الشيلي السابق الذي اعتُقِلَ في لندن عام 1998 مُتهَمًا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، لم تكن الفحوصات الطبية التي تُجرَي لآلاف السجناء والمعتقلين سوى دليلٍ دامغٍ على ما يطالهم من انتهاكات؛ إذ كان المقصد من ورائها هو تحديدُ نوع التعذيب المناسب للتأثير في كل ضحية على حده[5]، وقد رصدت التقارير ما يقرب من ثلاثين ألف حالة تعذيب شملت أطفالًا ونساءً، وشارك فيها عددٌ كبيرٌ من الأطباء. مِن شيلي إلى تركيا؛ يعلِّق طبيب

(1) BMA, 1992.

(2) Plachta, 1986.

(3) *Petersen, H.D. (1989). Torture in democratic country. Danish Medical Bulletin, (1990); 37: 556-9.*

(4) *Rasmussen, O.V. (1990). Medical aspects of torture. Supplement I of Danish medical Bulletin, 57-88.*

(5) BMA, 1992.

تركي في أحد التقارير الخاصة بحقوق الإنسان على اهتمام السلطات بإجراء فحوصات طبية للمحتجزين قائلاً: «**إن منطق الشرطة في توفير فحص طبي عقب احتجاز الشخص، هو إثبات عدم وجود تعذيب، لا تريد الدولة سوى أن نغسل لها يديها**»[1].

مواجهات اضطرارية

يُوضَعُ الأطباء أمام ممارسات التعذيب وتبعاته في عددٍ لا بأس به من المواقف والظروف، حيث قد لا يُطلَبَ منهم المشاركة في الفعل نفسه، لكنهم ربما يجدون أنفسهم وجهًا لوجه أمام نتائج ما قام به الجلادون. يضطلع الأطباء من خلال واجبهم المهني المعتاد بفحص الأشخاص المقيدة حرياتهم لدى وصولهم إلى أماكن الاحتجاز، كما يُنَاط بهم توفير الخدمة العلاجية المتواصلة لجميع المحتجزين طيلة وجودهم في السجون وغيرها. يشارك الأطباء أيضًا في زيارات خارجية لمؤسسات احتجاز أخرى بعيدًا عن تلك التي يعملون بها، ويُطلَبُ منهم في بعض الأحيان تقديم العلاج لهولاء الذين سوف يُطلَقُ سِرَاحَهم عما قريب، كما قد يُكَلَّفون أيضًا بالتحقق من ادعاءات التعذيب الصادرة عن أشخاص لم يعودوا قيد الاحتجاز، وكذلك بتوثيق البيانات والمعلومات حول ادعاءات التعذيب التي يستهدف أصحابها طلب اللجوء إلى دول أخرى، وفي بعض الأحوال يصادف الأطباء آثار تعذيب واضحة؛ عند قيامهم بإجراء أبحاث طبية وعلمية على مجموعات من المحتجزين.

يختلف رد الفعل في المواقف السابقة من طبيب لآخر؛ أحيانًا ما يصرُّ الطبيب المسؤول على إثبات ما يراه دون مواربة، وأحيانًا ما يختار

---

(1) *Physicians for Human rights, (1996). Torture in turkey and its unwilling accomplices.*

أقل قدر من الأضرار التي يمكنها أن تلحق به وبالمحتجز على حد سواء، فيتجاهل الإصابات الماثلة أمامه درءًا للعواقب، ويكتفي بأداء الدور المرسوم له في أضيق نطاق ممكن، ويمكننا أن نراجع عشرات وربما مئات الشهادات التي تفضح تورُّط الأطباء بشكل أو بآخر في مداراة عمليات التعذيب، وهي شهادات تكاد أن تتكرَّر بحذافيرها هنا وهناك؛ فيصف المحتجز عملية تعصيب عينيه واقتياده إلى طبيب السجن، حيث يبدأ الفحص في حضرة أحد الضباط المشرفين على التعذيب، والذي غالبًا ما يهدِّد بإرجاع المحتجز إلى مكان الاستجواب دون أن يناظره الطبيب، وتؤتي التهديدات ثمارها في أغلب الأحوال، فيكتفي الطبيب بالسؤال عن وجود إصابات أو علامات للضرب من عدمه، ولا يسع المحتجز إلّا النفي خوفًا من إعادته إلى جحيم التعذيب[1]، بينما لا يحاول الطبيب بدوره البحث عن تلك العلامات التي يسأل عنها، إذ يدرك جيدًا أن المحتجز قد يتعرَّض لتنكيل شديد في حال توثيق الآثار والإصابات الموجودة لديه، ومن ثَمَّ يصدر التقرير الطبي خاليًا من أية إشارة لمعاناته الفعلية.

نعم، قد يُصدِرُ الأطباء داخل السجون تقارير نظيفة، و«**التقرير النظيف**» هو تعبير شائع الاستخدام، يشير إلى رسم صورة وردية لحالة المحتجز الطبية، بهدف التغطية على العنف البدني الذي يتعرَّض له، وفي حال وفاته، قد يتم التغاضي عن أسباب الوفاة الحقيقية والاكتفاء بملاحظات وعبارات وعناوين عامة، لا تسمن ولا تغني من جوع، منها عبارة: «**هبوط حاد في الدورة الدموية**» وهي عبارة لا تكشف بذاتها السبب الحقيقي للوفاة، حيث يمكن للهبوط أن يكون المحصلة النهائية

(1) *Amnesty international Turkey (1989). Torture and unfair trial of political prisoners, case studies between August 1988 and august 1989. AI index: EUR 44/101/89.*

لعددٍ لا نهائي من الأسباب؛ منها النزف والصدمات والإصابات في أماكن حيوية من الجسم وغيرها. تستثير تلك العبارة شكوكًا كثيرة حول الملابسات التي أدت إلى الوفاة خاصة إذا كانت الضحية في مرحلة الشباب وغير مصابة بأمراض مزمنة وخطيرة، ولا يعدم متابع لأحوال حقوق الإنسان المصري مصادفة تصريحات رسمية ومقاطع من تقارير طبية تعزو وفاة المساجين في أغلب الأحوال إلى هذا الهبوط الحاد في الدورة الدموية، حتى وإن دلَّت شهادة المحيطين بهم على تمتعهم بصحة موفورة، ويمكننا أن نشير على سبيل المثال لا الحصر إلى واقعة وفاة سجين شاب في الثالثة والثلاثين من العمر، زعم مستشفى السجن -بعد الفحص المبدئي- إصابته بهبوط حاد في الدورة الدموية دون ذكر أسباب أخرى، وقد جاء خبر وفاته في إحدى الصحف اليومية المعروفة، مصحوبًا بتنويه عن وفاة شخصين آخرين في السجن نفسه خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز بضعة أشهر[1]. أُعلِنَ السبب نفسه حال وفاة المتهم الأول في قضية تفجير خطوط الغاز داخل محبسه، ورغم أن التقرير الطبي أفاد وجود تاريخ مرضي للسجين، فإن السمعة السيئة التي اكتسبتها عبارة «**هبوط حاد في الدورة الدموية**» أثارت التساؤلات والشكوك[2]، ولقد صارت أنباء وفاة أشخاص محتجزين، تدل التحريات المبدئية دومًا على إصابتهم بهبوط الدورة الدموية الحاد[3]، بمثابة مدعاة للسخرية المريرة، لفرط ما استخدمتها السلطة دون حساب.

---

(1) عمرو بحر: وفاة سجين بالوادي الجديد، جريدة الشروق، 20 مايو 2013.

(2) يسري البدري وآخرون: وفاة المتهم الاول بتفجير خطوط الغاز...، جريدة المصري اليوم، 5 فبراير 2012.

(3) أحمد عبد اللطيف وجيهان عبد العزيز: التحقيق في وفاة متهم داخل حجز قسم إمبابة، جريدة المصري اليوم، 30 أبريل 2013.

الأطباء خارج أماكن الاحتجاز

في كثيرٍ من المواقف، لا تختلف حال الأطباء خارج أماكن الاحتجاز عن داخلها، فحين يتم نقل ضحية تعرَّضت للتعذيب أثناء وجودها في قسم شرطة على سبيل المثال إلى أقرب مستشفى بهدف الإبقاء على حياتها، فإن الأطباء العاملين بهذا المستشفى غالبًا ما يُذعِنون لمطالب الجلادين بالتغاضي عن آثار التعذيب، والاكتفاء بتقديم العون الطبي.

قد يسمح قِصَر المسافة بين مكان الاحتجاز والمستشفى بقيام علاقات متشابكة بين الطرفين، وبوجود مصالح وخدمات مشتركة يؤديها كل منهما للآخر، وقد ينشأ عن ذلك شكل من أشكال الود المستتر والحرج، وفي الوقت ذاته يُسَهِّلُ وجود المستشفى في دائرة قسم الشرطة المتورِّط في التعذيب، عملية الإرغام والتهديد[1]، هذا إن لم يكن في الأمر متسعٌ للمجاملة. تصب هذه الملابسات في النهاية لصالح الجلاد، الذي تصبح إدانته دون دليل طبي دامغ، غاية في الصعوبة.

في بعض المرات قد ترفض المنشأة الطبية -حكومية كانت أم خاصة- إصدار تقارير تثبت إصابات الضحايا، وهو أمر متكرِّر وغير خاضع لأية ضوابط، حتى أن تَعَرُّض الضحية للعنف والتعذيب على مرأى ومسمع من آخرين، لا يشفع لها أيضًا في الحصول على التقرير، ويمكننا أن نذكر على سبيل المثال رفض أحد المستشفيات منح تقرير طبي لذاك المواطن الذي تعرَّض للضرب المبرح مِن قوات الأمن، والمفارقة أن هذا الشخص تحديدًا، شوهد في بث مباشر على شاشات التليفزيون، يُسحَلُ ويُعَرَّى أمام ملايين المتفرجين خلال اشتراكه في

(1) هبة بيومي: التعذيب عشرون عامًا من الأشغال الشاقة، آخر ساعة، مجلة أسبوعية، ص 37، إصدار 30 مايو 2013 .

إحدى التظاهرات[1]، ما يعني أن الأمر لم يكن في حاجة إلى إثبات، ولم يكن إخفاء التقرير لينتقص من الواقعة أو يضفي حولها شكوكًا.

يصف كثير من المواطنين الذين تعرَّضوا للعنف من قبل الأجهزة الأمنية، عدم قدرتهم على إثبات إصاباتهم بسبب تعنُّت المنشأة الطبية التي لجأوا إليها رغم وضوح إصاباتهم، ويبدو أن هذا التعنُّت يزداد ويتفاقم حين تتزامن الإصابات مع أحداث ومعارك كبرى؛ تدور رحاها بين جموع المحتجين والمعارضين من ناحية، وقوات الأمن من ناحية أخرى، حيث يصبح الأطباء ومنشآتهم في حالٍ من التوجس والخوف، خشية أن يصبحوا طرفًا في تلك المواجهات القمعية، ولنطالع على سبيل المثال هذه العبارات المقتضبة لإحدى الناجيات من أعمال العنف والتعذيب التي صاحبت فضَّ ما عُـرِفَ باعتصام مجلس الـوزراء[2]: «**بعد كده خرجت مع البنات رحت المستشفى القبطي، جسمي مافيهوش حته سليمة ، فيه حد سأل عليَّا وأنا في المستشفى، والمستشفى ما رضيش يطلع لي تقرير**»[3]، ولنطالع كذلك شهادة أحد الشباب الذين تعرَّضوا إلى التعذيب على أيدي الشرطة العسكرية خلال الأحداث التي عُرِفَت إعلاميًا بأحداث محمد محمود: «**سحل وضرب ومن إيد لإيد.. واحد داس على ر'بتي بالجزمة ماكنتش شايف من الدم اللي نازل.. أبويا أخدني من الكشك، عملت تقرير في مستشفى المنيرة،**

(1) وليد ناجي وآخرون: شقيق المسحول: مستشفى الشرطة رفض تسليمنا التقرير الطبي لإخفاء الحقيقة، جريدة الشروق، 5 فبراير 2013.

(2) أحداث عنف قامت بها القوات العسكرية ضد المعتصمين أمام مجلس الوزراء المصري، الذين أعلنوا اعتصامهم اعتراضًا على تعيين كمال الجنزوري رئيسًا للوزراء، وقد حدثت مناوشات متعددة حيث قامت القوات بفض الاعتصام باستخدام العنف الشديد في ديسمبر 2011.

(3) مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف والتعذيب: يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، شهادة ص 230، إصدار 2012.

أعطونا رقم وما رضيوش يدونا التقرير نفسه، قالوا النيابة تستلمه»[1].

ربما لا يقف الأمر عند رفض إعطاء التقارير الطبية، بل يمتدُّ إلى التلاعب في محتواها، ولنا أن نذكر هنا قضية شاب لقيَ مصرعه بطلق ناري في الرقبة، ونُقِلَ إلى أحد المستشفيات العسكرية، حيث خرج التقرير الطبي مؤكدًا أن سبب الوفاة هو «**نزلة معوية حادة**»[2]. لنا أيضًا أن نذكر واقعة جديرة، لغرابتها، بلفت الانتباه؛ إذ قام العاملون بأحد المستشفيات العامة الشهيرة، باتهام عدد من أمناء الشرطة بتعذيب وقتل مواطن، كما اتهموا في الوقت ذاته إدارة المستشفى، بإصدار تقرير «**مغاير للحقيقة**» جاء فيه أن سبب الوفاة هو «**هبوط حاد في الدورة الدموية**»، دون أدنى ذِكر للكسور والإصابات الموجودة في الجسد. وأضيف إلى تلك الاتهامات اختفاء صورة الأشعة السينية التي أجريت للضحية فور وصولها، والمدهش في الأمر أن تصريح الدفن الصادر عن المشرحة وشهادة الوفاة -على عكس المتوقع- أشارا إلى حدوث نزيف داخلي وكسور في الحوض والضلوع[3].

حول الطب الشرعي

تعاني مصلحة الطب الشرعي من اتهامات مزمنة بالتزييف، خصوصًا حين تكون الأجهزة الأمنية طرفًا متهمًا في المواضيع التي يوكل إليها البت فيها. لقد دأبت بعض المنظمات والمراكز التي تُعنى بقضايا التعذيب على استخدام تقارير طبية موازية، صادرة عن أساتذة

---

(1) مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف والتعذيب: يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، شهادة ص 223، إصدار 2012.

(2) مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف والتعذيب: يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، شهادة ص 251، إصدار 2012.

(3) مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف والتعذيب: يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، شهادة ص 113، 112، إصدار 2012.

ورؤساء أقسام الطب الشرعي بالجامعات المصرية الكبرى، كي تتغلّب على أزمة التقارير الرسمية التي يدفع بها الجلادون في مواجهة اتهامات الضحايا، والتي تنحاز في أحايين كثيرة إلى السلطة وممثليها.

تصبح التساؤلات والشكوك مشروعة في هذا الصدد، إذ إن التقارير الموازية طالما حملت في مضمونها اختلافات جوهرية عن التقارير الرسمية الصادرة عن مصلحة الطب الشرعي، وعادة ما يكون التقرير الموازي أقرب في محتواه واستنتاجاته إلى روايات الضحايا والشهود، وفي الاستطاعة الرجوع إلى عدد من القضايا التي نالت تغطية إعلامية واسعة، وحظت بتعاطف الرأي العام، وكان ضحاياها من النشطاء الذين قضوا نحبهم واتُّهِمَت الأجهزة الأمنية بتعذيبهم حتى الموت[1]. لقد جاءت التقارير الرسمية في تلك القضايا مناقضة لأقوال الشهود، كما أصدرت مصلحة الطب الشرعي من خلال لجانها الثلاثية تقارير لاحقة تجافي تقاريرها الأولى، مما دفع محامي أحد الضحايا إلى التقدم ببلاغ للنائب العام، ضد رئيس المصلحة في حينها وضد وزير الداخلية بشأن ما اعتبره تزويرًا واضحًا[2]. قضية أخرى تختلف إلى حدٍّ ما عن سابقاتها؛ هي قضية شاب حوكم عسكريًا بلا مبررات مقبولة ثم مات داخل محبسه فجأة، وصدر تقرير عن مصلحة الطب الشرعي يفيدُ وفاته بسبب تناوله جرعة زائدة من المخدرات، لكن كبير الأطباء الشرعيين السابق الذي لجأ إليه أقرباء الشاب، تقدَّم بتقريرٍ موازٍ[3] بعد

(1) لتفصيلات أكبر حول الموضوع يمكن الرجوع إلى قضية كل من خالد سعيد، وقضية الناشط محمد الجندي.

(2) خديجة عفيفي: بلاغ إلى النائب العام بشأن تزوير التقرير الطبي للناشط محمد الجندي، بوابة أخبار اليوم، 7 مارس 2013.

(3) تقرير للدكتور ابراهيم محمد سليم، كبير الأطباء الشرعيين سابقًا، بشأن مقتل السجين عصام عطا، 11 يوليو 2012.

مطالعته القضية، نافيًا فيه سبب الوفاة الرسمي ومرجِّحًا فعل التعذيب.

لقد دعت القضايا المتعدِّدة والمتشابهة في ملابساتها إلى قيام أعضاء إحدى الحملات التي تستهدف القضاء على التعذيب، بتنظيم وقفة احتجاجية في مطلع العام 2013 أمام مبنى مصلحة الطب الشرعي احتجاجًا على أدائها[1]، حيث تسبَّب تخبُّط وتناقض تقاريرها الرسمية، في جعل الرأي العام ينظر إليها بشيء من عدم الارتياح، كما جعله ميالًا للاعتراف بمصداقية التقارير الموازية، ودَعَّمَ هذا الميل حدوث عدد من الوقائع التي شهدها المواطنون بأعينهم، وتابعوا مرتكبيها، وجاءت التقارير الرسمية لتنفيها وتُكَذِّبُ ما رأوه، ولقد بلغ التَشَكُّك في مصلحة الطب الشرعي أوجه في الأعوام التي تلت ثورة يناير وما تخللها من أحداث، حتى لقد سرت أقاويل متعدِّدة عقب فض القوات الأمنية لاعتصاميّ ميدان النهضة ورابعة العدوية في أغسطس 2013، تفيد محاولة أطباء المصلحة تزوير أسباب وفاة بعض المعتصمين، وتصويرها كما لو كانت انتحارًا، بل والامتناع عن إثبات إصابات المتوفين بطلقات نارية، وهو ما لم يمكن التأكد منه بصورة قاطعة، وإن عكس انتشاره والاستعداد لتصديقه كمًا هائلًا من الارتياب حمله المواطنون وعَبَّرُوا عنه في غير ذات مناسبة، الأمر الذي دفع كبير الأطباء الشرعيين حينها إلى نفي الاتهامات المتداولة سريعًا، وإصدار تصريحات رسمية متتالية تناقلتها وسائل الإعلام[2]،[3].

---

(1) http://www.dostorasly.com/news/view.aspx?id=7568f69a-0520-4d1f-b2ea-cc2a66bf1a48

(2) نهى عاشور: كبير الأطباء الشرعيين: لم نسجل ضحايا فض الاعتصامات باعتبارهم منتحرين، جريدة الشروق، 19 أغسطس 2013.

(3) إيهاب علي: حقيقة ما حدث في مسجد الإيمان، مجلة آخر ساعة، صفحة 28، عدد 21 أغسطس 2013.

إن وجود تقارير طب شرعي تنفي حدوث أي اعتداء من قبل السلطة وجلاديها على الضحايا سواء كانوا محتجزين، أم طلقاء، ليس بأمر حديث الوجود، يمكننا أن نشير إلى عدَّة تقارير تعود إلى ستينات وسبعينات القرن الماضي، كُتبت عن بعض المحتجزين بسجن القلعة، على سبيل المثال، هناك تقرير الطب الشرعي في قضية أمن الدولة العليا عن شخص مسجون يبلغ من العمر خمسة وثلاثين عامًا، ادعى عقب القبض عليه ووضعه بسجن القلعة أنه تعرَّض إلى الاعتداء بالضرب على أسفل قدمية بواسطة فرع شجرة، بعد أن وضع قيد حديدي على معصميه، وعُلِّقَ على عصي وضعت له على خلفية الركبتين وشعر جراء ذلك بألم بفخذه الأيسر. يجيب التقرير عن التساؤل المطروح حول إمكانية أن تكون الإصابات الموجودة به راجعة إلى اعتداء وقع عليه، أم أنها مجرد حالة مرضية، أم أنه لا توجد لديه إصابات على الإطلاق. يشير كاتب التقرير وهو عضو الهيئة الفنية بمكتب كبير الأطباء الشرعيين في مطلع السبعينات، إلى أنه بعدما اطلع على «**التقرير الطبي الابتدائي المرفق والمنوه على أنه محرر بمعرفة السيد طبيب سجن القلعة، ومشار إليه بكتاب مباحث أمن الدولة المرفق بكتاب النيابة**»، فإنه لا توجد بالمتهم المذكور أية آثار إصابية موضوعية وخاصة ما يدل على حصول اعتداء عليه أو إكراه بدني على النحو وفي التوقيت المشار إليه بقرار المحكمة، وأن ما يشكو منه بطرفه السفلي الأيسر هو حالة مرضية التهابية قديمة مزمنة[1]. ربما يكون على قدر من الأهمية أن نذكر هنا أن المتهم كان قد مضى على احتجازه بضعة أشهر كفيلة بمحو أثر الاعتداء المباشر من كدمات، وأن هناك أسبابًا عدة قد تفضي

(1) وزارة العدل مصلحة الطب الشرعي، مكتب كبير الاطباء الشرعين: تقرير طبي شرعي في القضية رقم 72\37 أمن دولة عليا عن حالة المتهم حسن محمد احمد حسن مكي، 84 طب شرعي \ 1972.

إلى الحالة الالتهابية المزمنة التي يعانيها ربما يكون منها الضرب بفرع الشجرة، وهي وسيلة شديدة الإيلام لكنها صعبة الإثبات، وأن الرجل في مرحلة الشباب، وأنه لم يأت ذكر لإصابته بأي مرض عضوي يفسر الالتهاب المذكور.

المشاركة المباشرة: أطباء وجلادون

ممَّا لا شكّ فيه أن المواقف السابقة جميعها حتى تلك التي لا تحوي تزييفًا لوقائع التعذيب، أو لإصابات الضحايا، أو لمسببات الوفاة بصورة مباشرةً، لتجعل مِن الأطباء شهودًا على الانتهاك بشكل أو بآخر، وتُحَمِّلَهُم مسؤوليةً لا يمكن التَنَصُّل منها فور أن يُصبِحُوا على عِلمٍ بما يجري، وهي تصنع مِن صَمتِهِم إزائها تواطؤًا وشِراكةً في الجريمة، لكنها على كل حال تظلّ قابلة للفهم وللتفسير، إذ ما قورنت بمواقف أخرى؛ يُمَارِسُ فيها الأطباء التعذيب بأيديهم، ويشتركون في مراحله العملية بصورة مفزعة.

قد يمدُّ الطبيب يد العَونِ إلى الجلاد خلال نوبة التعذيب نفسها أو بين نوبة وأخرى؛ كأن يقدم له معلومات وبيانات حول لياقة الضحية، ومدى قدرتها على تحمُّل التعذيب، أو يوضِّح له نقاط ضعفها، ويساعده في اختيار وسائل بعينها، يُفتَرَضُ أن تكون أكثر فاعلية في الحصول على النتائج والاعترافات، أو يصف له بعض أنواع الدواء التي تُفقِدُ الضحية قدرتها على التركيز والتفكير، أو تصيبها بالهلاوس والهياج، أو تتسبب لها في أعراضٍ جسديةٍ مزعجةٍ كألم الرأس الشديد أو التقيؤ مثلًا، وقد يقوم الطبيب في بعض الحالات بإنعاش الضحية واستبقائها على قيد الحياة حتى تتحمَّل مزيدًا من التعذيب، بحيث لا تفقد وعيها قبل إتمام الغرض المنشود، ويُذكر أن دراسة أعدها فريق من القانونيين والأطباء والعسكريين اتهمت وزارة الدفاع والاستخبارات الأمريكية

باستخدام سلطتها في جعل الأطباء يتعاونون معها خلال عملية انتزاع معلومات من المتهمين بقضايا إرهابية داخل السجون الأمريكية، ورصدت الدراسة قيام بعض المتورطين من الأطباء وغيرهم من العاملين بالطواقم الصحية بابتكار أساليب لتعذيب وإهانة المعتلقين، ليس في سجون البنتاجون فقط بل وفي السجون الأمريكية بأفغانستان وقاعدة جوانتانامو في كوبا أيضًا، وقالت إن الأطباء تحوَّلوا إلى عملاء الجيش ونكث العسكريون منهم بالقسم الطبي ونفَّذوا أعمالًا مخالفة للأخلاقيات والممارسات الطبية[1]، وقد حدث أن شارك أطباء إبَّان حكم المجلس العسكري لمصر ما بين عاميّ 2011 و2012، في إيذاء الضحايا بأيديهم حرفيًا؛ حيث تولوا مهمة التحرش الجنسيّ بعددٍ مِن المُحتَجَزَات في السجون، بدعوى إجراء فحوص طبية لإثبات عذريتهن من عدمها[2].

ندركُ بوضوح أن الكيفية التي يتعاون بها الأطباء مع الجلادين، ليست ثابتة طيلة الوقت؛ لكنها تخدم السلطة في الأحوال جميعها، إذ كثيرًا ما ينصاع الأطباء وينحنون أمام قدرة الجلاد على البطش، تارةً دون مقاومة أو رفض، وتارةً أخرى تحت وطأة التهديد والترويع، خوفًا من أن يتعرَّضوا هم أنفسهم إلى التحرش والاضطهاد، سواءً بإيذائهم على المستوى البدني، وهو أمر ليس ببعيد، أو بالزج بأماكن عملهم في مشكلات لا حصر لها كإلغاء تراخيصها مثلاً، أو بالتضييق عليهم في وظائفهم وربما الاستغناء عنهم[3]. لا شكّ أن الوقائع والشهادات التي

---

(1) http://www.aljazeera.net/mob/c54c246c-3a58-42e6-8ebc-076c30f509ce/de88885d-b40f-4671-aa9e-333d8799858b

(2) مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف والتعذيب: يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، ص87، إصدار 2012.

(3) *El Nadeem center for psychological management and rehabilitation of vic-*

تدين في مجملها الأطباء، لكثيرة جدًا، وكذلك هي الأسباب، ورغم أن تورُّط الطبيب في مثل هذه الأفعال يُعَدُّ انتهاكًا صريحًا للقواعد المهنية والأخلاقية، لكن المحاسبة تبقى بعيدة، كما تظل الممارسات مستمرَّة في ظلِّ غياب الحدود الدنيا من الأمن والحماية.

الدفاعات النفسية

ربما ينجذب نَفَرٌ من الأطباء -مثلهم مثل الأفراد العاديين- انجذابًا حقيقيًا نحو النُظُم الاستبدادية، وقد لا يجدون غَضَاضَةً في مساعدتها على بَسط سيطرتها بشتّى الوسائل، لكنهم لحُسن الحظ لا يمثِّلون سوى نسبة ضئيلة، أو هكذا يميل المرءُ إلى الاعتقاد؛ إذ يبدو أن كثيرًا من الأطباء يُستَدعَون للمشاركة في عمليات التعذيب، ليس 'قناعتهم بالفكرة وتأييدهم لها، ولا لانتمائهم السياسي للنظام، بل من مُنطلق صفتهم المهنية ليس إلا، وبينما يعاني هؤلاء الأطباء الذين لا ينتمون فكريًا وعقائديًا إلى السلطة؛ من صِراعٍ نفسيٍّ مريرٍ جَرَّاء انخراطهم الإجباريّ في هذه المنظومة القمعية، فإن هؤلاء الذين ينتمون إلى السلطة ويدعمونها، يسهل اجتذابهم ليصبحوا جزءًا فاعلًا، ومشاركًا بقوة في ارتكاب عمليات التعذيب؛ وانتزاع الاعترافات، وكسر إرادة المحتجزين، بل إنهم أحيانًا ما يفعلون هذا متطوعين، وكما ذكرت سلفًا؛ وقف الأطباء في ألمانيا النازية مُتَّهَمين بحماية ورعاية سياسات الإبادة التي انتهجها قادتهم، فجمعوا تحت عباءة الطب لشديد الأسف والأسى جرائم لا إنسانية، مُدقِعَة الوحشية والفظاعة[1].

---

tims of violence, (2004a). Statement: No forgiveness, No reparation. Either they die or we die. From a testimony of one of the Helwan police station's torture victims.

(1) Lifton, 1986.

يجد الطبيب نفسه في حاجة إلى الدفاع عن موقفه سواء جاءت مشاركته في التعذيب جبرًا أو طوعًا، وفي الأحوال كلها لا بد له من أن يقوم بتجميل الفكرة، وتبرير الفعل، وجعله مستساغًا ومقبولًا أمام نفسه، وأمام الآخرين، وكذلك في مواجهة المبادئ الأخلاقية الصارمة التي تستند الممارسة الطبية على وجه العموم إليها. قد يقوم الطبيب بتبني وتقديم بعض الحجج التي تبدو في ظاهرها منطقية؛ فيؤكد مثلًا على احتمالية تَعَرُّض الضحية لمعاناة مضاعفة إذا لم يكن حاضرًا بشخصه وقت تعذيبها، أو أنها قد تفقد حياتها إذا لم يقم بإنقاذها وإفاقتها، أو أنه لا يفعل، بمعاونته الجلاد، سوى تأدية واجبه الذي يتلقّى عليه الأجر، وأنه لا يَشِذُّ عن السياق الاجتماعيّ والسياسيّ الذي جرى العرف على اتباعه دون خجل أو لوم، بل ربما ينظر الطبيب إلى التعذيب باعتباره موضوعًا مستقلًا، قائم بذاته؛ فهو عمل رسميّ يتم بأوامر مباشرة من الدولة وممثليها، وليس جزءًا من العلاقة المهنية والإنسانية بين طبيب ومريض[1]، وهو لا يخضع بالتالي للضوابط العامة المتواضع عليها في المجتمع الطبيّ.

إذا لم تفلح تلك الحجج والمبررات في إعادة صياغة الموقف بشكل مُرضٍ، ومن ثَمَّ تهدئة المشاعر الرافضة لدى الطبيب، فقد تنشأ بعض العمليات النفسية الأكثر تعقيدًا، لتلعب دورًا محوريًا في إزالة الصراع الداخليّ الذي لا يمكن التخلص منه بصورة مُبَسَّطَة؛ ربما يظهر في هذه الحال المسار المعتاد الذي يسلكه الجلاد في بداياته، والذي يتم من خلاله إضفاء المشروعية على انتهاج التعذيب باعتباره واجبًا وطنيًا، غرضه الأول حماية البلاد والأشخاص الأبرياء من شرور

(1) *Bloch, S. (1991). The political misuse of psychiatry in the Soviet Union. In: Bloch, S.; Chodoff, P. (eds). Psychiatric Ethics. New York, Oxford University Press, pp. 494-515.*

الإرهاب مثلًا، أي أنه -شاء الطبيب أو أبى- ضرورة لا مفرَّ منها. قد يلجأ الأطباء أيضًا -مثلهم مثل الجلادين- إلى تبني فرضية «العالم المثالي» أو «العالم العادل»[1]، التي ترى أن كل شخص في الحياة يحصل على ما يستحق تمامًا، فإذا وقع له سوء كان نتيجة لخطأ ارتكبه، وليس لظلم أو اضطهاد مُورس عليه، وهو ما يعني بالتبعية أن الشخص الذي يتعرَّض للتعذيب، إنما ارتكب في وقت من الأوقات فعلًا مشينًا، ومن هنا يصبحُ الطبيب مجرَّد أداة لتوقيع الجزاء العادل عليه.

تُسهم هذه الحيل والدفاعات النفسية، بالإضافة إلى الضغوط التي تمارسها السلطة، في تطويع بعض الأطباء، وضمهم إلى المنظومة القمعية دون أن يجرؤوا على إبداء التذمر أو الشكوى، لكن هناك آخرين لا يَتَمَكَّنون من تجاوز صراعاتهم الداخلية فيؤثرون الابتعاد في هدوء كلَّما أمكن، بينما تُصِّرُ القلة القليلة على خوض معركة توصف على أقل تقدير بأنها غير متوازنة، دفاعًا عن مبادئهم وضمائرهم.

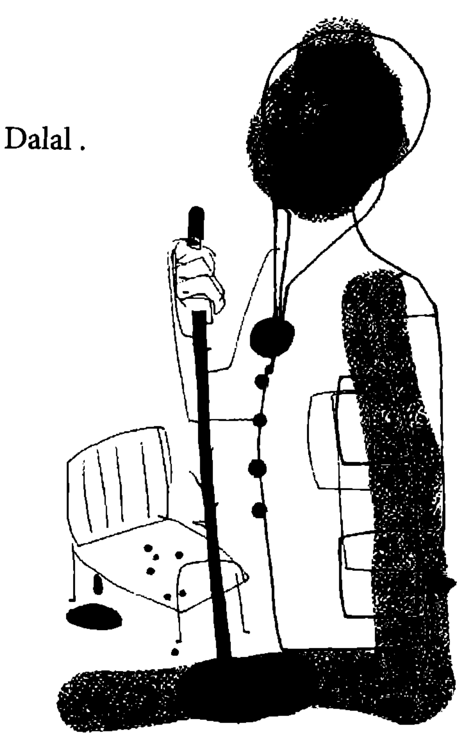
الطب النفسي: تاريخ من إساءة الاستغلال

كان الطب النفسي، ولا يزال حتى يومنا هذا، إحدى أدوات القمع التي تلجأ إليها السلطة المستبدة، كلما بحثت عن حيلة إضافية تكفل لها السيطرة على معارضيها ذهنيًا وبدنيًا، بل ووصمهم بوصمة الجنون الأبدية التي لا يمكنهم التخلص منها حتى بعد إطلاق السراح، ولقد تورَّط أطباءٌ متخصصون في هذا الأمر، حتى لقد صارت المصحات النفسية في بعض الفترات مرادفًا للمعتقلات السياسية والسجون، بل ربما أكثر سوءًا وأعمق أثرًا.

---

(1) *Staub, E. (1990). The psychology and culture of torture and torturers. In P. Seudfeld, (Ed) torture and psychology. New York: Hemisphere publishing corporation. Pp.49-76.*

بالإمكان أن يبدأ توظيف الطب النفسي في خدمة أغراض السلطة منذ اللحظة الأولى لاحتجاز الضحايا في السجون والمراكز والأقسام، حيث يَسهُل إجبارهم على تعاطي عقارات تستثير أعراضًا عدة مثل التَشَوُّش وعدم وضوح الرؤية، وتَعَطُّل القدرة على التفكير، وتَقَيُّدُ الحركة، وفي بعض الأحوال، قد لا يُكتفى بالدواء فيتم إرسالهم إلى المصحات عنوة، واستبقاؤهم فيها لمدد طويلة تُقَاسُ بالأعوام، حيث يُعزَلُون عَن العالم الخارجيّ تمامًا، ويُعَادُ تَشكيل أفكارهم، وإِرباك وعيهم وإضعاف انتباههم، وتجريدهم من الملكات والقدرات الذهنية العليا.



لا شكّ أن إدخال شخص سليم مصحة عقلية، يُعتبَر، فِعليًا وتَبعًا لتعريفات الأمم المتحدة، أحد أشكال التعذيب، حيث يتم إلحاق

معاناة عقلية مقصودة (الاحتجاز وسط المرضى)، باستخدام نفوذ موظف عام (الطبيب والمؤسَّسة الأمنية)، بغرض عقاب الضحية (المعارضون للحكومة والنظام)[1]، ولا شكّ أيضًا إن ادعاء معالجة أشخاص هم في واقع الأمر أصحاء، بسبب عدم رضا النظام الحاكم عن رؤاهم السياسية أو الاجتماعية أو الدينية، ليشكل بوضوح ضربًا من ضروب إساءة الاستغلال لا لبس فيه ولا تعقيد، حيث لا تتهدَّد أفكارهم الآخرين كما يُشَاع عنها دومًا، بل هي في حقيقة الأمر تهدد السلطة وتثير مخاوفها إلى أقصى الحدود[2].

يدركُ المطلعون على تاريخ الطب النفسيّ أن ثمَّة حِقبًا طويلة حافلة بالابتزاز وإساءة الاستغلال تشتهر بها دول كبرى مثل الاتحاد السوفيتيّ والصين، وربما يكون تاريخ الدولتين في هذا الصدد هو الأسوأ بين دول العالم جمعاء، إذ راح آلاف مِن مواطنيهما ضحايا الإخفاء القسريّ والاحتجاز في المصحَّات، ولا تزال الصين على وجه التحديد تمارس القمع من خلال مصحَّاتِها حتى يومنا هذا، ولسوف أمر فيما يلي مرورًا عابرًا على بعض الوقائع والتواريخ التي قد تلقي الضوء على العلاقة المتشابكة بين النظم الحاكمة وبين الأطباء النفسيين في الدولتين.

نبذة عن تاريخ استغلال الطب النفسي في الاتحاد السوفيتي

يعرِّف الأطباء النفسيون الفصام الذهاني اليوم بكونه اضطرابًا نفسيًا يعاني فيه المريض عدة أعراض تظهر على هيئة ضلالات وأفكار غير حقيقية، يؤمن صاحبها تمامًا بصحتها وصدقها، وهلاوس تضرب حواسه كأن يرى أو يسمع أشياء غير موجودة، كما قد تصبح قدرته على تنظيم الأفكار وتحليلها وربطها ضعيفة.

---

(1) راجع تعريفات التعذيب في الفصل الأول من الكتاب

(2) BMA, 1992.

قبل أن يتم التوصُّل إلى تلك الخصائص التشخيصية المتوافق عليها عالميًا، كانت هناك اجتهادات متنوعة ومتباينة من أجل بلورة الصورة، ولقد تواصلت الأبحاث والدراسات في مجال الطب النفسي بوجه عام، وكان أن تطوَّرت بعض النظريات العلمية الخاصة باضطراب الفصام الذهاني في القرن العشرين من خلال أطباء الاتحاد السوفيتي؛ حيث ابتكر أندريا سنيزنفسكي[1] نظامًا تشخيصيًا جديدًا، استُقبِلَ بحفاوة من المجتمع العلميّ هناك وصار بمثابة القاعدة التي اتكأ عليها الأطباء النفسيون السوفيت في فحص مرضاهم وتشخيص عللهم، لكن هذا النظام التشخيصيّ حوى جانبًا مظلمًا وخطرًا، فقد أسهم بفاعلية شديدة، لسوء الحظ، في تقنين احتجاز العديد من المنشقين السياسيين والمعارضين للنظام الحاكم داخل المستشفيات والمصحات العقلية[2].

تبعًا لهذا النظام التشخيصيّ تم تقسيم الاضطراب الفصاميّ إلى صور ثلاث هي: اضطراب دوري، وشبه انتقالي، ومستمر. وقد انقسمت الصور الثلاث بدورها إلى أنواع فرعية، من بينها نوع أُطلِقَ عليه وصف الفُصَام «البليد» أو «الراكد»، ووُضِعَت له عدة خصائص تشتمل على الوعي المفرط بالذات، والشعور بالقدرة على استبطان الأمـور، والسلوك العصابيّ، ووجود شكوك مُلِحَّة قهرية تسكن الشخص وصراعات أبوية تنسحب على وجوه السلطة الأخرى، وأخيرًا وجود ميول إصلاحية.

يلفت النظر في تلك المجموعة من الخصائص؛ سهولة العثور عليها لدى كثير من الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون العمل

(1) مدير مؤسسة الطب النفسي التابعة لأكاديمية العلوم الطبية بالاتحاد السوفيتي سابقاً

(2) *Bloch, S.; Reddaway, P. (1977). Psychiatric terror: How Soviet psychiatry is used to suppress dissents. New York: Basic Books.*

السياسيّ دون أن يكونوا مصابين بأية أعراض أو اضطرابات نفسية.
إن الخاصيتين الأوليتين ربما تمثلان سمتين مُمَيِّزَتين لمتوقدي الذهن، أصحاب الذكاء المرتفع والقدرات الخاصة، ولا يمكن بحال أن يكونا عرضين كافيين لتشخيص مرض أو اضطراب نفسي، ومِن عَجَبٍ حقًا أن تُعتبَر الميول الإصلاحية التي يفترض أن يُثاب عليها المرء -وهي الخاصية الثالثة- بمثابة علامة سلبية في سلوكه، أو أن يصبح الصراع الأبوي ضد وجوه السلطة المختلفة -وهو صراع أبدي- علامة من علامات الجنون، أو ألا تعتري المعارض السياسي شكوكٌ كثيرةٌ ومُلِحَّةٌ؛ في ظلّ نظام شمولي لا يستنكف إقصاء معارضيه بأي وسيلة مهما كانت درجة لا أخلاقيتها، مثلما درج النظام في الاتحاد السوفيتي على أن يفعل في تلك الفترة من التاريخ.

على كل حال، اعتُبِرَ المصابون بهذا النوع من الاضطراب الذهاني «غير مسؤولين» عن أفعالهم من الناحية القانونية، لذا فقد سمح قانون العقوبات الخاص بالاتحاد السوفيتي حينذاك باتخاذ إجراءات طبية إجبارية تجاههم، وهي إجراءات أمكن تطبيقها في المجمل على هؤلاء الأشخاص؛ الذين يُتَّهَمُون بممارسة أنشطة غير مشروعة ومناهضة للدولة[1]، سواء كانوا من السياسيين أم من المشتغلين بالفكر والثقافة.

لقد تواردت في السبعينات تقارير وأنباء حول احتجاز المعارضين السياسيين في الاتحاد السوفيتي داخل مصحات نفسية شديدة التأمين والحراسة دون وجود دواع طبية، وفي النصف الثاني من السبعينيات أدانت الجمعية العالمية للطب النفسي هذه الأفعال، واستبعدت أطباء النفس السوفيت من عضويتها بعد ستة أعوام بسبب تَضَاعُف عدد

(1) *Riech, W. (1985). In the world of soviet psychiatry. In: Stover, E. and Nightingale, E.O. (eds). The breaking of minds and bodies: torture, psychiatric abuse and the health profession. New York: Freeman.*

التقارير التي أكدت ضلوعهم في ممارسات غير مقبولة تشين العاملين في مجال الطب النفسي، ورغم إنكار الأطباء السوفيت الاتهامات التي وُجِّهَت إليهم، فإن إنكارهم هذا لم يكن كافيًا ليغض المجتمع الدولي بصره عن الأدلة الدامغة التي أمكن العثور عليها، والتي أدانتهم بوضوح.

سمح الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينيات تقريبًا بدخول بعثة مُرسَلَة من الولايات المتحدة الأمريكية؛ شُكِّلَت من أطباء نفس متخصصين، لمقابلة أشخاص تَقَدَّمَت بعضُ المنظمات الحقوقية بأسمائهم، باعتبارهم ضحايا للممارسات غير المهنية التي يقوم بها الأطباء السوفيت بإيعاز من السلطة، وقد أثبتت نتائج المقابلات بما لا يدع مجالًا للشك، أن الطب النفسيّ قد استُخدِمَ ضد هؤلاء الأشخاص خارج نطاق المداواة والعلاج، وأن النظام الحاكم استغله كأداة للقمع والسيطرة على المعارضين، وقد ساعد على هذا الأمر وجود تعريفات مطاطة لماهية الاضطراب العقلي، تدعمها تلك النظرة النابعة من ثقافة المجتمع الشموليّ، والتي ينظر فيها الأطباء إلى المواطنين المحتجزين من زاوية أحادية، ويعتبرونهم مجموعة من «التشخيصات» لا البشر[1].

اكتشفت البعثة الطبية خلال المقابلات التي أجرتها أن غالبية «المرضى» هم في الأصل متهمون بجرائم سياسية؛ كتشويه سمعة الاتحاد السوفيتي، وإشاعة أفكار مناوئة له عن طريق الكتابة وتوزيع المنشورات، وإنهم قد احتُجِزُوا واقتيدوا إلى السجون ومنها إلى المصحات قسرًا، دون المثول أمام محكمة أو مُدَّعٍ عام. وجدت البعثة أيضًا أن هؤلاء المرضى المزعومين، حُرِمُوا جميعَ حقوقهم الأساسية، وأنهم كانوا طيلة الوقت خائفين من التنكيل بهم والانتقام منهم إذا ما

---

(1) Richard J., Bonnie, LLB: Political abuse of psychiatry in the Soviet Union and in China: Complexities and Controversies. The journal of the American Academy of Psychiatry and the Law, pp 138, 140, 2002

تقدموا بشكاوى تتعلّق بالعلاج الجبريّ، أو بممارسات الفريق الطبيّ، أو بقواعد المصحات الصارمة، وقد أكدت البعثة، على أية حال، أنها لم تعثر على نظام داخليّ واضح الملامح، يسمح للمرضى بالشكوى والتظلّم من الإجراءات المتبعة تجاههم.

وجدت البعثة أيضًا أن الدواء استُخدِم كما لو كان أداة عقاب، حيث تَعَرَّض كل من خالف قواعد المصحة للحقن لأيام متتالية بدعوى معالجته من الضلالات «الإصلاحية» أو «السياسية»، ومن الأفكار المضادة للاتحاد السوفيتي التي قيل إنه يعاني منها، كما تم العثور على أدلة تفيد استخدام بعض المواد الكيميائية التي من شأنها مضاعفة تأثير جرعات الدواء المقررة، وهي مواد يمكنها أن تتسبب في ألم شديد، وعجز عن الحركة وتيبس في العضلات، وارتعاش ملحوظ، وارتفاع في درجة حرارة الجسم، الأمر الذي أكد فكرة العقاب لا المداواة، خصوصًا مع وجود دلائل أخرى تشير إلى تقييد «المرضى» بصورة مُبَالَغ فيها، رغم غياب دواعي التقييد. ظلّ نظام احتجاز المتهمين في المصحات العقلية السوفيتية خاضعًا لسيطرة الأطباء النفسيين حتى أواخر الثمانينيات، كما ظلّت التعليمات والأوامر الصادرة بشأن تلك المصحات، غامضة المصدر وغير معلنة[1].

نبذة عن تاريخ استغلال الطب النفسي في الصين

يُقِرُّ الباحثون بأن المعلومات المتوافرة حول الاستغلال السياسي للطب النفسي في الصين بقيت شحيحة حتى وقت قريب، خاصة إذا ما قورنت بكم المعلومات والتقارير الواردة -في الشأن نفسه- من

(1) Richard & Bonnie: political abuse of psychiatry in the Soviet Union and in China: complexities and controversies, The Journal of the American academy of psychiatry and the law, 2002.

الاتحاد السوفيتي، وفي ظِلِّ هذا الشُحّ والحِرص الشديد على الكتمان؛ ظلَّت ممارسات أطباء النفس الصينيين مُحَاطَة بكثير من الشكوك على مدار عقود، وقد استُقِيَت أغلب المعلومات فيما بعد من دراسة شهيرة صدرت مطلع القرن الحادي والعشرين، لتلقي بعض الضوء على وضع الأطباء النفسيين هناك، ومدى انخراطهم في أعمال سياسية منافية لأخلاقيات المهنة[1].

ركَّزت الدراسة المذكورة على الأوضاع السياسية والطبية في الصين بدءًا من ثورة 1949، ثم خلال الثورة الثقافية اللاحقة ولعقدين آخرين من الزمان، لتنتهي البيانات التي جمعتها في النصف الثاني من التسعينيات تقريبًا، وقد أشارت إلى وجود صلة قوية بين نظام الطب النفسي الشرعي المعمول به في الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة (وهو الفرع الطب النفسي المختص بالنظر في حالات الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم)، وبين مثيله في الصين، كما ذكرت أن بذرة هذا النظام ربما غُرِسَت في الصين خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، حيث أرست -مثلما فعل الاتحاد السوفيتي- فكرة إنشاء مصحات شديدة التأمين والحراسة؛ سُمِّيَت «أنكانج»، بهدف احتجاز المعارضين الذين يمثلون خطرًا على المجتمع.

ورد في الدراسة أيضًا، أن نسبة كبيرة من الأشخاص الذين أُخضِعُوا حينذاك للتقييم النفسيّ، كانوا متهمين بجرائم سياسية، وتم تشخيص حالاتهم كفصام اعتمادًا على رأي الأطباء، ومن ثم أُثبِتَ أنهم غير مسؤولين عن تصرفاتهم، وأرسلوا رأسًا إلى «أنكانج».

---

(1) Munro R: Judicial psychiatry in China and its political abuses. Columbia Journal of Asian Law, 2000.



يُذكر أن أكثر الفترات التي شهدت وجود متهمين سياسيين أُحِيلوا إلى التقييم النفسي، كانت فترة الثورة الثقافية ما بين عامي 1966 و1976، وقد أظهر المسح الذي أُجري بداية السبعينيات في مستشفى شانجهاي بهذا الشأن، أن ثلاثة أرباع الحالات التي تم تقييمها كانت بالفعل سياسية الطابع، كما أشار مسح آخر أجري في مستشفى «هانج زهو» أن نسبة من تم تقييمهم نفسيًا في عام 1977، بناءً على اتهامهم بإطلاق «خطاب سياسي مضاد للمجتمع»، فاقت خمسين بالمائة من إجمالي عدد الأشخاص الخاضعين للفحص، ولقد عُثِرَ على فقرات دوَّنها الأطباء الصينيون في ملفات نزلائهم ما بين عامي 1983 و1994،

ركزت على ضرورة التفرقة بين مصطلحين مهمين؛ أولهما «أعداء الثورة الأصلاء أو الحقيقيون» Genuine Counterrevolutionaries، وثانيهما «مجذوبي السياسة» Political Lunatics.

لم تكن تلك المصطلحات تتسم بالدقة والرصانة، والحقيقة أنها غير مُتَعَارَف عليها علميًا في المجتمعات الطبية الأخرى، وقد دعا استخدامها في ملفات المرضى بكثرة إلى طرح تساؤلات منطقيّة من القائمين على الدراسة؛ حول ما إذا كان «مجذوبو السياسة» هؤلاء، مرضى نفسيين بالفعل أم لا؛ إذ لم يكن منطقيًّا أن يتضاعف معدل حدوث المرض العقليّ بين المعارضين السياسيين دونًا عن الفئات الأخرى من المواطنين، كما لم يكن منطقيًا أيضًا أن تُظهِر الإحصاءات نسبًا مرتفعة لمن ينالون تشخيصات مرضية ويوصفون بأنهم غير مسؤولين عن أفعالهم، بين معارضي نظام الحكم على وجه التحديد.

بمرور الوقت، ومع التغيُّر الذي لَوَّنَ سياسات النظام الحاكم في الصين، تضاءلت نسبة المتهمين السياسيين الذين كانوا يُخضَعون عنوة للتقييم النفسي، مع ذلك ظلَّ البناء الأساسيّ لمنظومة الطب النفسي الشرعي، المُستَقَى مِن مثيله في الاتحاد السوفيتي، سليمًا وصامدًا في وجه التغيرات السياسية المتسمة بالبطء والتروي، وربما يظل على متانته لفترات طويلة قادمة، إذ يرى كثير من المفكرين أن النظام الصيني العتيد لم يصبه الإرهاق بعد، وأن معاملة المحتجزين السياسيين لم تتغير كثيرًا[1]، كما أن المجتمع الدولي لا يبدو مكترثًا بالقدر الكافي للضغط على الحكومة الصينية من أجل وقف الانتهاكات الحقوقية بحق النشطاء، ويقول المهتمون بهذا الشأن إن أثر الثورة الثقافية التي

---

(1) The Economist: Human Rights Diplomacy; Signs of Troubles, pp48, volume 407 Number 8840, June 15th – 21st , 2013

طغت على شتى مناحي الحياة في الصين لفترة طويلة لم يختفِ بعد، وأنه طالما ظلَّ السلوك «المناهض للثورة» مُجَرَّمًا، فستظل هناك نسبة من المعارضين تُسَاقُ رغمًا عنها إلى مصحة «أنكانج»[1].

قابلية الطب النفسي للاستغلال السياسي

يملك الطب النفسي بنية داخلية خاصة، تجعله أكثر قابلية لإساءة الاستخدام مقارنة بفروع الطب الأخرى، فثمَّة منافذ متنوعة تُسَهِّلُ للنظم السياسية التعامل معه كأداة قمع فعالة ضد معارضيها[2]. هناك على سبيل المثال مجموعة القوانين التي تسمح بالإحالة الإلزامية للمصحات النفسية والتي لا يكاد يخلو منها بلدٌ من البلدان، وهناك الإجـراءات التي تتخذ مسارها تلقائيًا عند تشكيل لجان الفحص والتقييم، والتي لا تترك للمرء فرصة الإفلات منها أو الاحتجاج عليها، حيث آليات التظلُّم والشكوى القانونية في حال المرض النفسي لهي آليات شديدة الضعف على مر التاريخ، وحيث قد لا يجلب رفض الشخص الخضوع للفحص النفسيّ سوى مزيد من التنكيل به.

لا يمكننا أن نغفل أيضًا الطبيعة المختلفة للاضطرابات النفسية وأعراضها؛ حيث قد يُنظَرُ إلى بعض الأفكار السياسية والعقائدية، ليس باعتبارها وجهة نظر مغايرة للمألوف، بل باعتبارها علامة على الخلل العقليّ، ومن ثمَّ يتم إظهار صاحبها كمصدر خطورة حقيقية على المجتمع، وبدلًا من اعتقاله أو محاسبته يتم إيداعه إحدى المصحات، ومن ثم تكييف آرائه ومعتقداته بما يلائم طبيعة الاضطراب الذي سوف يوصم به.

---

(1) Richard & Bonnie: political abuse of psychiatry in the Soviet Union and in China: complexities and controversies, The Journal of the American academy of psychiatry and the law, 2002.

(2) Bloch and reddaway, 1977.

على كل حال، يتساءل الباحثون عن الدوافع التي تجعل نظامًا قمعيًا مستبدًا، يختار عقاب معارضيه بإرسالهم إلى المصحات، بدلًا من السجون والمعتقلات[1]، ويجيب بعض الأطباء النفسيين، بأن الأنظمة الشمولية القوية لا تلجأ أبدًا لهذا الخيار، ولا تعطيه الأولوية، إذ تملك من الآليات ما يجعلها تقضي على معارضيها دون هوادة، سواء باحتجازهم خارج نطاق القانون، أو حتى باغتيالهم، وفي النموذج الستاليني خير دليل على صحة القول، أما الأنظمة الشمولية الآفلة أو الضعيفة، أو تلك التي تمر بمرحلة انتقالية وتجابه ضغوطًا خارجية، في حين تسعى إلى الحفاظ على مصالحها، فإنها على العكس تفضِّل حلولًا أقل عنفًا ووضوحًا، وعادة ما يصبح أكثرها ملاءمة هو ادعاء جنون معارضيها، وقصور إدراكهم[2].

يختار النظام أدوات القمع والترويع التي سوف يستخدمها بناءً على درجة ثباته وقوته وتوحشه أيضًا، كما يضع في اعتباره عاملًا مهمًا هو مدى صلاحية تلك الأدوات كل على حده لأداء المهمة المطلوبة بنجاح. حين تقتصر المهمة على إيصال رسالة ترهيب للمجتمع فإن السجون والمعتقلات تصبحان كافية وتؤدي المرجو منها بكفاءة، أمَّا حين يرغب النظام في تشويه أفكار المعارضين، لا يكون إرسال الأشخاص إلى السجن على خلفية أسباب أو جرائم سياسية أمرًا كافيًا، إذ لا يدمر الأفكار ولا يقضي عليها، كما لا ينتقص من مصداقية أصحابها أمام الآخرين، ولا يُشَكِّكُ في قدراتهم العقلية وإنتاجهم الذهني، بل على

(1) Richard & Bonnie: political abuse of psychiatry in the Soviet Union and in China: complexities and controversies, The Journal of the American academy of psychiatry and the law, 2002

(2) Gluzman S: Law and psychiatry: the totalitarian experience. J Am Acad Psychiatry Law, 2001.

النقيض قد يجعلهم في نظر الجماهير أبطالًا، خاضوا صراعاتهم ضد السلطة في سبيل معتقداتهم ومبادئهم. يفعل الوصم بالمرض النفسي العكس تمامًا، إذ يجعل الموصوم شخصًا ضعيفًا ليس إلا، وربما مستحقًا للرثاء والشفقة بسبب طبيعة علته، ومن ثم يفقده تدريجيًا أتباعه والجماهير التي كانت تنصت في السابق إليه، ويتم تفريغ قضيته من مضمونها السياسي والأخلاقيّ لتصبح جوفاء بلا معنى ولا هدف بل وربما تنالها السخرية في بعض الأوقات. يضاف إلى ما سبق كله ذاك التأثير المدمِّر الذي قد يخلفه احتجاز شخص سليم وسط مجموعات من المرضى داخل المصحات النفسية التقليدية، حيث يفشل في تبادل المعلومات الحديثة التي تهمه أو ممارسة الأنشطة الفكرية الخاصة به أو إيجاد اهتمامات مشتركة مع الآخرين. موقف يختلف، ولا شكّ، تمام الاختلاف عن عملية الاحتجاز داخل أسوار سجن أو معتقل، حيث قد تتوفَّر الصحبة الملائمة حال وجود معارضين سياسيين أيضًا، يملكون رؤى وهمومًا واحدة أو حتى متناسبة ويتمكنون من خلق مجتمع مصغَّر يمارسون فيه حياتهم ويطورون من أفكارهم وأطروحاتهم.

معارضون ومصحات

تدور مسرحية الكاتب البريطاني توم ستوبارد «كل ولد طيب يستحق المكافأة» المكتوبة عام 1977 حول معارض سياسي تضعه السلطة في إحدى المصحات النفسية السوفيتية، ويقال له إنه لن يخرج منها حتى يعترف بأن كتاباته المناهضة للنظام ناتجة عن إصابته بمرض نفسي «غير موجود». يدخل الحوار بينه وبين الطبيب إلى دائرة مغلقة حيث يقول له الطبيب: «**أنت تعاني من ضلالات تجعلك تصدق أن أناسًا أصحاء يوضعون في مصحات نفسية**»، يرد عليه المعارض: «**أنا بالفعل موجود في مصحة نفسية**»، فيقول الطبيب: «**هذا ما ذكرته لك**

تمامًا. إذا لم تكن مهيأً للنقاش المنطقي حول حالتك فسوف تدور في دائرة مغلقة»[1].

يمكننا الحديث عن آلاف المعارضين السياسيين الذين ذاقوا محنة الاحتجاز داخل مصحات نفسية، بسبب رؤاهم وأفكارهم التي لم تصادف هوى لدى النظم الحاكمة، وقد سجلت رومانيا وحدها سابقة في الاحتجاز الجمعي؛ إذ تمكنت من إدخال ما يزيد على الستمائة مُنشَقّ إلى إحدى المصحات النفسية قبيل إقامة أوليمبياد عام 1982[2]، وبينما جاء الاتحاد السوفيتي إلى جانب الصين في طليعة الدول التي استخدمت تلك الأداة بهدف إسكات معارضيها والخارجين عليها، فإن ثمَّة نماذج شبيهة بارزة، جرت وقائعها في دول أخرى، وإن ظلّت محصورة في نطاق ضيق.

لقد ألقي القبض على عالم التاريخ الماركسي آريل هيدالجو على سبيل المثال في مطلع الثمانينيات في كوبا، متَّهَمًا بالتحريض ضد كل من «النظام الاجتماعي» و«الدولة الاشتراكية»، وقد حُكِمَ عليه بالسجن لثمانية أعوام، لكنه انتقل بعد شهر واحد من مقر الاحتجاز الأمنيّ، إلى قسم الطب الشرعي في مصحة هافانا النفسية دون سبب واضح، حيث تعرَّض إلى الكثير من أساليب وصور التعذيب التي وصلت إلى الاغتصاب. يقول هيدالجو: **«فور أن أصبحت بالداخل، أدركت أنني قد صرت تحت رحمة مئات من الرجال المدانين بجرائم من مختلف السجون بصورة تامة، كانت الغالبية العظمى منهم فاقدة للعقول بعنف، لم يعبر الأطباء أبدًا ظلال القضبان، أما الممرضون المسؤولون عن النظام فلم يكونوا يدخلون إلينا أبدًا إلّا حينما يهدفون إلى حمل شخص**

(1) http://www.complete-review.com/reviews/stoppt/egbdf.htm.

(2) BMA, 1992.

منا عنوة لإخضاعه لجلسات العلاج الكهربي، جرت هناك أكثر الأفعال بغضًا وإثارة للاشمئزاز، وأبعدها عن الخيال، بما فيها الاغتصاب، وضرب أشخاص كبار السن عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم»[1].

تعرَّض المفكر المصري الماركسي إسماعيل المهدوي هو الآخر للاعتقال في مطلع السبعينيات إثر معارضته للنظام الناصري، حيث اتهم بالتخابر مع الولايات المتحدة، وقد أوردت نيابة أمن الدولة في محضر الاستجواب، إنه أخذ في ترديد «**عبارات غير مترابطة**» أثناء أخذ أقواله، ثم أرسلته إلى مصحة العباسية بدعوى تقييم قواه العقلية، وقد صدر عن الأطباء تقرير أفاد إصابة المهدوي بعاهة في العقل، تجعله غير مسؤول عن تصرفاته، ومن ثمَّ قرَّرت النيابة حجزه في المصحة إلى أجل غير مسمى، حتى تأمر بإخلاء سبيله. قضى المهدوي سبعة عشر عامًا كاملًا في المصحة، حيث حرَّر عشرات الشكاوى شارحًا معاناته المفزعة، ومتحدثًا عن الضرب وتقييد الحركة، وعن الإهانات والتهديدات التي يتعرَّض إليها، إلى أن أطلق سراحه في الثمانينيات بأمر من النائب العام بعد جهود مضنية بذلها بعض الأطباء والمهتمين به والمقدرين لقيمته الفكرية، ولقد أكد الأطباء الذين ناظروا حالته حينها أن استبقاءه هذه الفترة الطويلة في المصحة كان بأوامر سياسية، لا لدواعٍ طبية[2].

أُرسِلَ مدون مصري مُعارِض بنهاية عام 2011 تقريبًا من محَلّ احتجازه في أحد السجون، إلى مصحة العباسية حيث أمرت المحكمة العسكرية بتقييم حاله العقلية بسبب معارضته لنظام الحكم العسكري،

---

(1) BMA, 1992.

(2) د. عبد الله منصور، طبيب نفسي، عمل بمستشفى العباسية للصحة النفسية في الثمانينيات، وتولى الإشراف على حالة المهدوي، وقام بجهود متعددة حتى تم الإفراج عنه.

ولرفضه عملية التجنيد الإجباري التي يخضع لها الذكور جميعهم وفقًا للقوانين. مكث المدون في المصحة لأيام قليلة لكنه كان حسن الحظ، إذ أُطلِقَ سراحه من المصحة ليعود مرة أخرى إلى السجن، بعد أن تَصدّى عددٌ من الأطباء لمحاولة النظام إساءة استغلال المصحة مرة أخرى، وقد أثبت تقرير صادر عن لجنة ثلاثية تم تشكيلها لفحصه، أنه سليم من الناحية النفسية ولا يشوبه أي اضطراب.

كتب المدون في مقال شبه ساخر عن الأسباب التي دعت إلى إدخاله المصحة النفسية، ونشرها على مدونته في العام نفسه، وإن كانت حيثيات المحكمة التي طلبت تقييمه نفسيًا غير واضحة، فالسطور التالية تصف بوضوح أسبابًا سياسية بحتة: «**بالمناسبة، فى عرف بعض الأطباء النفسيين أنا عندى جنون اضطهاد وپارانويا ونظرية مؤامرة، وبيتهيأ لي حاجات كتيرة ماحصلتش. بيتهيأ لي مثلًا إن الجيش بيخطف وبيعذب الناس، وطبعًا دة مابيحصلش. وبيتهيأ لي إن الشرطة العسكرية بتدهس الناس بالمدرعات، ودة طبعًا مستحيل يحصل فى مصر. وبيتهيأ لي إن القضاء العسكري حاكم 12 ألف مدني، ودة مجرد هلوسة. وبيتهيأ لي إنى اتقبض عليا 7 مرات لحد دلوقتى، ودي طبعًا تهيؤات، والتهيؤات دي كلها بتخلينى أقول كلام مش حقيقي على الإنترنت، والناس بتصدق الإشاعات دي، وده بيعمل وقيعة بين الجيش والشعب، علشان كدة لازم المجلس العسكري »اللي هو تهيؤات برضه« يحمي الناس من الفتنة اللي بعملها ويحطني في مستشفى أمراض عقلية علشان يحمي الناس مني... شفتوا الموضوع بسيط إزاي؟**»[1]. لم تخل الأيام القليلة التي مكثها المدون بالمصحة من حدوث بعض الانتهاكات التي قام بتدوينها أيضًا: «**فيه عيانين بيتعرضوا للضرب هنا، خصوصًا**

(1) http://maikel-nabil-in-jail.blogspot.com/2011/11/blog-post_26.html

على يد قوة الداخلية اللي بتأمن المكان، مهما كان، دول برضه بشر وليهم حقوق... دكتور أمراض باطنة كان عايز يركب لي أنبوبة معدية ويأكّلني بالعافية لأنه مش مقتنع إنى كامل الأهلية ومن حقي أضرب عن الطعام».

لا تمثل الحالات السابقة إلّا قطرة بسيطة وسط سيل من الانتهاكات التي طالما طالت معارضين ومفكرين في بقاع شتى من العالم، فوصمتهم بالجنون وعزلتهم عن المجتمع وقوضت حيواتهم، كما نالت في الوقت ذاته من قيمة وقدر مصحات يُفترض بها أن تعالج المرضى لا أن تحتجز الأصحاء وتسهم في إذاقتهم ألوانًا من العذاب. أختتمُ الأمثلة السابقة بمثال لا تزال وقائعه تتجدد حتى لحظات الكتابة: فالون جونج.

فالون جونج

بدأت وقائع قضية فالون جونج بنهاية التسعينيات في الصين، لتثير جدلًا كبيرًا -وإن كان غير جديد- حول الطب النفسي والقوانين واللوائح المنظمة له وإمكانية استغلاله من قبل السلطات السياسية. تُعتبَرُ تلك القضية نموذجًا مثاليًا لكيفية انتهاك حقوق المعارضين من خلال إجراءات تبدو ظاهريًا طبيعية، لكنها في حقيقة الأمر تخترق المحاذير كلها. فضلًا عن هذا، فقد وضعت تلك القضية المدافعين عن قوانين الطب النفسي التقليدية التي تبيح العلاج الإجباري من بعض الاضطرابات الخطرة، وجهًا لوجه أمام الحركة العالمية المناهضة للطب النفسي، وأمالت الكفة لصالح الحركة، فيما أضعفت من موقف الأطباء المعارضين لها.

تأسست طائفة فالون جونج عام 1992، وراحت تنمو وتمارس طقوسها التي تمزج بين التعاليم البوذية والطاوية وتعتمد على تدريبات

التأمل والتنفس العميق[1] لسنوات سبع، قبل أن تجعل منها الدولة قضية كبرى ذات طابع جاد وخطير. انتشرت ممارسات تلك الطائفة المسالمة انتشارًا مُهَوِّلًا في الصين، وبلغ عدد أتباعها وفقًا لتقديرات الحكومة الصينية نفسها سبعين مليون شخص بحلول عام 1999، وهو العام الذي حظرت فيها السلطات الصينية نشاطها، بعد أن تَجَمَّعَ آلاف من أعضائها أمام عدة مقرات حكومية، مطالبين بعدم التضييق عليهم.

اعتُقِلَ ما يزيد على الثلاثة آلاف عضو خلال هذا العام، وزُجَّ بالكثيرين منهم في مصحات نفسية دون اتخاذ أي إجراءات قانونية مقبولة، وقد نجحت طبيبة نفسية صينية مِن موظفي الأمم المتحدة في تهريب بعض الصور الوثائقية التي تثبت استخدام المصحات النفسية في تعذيب أعضاء فالون جونج، لكنها تعرَّضت إلى التوقيف عام 2000 فور عودتها إلى الصين، وحُكِمَ عليها بالسجن ثلاث سنوات، وأُرسِلَت إلى أحد معسكرات العمل حيث تعرَّضت لانتهاكات لا حصر لها[2].

تمثَّلت أسباب احتجاز أعضاء الطائفة إجباريًا داخل المصحات النفسية في كل من؛ ممارسة طقوس فالون جونج، تبادل المنشورات، رفض توقيع عرائض تشوه الطائفة وتعاليمها، كتابة تظلمات وشكاوى حول الانتهاكات التي تقوم بها المصحات النفسية ذاتها، والإضراب عن الطعام في معسكرات العمل. بالإضافة إلى هذه الأسباب جميعها، كان هناك مَن أُرسِلُوا إلى المصحات بعد انتهاء فترات السجن المقررة لهم، أو بعد فشل عمليات غسيل المخ التي تعرضوا لها، وهو ما سيأتي الحديث عنه لاحقًا، وقد قُدِّرَ عددُ الأصحاء المحتجزين في المصحات النفسية بألف شخص عام 2002، بينما قُدِّرَ عددُ المصحات نفسها بما

(1) http://www.ahram.org.eg/Archive/1999/7/27/WORL7.HTM

(2) Sui C: China chargesUS resident with spying for exposing Falun Gong crackdown. Agence France Presse. November 23, 2000.

يقرب من سبع وخمسين مصحة، وكانت مدة الاحتجاز التقليدية تصل إلى عام أو ما يزيد.

تراوحت التشخيصات التي وضعها الأطباء ما بين الإصابة بالوساوس القهرية، والاضطرابات العقلية الناتجة عن ممارسة بعض الطقوس الروحية التي يُطلَقُ عليها «كي جونج»، وقد تَعَرَّضَ أعضاءُ الطائفةِ داخل المصحات النفسية إلى تعذيب فائق، حيث أُجبِرُوا على ابتلاع العقاقير عبر أنابيب تمر من أنوفهم إلى المعدة، كنوع من العقاب حال استمرارهم في ممارسة التدريبات التأملية داخل المصحات، أو رفضهم التخلي عن معتقداتهم والتعاون مع السلطة، وإمعانًا في العقاب، كان الأطباء يضاعفون جرعات الدواء خمس أو ست مرات حتى يفقد الشخص قدرته على الحركة والتواصل مع الآخرين[1].

تسببت بعض الأدوية المُستَخدَمَة بجرعات مضاعفة في تبعات كثيرة منها فقدان الذاكرة، والصداع الشديد، والضعف وتيبس العضلات وتدلي اللسان، والارتعاش اللا إرادي، والقيء والغثيان ونوبات التشنج وفقدان الوعي، وقد ثبت أن ستة أشخاص من بين ثلاثمائة وعشرين لقوا مصرعهم في المصحات، تأثَّروا بسوء استعمال العلاج النفسي إلى حد الوفاة[2]، ولم يُكتَفَى بهذه الأدوات في التنكيل بأعضاء الطائفة، بل اتخذ التعذيب الجسدي المماثل لما يجري في المعتقلات والسجون مكانه في المصحات أيضًا؛ حيث قُيِّدَ بعضهم في أوضاعٍ مؤلمة، بينما كان يجري ضربهم، وصعقهم بالكهرباء، وحرمانهم في أوقات كثيرة من الطعام والنوم.

(1) Sunny Y. Lu & Viviana B. Galli: psychiatric abuse of Falun Gong practitioners in china. The journal of the American academy of psychiatry and the law, 2002.

(2) Falun Dafa Information Center: human rights against Falun Gong in People's republic of China. 2000.

لقد رفضت بعض المصحات إدخال هؤلاء الأشخاص لتيقنها من أنهم لا يعانون أي مرض نفسي، لكن السلطة أجبرت المسؤولين على قبولهم بمساعدة الأجهزة الأمنية، وقد تواطأ معها بعض الأطباء النفسيين، حتى إنهم كانوا يتحدون أعضاء الفالون جونج كما جاء في عدد من الشهادات: «**أنتم تمارسون طقوسكم، فلنر إن كانت أقوى من علاجاتنا**»[1]، أما الأمر الأكثر مأساوية فكان قيام بعض العائلات بتسليم ذويها طوعًا إلى الأطباء، اعتقادًا منها بأن المصحات النفسية سوف تكون دون شك أكثر إنسانية ورحمة من السجون ومعسكرات العمل، لكن تلك العائلات اكتشفت فيما بعد خطأ ظنها، وأدركت أن التعذيب الذي جرى داخل المصحات كان أبشع وأعتى مما جرى في السجون، وإضافة إلى ذلك، مُنعت العائلات من حق زيارة ذويها، كما أجبرت على دفع نفقات «علاجهم».

أشار الباحثون إلى أن أعضاء فالون جونج كانوا بكل تأكيد أصحاءً ومتزنين عند إرسالهم إلى المصحات النفسية للمرة الأولى[2]، وقد ظلّ السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح في هذا الصدد هو: لماذا هذه الحملة الشعواء على أشخاص مسالمين يمارسون تعاليم ورياضات روحية، يشتهر بها الشرق بشكل عام والصين والهند بشكل خاص؛ ولا تؤدي إلّا إلى تحسين صحتهم وعلاقاتهم بالآخرين، وأدائهم في أعمالهم؟ الحقيقة أن الإجابة تمثّلت في تنامي عدد أعضاء فالون جونج بصورة أزعجت الحزب الشيوعي الصيني والسلطة الحاكمة بشدة، فقد تغلغلت تلك الرياضة بين جميع الطبقات؛ مارسها العمال في

(1) Falun Dafa Information Center: Human rights against Falun Gong in People's Repulic of China. Febtuary 8, 2000. http://heerports.faluninfo.net.

(2) Sunny Y. Lu: Psychiatric abuse of falun gong practitioners in china, journal of Amerian Academy of Psychiatry and the law, page 128 ,2002.

مصانعهم، والأساتذة والطلاب في جامعاتهم، كما مارستها زوجات قادة الحزب الحاكم، والكوادر العليا فيه[1]، وكان من بين أعضاء فالون جونج مثقفون وفنانون، ومهندسون وعلماء ومفكرون وجنرالات جيش. الأمر الذي ضاعف من أرق السلطة؛ هو أن فالون جونج ظلّت حركة مستقلة، غير خاضعة لسيطرة الحزب الحاكم، وفي الوقت الذي كان نفوذ الحزب فيه يضعف ويبهت ويفقد شعبيته، كانت فالون جونج تنفذ إلى قلوب وعقول الملايين بسلاسة ويسر عبر تعاليمها الروحية، وإيمانها بالمجتمع.

يرى بعض المفكرين السياسيين أن توسُّع فالون جونج لم يكن السبب الوحيد وراء الحملة الهادفة لإبادة أعضائها، والتي قادها جيانج زيمن، رئيس الحكومة الصينية ذو القبضة العنيفة. كان هناك سبب آخر أقل وضوحًا وأكثر خبثًا وواقعية؛ هو انتهاز الفرصة السانحة لإعادة شحن الماكينة القمعية الصينية التي صدأت، وفترت همتها، بعد مرور سنوات طويلة على سطوة وزخم الثورة الثقافية[2].

على كل حال، لم يكن قتل واحتجاز الآلاف في معسكرات العمل والسجون والمصحات، الوسيلة الوحيدة لمواجهة فالون جونج، فقد لجأت السلطة إلى عملية الوصم الشهيرة، مستعينة أيضًا بالطب النفسيّ. لقد أوصلت رسالة واضحة إلى الجماهير الغفيرة، مفادها أن أعضاء الطائفة يعانون خللًا عقليًا لا جدال، إذ لا يجرؤ شخص عاقل مهما كانت شجاعته، على تحدي ومعارضة الحكومة الصينية. أصابت السلطة هدفًا مزدوجًا؛ ترويع المواطنين وإبعادهم تمامًا عن فالون جونج من ناحية، وإقناع بعضهم بجنون أعضائها الفعليّ من

---

(1) Leeshai Lemish: why is Fagun Gong banned?. Newstatesman, 2008.

(2) Leeshai Lemish: why is Fagun Gong banned?. Newstatesman, 2008

ناحية أخرى، وإمعانًا في استغلال الطب النفسي، أمرت بإقامة مراكز خاصة لتنفيذ عمليات «غسيل مخ» لأعضاء الطائفة، ومحو طقوسها من أذهانهم، وقد أُلقِيَ القبض في منتصف عام 2013 تقريبًا، على عدد من المحامين الصينيين الذين تجمَّعوا أمام أحد هذه المراكز، حيث يُحتَجَزُ بعض أعضاء الطائفة[1].

لقد تلقَّت الجمعية العالمية للطب النفسي ما يتجاوز الثلاثمائة شكوى بشأن الاستغلال السياسي للطب النفسي ضد أعضاء فالون جونج، ومن ثَمَّ اتفقت مع المسؤولين الصينيين على إيفاد بعثة لتقصي الحقائق، يتضمَّن عملها مقابلة بعض المرضى وذويهم وكذلك مقابلة الأطباء، لكن الزيارة لم تتم في موعدها إذ قوبلت بعراقيل من الجانب الصيني وجرى تعليقها. نفى المسؤول عن الجمعية الصينية للطب النفسي في اجتماع لاحق -ضم أعضاء البعثة- وجود أي اضطهاد سياسي ممنهج لطائفة فالون جونج، ودفع بأن الانتهاكات التي جرت إنما كان مبعثها عدم كفاية التدريب بالنسبة للأطباء، الأمر الذي أدى إلى إساءتهم التشخيص والعلاج![2].

على كل حال، لم تقم الجمعية العالمية للطب النفسي باتخاذ إجراءات مشابهة لتلك التي اتخذتها تجاه أطباء الاتحاد السوفيتي في المرحلة السابقة، ولا شكَّ أن تلك القضية تحديدًا هدَّدت، ولازالت تهدِّدُ؛ مصداقية وأخلاقية الأطباء النفسيين على مستوى العالم.

الأطباء النفسيون: بين الواجبات الأخلاقية والضغوط السياسية

أصبح الأطباء النفسيون تاريخيًا محل انتقادات عديدة، نظرًا

(1) الاعتداء على محامين صينيين أمام سجن يضم عناصر من حركة فالون جونج: جريدة اليوم السابع، 14 مايو 2013.

(2) Ahmed okasha; President. WPA, On The China issue, psychiatry, vol . 3(3). 129, oct. 2004.

لاستخدامهم معارفهم العلمية في المساعدة على اضطهاد ومعاقبة مواطنين أصحاء، ودعم سيطرة السلطة عليهم، في حين أن ما ارتكبه هؤلاء المواطنون قد انحصر في ممارسة حقوقهم الطبيعية مِن معارضة وانتقاد للأنظمة المستبدة، على خلفية أسباب سياسية وعقائدية معينة. قد يُنظَرُ إلى هؤلاء الأطباء الذين سمحوا لأنفسهم بأن يُستَغَلّوا مِن قِبَل أنظمة قمعية، وحتى وإن وقعوا ضحايا للقهر والإجبار، باعتبارهم خانوا ثقة المجتمع، وأَخَلّوا بواجباتهم الأخلاقية كمهنيين محترفين، مع ذلك فإن ثمَّة زوايا متعددة لرؤية الموقف.

بغض النظر عن إمكانية تعرُّض الأطباء للإيذاء الشديد بل والاعتقال والتعذيب في ظلِّ بعض الأنظمة القمعية، فهناك مَن يجد نفسه منحازًا قلبًا وقالبًا لما ترغبه السلطة، لا عن خيانة للمجتمع، أو للمبادئ التي يؤمن بها، بل عن قناعة صادقة بأنه يفعل الصواب؛ علميًا وأخلاقيًا. إنها عملية معقدة تصطبغ فيها المهنية وأصول العلم، بالثقافة المحلية، وتنتج عن هذا الخليط منظومة جديدة، تختلف عن المنظومة التقليدية التي يتعارف عليها الأطباء، لتلقي بظلالها على عمليات الفحص والتشخيص وأسلوب المعالجة.

يستقي الأطباء النفسيون في بعض البلدان، معلوماتهم وتدريباتهم من مناهج رسمية تمزج بين الأفكار الإيديولوجية والثقافية السائدة من ناحية، وبين الممارسة العلمية والعملية للطب من ناحية أخرى، ومن الممكن ملاحظة هذا الأمر في الصين على سبيل المثال؛ حيث تركز الفلسفة الماركسية الصينية على مفاهيم مثل «التفكير الصائب»، وهو مفهوم قائم على نبذ أي فكرة تبدو بعيدة عن المسارات المرسومة سلفًا، وهي بالطبع المسارات «الصحيحة» التي ينبغي أن يسلكها الجميع.



هكذا فإن المنشقين والمعارضين الصينيين، يُنظر إليهم من الأطباء النفسيين -الصينيين أيضًا- باعتبارهم مختلين، لأنهم ببساطة يفتقدون الغريزة الطبيعية للحفاظ على أنفسهم، تلك الغريزة التي يجب أن يمليها عليهم «التفكير الصائب»، بناء على هذا، فإن أي انحراف سلوكي يتم عزوه إلى أنواع خطرة من الاضطرابات العقلية، ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاهه، في حين يؤمن الأطباء تمامًا بأنهم يتصرفون تبعًا للاحتياجات الطبية «للمريض».

لا ينتهي الجدل أبدًا حول دور الأطباء النفسيين، والحدود التي لا يُسمح لهم بتجاوزها، ويطرح المفكرون تساؤلات حول ما إذا كان

الطبيب النفسي -الذي يختار طواعية المشاركة المباشرة في العملية السياسية ويضطلع بأدوار قيادية في الحروب- يظل خاضعًا للمحاذير والقيود الأخلاقية المتعلقة بمهنته الإنسانية أم لا[1]. لا توجد إجابات سهلة على أرض الواقع حيث قد يتحوَّل الطبيب إلى جلاد في طرفة عين، وعلينا أن نقر، إلى حد كبير، بأن الحدود ربما تتلاشى بين الأدوار المختلفة حتى وإن كانت على طرفي نقيض، ولقد رأينا فرانز فانون يخلط بين دوره بوصفه طبيبًا نفسيًا، ودوره في تشجيع المقموعين والمقهورين على التحرُّر عن طريق الكفاح المسلح، دون أن يرى تناقضًا بين الدورين، بل كان مؤمنًا بأن فعله التحريضي إنما يمثِّل عملًا مشروعًا ومتسقًا مع مهمته كطبيب[2].

على كل حال، كان لزامًا أن تصدر بعض المعايير المبدأية وأن تُعَمَّمَ على مستوى العالم، بحيث تكفل للأطباء حماية مهنتهم، وترشدهم إلى ما لا يجوز الوقوع فيه، وكي تمثل في الوقت ذاته مرجعية يمكن من خلالها محاسبة المخالفين، وربما يكون إعلانا طوكيو الصادر عام [3]1975،

---

(1) *Silove. D.M. (1995). Does the medical profession have a monitoring role?. In: **Torture**. Vol.3. pp. 62-64..*

(2) Silove, 1995.

(3) إعلان طوكيو 1975؛ لا يحظر هذا الإعلان على الأطباء الضلوع في ارتكاب عمليات التعذيب فقط، لكنه ينادي أيضًا بالاسقلالية المهنية التامة؛ فيما يتعلق برعاية الشخص الذي يُعتَبر الطبيب مسؤولًا عنه، وتمنع المادة الأولى من الإعلان صراحةً؛ مشاركة الأطباء في التعذيب أو تأييدهم لممارسته، كما تمنع مشاركتهم في أي صورة أخرى من صور المعاملة القاسية والمهينة للإنسان، وتمنع أيضًا تغاضيهم عن مثل تلك الممارسات، بينما تشير المادة الثانية إلى عدم جواز توفير الأطباء لأي أدوات، أو معلومات لتسهيل هذه الممارسات، كما تحظر وجودهم أثناءها. أما المادة الرابعة من الإعلان فتؤكد على الدور الأصلي للطِبيب، وهو تخفيف محنة أي إنسان، وتشير إلى إنه لا ينبغي أن يتجاوز هذا الدور السامي، أي دافع شخصي أو جماعيّ أو سياسيّ، وتشير

ومدريد الصادر عام 1996[1] هما أهم وأبرز وثيقتين في هذا الصدد، مع

المادة الخامسة، إلى أنه حين يرفض سجين التغذية ويراه الطبيب قادرًا على إصدار حكم منطقي على تبعات فعله، كما يراه شخصًا موفورَ الإرادة؛ فإنه لا يجوز إطعام هذا السجين صناعيًا، وتنبه المادة نفسها على ضرورة تأكيد قدرة السجين أو السجينة على اتخاذ مثل هذا القرار، عن طريق طبيب آخر مستقل لا يتبع السجن، مع شرح تبعات رفض الطعام والامتناع عن سبل التغذية جميعها، بشكل وافٍ. أخيرًا، تؤكد المادة السادسة على دعم الجعية العالمية للطب النفسي، وتشجيعها للمجتمع الدولي، والجمعيات الطبية المحلية، على مساندة الأطباء وعائلاتهم، في وجه التهديدات، والمحاولات الانتقامية الناتجة عن مواقفهم الرافضة للتغاضي عن استخدام التعذيب، أو أي صورة من صور المعاملة القاسية المهينة للإنسانية، وهي مادة على قدر كبير من الأهمية؛ إذ يمكن عزو النسبة الكبرى من التجاوزات المهنية، إلى خوف الأطباء من التهديدات التي توجهها السلطة إليهم، لتجبرهم على الانصياع إلى مطالبها.

(1) إعلان مدريد حول المعايير الأخلاقية لممارسة الطب النفسي 1996

أقرت الجمعية العالمية للطب النفسي في عام 1977 إعلان هاواي، الذي وضع خطوطًا أخلاقية واستدلالية لممارسة الطب النفسيّ. تم تحديث هذا الإعلان في فيينا عام 1983 ليعكس أثر تغير موقف المجتمع من مهنة الطب النفسي، والتطورات العلمية الحديثة، حيث قامت الجعية العالمية للطب النفسي مرة أخرى بمراجعة وفحص بعض المعايير الاخلاقية، واضعة في المبدأ الأول ما يفيد ضرورة استرشاد الطبيب النفسي في المقام الأول، وفي جميع الأوقات؛ باحترامه للمرضى، واهتمامه بصالحهم وسلامتهم، لا بأي شيء آخر.

قامت الجمعية العالمية للطب النفسي في عام 1996، بوضع إعلان مدريد، وعدد من القواعد الإرشادية حول بعض المواقف الخاصة ومن بينها التعذيب؛ حيث حظرت المادة الثانية مشاركة الأطباء النفسيين في أي نوع من أنواع التعذيب، بغض النظر عن الضغوط التي تمارسها السلطة عليهم، وتنص تلك المادة على أنه لا يجوز للأطباء النفسيين أن يكونوا جزء من أي عمليات تعذيب جسديّ أو عقليّ، حتى وإن حاولت السلطات إجبارهم على التورط في مثل هذه الأفعال. تتعلق بعض مبادئ إعلان مدريد الأخرى بممارسات التعذيب سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مثل المبدأ الرابع الذي يقف في وجه محاولات استغلال الطب النفسي في غير أغراضه، وتحديدًا عن طريق الدفع بالدواء عنوة إلى جسد الشخص، وتستثنى من ذلك

ذلك تبقى النصوص والمواثيق الدولية والإعلانات أحبارًا جافة على أوراق، ما برحت النظم القمعية تطبق إجراءاتها وسياساته دون أن يعيقها شيء.

بعض الحالات المحددة، وينص هذا المبدأ على عدم جواز إعطاء علاج ضد إرادة المريض، إلّا إذا كان إيقاف العلاج من شأنه تعريض حياته أو حياة أحد المحيطين به إلى الخطر، كما ينص المبدأ ذاته على أن يكون العلاج المُعطَى في صالح المريض دومًا. يُسهَم المبدأ الخامس من إعلان مدريد في حماية الأشخاص من استخدام أفكارهم السياسية، أو الدينية، أو أي أفكار أخرى، كعلامة من علامات المرض التي يمكن توجيهها ضدهم، وينص هذا المبدأ على إنه حين يُطلَبُ من الأطباء النفسيين تقييم شخص ما، فإنه من واجبهم أولًا وقبل الشروع في الفحص، إعلام هذا الشخص بالغرض من تدخلهم، وبكيفية استخدامهم المعلومات التي سيدلي بها، ونتائج الفحص التي سوف يحصلون عليها، والمردود المحتمل لهذا التقييم. يؤكد المبدأ ذاته، على أهمية هذه الإجراءات، خاصة حين يكون الأطباء جزءً من موقف يجمعهم بطرف ثالث، أي إن المعلومات لن تظل مشتركة بينهم وبين المريض فقط.

خاتمة

طرحتُ في الفصول الماضية بعضًا من الجوانب المظلمة التي تتعلَّق بالتعذيب ليس باعتباره فعلًا متجاوزًا للقوانين والمواثيق والمعاهدات التي تواضعت عليها الدول والشعوب فقط، بل كونه في المقام الأول أداة ترويع وقهر خالدة، تستهدف كسر الإرادة والروح وسحق البدن، وتترك وراءها أثرًا لا ينمحي مهما مرَّ الوقت. لم أفضل، والموضوع جد واسع ومتشعِّب، أن أتعرَّض للتفاصيل العلمية الدقيقة كلها، ولا أن أستفيض في ذكر معلومات شديدة التخصص قد لا تهم من الناس إلّا نفرًا قليلًا، وإن ذكرتُ في الوقت ذاته المراجع التي استعنتُ بها كاملة لمن أراد الاستزادة، وآثرتُ أن أحتفظ ببضع نقاط وتعليقات قصيرة لأضَمِّنها الختام، إذ رأيتُ فيها ما يحتاج مستقبلًا إلى دراسة مستقلة تُوفِّيه حقه من البحث والتأمُّل، وتسمح بالتنقيب عن الكامن وراءه من أسباب ومحركات، وعما تلاه بالضرورة من تداعيات.

شكَّلت الأحداث التي جرت بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، على سبيل المثال، نقطة تحوُّل واضحة فيما يتعلَّق بفزع النساء المعهود من الانتهاك الجنسي وتعاملهن معه، كما غيَّرت إلى حد كبير من رد فعل الأشخاص المحيطين بهن. أصابت المجتمع هزة عميقة حين

تعرَّضت المتظاهرات في وقائع متعاقبة إلى التحرش بأجسادهن فرادى ومجموعات، في الشوارع وفي المعتقلات والسجون أيضًا، ولقد رأينا في غير ذي موقف كيف تقع فتاة ضحيةً لهذا النوع من القمع، فما إن يُعرَفُ الأمر ويتم تناقله عبر وسائل الاتصال حتى تتحرَّك جموع كبيرة مؤازرة لها تحمل رايات التضامن والتأييد، فتسترد لها الكرامة هاتفة باسم الحرية، حتى إذا ظنَّت السلطة الغاشمة أنها تنتهج الوسيلة التي لا تُقهَر لكسر معارضيها نساءً ورجالًا وأنها تلحق العار بهم وبذويهم، تلقَّتْ صفعة قوية تهدم الأسوار التي تحاول إعادة بنائها. لقد فوجئت السلطة أخيرًا برد فعل مضاد ومدهش أيضًا من جانب ضحاياها، إذ نَحَّت بعض النساء الناجيات خوفهن وقلقهن وخجلهن من المواجهة جانبًا، وخرجن في شجاعة وجرأة ليتحدثن عن تجاربهن المفزعة، وليعلن أنهن لا يزلن قويات راسخات، وأن ما قامت به السلطة من انتهاك لأجسادهن لن يكسر لديهن الإرادة ولن يشعرهن بالدونية. وقفت الضحية أخيرًا في موقف قوة، يجللها الكبرياء لا الانهيار، وخفتت نبرة المجتمع في مطالبته لها بالاختفاء ودرء الفضيحة والاكتفاء بالعويل، ومن ثم أعيد ترتيب المشهد وصارت هناك مراجعة حقيقية لأفكار من قبيل اعتبار الضحية مسؤولة بشكل أو بآخر عن الاعتداء الذي يطالها، وواجهت تلك الروح الجديدة حرس المجتمع القديم وأظنها صمدت أمامه بل وألحقت به هزيمة ملائمة.

رغم فظاظة العنف والتعذيب اللذين تعرَّض لهما رجال ونساء على حد سواء، إلّا أن صورة المرأة الشابة المقيدة إلى جانب سريرها الحديدي في مطلع العام ألفين وأربعة عشر، باعتبارها متظاهرة تهدِّد الأمن العام، العاجزة عن احتضان وليدتها بسبب القيود، إنما هي صورة لن تترك الأذهان لفترات طويلة، لا للألم الجسدي الذي عانته المرأة المقيدة، بل لفداحة السياق وعسف السلطة التي أثبتت أنها قادرة

على سحق وتحطيم قواعد الإنسانية كلها، وأنها غير قادرة على التمييز بين أعداءها أو حتى تصنيفهم تبعًا لما يشكلونه من خطر عليها. أثبتت الصورة كذلك أن السلطة إنما تثق في التأييد الشعبي الذي استطاعت بناءه في فترة قصيرة ثقة مفرطة، بحيث تدرك أنه ما من إجراء سوف تتخذه قد يضر بشعبيتها تلك، مهما بلغت قسوته وفجاجته. ربما تكون تلك الثقة في محلها، وربما يظهر بعد حين أنها كانت ثقة مفرطة خادعة.

أشير أيضًا إلى عملية تعرُّض الأطفال للتعذيب بما يشكِّل ظاهرة لا استثناء، وهو أمرٌ للحق عصيٌّ على القبول والتناول، لكنه يظل رغم قسوته قابلًا للتفسير والتحليل في إطار نظام مرتبك متداع، يصارع من أجل التقاط أنفاسه رغم ما يبدو عليه من تماسك، يزداد خطر الانهيار فتسقط الخطوط الحمراء ويباح ما لم يكن مباحًا، وتتلاشى المحاذير، ولا يُوضَع حدٌّ للوحشية والانتقام، ولا تعلو سوى الرغبة في استرجاع السيطرة والتحكم وبث رسائل الترهيب. لقد تصاعد عدد الأطفال الذين تعرَّضوا للتعذيب والاعتقال على مدار سنوات الثورة حتى بلغ أوجه في مطلع العام ألفين وأربعة عشر؛ حيث احتُجِزَ فتية وفتيات وأطفال صغار في أماكن غير آمنة من بينها معسكرات الأمن المركزي والسجون، وتعرَّضوا لانتهاكات لا حصر لها، وهو مؤشر جد خطير، ولا يُنتَظَرُ من هؤلاء في مستقبل قريب سوى ردٍّ قاسٍ على ما عانوه مِن نظام كان يُفتَرَضُ به حمايتهم في المقام الأول.

دار جدل علمي واسع حول إمكانية تمييز حالة أو اضطراب نفسي خاص يصيب ضحايا التعذيب، وقد جئتُ بالآراء المؤيدة والرافضة على حدٍّ سواء، وتطرَّقتُ لحجة كل منهما وأسانيده، والحقيقة أن التعذيب تجربة، ولا شكّ، فريدة من نوعها بتقنياتها المخيفة وتبعاتها الموجعة وتصدعات ضحاياها التي يصعب رأبها على مر الزمن، وأظن أنه ما من تجربة أخرى يمكن للمرء مقارنتها بها، وما من انكسار

يضاهي انكسار رجل أو امرأة يُجَرَّدان من آدميتهما أمام معذِّبٍ ذي قوة وجبروت يفعل بهما ما يريد. أجدني بناءً على خبرة عملية متواضعة أميل إلى الرأي القائل بأن ثمَّة صورة نفسية خاصة للناجين والناجيات من التعذيب تستحق أن يفرد لها تشخيص مستقل منفرد، وأن تدرس باسمها وصفتها لا بالعطف على ما سواها.

يبرز اللجوء إلى التعذيب فشلًا سياسيًا وعجزًا عن القيادة كما يكرِّس غياب الشرعية عن الأنظمة التي تمارسه، وندرك أنه كلَّما وجد العنف المنظم الضاري في قلب نظام سياسي، وكلَّما أصبح الاعتراض على هذا النظام بمثابة خطأ يستدعي العقوبة، فإن شيئا من انهيار الثقة يصيب المواطنين، وقد يتبعه استسلام شبيه بذلك الذي يحدث عندما يجابه المرء مواقفًا صادمة يشعر أمامها بالفشل والعجز، لكن الأمور لا تستمر حتمًا على ما هي عليه، إذ لا يسجل التاريخ لنظام قمعي حال من الدوام والاستقرار الكاملين، حتى وإن اتخذ من الإجراءات في مرحلة أو أخرى ما يحفظ له ماء الوجه، وما قد يوهم المقموعين لفترة تطول أو تقصر باقتراب الخلاص. ما شهدناه بالفعل في السنوات الأخيرة، هو قيام أناس كثيرين بنفض أمارات الاستسلام الطويل عن ذواتهم، والانخراط في حلقات من المواجهة والرفض لصنوف القهر والإذلال على مستويات متعددة.

توقَّفتْ هذه الدراسة مطلع العام ألفين وأربعة عشر، وهي الفترة التي تسارعت فيها وتيرة الاعتقالات، وانكشفت جرائم التعذيب التي ارتُكِبَت ضد أكثرية المحتجزين في الأقسام والسجون وغيرها من مقار الاحتجاز، بعد أن كانت مستترة، وأدلى المعتقلون السياسيون بشهاداتهم عما تعرَّضوا له من انتهاكات فاقت في مجملها ما تم ارتكابه في بعض الفترات السابقة، وهو أمر إنما يدعو إلى التوقُّف وإعادة الحسابات، فبعد ثورة كان هدفها الأول القضاء على الجلادين وإسقاط

سلطة الاستبداد، يدرك من ثاروا أن دائرة الظلم والقمع يعاد إنتاجها من جديد، وبصورة أشمل وأكثر شعبية وتوافقًا مع رغبات الجماهير، فيما تعود مقالات الكتاب والمفكرين للحديث عن «زوار الفجر». ربما يكون تطوُّر القمع قابل للفهم والتفسير في ظل محاولات التعافي التي تبذلها السلطة، لكن حدوثه تحت أسماع وأبصار جماهير غفيرة مؤيدة وداعمة لحملات قمع وترويع، إنما هو مؤشر عظيم الأهمية.

أخيـرًا؛ طرحتُ منظومة التعذيب أمام القارئ آملة ألا يشعر بفداحتها وقسوتها فيختار الصمت بديلًا آمنًا، وإنما أردتُ أن أسلط بقعة ضوء على دوائر مغلقة ندور فيها جميعًا منتظرين لحظة الخروج، إذ ما من نهاية للحديث عن العنف والتعذيب ما بقيت هناك سلطة غاشمة تحكم وتتحكم في المسارات والمصائر، وما بقيت الشعوب في حال الخنوع. ما من نهاية طالما ظلَّ هناك جلادون آمنون يمرحون في الطرقات وبات الضحايا في خوف ووجل.

بسمة عبد العزيز

عن المؤلفة

طبيبة وكاتبة وفنانة تشكيلية وُلدت في القاهرة عام 1976، وتخرَّجت في كلية الطب جامعة عين شمس عام 2000، حصلت على ماجيستير الأمراضت النفسية والعصبية في 2005 ودبلوم علم الاجتماع في 2010. عملت كطبيبة في مستشفى العباسية للصحة النفسية لعدة سنوات، ثم كمديرة لإدارة الإعلام في الأمانة العامة للصحة النفسية، وأخيرًا في المجلس القومي للصحة النفسية، وهي عضو في مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب.

أقامت العديد من معارض النحت والتصوير والفوتوغرافيا الخاصة، كما شاركت في معارض جماعية متنوعة، وتحمل عضوية نقابة الفنانين التشكيليين، وعضوية اتحاد الكتاب، و لها عمود منتظم في صفحة الرأي في جريدة الشروق.

حصلت على عدة جوائز منها جائزة ساويرس للأدب المصري في فرع المجموعات القصصية عام 2008، وجائزة الهيئة العامة لقصور الثقافة في العام نفسه، كما حصل كتابها "إغراء السلطة المطلقة" على جائزة ومنحة أحمد بهاء الدين للباحثين الشباب عام 2009.

مؤلفات أخرى لبسمة عبد العزيز

دراسات

إغراء السلطة المطلقة (طبعة رابعة) - دار صفصافة - القاهرة.

القوانين والتشريعات المصرية المؤثرة في الصحة النفسية للأفراد، ورشة الموارد العربية.

ما وراء التعذيب - دار ميريت.

مجموعات قصصية

الولد الذي اختفى - الهيئة العامة لقصور الثقافة - القاهرة

عشان ربنا يسهل - دار ميريت - القاهرة.

روايات

الطابور - دار التنوير - القاهرة.

تصميم الغلاف نجاح طاهر

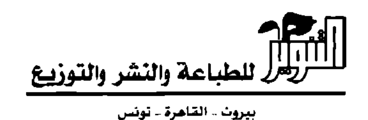
يجسد التعذيب أسوأ ما يمكن أن تنحدر إليه ممارسات بعض البشر ضد بشر آخرين، ولا تقتصر أضراره على الألم الرهيب الذي يتركه لضحيته، إنها تمتد لما يبثه فيها وفي المجتمع المحيط بها من حالة نصفها بلغة الطب النفسي بأنها اليأس المكتسب، وفقدان الثقة في الجيرة والمعارف والأصدقاء، بل وأحيانا في الأسرة ذاتها التي عجزت عن توفير الحماية والأمان.

إلى جانب الآثار التي يعانيها الناجون مِن التعذيب، تجذبنا تلك التركيبة النفسية والاجتماعية المعقدة التي تسمح للجلادين بمزاولة عملهم، والتنكيل بضحاياهم عبر مواجهة غير متكافئة، يمكن وصفها بأنها مواجهة جبانة مِن قِبَل المُسيطر فيها، فالضحايا مُحتجزون، مَعصوبو الأعين، مُكبَّلو الأيدي، لا يملكون درء الاعتداء الواقع عليهم بأية وسيلة.

رغم صعوبة التكهُّن بما يدور في ذهنية الجلادين حين يمارسون التعذيب، إلا أن هذا العمل يُلقي في بعض فصوله ضوءً على الدفاعات النفسية التي يستخدمها القائمون على التعذيب من أجل تبرير أفعالهم، وتحصين أنفسهم من الشعور بالذنب إزاء جرائمهم الفادحة، وهي آليات تستند إلى حد كبير على الخلفية السياسية، والنظام الحاكم الذي يدعم هؤلاء ويقدم لهم الحماية والمباركة.

لعل القارئ يجد في هذا الكتاب ما يشبع نهمه وفضوله تجاه ظاهرة التعذيب، تلك الظاهرة التي تضعها المؤلفة تحت المجهر بتفاصيلها المتشعبة وجوانبها الخافية، وانعكاساتها النفسية على الأطراف كلها.


ISBN 978-9938-886-43-6



بيروت - القاهرة - تونس